



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

الجملة الطلبية في القرآن الكريم

(دراسة نحوية نظرية وتطبيقية)

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية
تخصص: النحو والصرف

إعداد

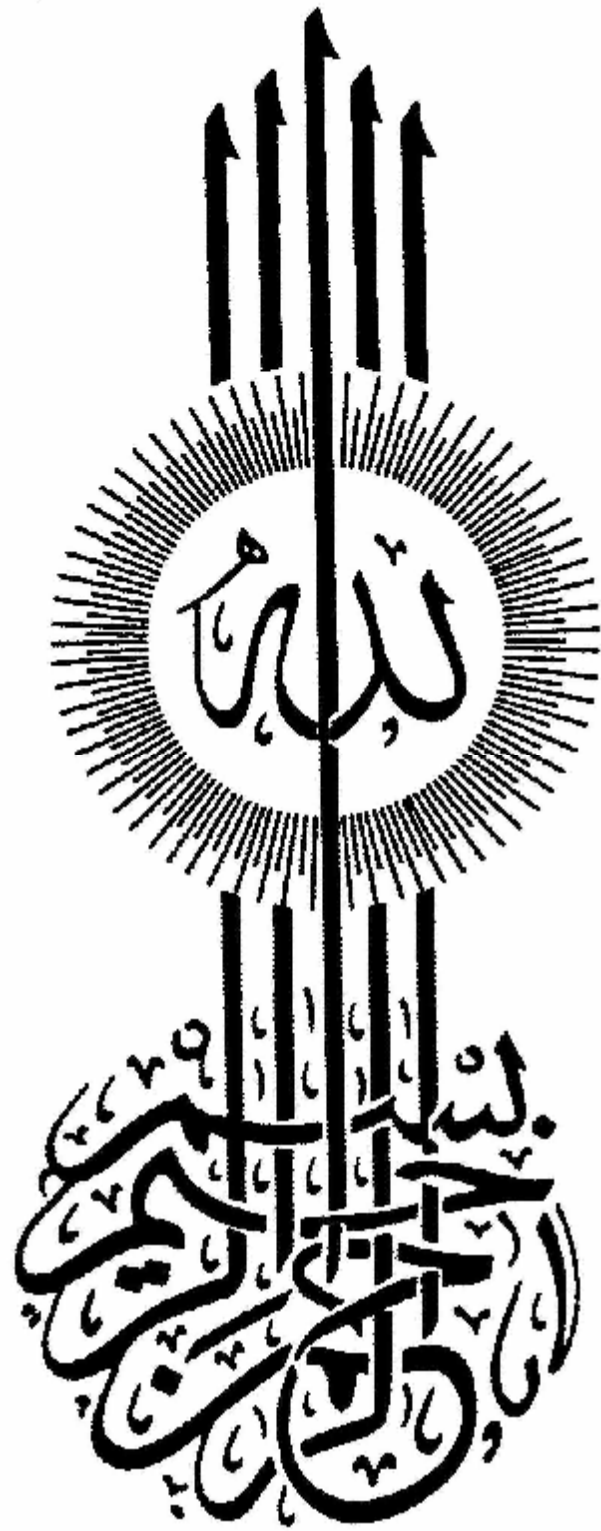
محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي

إشراف

أ.د. سعد بن حمدان الغامدي

أستاذ النحو والصرف بقسم الدراسات العليا

١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م



إهداء

إلى أبي حيث تلاوة القرآن آناء الليل وأطراف النهار

وإلى أمي حيث الدعوات المباركات في جوف الليل

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : الجملة الطلبية في القرآن الكريم ، دراسة نحوية نظرية وتطبيقية .

اسم الباحث : محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الجهة العلمية : جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، كلية اللغة العربية .

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فهذا البحث يُعنى بدراسة الجملة الطلبية في التنظير النحوي والاستعمال القرآني ، وهو يقوم على المزج بين الجانبين من جهة ، بمعنى أن تُردف القاعدة النحوية بالاستعمال القرآني ، وبيان موقعه منها ، ومن جهة أخرى يدرس قضاياها في النظم القرآني ؛ فيوضح مُشكلاتها ، ويبين خصائصها ، ومظاهر استعمالها . وهو بذلك يُبرز منهج النحاة القدامى في دراسة الجملة ، ويكشف عن عبقرية الجهد النحوي التليد ، وعن بدائع للنظم القرآني وروائع ؛ اعتماداً على التحليل النحوي . ومعيار ميدان التطبيق لفظي ، أي أن البحث يتناول الجملة الطلبية لفظاً ، وبذلك تخرج الجملة الطلبية معنى الخبرية لفظاً ، كما أن الترجي والنداء مستثنيان من هذا البحث . والبحث قوامه تمهيدٌ وبابان وخاتمة ، تحدثت في التمهيد عن تعريفات الجملة وتقسيماتها ، وأشارت إلى تلك الحملة الشعواء التي تولّاهها بعض المحدثين تجاه الجهد العلميّ الفريد الذي خلفه الأسلاف ، ثم عرضتُ لتعريف الطلب وأقسامه ، والباب الأول عُني بدراسة مكونات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني ، ويتأخى فيه فصلان : الطلب ، وجوابه . والباب الثاني عُني بدراسة قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية في النظم القرآني ، وإيلافه ثلاثة فصول : العلاقات النحوية للمكوّن الطلبي ، وللجملة ، والعوارض التركيبية (التقديم والتأخير ، والحذف ، والفصل بين المتلازمين) ، وأثر الطلب في الظاهرة النحوية ، ثم أودعت خاتمته نتائج عامّة ، وخاصة ؛ منها أن النظم القرآني يجري على نسق واحد ، وهو مظهرٌ من مظاهر إعجازه التركيبي ، ومقومٌ ثرٌ من مقومات تحليل الظواهر ، فكما يُفسّر القرآن بالقرآن في المعاني ، تُفسّر تراكيبه بما يناظرها في النظم ، وأن من أعظم إشكالات الجملة الطلبية في الاستعمال القرآني الاشتراك اللفظي لمكوّناتها الدالة على الطلب ، واحتمال النظم لأكثر من وجه .

Abstract

Subject: wholesale order in the Koran, the study of grammatical theory and practical.

Researcher Name: Mohammed bin Abdullah bin Sweileh al-Maliki.

Degree: PhD.

Scientific front: Umm Al Qura University in Makkah, Faculty of Arabic Language.

Praise be to God alone, and blessings and peace be upon the Prophet after him, and after:

This research to examine the sentence order in theorizing the grammar and use Quranic, which is based on the combination between the two sides on the one hand, in the sense that adds use Quranic rule grammar, and the statement of his position which, on the other study issues in the systems Quranic; makes it clear Mcklha, and shows the characteristics and manifestations of uses . It thus highlights the approach in the study of ancient grammarians sentence, and reveals the genius of the old grammar effort, and Quranic Badaa'i systems and masterpieces; depending on the analysis of grammar. The standard field of application of the terms, ie, that the research deals with the sentence in word order and sentence order this out in words the meaning of news, and Esperance and the appeal do not fall in this research. The research is divided into a boot and doors, and a conclusion, I spoke at boot tariffs and wholesale divisions, and I referred to those criticisms of some modernists to study the unique ancient, and then presented to identify the demand and its divisions, and the door first for me to study components of the wholesale order between theory grammar and use Quranic, and is divided into two chapters: the demand and answer, and Part II of my study of the issues of building synthetic wholesale order systems in the Qur'an, and lilavh three chapters: Relationships grammatical component Tibi, and a sentence, and symptoms of synthetic (submission and delays, deletions, and the separation of the twin), and the impact of demand in the phenomenon, grammar, and then sealed search results of general , especially; them to systems Quran being along the lines of one, which is a manifestation of the likeness compositional and ingredient Ther constituents of analysis of phenomena, as I explain the Qur'an by the Qur'an the meanings to interpret the compositions with corresponding systems, and one of the most problematic sentence order in the use of Quranic Subscribe verbal components function on demand, and possible systems for more than the The case of synthetic

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم وكرّم بالبيان ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد كرّم الله العربية بأن جعلها لغة كتابه، وتكفل بحفظها ، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، وهيأ لخدمتها علماء الأمة ، فشرعوا في دراستها لغة ونحوا وصرفا ودلالة وبلاغة، فقدموا لنا إرثاً معرفياً لا نظير له .

والقرآن الكريم هو الأنموذج الأسمى للعربية ، الذي لا تنقضي عجائبه وأسراره ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٨٥] .

ومن فضائل هذا الأنموذج على العربية وإخلاص الأسلاف في خدمته، أن قدّمت إلينا علوم اللغة بمسائلها الرائقة، وأسرارها الشائقة، فاستمدت شرفها من شرف لغة الوحي فضلاً عمّا وهبها خالق الألسن من أفضليتها على سائر اللغات فصاحة وبياناً وعضوبة وسعة .

ولقد كنت أمني النفس أن يتّصل بحثي بكتاب الله تعالى فأستمطر من فرائده وأسراره، وأستروح من درر كوامنه وأغواره ، فكنت دائم النظر فيما يصلح أن تقضي به اللبانة، من دراسة ظواهر التركيب ؛ فإذا الدراسات النحوية لم تول الجملة عناية ظاهرة ، وإذا عددٌ منها يقدح فيما قدّمه الأسلاف من جهود جبّارة ، فدراستهم - فيما يرون - حبيسةٌ للمفردة، وإذا ذلك النقد يتعاظم حين يتحدثون عن أساليب الكلام، فيلقون بالكلام على عواهنه دون درس أو تمحيص .

فانعقد الرجاء لتحقيق تلك المنية بدراسة الجملة الطلبية في القرآن الكريم دراسة نحوية نظرية وتطبيقية ، تميّط القناع عن مشكلها، وتبين عن خصائصها ، وتكشف عن جهود الأسلاف في دراستها ، بعد تأييد من سعادة المشرف على هذه الرسالة أستاذي الفاضل د. سعد بن حمدان الغامدي حفظه الله .

ومجمل دواعي هذا الاختيار، ما يأتي:

١ - أن الجملة الطلبية متعدّدة القضايا، والمظاهر، دوّارة في الاستعمال العربي؛ لذا قلّ أن تجد باباً نحويّاً يخلو من الحديث عن شيء منها، كما أنّ دراستها لا تقتصر على التراكيب النحوية ، بل تشمل عدداً من الأدوات، وهي في كلّ ذلك تختصّ بأحكام وقضايا، تُشكّل في مجموعها خواصّ أسلوبية لاستعمالها .

٢ - أنها من أكثر أقسام الجمل إشكالاً وكثرة مسائل ، بل لست واجداً أيّ نوع من الجملة العربية - أيّاً كان التقسيم يشتمل على ما تشتمل عليه هذه الجملة من القضايا والإشكالات، ومن مهمّ قضاياها : العمل النحوي، والغاؤه وتعليقه، واختصاصها بعدد من الأحكام النحوية المختلف فيها ، وآثار الطلب في بنائها ، واجتماع بعض الظواهر وتنازعها في الأحكام (كاجتماع الشرط والاستفهام) ، والحذف والذكر واختلاف النحاة حول جواز الحذف ، والتقديم والتأخير، واشتراك الصورة اللفظية للمبنى الواحد وأثرها في التركيب ، وغيرها.

٣- وُصِفَ عددٌ من الدارسين المحدثين للنحاة القدامى بأنهم أغفلوا دراسة الجملة، وأنهم كانوا أسرى لدراسة المفردة، بل زعموا أنهم لم يعنوا بدراسة الجملة ذات المعاني الوظيفية العامة، وخاصّة الجملة الإنشائية فهم يخضعون هذه الجملة لأصولهم العامّة في الإعراب ويخلطون بينها وبين الجملة الخبرية في زعمهم، وهذه الدراسة تكشف الحقيقة في ذلك تنظيراً وتطبيقاً.

٤- أنّ خير ما يصقل التنظير، ويهدّبه، ويكشف إشكالاته، ويقوم ثمراته، هو التطبيق، ولا شك أن أفضل ميدان للتطبيق، هو القرآن الكريم؛ لأنه النمط الأعلى من الكلام ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] هذا من جهة، ومن جهة أخرى الطلبُ معنى مقاميّ، متعدّد الأوجه والدرجات، أمراً، ونهياً والتماساً وتقريراً، وعرضاً وتحضيضاً... إلخ، والنص القرآني متعدد المقامات، فهو الأنسب لدراسة تلك المعاني، كما أنه مخوفٌ بالدراسات البلاغية، وهي ترقى بالنظر النحوي من الإخلاد إلى تحقيق مستوى صحة النظم إلى أفياء مطابقتها لمقام النظم القرآني.

٥- تعرّف خصائص الاستعمال القرآني للجملة الطلبية، وإبراز قدرة التحليل النحوي على إدراك شيء من إعجاز نظمه.

٦- أنني لم أقف على دراسة تشاكل هذا البحث منهجاً ومعالجة وشمولاً، وما وقفت عليه من الدراسات السابقة للموضوع ما يأتي:

أ- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (رحمه الله!) ، وهو كتاب موسوعي لا غنى لأيِّ باحث في الدراسات اللغوية القرآنية عنه، وقد أفدت منه ، وكفاني مؤونة الإحصاء في كثير من المواضع .

ب- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، للأستاذ: عبد السلام هارون ، رحمه الله!

وقد استخرج - رحمه الله - ما يخصُّ أساليب الإنشاء في الجمهور الأعظم من أبواب النحو، غير أن طبيعة الكتاب تعليمية ونظرية ؛ فقد كان يستعرض الأبواب النحوية باباً باباً، فيصدّر الباب بما يحتاجه دارس النحو من معرفة الباب كحدّه وأقسامه وأمثله وأحكامه، ثمّ يثني بمظاهر الإنشاء فيه، ويذيل الباب بمصادره التي لا تتجاوز عشرة كتب في النحو مكررة في كل باب تقريباً .

ج- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي . وقد طوّف مؤلّفه على قدرٍ جيد من كتب النحو والبلاغة ، فتناول أساليب الطلب عند النحاة والبلاغيين ، وإن كان اهتمامه بالجانب البلاغي أوضح منه بالنحوي ، ولم يُعنَ بقضاياها في التركيب .

د- الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيباً ودلالة ، دراسة تطبيقية في سورة مريم، للدكتورة حفيظة أرسلان شابسوغ ؛ تناولت فيه الباحثة آيات سورة مريم بتحليلٍ وصفي ساذج ، قوامه وصف تراكيب الجملة ، فتعيّن أجزاء الجملة الطلبية بتحديد فعل الأمر ، والفاعل ، والمفعول ، ثم تنقل معنى الآية من أحد التفاسير . ولم تتعرّض لشيء من قضايا الجملة مطلقاً .

هـ- صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ، للدكتور سعود أبو تاكي ، وهو كما يتضح من عنوانه مختص بدراسة الأمر وصيغته دون غيره من أقسام الطلب .

و- الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ، للدكتور ياسين جاسم المحيّم ، وهو يقوم على دراسة دلالات الصيغ ومقتضياتها ، وهو أقرب إلى الأصول منه إلى النحو .

ز- وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب، وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب . وهو بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها للباحثة : د . سلوى بنت محمد عرب .

ح- جزم المضارع في جواب الطلب للدكتور علي محمود النابي. وهذا الكتاب يأتي ضمن سلسلة دراسية في النحو للمؤلف ، وجهده جمعي ناقص يذكر الآيات موضع الشاهد ويعقب بقوله (القراءة والمعنى والإعراب) ويترسل في نقل نص أو نصين من كتب التفسير .

والدراسات البلاغية التي تناولت أساليب الطلب كثيرة ، فقل أن تجد مبحثاً إلا وقد أدلى فيه البلاغيون ، ودراساتهم تُعنى بما تخرج إليه تلك الأساليب من معانٍ مجازية ، وقد أفدت منها كلما دعت الحاجة .

وهذه الدراسات وإن كانت نظرية غير مستقصية - غالباً - ، أو تضارع جانباً من بحثي ، فلا شك أنها تمثل رافداً للجانب النظري منه ، بيد أن هذا البحث يماز عنها بأنه يدرس أقسام الطلب جميعاً في سياق الجملة ، تنظيراً مقفواً بالتطبيق على

كلام الله تعالى ، ويتغيًا الإبانة عن إشكالاتها في النصّ القرآني ، مستعينًا بما تقدّمه كتب التفسير والبلاغة من ثراءٍ للنظر النحوي .

وكان السير في أرجاء هذا الموضوع على النحو الآتي :

منهج الرسالة: (النطاق والإجراء)

أولاً: يقوم البحث على دراسة الجملة الطلبية لفظاً ومعنى، أو الطلبية لفظاً الخبرية معنىً، وليس معنىً بالجملة الطلبية معنى الخبرية لفظاً؛ فالمعيار لفظي كما صرّح به النحاة أنفسهم في بعض المواضع .

وهذا التحديد موضوعي ؛ لأنه المعتدّ به في التحليل النحوي ، ولا أثر لخروج الطلب إلى الخبر إلا في مواضع يسيرة جدًّا، كالأستفهام التقريري أو حين يراد به النفي، وقد عرض البحث لذلك بما يحقّق الغرض، كما عرض لبعض آثار خروج الخبر إلى الطلب على سبيل الإيجاز بما يحقّق الغرض أيضاً .

ثانياً: درست الموضوع من ثلاث زوايا درءاً لتشعب الموضوع والوقوع في التكرار والحشو، وذلك على النحو الآتي :

١- المكوّن النحوي ، وأعني به البنية التركيبية الدالة على الطلب ، وهي :

أ- الطلب الذي ينصو الجملة سواء كان بالصيغة أو الأداة أو اللفظ المرتجل

(فعل الأمر، اسم فعل الأمر، أداة النهي، أو العرض أو التحضيض أو

التمني أو الاستفهام).

ب- جواب الطلب .

٢- العلاقات النحوية للمكوّن الأول فحسب، والعلاقة النحوية للجملة بأسرها (الموقع الإعرابي) .

٣- أيّ جزء من أجزائها للطلب أثر فيه ، عن طريق بيان ذلك الأثر .

فعلى سبيل المثال: قوله تعالى : ﴿ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨] .

يتناول البحث فيه :	هل	= أداة الطلب
	فتخرجوه	= جواب الطلب
	من علم	= زيادة (من) الجارة لسبقها بالاستفهام ،

وهو يحقق أحد شروط الزيادة .

ثم يتناول الوظيفة الموقعية للجملة الطلبية .

وأما ما سوى ذلك فلا تفرق فيه الجملة الطلبية عن الخبرية ، ودراسته توقع في تكرار ما قيل في بحوث أخرى .

ثالثاً: ليس المقصود بالتطبيق ما تُعُورف عليه ، وهو تطبيق ما استقرّ في التنظير ، ووصف التركيب وصفاً شكلياً يُغادر ما اكتنفه من احتمال أو إشكال ، بل عمدتُ إلى تحليل الجملة تحليلاً نحويّاً يتلمّس صدى الدراسة النظرية للمسألة بما تنطوي عليه من خلافات ومناقشات وفق منهجٍ يُراعي ما اختصّ به النظم القرآني من دقائق المعنى في ضوء ما تقدّمه كتب التفسير والبلاغة .

رابعاً: ليس من منهج البحث دراسة القراءات القرآنية، ولم يلجأ إليها إلاّ للاستشهاد بها لتأييد توجيه نحوي أو بيانه ونحو ذلك ممّا يُعهد في التحليل النحوي .

سادساً: استثنيتُ النداء من الدراسة لتضافر سببين ، أولهما : وضوح مسأله وقرب تناولها ، ومع ذلك فقد تناوله الدارسون ، وثانيهما أنّ الدراسة تتكئ على محورين متمازجين : التنظير والتطبيق ، والنداء ليس يستقيم أن يكون جملة إلا من حيث التنظير فحسب ؛ لأنّ له بناءً تركيبياً افترضه النحاة تفسيراً للتركيب في ضوء نظرية العامل من جهة ، ولجأوا إليه استجابة لأساس تصنيف الجملة القائم على الإسناد بين أجزاء التركيب ، ولو كان البحث لحمته نظرية فحسب لكان لزاماً أن تتضمّنه ، ولكنه تطبيقي ، بل إن التنظير ليس إلا توطئة للولوج في ميدان التطبيق .

وأما الترجي فلم أعتدّ به في البحث ؛ لأن أكثر البلاغيين على أنه خبر ، فهو ارتقاب يكون للمرغوب وللمكروه ، على أنّ بعض أدواته استعملت للتمني فدخلت في حيز الدراسة ، كما أنّ أثر لحاقه بالطلب في بعض الأحكام كان له نصيب من الحديث عند أثر الطلب في الظاهرة النحوية .

سابعاً : اعتمدتُ في إحصاء المواضع المراد دراستها على إحصاء الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن ، ولم أعمد للإحصاء إلا في مواضع لم يحصها .

ثامناً : ليس من منهج البحث الوقوف عند كل موضع للجملة الطلبية ، ولا ما تشترك فيه الطلبية والخبرية من أحكام كتقديم المفعول أو حذفه مثلاً ، وإلا لجمع بين دفتيه آلاف الصفحات ، ووقع في الحشو والتكرار ؛ وإنما كانت السبيل المثلى في نظري أن يقوم في دراسة الجمل الطلبية على تناول الأنواع لا الأفراد ، فيقف عند ما يحمل الإشكال ، أو يختصّ بقاعدة نحوية ، أو يخالف النمط الشائع من أفراد بابه ؛

فعلى سبيل المثال : فعل الأمر تجاوزت مواضعه في القرآن ثمانمائة وألفاً كما أحصاها الشيخ عزيمة ، تناولت منها ما يعرض له من حذف ، وتقديم وتأخير ، وقيامه بوظيفة نحوية دار حولها خلاف ، كالإخبار بالطلبية أو النعت بها . وكان الإحصاء حينئذٍ وسيلةً لتجلية الحكم النحوي ، فأتناول قدرًا من الشواهد بالتحليل بما يُحقّق وضوح الحكم أو الظاهرة النحوية وتبيان منهج القدامى في التحليل .

وقد انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وباين وخاتمة ، على النحو الآتي :

* المقدمة:

* التمهيد:

- الجملة: تعريفها ، تقسيماتها.

- الطلب: تعريفه ، أقسامه .

* الباب الأول: مكوّنات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال

القرآني :

١ - الفصل الأول: الطلب . ودرست فيه الأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام ، وأيُّ منها يمثل البنية التركيبية الدالة على الطلب ، وقد تناولتُ أيًّا منها في مبحث مستقلّ ؛ لأنّ لكل واحدٍ منها أنماطًا وأحكامًا يختصّ بها ، ولم أشأ تقسيم الفصول الأخرى على نسق هذا الفصل ؛ لاشتراك أقسام الطلب في أحكامها بوجه عام . ٢ - الفصل الثاني: جواب الطلب .

وتناولت فيه جواب الطلب المجرد من فاء السببية والمقترن بها ، وعرضت إلى الجواب غير القياسي للطلب .

* الباب الثاني: قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية في النظم القرآني :

١ - الفصل الأول: العلاقات النحوية . وتناولت فيه قضايا العمل والموقع الإعرابي للكلمة الدالة على الطلب ، وللجملة الطلبية بأسرها ، وقسمته إلى مبحثين :

المبحث الأول : علاقات الكلمة الدالة على الطلب .

المبحث الثاني: علاقات الجملة (المحل الإعرابي) .

٢ - الفصل الثاني : العوارض التركيبية : وتناولت فيه ما يخص الجملة الطلبية من قضايا الرتبة ، والحذف ، والفصل بين المتلازمين ، في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التقديم والتأخير .

المبحث الثاني: الحذف

المبحث الثالث: الفصل بين المتلازمين .

٣- الفصل الثالث: أثر الطلب في الظاهرة النحوية . وتناولت فيه أبرز آثار الطلب في بناء الجملة ، وعينت به تبيان ما كان للطلب أثر فيه من أجزاء الجملة الطلبية غير المكوّنين (الطلب وجوابه) .

٤ - الخاتمة .

٥ - الفهارس .

وبعدُ :

ولو كان للشكرِ شخصٌ يبيدُ منُ إذا ما تأملهُ الناظرُ
 لمثلته لك حتى تراه لتعلم أني امرؤ شاكرُ
 ولكنه ساكنٌ في الضمير يحركهُ الكلمُ السائرُ

أذكر فأشكر من كان له فضلٌ عليّ ، فأولاً أحمد الله تعالى وأشكره على ما أسبغ عليّ من آلائه العظام ، ويسّر لي معاناة الطلب في هذه البرنامج الفريد الذي تُقدّمه هذه الكلية العامرة ، فمتطلّبات الدراسة إيلافها ما يأتي :

١- مقرّرات دراسية تنتظمها ثلاث سنوات .

٢- اختبار شامل في التخصص الدقيق والفرعي والثقافة العامة ومهارات البحث العلمي .

٣- تقديم بحث للنشر في مجلة علمية محكمة ، والبحث الذي قدّمت موسومٌ بـ (اسم فعل الأمر في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية ، وهو مقبول للنشر في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فرع المنصورة ، (العدد التاسع والعشرين ٢٠١٠م) .

٤- رسالة علمية ، وقد شاء الله بمنّه وكرمه أن تكون هذا الموضوع .

وأحقُّ من تُجزى إليه قوافل الشكر بعد شكر ذي الطول والإنعام ، والداي الكريان ، متّعهما الله بالصحة والعافية ، ورزقني برّهما ورعايتهما ، فلهما عليّ من فضل دعائهما وتربيتهما ما لا يُحصى ، كما أشكر إخواني وأسرتي على ما قدموه من دعم مادي ومعنوي .

وأزمنة الشكر والثناء تتوجه تلقاء من طوقني بحلمه وعطفه ورعايته ، من لا يَمَلُّ ولا يُمَلُّ ، فلا ألقاه إلاّ متهللاً سمحاً ؛ سعادة الأستاذ الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي ، حفظه الله ورعاه ، وجزاه الله عنّي وعن طلابه خير الجزاء .

وأقف وقفة إجلال واعتزاز إلى منارة العلم والهدى ، جامعة أم القرى ، شرف العلم والمكان ، فقد نهلتُ من نبعها الزلال ، وشرفّني بالانتماء إلى كريم أرومتها طالباً ، ومُحاضرًا . وأشكر الكلية الجامعية بالقنفذة على ما تُقدّمه لمبتعثيها، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عضوي لجنة المناقشة سعادة الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوام ، أستاذ النحو والصرف بالكلية ، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم السيف أستاذ النحو والصرف بجامعة القصيم ؛ على تفضّلها بقبول مناقشة الرسالة، وأسأل الله أن ينفع بهما .

وأشكر من قدّم لي نصيحةً أو رأياً ، أو دعاءً من أولي القربى أو الأصدقاء والزملاء .

والله تعالى أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، موجباً لمرضاته ، وأن يعصمنا من الزلل ، وأن يتجاوز عنّا ، إنه جواد كريم ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .

وكتبه الفقير إلى عفو مولاه

أبو حاتم محمد بن عبد الله المالكي

البلد الأمين ، ٧ / ٥ / ١٤٣١ هـ

التمهيد

التمهيد

- الجملة : تعريفاتها ، تقسيماتها :

لا نجد في كتاب سيبويه ذكراً لمصطلح الجملة فضلاً عن تعريف لها ، بل استعملها بمعناها اللغوي العام ؛ بمعنى « الشيء الجامع لأفراده الضام لها ، وكذلك استعملها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل »^(١) .

ومن تلك المواضع التي أحصى منها أحد الدارسين ثمانية مواضع^(٢) ، قوله : « وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها ، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ؛ لأن هذا موضع جمل »^(٣) .

ويبدو أن الفراء أول من استعمل مصطلح الجملة ؛ يقول : « وتقول : قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ، كأنك قلت : تبيّن لي ذلك »^(٤) .

ولعلّ المبرّد هو أول من عرف الجملة ؛ يقول : « وإنّما كان الفاعل رفعا ؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد »^(٥) .

(١) حسن الأسدي ، مفهوم الجملة عند سيبويه : ٢٨ .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب : ٣٢ / ١ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٣٣ .

(٥) المقتضب : ٨ / ١ .

ويمكن أن نستنتج من هذا النص أن الجملة عنده تقوم على محورين: الفائدة، وتوافر عنصري الإسناد: الفاعل والمبتدأ والفعل والخبر.

ويقوم على هذين الأساسين أيضاً تعريفها لدى الرماني؛ إذ قال: «الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة»^(١).

ثم تشعب مفهومها في نظر النحاة إلى اتجاهين، الأول يشترط الإفادة فحسب، والثاني يشترط الإسناد، وبيانه ما يأتي:

أولاً: الاتجاه القائم على اشتراط الإفادة:

وهو يقوم على جعل الجملة والكلام مترادفين، ومن أصحاب هذا الاتجاه الفارسي وابن جني، يقول أبو علي الفارسي بعد أن أبان عن أقسام الكلم: «باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً»، قال فيه: «فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين فيكون كلاماً، كقولنا: إن زيدا أخوك، وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمُطَّرَحٌ إلا الحرف مع الاسم في النداء؛ فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلامٌ مفيد في النداء»^(٢)، ويقول ابن جني: «أمّا الكلام فكل لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءٍ وعاءٍ في الأصوات، وحسّ، ولبّ، وأفّ، وأوّه؛ فكل لفظٍ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»^(٣).

فتوفر الجملة على ركني الإسناد غير لازم وفق هذا الاتجاه، وآية ذلك تمثيل الفارسي بالنداء وابن جني بأسماء الأصوات، وهما لا إسناد فيهما.

(١) منازل الحروف: ٦٨/١.

(٢) الإيضاح: ٧٢-٧٣ (بإيجاز).

(٣) الخصائص: ١٧/١.

وعرفها ابن الخشاب بقوله : « وحدُّ الكلام أنه جملةٌ مؤلّفةٌ من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامّة يحسن السكوت عليها »^(١).

ويقول السيوطي : « ذهب طائفة إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان »^(٢).

ثانياً : الاتجاه القائم على اشتراط الإسناد :

وهو يقوم على جعل الجملة أعمّ من الكلام ، فالعلاقة بينهما ليست على الترادف كالاتجاه الأوّل ، بل على العموم والخصوص .

ومن أصحاب هذا المذهب الرضي^(٣) وابن مالك^(٤) وابن هشام^(٥) ، يقول الرضي : « والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودةً لذاتها أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ؛ فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه ، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته ؛ فكلُّ كلامٍ جملة ، ولا ينعكس »^(٦).

(١) المرتجل : ٢٩ .

(٢) الهمع : ٤٩ / ١ .

(٣) شرح الكافية : ٣٣ / ١ .

(٤) شرح التسهيل : ٧ ، ٥ / ١ .

(٥) المغني : ٣٦٣ .

(٦) شرح الكافية : ٣٣ / ١ ، وينظر : التفتازاني ، المطول : ٤٣٤ .

وبهذا المفهوم فالكلام أخصُّ من الجملة ؛ لأنه تُشترط فيه الإفادةُ بخلافها، وحين تتحقَّق فيها الإفادة - وهو الغالب ؛ لأنها ثمرةُ الإسناد - تكون مرادفةً له .

وقد عرّف بعض النحاة والبلاغيين الجملة وفق هذه الصورة الغالبة ، وساواها بالكلام ؛ يقول عبد القاهر الجرجاني : « ومختصرُ كلِّ الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جزء واحد، وأنه لا بدُّ من مسندٍ ومسندٍ إليه ، وكذلك السبيل في كل حرفٍ رأته يدخل على جملة كإنَّ وأخواتها ... »^(١) .

ويقول الزمخشري : « والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتَّى إلا في اسمين كقولك : زيدٌ أخوك ، وبشرٌ صاحبك أو في فعل واسم ، نحو قولك : ضرب زيد وانطلق بكرٌ ، وتُسمَّى الجملة »^(٢) .

ويعرّف ابن الحاجب الكلام بأنه : « ما تضمّن كلمتين بالإسناد »^(٣) .

ولكون هذا التعريف قائماً على علاقة الخصوص بينهما ؛ فهو ليس جامعاً مانعاً؛ ولذا استدرك ابن هشام على الزمخشري ، فقال : « والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قال زيد) ، والمبتدأ وخبره كـ (زيدٌ قائم) ، وما كان بمنزلة أحدهما ، نحو : ضُرب اللصُّ وأقائمُ الزيدان ، وكان زيدٌ قائماً ، وظننته قائماً ، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا

(١) دلائل الإعجاز : ٧ ، وينظر : المقتصد : ٩٣ / ١ .

(٢) المفصل : ٦ .

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٢١٨ / ١ .

مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: «ويُسَمَّى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ؛ ولهذا تسمّعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب، جملة الصلة ، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام»^(١) .

وما ذكره ابن هشام نجد أصداءه في عبارات النحويين في أبواب الصلة والنعته والحال والاستثناء ونحوها ، يقول ابن خروف: «والجمل عند المحققين : الفعل ومعمولاته، والمبتدأ وخبره وما أشبه ذلك»^(٢) .

غير أنه يشكل عليه أسلوب النداء، فالنداء كلامٌ لتحقق الفائدة ، لكنه لا يتألف من مسندٍ ومسندٍ إليه ؛ ليكون جملة ، ولذا افترضوا أن يكون أصله جملة فعلية ، وأنابوا حرف النداء مناب الفعل أدعو ؛ يقول الجرجاني : « وجملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أصلاً ، ولا من حرفٍ واسمٍ إلا في النداء، نحو : يا عبد الله ، وذلك إذا حُقِّق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمّر الذي هو أعني ، وأريد وأدعو و (يا) دليلٌ عليه ، وعلى قيام معناه في النفس»^(٣) .

(١) المغني : ٣٦٣ .

(٢) شرح الجمل : ١ / ٤١٩ (بتصرف يسير) .

(٣) دلائل الإعجاز : ٨ ، وينظر : الفارسي ، الإيضاح : ٧٣ .

* تقسيمات الجملة العربية :

تُقسَّم الجملةُ وَفَقَّ اعتباراتٍ عدَّةٌ إلى الأقسام الآتية :

١ - باعتبار الصدارة :

تُقسَّم الجملة بحسب ما يتصدرها إلى اسمية وفعلية ، فالاسمية هي التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيئات العقيق ، وقائم الزيدان ؛ عند من جوزه ، وهم الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضرب اللص ، وكان زيد قائماً^(١) .

والمعتبر في ذلك - كما يقول ابن هشام - ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو :

كيف جاء زيد ، ومن نحو : ﴿ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٧] فعليه ، وكذا جملة النداء والقسم^(٢) وهذا التقسيم الثنائي هو المعتمد في كتب النحو .

وفصل بعضهم فزاد الظرفية والشرطية ، وأولئك هم الفارسي^(٣) والجرجاني^(٤)

والزخشي^(٥) ، وهي عندهم فيما يبدو تؤول إلى القسمة الثنائية ، يقول

الجرجاني :

(١) ابن هشام ، المغني : ٣٦٤ ، وينظر : الجرجاني ، المقتصد : ٩٣ / ١ .

(٢) ينظر : السابق .

(٣) الإيضاح : ٩٢ .

(٤) المقتصد : ٢٤٧ / ١ .

(٥) الفصل : ٢٤ .

« فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر»^(١).

وأثبت ابن هشام الجملة الظرفية قسيماً للاسمية والفعلية باعتبار انطباق أساس التقسيم عليها وفق توجيه نحوي معيّن لا يعتدّ بصدر الجملة اسماً ولا فعلاً، يقول: « والظرفية هي المصدّرة بظرفٍ أو مجرور، نحو: (أعندك زيد) و (أفي الدار زيد) إذا قدّرت (زيداً) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما»^(٢).

٢- باعتبار تعدّد الإسناد (مع تداخل الجمل):

وهو مفهوم تقسيم ابن هشام الجملة إلى كبرى وصغرى.

فالكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين^(٣).

٣- باعتبار المحلّ الإعرابي:

الجملة إمّا ألاّ تحلّ محلّ المفرد، وهو الأصل في الجمل، فيكون لا محلّ لها من الإعراب، وإمّا أن تحلّ محله، فيكون لها محلّ من الإعراب^(٤).

(١) المقتصد: ٢٧٧/١ وينظر أيضاً: ٩٣/١، ٢٧٤/١.

(٢) المغني: ٣٦٤.

(٣) المغني: ٣٦٧.

(٤) المغني: ٣٦٩.

وقد أجمل ابن هشام تلك المواضع على النحو الآتي^(١):

* الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب هي :

أ- الابتدائية أو المستأنفة. ب - المعترضة .

ج - التفسيرية. د - جواب القسم .

هـ - الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً أو جازم غير مقرونة بالفاء ولا

ب(إذا) الفجائية .

و- صلة الموصول. ز- التابعة لما لا محلّ له .

* والجمل التي لها محلّ من الإعراب هي:

أ - الواقعة خبراً. ب - الواقعة حالاً.

ج - الواقعة مفعولاً. د- المضاف إليها .

هـ - الواقعة جواباً لشرط جازم مقرون بالفاء أو ب(إذا) الفجائية .

و- التابعة لمفرد منعوته أو معطوفة عليه ، أو مبدلة منه .

ز- التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب .

٤- باعتبار المعنى :

وتقسم بحسبه إلى جملة خبرية ، وجملة إنشائية .

(١) ينظر: المغني: ٣٦٩ وما بعدها .

وهو تقسيم إنساني عام، أصله ثنائي خبر وإنشاء؛ فقد أشار إليه أرسطو معبراً عن الخبر بالقول الجازم وعن الإنشاء بالقول غير الجازم؛ يقول: «وليس كلُّ قولٍ بجازمٍ، وإنما الجازم القول الذي وُجِدَ فيه الصدق أو الكذب، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها، ومثال ذلك: الدعاء، فإنه قولٌ ما، لكنّه ليس بصادق ولا كاذب، فأما سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها؛ إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب والشعر، وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر»^(١).

وقد قسّم النحاة القدماء معاني الكلام إلى أقسام، هي منحصرة كما يقول أبو حيان في الخبر والإنشاء^(٢)، وعليه الحدّاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة كما يقول السيوطي^(٣).

يقول أبو الحسن الأخفش - فيما نقله ابن الشجري - : «معاني الكلام ستّة، وهي محيطة بالكلام: خبرٌ واستخبار وهو الاستفهام، ودعاء، نحو يا زيد، وتمنّ، وأمر، وطلب، وهو إلى من أنت دونه»^(٤).

وقسّمها ابن قتيبة إلى أربعة أقسام: أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة^(٥).

(١) منطلق أرسطو: ١٠٣/١.

(٢) الارتشاف: ٨٣١/٢.

(٣) الهمع: ٤٦/١، ٤٧، وينظر، السبكي، عروس الأفرح: ٢١٨/١، ٢٢١-٢٢٢.

(٤) الأماي: ٣٨٨/١ (بتصرّف)، وينظر: السيوطي، الهمع: ٤٧/١، وقد اختلف النقل عنه؛ ينظر: أبو

حيان، الارتشاف: ٨٣١/٢.

(٥) أدب الكاتب: ٧.

وتعددت الأقسام إلى أكثر من ذلك فيما ينقله العلماء حتى أوصلها بعضهم - كما يقول السيوطي إلى ستة عشر قسمًا^(١).

وهي - كما أشرت في مطلع الحديث عنها - منحصرة في اثنين: الخبر والإنشاء؛ كما يقتضيه أساس التقسيم، وهو المعنى باعتبار قبول الكلام للصدق أو الكذب ومطابقتها للنسبة الخارجية من عدمها، كما هو معروف من معيار الإنشاء والخبر عند البلاغيين.

وقد كانت دراسة النحاة القدامى للجملة معنية بدراسة أجزائها والعلاقات النحوية فيما بينها في ضوء نظرية العامل، كما درسوا العلاقات النحوية بين الجمل أنفسها، وكانت تلك الدراسات تنتظمها الأبواب النحوية، وقد لخص ابن هشام تلك الدراسة في مبحث مستقل في كتابه مغني اللبيب، فتحدث عن تعريف الجملة وأقسامها وأحكامها^(٢).

وقد اتهم كثير من النحويين المحدثين النحاة القدامى بقصور دراستهم عن الجملة، وأنهم أغرقوا في دراسة المفردات، ولم يلتفتوا كثيراً إلى دراسة الجملة؛ يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: « فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى

(١) الهمع: ٤٧/١، وينظر: ابن فارس، الصاجي: ٢٨٩.

(٢) المغني: ٣٦٣ وما بعدها.

تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة ، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة» !^(١) .

ويقول أحمد عبد الستار الجواري «... بل قلما نجدهم يبحثون في الجملة إلا من حيث موقعها من الإعراب، أمّا طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني وتعبيرها عن الأفكار ، فكأنه عندهم ليس من وظيفة النحو ولا من اختصاصه»^(٢) .

ويقول الدكتور تمام حسان : « والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومها لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني إلخ ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى ، وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ، ولم يُعنوا بجمعها في نظام كامل كالذي فعلته»^(٣) .

ويقدر ذلك بقوله : « والذي نريد أن نخلص إليه هنا أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية ، أي أنّها كانت تُعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه. أقصد أنهم لم يُعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني

(١) إحياء النحو : ٢-٣ .

(٢) نحو التيسير : ١٢٢-١٢٣ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦ .

التي تدلُّ عليها ، فمن ذلك مثلاً معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبري وإسناد إنشائي ، وتقسيم الخبري إلى مثبت ومنفي ومؤكّد، وتقسيم الإنشائي إلى طلبيّ وغير طلبيّ ... إلخ ممّا يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلاقة ...»^(١) .

ولعله واضح أن نكيرهم يتعاضم حين يتعلق بدراسة الجملة الإنشائية، بل يحيلها الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري إلى حقيقة مسلّم بها ؛ يقول : « ومن المآخذ التي يدركها المتأمل في النحو أنّ دراسة الجملة فيه لا تعير هذا الجانب أدنى قدرٍ من الاهتمام ، وإنما هي تنظر إلى الجمل مهما اختلفت أساليبها وتعددت أغراضها نظرة واحدة ... وليس من شكّ أن النحو لا يفرّق بين الكلام الذي يُراد به الخبر أو الاخبار وبين الإنشاء وما يتفرّع عنه من أساليب عديدة ، وأنّ النحو يُخضع هذه الأساليب أو يحاول أن يخضعها إلى أصوله العامة في الإعراب ، ثم لا يلبث أن يقع في الخلط العجيب ، ويضطر إلى التأويل والتقدير حتى يخرج بالكلام عن غرضه في أحيان كثيرة »^(٢) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦ .

(٢) نحو التيسير : ١٢٥ .

وإن أنت تأملت منهج هؤلاء الناقمين على دراسة القدماء للجملة، ألفيته قائماً على الوصف الساذج للجملة بدءاً بتعريفها وانتهاءً بتقسيماتها التي لا تحقق غرضاً في التحليل النحوي .

فالدكتور أحمد عبد الستار الجوارى يعرفُ الجملة بقوله : « والجملة - كما نعرف - أَلْفَاظٌ مَرْكَبَةٌ تَعْبُرُ عَنْ فِكْرَةٍ وَتَفْصَحُ عَنْ مَعْنَى »^(١) .

ويعرفها إبراهيم أنيس ، فيقول : « ويكفي لذلك أن نقول: إن الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدرُ من كلمة واحدة أو أكثر »^(٢) .

والدكتور تمام حسان قسّم الجملة العربية وفق أساسي المبنى والمعنى إلى أقسام عدّة^(٣) :

فمن حيث المبنى قسّمها إلى :

- ١ - جملة اسمية .
- ٢ - جملة فعلية .
- ٣ - جملة وصفية .
- ٤ - جملة شرطية .

وأورد تقسيماً آخر لا يختلف في مؤداه عن سابقه ؛ قال : « أمّا لفظياً فهي اسمية وإمّا فعلية وإمّا مسكوكةٌ من عناصر أخرى »^(٤) .

(١) نحو التيسير : ١٢٣ .

(٢) من أسرار اللغة : ٢٣٦ .

(٣) اجتهادات لغوية : ١٦٠ - ١٦١ ، والخلاصة النحوية : ١٠٢ وما بعدها ، ١٣٧ وما بعدها .

(٤) اجتهادات لغوية : ١٦١ .

ومن حيث المعنى قسّمها إلى خبرية وشرطية وإنشائية ، وقسّم الإنشائية إلى طلبية وإفصاحية^(١) .

ويقسّمها محمد حماسة عبد اللطيف إلى ثلاثة أقسام كبرى ، كلٌّ منها يندرج تحته أقسام^(٢) :

- ١ - الجملة الإسنادية ، أو التامة ، ويقسّمها إلى اسمية ، وفعلية ، ووصفية .
- ٢ - الجملة الموجزة : وهي التي يحذف فيها أحد عنصري الإسناد حذفاً واجباً أو غائباً .
- ٣ - الجملة غير الإسنادية : وتشمل جملة الخالفة (اسم الفعل) والتعجب ، والمدح والذم والنداء والقسم وغيرها .
ويقسّمها الدكتور محمد إبراهيم عبادة إلى ستة أقسام^(٣) :
- ١ - الجملة البسيطة : وهي المكوّنة من مركب إسنادي واحد .
- ٢ - الجملة الممتدة : وهي المكوّنة من مركب إسنادي واحد له متعلقات .
- ٣ - الجملة المزدوجة أو المتعددة : وهي المكوّنة من أكثر من مركب إسنادي ، كلٌّ منها قائم بنفسه .
- ٤ - الجملة المركبة : وهي المكوّنة من مركبين إسناديين ، أحدهما مرتبط بالآخر .

(١) ينظر أيضاً : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٤ .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٧٨ وما بعدها .

(٣) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية : ١٤٩ وما بعدها .

٥- الجملة المتداخلة: وهي المكونة مركبين إسناديين أو متضمنين لعمليتين إسناديتين بينهما تداخل تركيبى .

٦- الجملة المتشابكة: وهي المكونة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد .

ولعلك تلاحظ أن هذه التقسيمات لا تفيد إلا في الدراسة الأسلوبية ، وأما في الدراسة النحوية فليس لها كبير جدوى ؛ إذ لا علاقة لها بتحليل التركيب وتفسير نظمه، فما الثمرة - من حيث الدراسة النحوية - من معرفة أن بناء هذه الجملة بسيط، وتلك ممتدة، أو أنها إسنادية ، وتلك موجزة . وإذا أنت تأملت تقسيم القدامى لها وجدته توطئة يلجون بثمرتها في دراسة التركيب ، فتقسيمها على أساس الصدارة يتلقاك في أنواع الخبر والحال والنعته والصلة، ونحو ذلك ، وتقسيمها على أساس المعنى تجد صداه في بعض أحكام تلك الأبواب أيضاً ، كما أن تقسيمها على أساس المحل الإعرابي لا مناص عنه في بيان العلاقات النحوية على مستوى الجملة . ولعل هذه الدراسة تكشف عن منهجهم في دراسة الجملة عامّة والجملة الطلبية خاصّة، بالإضافة إلى هدفها الأسمى وهو دراستها في النظم القرآني .

الطلب : تعريفه ، وأقسامه .

الإِنشاء - كما هو شائع لدى البلاغيين - : هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وينقسم إلى قسمين : طلبيّ ، وغير طلبيّ ، فالطلبيّ : ما يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب ، وغير الطلبي ما لا يستدعي مطلوباً^(١) ، ومنه : القَسَمُ ، والمدح والذمُّ ، وصيغ العقود .

وأنواعُ الطلبي منحصرةٌ في خمسة ، وهي : التمني ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والنداء . ووجه هذا الحصر هو أنه « إمّا أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا ؛ الثاني : التمني ، والأول إن كان المطلوبُ به حصولَ أمرٍ في ذهن الطالب ، فهو الاستفهام ، وإن كان المطلوبُ به حصولَ أمرٍ في الخارج فإن كان ذلك الأمرُ انتفاءً فعلاً ، فهو النهي ، وإن كان ثبوتهُ فإن كان بإحدى حروف النداء فهو النداء ، وإلا فهو الأمر »^(٢) .

والعرض والتحضيض يندرجان تحت الأمر ؛ لأنّ معنهما حثٌّ ، وأمّا الترجي فلا يدخل في الطلب لأنه يكون في المكروه ، وهو لا يُطلب ؛ يقول المغربي عنه « هو ارتقاب الشيء ، وهو يشمل المحبوب ، والمكروه ؛ فليس هذا من أنواع الطلب في

(١) التفتازاني ، المطول : ٤٠٦ .

(٢) السابق ، وينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٤ .

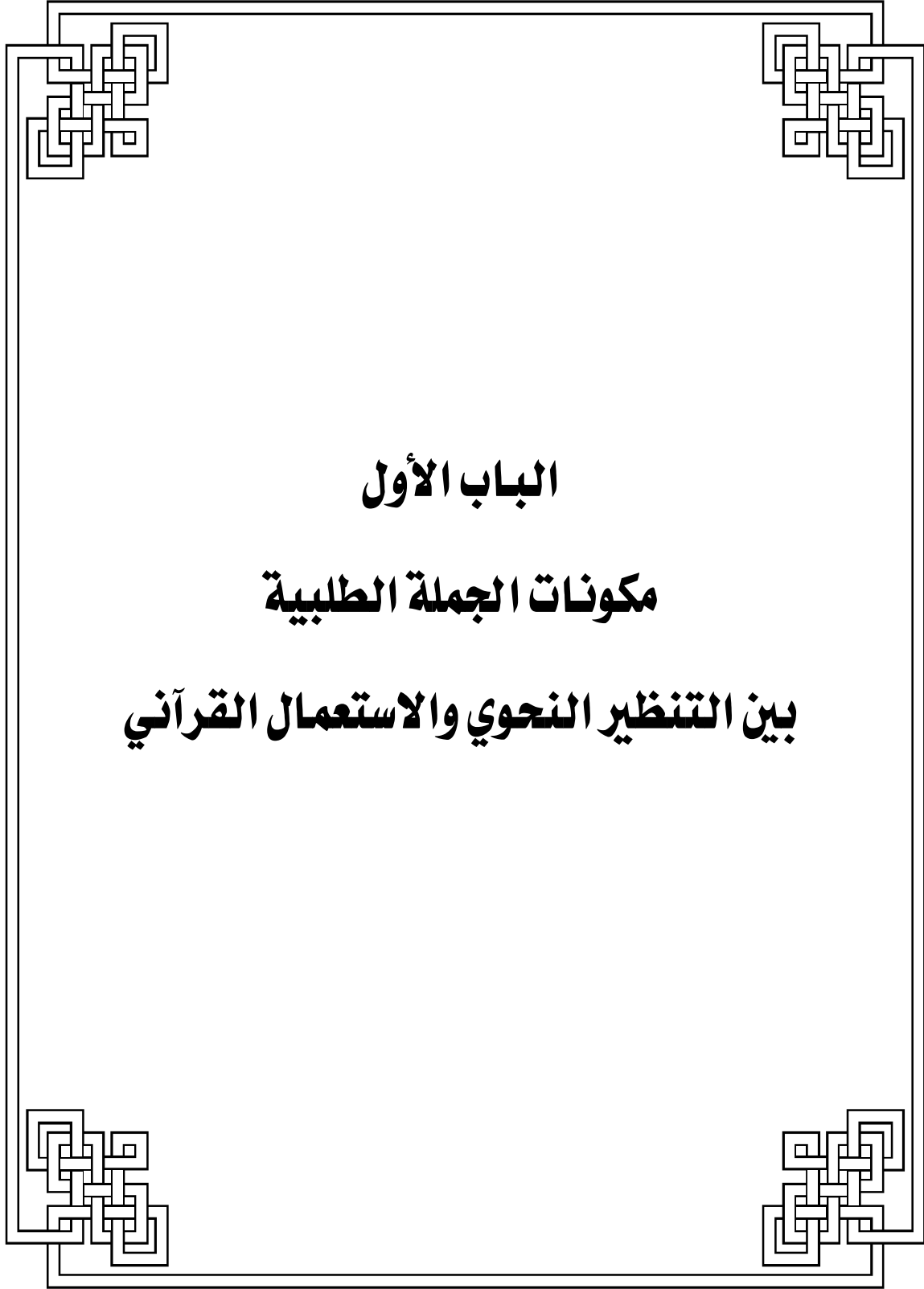
الحقيقة ؛ لأن المكروه لا يُطَلَبُ»^(١) .

والنحاةُ يعنون الطلب بهذه الأنواع^(٢) ، ويصفون جملة بالطلبية وصفَ تخلصٍ من غير الطلبية ، وهي الإنشائية غيرُ الطلبية أو الخبرية ؛ يقول الرضي : « والإنشائية إمَّا طلبية أو إيقاعية ؛ بالاستقراء ، وأنت في الطلبية لستَ على يقينٍ من حصولٍ مضمونها ... ، وأمَّا الإيقاعية فنحو : بعثُ وطلَّقتُ ... »^(٣) .

(١) مواهب المفتاح : ٢٤٥ / ٢ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٩٣ / ٣ ، الزجاجي ، الجمل في النحو : ٢١٠ ، الفارسي ، الإيضاح : ٢٥٣ ، الزمخشري ، المفصل : ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ابن خروف ، شرح الجمل : ٨٦١ / ٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٢٩ / ٤ ، ابن عصفور : ١٩٢ / ٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١٢٢ / ٢ ، شرح التسهيل : ٢٨ / ٤ ، الرضي ، شرح الكافية : ٦٨ / ٤ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ١٢٥٢ / ٣ ، السيوطي ، الهمع : ٣٠٥ / ٢ ، تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب : ١٧٩ / ١ .

(٣) شرح الكافية : ٤٠ / ٢ .



الباب الأول

مكونات الجملة الطليبة

بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني



الفصل الأول

الطلب



يتناول هذا الفصل المكوّن الأوّل للجملة الطلبية ، وهو البنية التركيبية الدالّة على معنى الطلب ؛ فإنما يُستفاد المعنى الطلبي من هذه البنية لا من الجملة ، والمكوّن الآخر الذي يتناوله الفصل الثاني ، هو جواب الطلب ؛ لأنه أمانة على الأوّل .

ومعنى الطلب كما قلتُ تحمله البنية التركيبية التي تنصو الجملة الطلبية ، وهي أيّ من أقسام الطلب ؛ يقول محمد بن علي الجرجاني : « الخبر في اللفظ والوضع أصل ، والإنشاء طارئٌ عليه ، وكلُّ طارئٍ على شيء لا بدّ له من دلالة ، وتلك الدلالة في الإنشاء إمّا لفظية أو معنوية ، واللفظية إمّا أداة : كحروف النهي والاستفهام والتمني والترجي والنداء ، أو تغيير الصيغة ، وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضارع على وجه ذكره البصريون ^(١) ، والمعنوية كألفاظ العقود... » ^(٢) . ودلائل الجملة الطلبية لفظية ، وهي : فعل الأمر ، ولامه ، واسم فعله والمصدر النائب عنه ، وأدوات النهي العرض والتحضيض والتمني والاستفهام ، وهي لفظية بالمعنى الوضعي كالأدوات ، واسم فعل الأمر المرتجل ، أو لفظية بالصيغة ، كصيغ الأمر ^(٣) . والحديث في هذا الفصل يتناول أقسام الطلب مبحثاً مبحثاً .

(١) بل هو مذهب الكوفيين ، كما هو معروف ، إذ يرون أن الأمر أصله مضارع حُذفت لام الأمر منه ؛ ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف : ٥٢٤ / ٢ وما بعدها ، العكبري ، التبيين : ١٧٦ وما بعدها .

(٢) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ١٠٠-١٠١ .

(٣) وهو ممّا يسوّغ المعيار اللفظي للبحث .

المبحث الأول : الأمر

يقوم تعريفه في اصطلاح أكثر النحويين والبلاغيين على ثلاثة عناصر : مبنى، وهو إحدى صيغته ، ومعنى ، وهو دلالتها على الطلب ، ومقام باعتبار رتبة الأمر والمأمور ؛ فقد عرّفه ابن الشجري بقوله : « حدُّ الأمر : استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة »^(١) .

وعبّر ابن يعيش عن هذا التعريف بأنه « طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته ؛ فإن كان من الأعلى إلى مَنْ دونه قيل له : أمر ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له : طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء »^(٢) .

وعرّفه السكاكي بقوله : « الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها (أي الصيغة) على سبيل الاستعلاء »^(٣) .

وأهم مقومات هذا التعريف في نظر النحوي ، هو صيغة الأمر ؛ لأن « حظّ النحوي النظر في الألفاظ »^(٤) ؛ ولذا تعقّب الرضي ابن الحاجب عندما حدّ مثال الأمر بأنه صيغة يطلب بها الفعل بقوله : « لو قال : صيغة يصحّ أن يطلب بها

(١) أمالي ابن الشجري : ١ / ٤١٠ .

(٢) شرح المفصل : ٢ / ٢٨٩ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣١٨ .

(٤) المالقي ، رصف المباني : ٣٤٠ .

الفعل، لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمراً^(١) وعدد ممّا أسماه « محامل هذه الصيغة »^(٢) :

- طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، أو الخضوع، وهو الدعاء، أو الشفاعة .
- ما لم يطلب به الفعل، بل كان إمّا على وجه الإباحة، أو التهديد، أو غير ذلك .
- ثم نبّه على أنه « إنّما سمّي النحاة جميع ذلك أمراً؛ لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة أغلب وأكثر »^(٣) .

وصيغ الأمر أربع، وهي :

- ١- فعل الأمر .
 - ٢- الفعل المضارع المقترن بلام الأمر .
 - ٣- اسم فعل الأمر .
 - ٤- المصدر المبدل من فعل الأمر .
- والصيغة هي المكوّن الرئيس لجملة الطلب؛ سواء كان باستعلاء أو لا، وسواء كان على الوجوب أو الندب أو الإباحة أو غيرها ممّا يخرج إليه الأمر من معانٍ سياقيّة^(٤) .

(١) الرضي، شرح الكافية : ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) يخرج الأمر من معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى كثيرة، منها :

أ- الدعاء، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا مِن لَّدُنكَ رَحِمَةٌ وَهِيَ لَنَا مِن أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف : ١٠] .

يقول المالقي مشيراً إلى أهمية الاعتماد على الصيغة « وجملة الأمر أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وُضِعَتْ الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعجيز أو تكوين أو غير ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجري على تنويعهم في الإصطلاح ، وإلا فالطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ، ومن المثل إلى المثل ، ومن الأدنى إلى الأعلى ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً^(١) .

وفيما يأتي تناول تلك الصيغ واستعمالاتها في القرآن الكريم .

ب- الإباحة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة : ٢] .

ج- التعجب ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] .

د- التسخير ، كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] .

هـ- التعجيز ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٣] .

و- الإهانة ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٩] .

ز- التمني ، كقوله امرئ القيس : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي .

ينظر في ذلك : ابن فارس ، الصحابي : ٢٩٨ - ٣٠٢ ، ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤١٠ - ٤١٣ ،

السبكي ، عروس الأفراح : ١ / ٥٥٢ - ٥٥٧ ، السيوطي ، الإتقان : ٢ / ٢١٨ - ٢٢٠ .

(١) رصف المباني : ٣٠٤ - ٣٠٥ .

صيغ الأمر واستعمالاتها في القرآن الكريم :

أولاً : فعل الأمر :

وهذه الصيغة أكثر صيغ الأمر استعمالاً في القرآن الكريم ؛ فقد أحصى الشيخ عضيمة ثمانية وأربعين وثمانمائة وألف موضع لفعل الأمر في القرآن^(١) ، ولا غرابة في هذه الكثرة ؛ فصيغته من محامل الحكم التشريعي من وجوب ، وحظر ، وندب ، وكراهة ، وإباحة ، وغير ذلك .

وثمَّ سببٌ آخرٌ يعود إلى ما اختصَّت به هذه اللُّغة من الرغبة في الإيجاز ، وقد اتُّخذت هذه الصيغة من سُبُل ذلك ؛ لأنها كما يقول ابن الحاجب « بابٌّ من أبواب الاختصار »^(٢) ؛ من حيث تعيُّنها لما كثر أمره ، وهو المخاطب دون المتكلم أو الغائب^(٣) .

ومواضعه في النص القرآني واضحةٌ لا تحتاج إلى بيان ، والذي يستحقُّ أن نقف عنده ، هو ما خالف الأصل في استعماله بأثرٍ ممَّا عرض له من تقديم وتأخير أو حذف ، وسيأتيك ذلك عند الحديث عن العوارض التركيبية .

(١) تنظر تلك المواضع في : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣ / ٤٠٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٤٧ .

(٣) السابق ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٢ / ١٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٢٩٠ .

ثانياً : الفعل المضارع المقترن بلام الأمر :

لام الأمر أو لام الطلب ، هي المكوّن الرئيس للجملة الطلبية وحامل لواء معناها ؛ لأنّ تعلّقها يمكن عدّه من الضرب الثالث من أضرب تعلّق الحرف عند عبد القاهر ، وهو « تعلّق بمجموع الجملة ، كتعلّق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ؛ وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ، وبعد أن يُسند إلى شيء »^(١) .

وهي بذلك تُسبغ معناها الوظيفي على العلاقات التركيبية بين أجزاء جملتها ، يقول الدكتور تمام حسان « فالأدوات التي تدخل على الجملة تربط كلّ ما يقع في حيزها من عناصر الجملة ، وتحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة من تأكيد إلى استفهام إلى الشرط إلخ »^(٢) .

وهذا السلوك السياقي للأداء يكاد يكون عامّاً ؛ « فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، وزيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإننا سنجد كلّ جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكلّف في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »^(٣) .

واللام من حيث أصل الوضع مشترك لفظي متعدّد الوظيفة ، فالتى تتصل

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز : ٦ .

(٢) الخلاصة النحوية : ٨٩ .

(٣) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣ .

بالمضارع تحتل أن تكون للأمر أو التعليل أو الجحود أو العاقبة أو التوكيد ، والذي يرفع تلك الاحتمالات المعنى وما يتوافر للأداة من خصائص .

وما يعين دلالة اللام على الأمر - بالإضافة إلى معنى الطلب - يمكن إجماله في الآتي :

١ - القرينة الإعرابية وهي جزم مدخولها .

٢ - حركة اللام : فلام الأمر حركتها الكسر ، وفتحها لغة بني سليم فيما نقله الفراء^(١) ، ويجوز إسكانها بعد الواو أو الفاء بكثرة ، وبعد « ثم » بقلّة^(٢) .

٣ - جهة مدخولها من حيث المخاطبة والتكلم والغيبة .

فالأصل فيها أن تستعمل لأمر الغائب^(٣) ، ويجوز استعماله بقلّة لأمر المخاطب^(٤) ، كما في قوله تعالى - في قراءة - ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَحُوا ﴾ [يونس : ٥٨] ، وقوله ﷺ « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » .

(١) معاني القرآن : ١ / ٢٥٨ .

(٢) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٢ / ١٣٣ ، ابن جني ، سر الصناعة : ١ / ٣٨٤ ، ابن الناظم ، شرح التسهيل : ٤ / ٥٨ - ٥٩ .

(٣) السابق .

(٤) ينظر : الفارسي ، الإيضاح : ٢٥٠ ، الزمخشري ، المفصل : ٢٥٧ ، ابن الشجري ، الأمالي :

٢ / ٣٥٤ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٧١ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :

٢ / ١٣٧ - ١٣٨ .

وتستعمل لأمر المتكلم ، لكنه قليل ؛ لأنَّ أمرَ الإنسانِ نفسه قليلُ الاستعمال^(١) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وقوله ﷺ « قوموا فلأصل لكم » .

كما تستعمل أيضاً للأمر في المبني للمجهول ؛ لأن الفعل للفاعل الغائب المحذوف^(٢) ، وذلك نحو : لأكرم أنا ، أو لتكرم أنت .

وقد جاءت لام الأمر متعينة له غير محتملة في ثمانين موضعاً من القرآن^(٣) .

والاستعمال القرآني فيها يجري على الشائع من استعمالات اللغة ، التي بنيت عليها أحكام القلة والكثرة السابق عرضها .

وجاءت اللام محتملةً للتعليل وللأمر في عشرة مواضع من القرآن^(٤) ، أوضحها الشيخ عزيمة ، ونقل طرفاً من أقوال العلماء عليها .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٨٤ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٤٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٨٤ .

(٣) عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٤٢١ .

(٤) وهي : البقرة : ١٨٥ . الأنعام : ١٠٥ . يونس : ٨٨ . إبراهيم : ٣٧ . النحل : ٢٥ ، ٥٥ . العنكبوت :

٦٦ . الروم : ٣٤ . إبراهيم : ٥٢ . الزخرف : ١٣ .

ثالثاً : اسمُ فعل الأمر :

من حكمة هذه اللغة الشريفة أن تُعين المتكلم على التعبير عن مُرادِه بأوجز لفظ ، وإذا كان النظام النحويُّ للغة وسيلةً للاقتصاد في الكلام ؛ إذ في طوق المتكلم أن يُعبّر عن المعنى اللغوي في ذهنه بتركيب نحويٍّ موجز تنوء الظاهرة النحوية فيه بحمل لواء ذلك المعنى ، فيما يعرف بالمعنى النحوي ، إذا كان ذلك كذلك ، فلا بدع أن يقدم الاستعمال العربيُّ مجموعةً من الأساليب المختصرة تقوم بتلك المهمة ؛ ومنها اسم الفعل ، وهو ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً .

وليس الإيجاز وحده هو الغرض من استعمال اسم الفعل ، وإن كان كافياً ؛ لأنه كما يقول السيوطي « هو جُلُّ مقصود العرب ، وعليه مبني كلامهم »^(١) بل ينضاف إلى ذلك إفادة المبالغة والتوسعة على المتكلم ؛ يوضح تلك الأغراض ابنُ جنّي بقوله : « أحدها : السعة في اللغة ؛ ألا تراك لو احتجت في قافية بوزن قوله :

* قُدْنَا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمِصْرَيْنِ *

لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها « دُهُدْرَيْنِ » ، ولو جعلت هنا ما هذا اسمه - وهو "بطل" لفسد وبطل ، والآخر : المبالغة ... ؛ وذلك أنه لما خرج عن معهود حاله أُخرج أيضاً عن معهود لفظه ... والثالث : ما في ذلك من الإيجاز والاختصار ؛ وذلك أنك تقول للواحد : صه ، وللثنتين : صه ، وللجماعة : صه"^(٢) .

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر : ١١٣ / ٢ .

(٢) الخصائص : ٤٦ - ٤٧ ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ١٣٤ / ٢ .

واسم الفعل كما هو معروف من حيث الزمن : ماضٍ ومضارع وأمر . وهذه التسمية المشهورة مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تُفسَّر به ، وذهب بعض المتأخرين والمحدثين إلى تسميتها خالفة لتخلفها عن إمكان تصنيفها وفق القسمة الثلاثية للكلمة . وقد عُنِيَ كلُّ فريق بالاستدلال على ما يقول والإجابة عن إلزاماته^(١) .

وقد ترتب على اصطلاح البصريين (أسماء الأفعال) اختلاف في تحديد مدلولها ؛ « فقيل مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداثٌ ولا أزمان ، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان ف (صه) اسمٌ لِلْفَظ (اسكت) . وقيل تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان ، ف (صه) مرادف لـ (اسكت) ، قيل : هو ظاهر مذهب سيبويه ، وأبي علي وجماعة فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة ، وقيل : هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر ، فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر ، فتبعه الزمان ف (صه) اسم لقولك سكوتاً وكذلك باقيها ، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يُعنى به المصادر ، وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء »^(٢) .

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٤١ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل :

٣ / ٣ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٨٩ ، تمام حسان ، اللغة العربية معناها

ومبناها : ١١٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٣٦٨ ، ابن يعيش ،

شرح المفصل : ٣ / ٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٨٧ .

ومدلولها عند الكوفيين على سبيل الترادف كما أشرت قبل قليل .

واسم فعل الأمر أكثر استعمالاً من القسمين الآخرين (الماضي ، والمضارع) ، بل هو الأشد مناسبة لأحد أغراض الباب ، وهو الإيجاز : « لأنه الموضع الذي يُجتزأ فيه بالإشارة ، وقرينة حال ، ولفظ عن التصريح بلفظ الأمر ... وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خُلفٍ لشاهد حال ، كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز »^(١) .

و « لأنه يمتاز بورود نوع قياسي منه »^(٢) ، وهو ما سنعرض له فيما يأتي :

اسم الفعل بين القياس والسماع :

يُقَسَّم اسمُ الفعل وفق اعتبارات مختلفة : من حيث الإفراد والإضافة ، والنقل والارتجال ، والاشتقاق وعدمه ، والبساطة والتركيب ، والقياس والسماع ، بالإضافة إلى التقسيم الزمني المعروف ، وكلُّ ذلك حُفِلت به كتب النحو في باب اسم الفعل ف (صه) مثلاً : مفرد ، ومرتجل ، وغير مشتق ، وبسيط ، ومسموع .

ومعظم هذه التقسيمات - كما ترى - أحكام وصفية لطبائع تلك الأفعال ؛ لذا سيتوجه الحديث إلى التقسيم المؤثر في الاستعمال اللغوي ، وهو حكمها بين القياس والسماع .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٧ - ٨ ، وينظر : الفارسي ، الإيضاح : ١٤٧ .

(٢) عبد السلام هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ٢٦ .

تُقَسَّم أسماء الأفعال إلى قسمين ، مسموع ، ومقيس على اختلافٍ فيه :

القسم الأول: المسموع : طائفة من الألفاظ ذات معانٍ وضعيّة ؛ ومنها : صه ، أف ، هيهات ^(١) .

ولا خلاف في الحكم على كونه مسموعاً ، ولا على جواز النطق بالمسموع الوارد منه ، دون قياس غيره عليه ؛ لأنّ هذه الأسماء - كما أشرت قبل قليل - ألفاظ لها معانٍ وضعها المستعمل الأوّل « وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها » ^(٢) .

(١) ينظر: أبو حيان، الارتشاف: ٥ / ٢٢٩١، ٢٢٩٤، ٢٢٩٩ .

(٢) ابن فارس، الصحابي: ٥٧ .

القسم الثاني: المقيس المختلف فيه :

وهذا القسم تمثله الصيغتان المعدولتان عن فعل الأمر (فعال ، فعلا) ،
والمنقول عن الظرف أو المجرور أو المصدر.

أولاً : صيغة (فعلا) :

ومن شواهد^(١)ها .

* تراكيها من إبل تراكيها *

* حذار من أرماحنا حذار *

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيت نزال ولج في الدغر
نعاء ابن ليلى للساحة والندی وأيدي شمالي بارديات الأنامل !

وهي صيغة مختلف في قياسها ؛ فقد ذهب إلى جواز القياس سيبويه^(٢) ،
والأخفش^(٣) ، وابن عصفور^(٤) وابن مالك^(٥) ، وابن عقيل^(٦) .

يقول سيبويه: « واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فعل ، أو فعل ،

(١) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٣٥٢ ، ابن الأنباري ،
الإنصاف : ٢ / ٥٣٥ - ٥٤٠ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٢ / ٢٤٦ .

(٥) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٧ .

(٦) المساعد : ٢ / ٦٥٦ .

أو فَعِلَ»^(١) ثم أكد أطراد هذه الصيغة في قافية الباب بقوله: « وإنما يطرد هذا الباب في النداء وفي الأمر»^(٢).

وقد لاحظ النحويون سلوك ذلك البناء، فقضوا بأنه من « كلُّ فعل ثلاثي مجرّد متصرّف تامٌّ»^(٣).

ولم يلتفتوا إلى ما ندد عن ذلك؛ إذ لا يرقى إلى حدّ الكثرة الموجب لبناء القاعدة، إلاّ أبا بكر بن طلحة؛ فقد اعتدّ بما « سُمع من غير المجرّد: (بَدَار) من (بادر)، و(دَرَاك) من (أدرِك)؛ ففاس على (دراك)، فأجاز أن يُبنى فعالٍ من كلِّ فعلٍ يكون على وزن أفعل، كما جاز بناؤه في التعجب»^(٤).

والمذهب الثاني في المسألة هو وقفها على السماع؛ وهو رأي المبرّد^(٥)، وابن السراج^(٦)، وابن الخشاب^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وحجّة هؤلاء في منع القياس أنّ المسألة خارجة على مفهوم القياس النحوي؛ فهي ابتداء في اللسان العربي، يقول

(١) الكتاب: ٣ / ٢٨٠.

(٢) السابق.

(٣) ابن عقيل، المساعد: ٢ / ٦٥٦، أبو حيان، الارتشاف: ٥ / ٢٢٩٠.

(٤) أبو حيان، الارتشاف: ٥ / ٢٩٠ (بتصرّف)؛ وينظر: الأزهرى، التصريح: ٤ / ١٤٦.

(٥) ينظر: الرضى، شرح الكافية: ٣ / ١٥٨، ابن عقيل، المساعد: ٢ / ٦٥٦، أبو حيان، الارتشاف: ٥ / ٢٢٩٠.

(٦) الأصول: ١ / ٧٦.

(٧) المرتجل: ٢٥٢.

(٨) شرح المفصل: ٣ / ٥٠.

الرضي « وقال المبرّد: فعالٍ في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يُقال قوام، وقعادٍ في: قم، واقعد؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس فلا نقول في شاكر، وغافر: شكير وغفير»^(١).

(١) شرح الكافية: ٣ / ١٠٨، وينظر: الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٦٩، ١٨٣.

ثانياً : صيغة « فعلال » :

وشقّة الخلاف بين النحاة في حكم قياسها ضيقة ؛ فجمهورهم^(١) على منع قياسها ووقفها على السماع ؛ اعتماداً على قلة المسموع من ذلك ؛ « فالأكثر على أنه لم يأت منه إلا حرفان : قرقار أي صوت ، قال :
 قالت له ريح الصبا قرقار^(٢) .

والثاني : عرعار ، أي : تلاعبوا بالعرعرة ، وهي لعبة لهم ، قال :

متكئني جنبي عكاظ كليهما يدعو وليدُهم بها عرعار^(٣) «^(٤)
 يقول إمام النحاة بعد أن أجاز القياس في الصيغة الأولى (فعال) : « ولا يجوز من أفعلت ؛ لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ؛ فمن ذلك : قرقار ، وعرعار^(٥) .

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٢٨٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٥٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٧ ، ابن الناظم ، شرح الألفية : ٦١١ ، ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٦٥٦ ، (وفيه النسبة إلى الجمهور) ، الأزهرري ، التصريح : ١٤٦ / ٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٨ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٢٨٠ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٨ .

(٥) الكتاب : ٣ / ٢٨٠ .

وقد خالف الأخفش - فيما نُسب إليه^(١) - جمهور النحاة ، فاعتدَّ بذلك المسموع القليل ، وبنى عليه قاعدة جواز القياس عليه .

وللمبردِّ موقفٌ مغايرٌ في تصنيفه للمسموع من هذه الصيغة فهو ليس اسمَ فعلٍ ، بل اسم صوت ، نقل ذلك عنه بعض النحاة المتأخرين ، يقول الرضي : « قال المبرد : لم يأت في الرباعي عدلٌ أصلاً ، وإنما قرقار : حكاية صوت الرعد ، وعرعار : حكاية أصوات الصبيان (إذا تلاعبوا بالعرعة) كما يقال : غاقِ غاقِ »^(٢) وحُكي عن أبي عمرو والمازني مثل قول المبردِّ كما يقول أبو حيان^(٣) .

وقد ضعّفه السيرافي - فيما نقله الرضي^(٤) - بأنَّ « حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأوّل الثاني ، مثل غاقِ غاقِ ، ولو أرادوا الحكاية لقالوا : قار قار » .

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ ، ولم أقف عليه في كتابه معاني القرآن .

(٢) شرح الكافية : ٣ / ١٠٩ ، وينظر : أبو حيان الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ ، ولم أعر عليه في كتبه .

(٣) الارتشاف : ٥ / ٢٢٩١ .

(٤) شرح الكافية : ٣ / ١٠٩ .

ثالثاً: المنقول عن الظرف والمجرور والمصدر:

وهو طائفة من الألفاظ نقلت من استعمالات الظرفية والجار والمجرور والمصدر إلى هذا الباب ، مثل : دونك زيدا أي : خذه ، و عليك عمراً : أي الزمه ، ورويد زيدا أي : أمهله .

وقبل الحديث عن حكمه من حيث السماع والقياس ، يحسن بنا تبيان حقيقة هذا الصنف ؛ فقد لاحظ النحاة أن ما نُقل عن الظرف أو الجار والمجرور أفعالٌ من متمّمات ومتعلّقات أفعالِ الأمر ، فاخترتِ العبارةُ بذكر ما يُهْتَمُّ به ويُعْتَنَى وحذف ما يُعْلَمُ تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الكلام ؛ يقول الرضي في معرض تبيانه لبلاغة استعمال الباب « وأما الظرف والجارّ والمجرور ، فلأنّ نحو : أمامك ، ودونك زيدا ، بنصب زيدا ، كان في الأصل : أمامك زيدٌ ، ودونك زيدٌ ، فحذفه فقد أمكنك ؛ فاختصر هذا الكلام الطويل ؛ لفرض حصول الفراغ منه بسرعة لبيادر الأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد ، وكذا كان أصل : عليك زيدا : وجب عليك أخذ زيد ، وإليك عني : أي ضُمَّ رحلك و ثقلك إليك و اذهب عني ، ووراءك أي : تأخر ووراءك ، فجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد »^(١) .

فالظرف والمجرور - كما ترى - هي بقايا لسياقٍ فعلي ، حُذف فتلاشى الارتباط المعنوي بين هذه الظروف والمجرورات ومتعلقاتها ، وتحملت المعنى اللغوي العام للجملة بأخصر لفظ .

(١) شرح الكافية : ٣ / ٨٩ .

ويقول الرضي أيضاً في ذلك مستعيناً بالتعليل بكثرة الاستعمال - وهو من دواعي الاختصار في اللغة - « فعندك ودونك ولديك بمعنى : خذ ، والأصل : عندك زيد فخذ ، وكذا لديك زيد ، ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء ، فاقصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف ؛ فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ ، فعمل عمله »^(١) .

ولا تظنّ هذه الإشارة البديعة من الرضي افتراضاً ذهنياً ؛ فالتأمل في سياقات هذا الصنف من اسم الفعل في القرآن الكريم، يلمس ذلك عند تفسير معنى التركيب ، بل إنها لتقفك على بديع النظم القرآني وحسن تأليفه . ولنتأمل هاتين الآيتين :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فزِيلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ ﴾ [يونس : ٢٨] .

والعطف في هذه الآيات ، على جملة ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ [يونس : ٢٧] باعتبار كونها معطوفة أيضاً على الآية قبلها ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى .. ﴾ [يونس : ٢٦] ؛ فإنه لما ذكر في الجملتين السابقتين ما يختص به كل فريق من الفريقين من الجزاء ، جاءت هذه الجملة بإجمال حالة جامعة للفريقين ثم بتفصيل حالة يمتاز بها المشركون ؛ ليحصل بذلك ذكر فطيع من أحوال الذين بلغوا الغاية في كسب السيئات ، وهي

(١) شرح الكافية : ٣ / ١٠٥ .

سيئة الإشراف الذي هو أكبر الكبائر في يوم المحشر حين يجمع الخلق جميعاً لموقف الحساب ، ثم يقول للذين أشركوا بالله الآلهة والأنداد: مكانكم . أي : امكثوا مكانكم ، وقفوا في موضعكم أنتم أيها المشركون وشركاؤكم ثم يُزِيلُ أي يفرِّق الله تعالى بينهم في الحجّة والمذهب ، وينطق الشركاء لتبرأ منهم^(١) .

واسم الفعل في هذه الآية ، هو (مكانكم) ، وهو في أصله ظرفٌ متعلّق بفعل أمر محذوف ، تقديره كما اتضح من شرح الآية : اثبتوا مكانكم^(٢) ؛ لكنّ البيان القرآني اختار هذه اللفظة ، وهي الأكثر مناسبة للموقف ، وهو « حالة تكون لعبدة الأوثان يوم القيامة يؤمرون بالإقامة في موقف الخزي مع أصنامهم ، ثم يُنطق الله تعالى الأصنام بالتبرّي منهم »^(٣) ولا أنسب من اختيار هذه الكلمة التي جرت على الوعيد ، « تقول العرب : مكانك تتوعّد بذلك »^(٤) .

ف « مكانكم » ، وهو في الأصل ظرف متعلّق بـ (اثبت) ، ناب عن هذا الفعل ، وحمل معناه مضافاً إليه المبالغة في الإلزام والوعيد .

(١) ينظر : الطبري ، جامع البيان ١١ / ١١١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١١٧ ، ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٢ / ١٠٠ .

(٢) هذا التوجيه جرى عليه أكثر المعربين « وأنتم » تأكيد لضمير اسم الفعل ، وشركاؤكم معطوف عليه ، ومنهم من أعرب (مكانكم) ظرفاً متعلقاً بفعل الأمر المحذوف ، وأعرب ابن عطية : أنتم مبتدأ والخبر محذوف تقديره مجزيون أو مهانون ، وهو ضعيف من جهة النظم والمعنى والصناعة .
ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٣ ، الألويسي ، روح المعاني : ١١ / ١٠٦ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١١٧ .

(٤) ينظر : الفخر الرازي ، التفسير الكبير : ١٧ / ٦٧ .

٢- ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسِ مِنْ تُورِكُمْ قَبْلَ اَرْجِعُوا
 وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾
 [الحديد : ١٣].

وهذه الآية تصوّر مشهداً من مشاهد يوم الحساب ، إذا كوّرت الشمس
 وخسف القمر وصار الناس في الظلمة ونُصب الصراط على متن جهنم ؛ فحينئذ
 ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ، فإذا رأى المنافقون
 المؤمنين يمشون بنورهم وهم قد طُفئ نورهم وبقوا في الظلمات صاغرين
 قالوا للمؤمنين : ﴿انظُرُونَا نَقْتِسِ مِنْ تُورِكُمْ﴾ فيقول المؤمنون أو الملائكة لهم : ارجعوا إلى
 الموقف إلى حيث أعطينا هذا النور ؛ فالتمسوه هنالك فمن ثم يُقتبس ، أو ارجعوا
 إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيل سببه، وهو الإيمان أو ارجعوا خائبين وتنحّوا
 عنا فالتمسوا نوراً آخر ، وقد علموا أن لا نور وراءهم ، وإنما هو تخيب وإقنات
 لهم^(١) .

فالظرف (وراءكم) بحسب تصوير ذلك المشهد متعلق بسياق فعلي ملفوظ ،
 وهو الفعل (ارجعوا) ، لكن التفسير القرآني البليغ انتخب لفظ (وراءكم) تخيباً لهم
 وإقناتاً . وقد أجاز بعض المفسرين بقاءه متعلقاً بالفعل (ارجعوا) كابن عطية^(٢) ،

(١) الزمخشري ، الكشاف ٤ / ٤٧٤ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) المحرر الوجيز : ٥ / ٢٦٢ .

وأبي حيّان^(١) والألوسي^(٢) في حينَ عاملَ بعضهم هذا اللفظ في ضوء العلاقات السياقية والمعجمية لأجزاء الجملة ؛ فالرجوع لا يكون إلا الورا، والظرفية قرينة معنوية تفيد التخصيص ، وهي فائدة متحصّلة من المعنى المعجمي للفعل (ارجعوا) وهذا أمر طبعيٌّ ؛ فالفعل هو بؤرة المعنى في الجملة الفعلية ، وهو يقوم « بدور مزدوج في الدلالة على المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي ، وتحقق الأولى بواسطة الأصوات الأساسية المكونة للفعل (الجذر) ، وتحقق الثانية عبر الصيغة ، وهي متعددة الدلالة إمّا على زمن الفعل ، وإمّا على جهته^(٣) ؛ ولذلك حاولوا أن يوصلوا إلى هذا اللفظ وظيفّةً متصيّدة من إيجاءات المشهد ، فكان القول بأنها اسمٌ فعلٌ أمرٌ موافقاً لمعنى المبالغة في الفعل (ارجعوا) تخيباً لهم وإقناتاً ؛ يقول العكبري : « وراءكم » اسم للفعل فيه ضمير فاعل ، أي : ارجعوا ارجعوا ، وليس بظرف لقلة فائدته ؛ لأن الرجوع لا يكون إلا إلى وراء^(٤) ولذا عدّ الزركشي هذا الاستعمال من ضروب التوسّع في الكلام يقول : « قد يستثقلون تكرار اللفظ فيعدلون لمعناه كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤْيَا ﴾^(٥) (الطارق : ١٧) .

قال الفارسي وأنا أستحسن قوله ﴿ أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ في موضع فعل الأمر أي

(١) البحر المحيط : ٢٢٠ / ٨ .

(٢) روح المعاني : ١٧٧ / ٢٧ .

(٣) الطلحي ، دلالة السياق : ٣١٠ (بتصرف يسير) .

(٤) الإتقان في علوم القرآن : ١٧٧ / ٢ .

(٥) البرهان : ٣٣ / ٣ .

تأخروا ، والمعنى : ارجعوا تأخروا ، فهو تأكيد ، وليست ظرفاً ؛ لأن الظروف لا يؤكد بها^(١) .

بيد أن النظر إلى لفظ (وراءكم) في ضوء العلاقات السياقية للجملة ليس يبطل التوجيه القائل ببقائه ظرفاً متعلقاً بالفعل (ارجعوا) ؛ فهو يحمل قدراً كبيراً من الوجيهة أيضاً ؛ فإذا كان توجيهه اسم فعل موافقاً لمقتضى البلاغة من حيث مطابقة الكلام لحال المشهد العصيب ، وقابلاً لإخضاعه لعلاقة سياقية كما أوضحت قبل قليل ، فإن توجيه محل الشاهد على الظرفية لا تتوارى فيه البلاغة ، ولا يلزم بقلة فائدة الظرف ولا باعتباره حشواً بعد أن أدت دلالة الفعل معنى هذا الظرف بالتضمن ؛ ذلك أنه يمكن عدّه - في نظري - ممّا أسماه البلاغيون إطناب الحقيقة^(٢) ، وهذا اللون البلاغي - إذ كان سبيلاً لمطابقة الكلام لحال ذلك المشهد الخارج عن العقل والعادة - رفع عن هذا اللفظ سوء التلاؤم ، بل أسبغ عليه حسن الاتفاق ؛ فلم يكن من قبح عند إنشاء علاقة الظرفية مع الفعل مع أنه يؤدي معناها دون مبالغة .

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٣٣ (بإيجاز) ، وينظر : السيوطي ، الإتقان : ٢ / ١٧٧ .

(٢) إطناب الحقيقة قسيم إطناب المجاز ، ومن أمثلته كما يقول ابن الأثير : « قولهم : رأيتُه بعيني ، وقبضته بيدي ، ووطئته بقدمي ، وكل هذا يظن الظان أنه زيادة لا حاجة إليها ، ويقول إن الراوية لا تكون إلا بالعين ، والقبض لا يكون إلا باليد ... وليس الأمر كذلك ، بل هذا يقال في كل شيء يعظم مناله ويعز الوصول إليه ؛ فيؤكد الأمر فيه على هذا الوجه دلالة على نيله والحصول عليه » (المثل السائر : ٢ / ١٢١ بإيجاز) .

وفي ضوء هذا التصور لحقيقة هذا الصنف من اسم فعل الأمر ، كان ينبغي أن تُعدّ لدى التحليل النحوي كتلة لغوية واحدة باعتبارها تؤدي بمجموعها وظيفة نحوية في التركيب ، ففي قولك : دونك الكتاب ، (دونك) اسم فعل بمعنى خذ ، نصب المفعول به ، غير أنّ النحاة لم يثنيهم ذلك عن تحليل اللفظ كما لو كان لم ينقل ، فقد اختلفت كلمتهم في إعراب الكاف المتصلة باسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور أو الظرف ؛ فموضعه جرٌّ عند جمهور البصريين ، ونصبٌ عند الكسائيّ ، ورفعٌ عند الفراء ، وحرف خطاب لا محلّ له عند ابن بابشاذ^(١)

ويبدو أنّ تمة سببين وراء ذلك ، وهما :

١ - أنّ تمة استعمالات أخرى تناظر استعمال الظروف والمجرورات ، لا مناص من تفسير حركات الإعراب فيها ، وهو إلزامٌ لهم لو عدّوا التركيب كتلة لغوية واحدة فـ « الأخفش روى عن عرب فصحاء : « عليّ عبد الله زيداً » بجر عبد الله

(١) تنظر هذه المذاهب في : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٥٠ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢١١ ، ٢٧٩ - ٢٨٠ ،

ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٨٦ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٠ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣١ ، ولا يخفى ضعف الآراء المخالفة للجمهور ، إذ يرد رأي الكسائي مجيء المنصوب بعدها صريحا ، نحو : عليك زيداً ، ويرد رأي الفراء أنّ الكاف ليس من ضمائر الرفع ، ووضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل ، كما يرد رأي ابن بابشاذ أنّ هذه الكاف هي الكاف التي قبل النقل وقد كان لها موضع . تنظر هذه الردود لدى الرضي ، شرح الكافية :

- فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه^(١)، فهو - على أية حال - له محلّ من الإعراب.

٢- وجود نظائر منقولة دون أن يؤثر النقل على العلاقات التركيبية بين أجزائها، وهي المركبات الإسنادية التي ظهرت فيها العلامات الإعرابية؛ يقول ابن يعيش مستدلاً لمذهبه البصري: « فإنها أسماء مخفوضة الموضع؛ لأنها قبل التسمية بها كانت أسماء مخفوضة، لا محالة، والتسمية وقعت بها، فكانت باقية على اسميتها، إذ التسمية لا تحيلها؛ ألا ترى أن نحو « تأبط شراً » لما وقعت التسمية بالجملة حُكيت، وكان الاسم الثاني منصوباً كحاله قبل التسمية^(٢) .

وبعد أن أبنا عن حقيقة هذا الصنف من اسم فعل الأمر كما صوّرت عبارات النحاة وأصدائها في رحاب السياق في تحليلنا لدينك الشاهدين السالفين، ينتقل زمام الحديث إلى حكم القياس على الوارد منه .

اسم فعل الأمر المنقول من الظرف أو المجرور أو المصدر بين السماع والقياس:
وهذا الصنف وقفه البصريون على السماع، فلا يستعمل إلا ما ورد عن العرب منه دون القياس عليه لقلته، وقد خالفهم الكسائي في ذلك فقاس على ما سمع ما لم يسمع^(٣) إلا ما كان منها على حرف واحد، نحو: بك ولك^(٤) ونسب هذا المذهب

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٤٨ / ٢ .

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٨٦ / ٣ .

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨٥ / ٣، ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٤٨ / ٢، الرضي، شرح الكافية: ١٠٦ / ٣ .

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل: ٢٨٦ / ٢، ابن عقيل، المساعد: ٦٥٦ / ٢ .

إلى الكوفيين^(١)، وأجاز ابن كيسان القياس على (لديك) و (دونك) ما هو بمعناها، وهو:
(عندك)، ومنع قياس (خلفك) و (قدّامك) على (عندك)^(٢).

(١) أبو حيان، الارتشاف: ٥ / ٢٣١٠.

(٢) السابق.

استعمال اسم فعل الأمر في القرآن الكريم

استعمل أسلوبُ القرآنيُّ ثمانية ألفاظٍ لاسم فعل الأمر؛ تعيّن له منها اثنان، وهما «عليكم» و«هاؤم»، واختلّف في سائرهما إمّا من حيث تصنيفها، وإمّا من حيث توجيهها في السياق الذي وردت فيه، وهي: «هات، هلم، مكانكم، هيت، وراءكم، تعال».

أولاً: ما تعيّن أن يكون اسم فعل أمر:

١- «عليكم»: ورد متعيّناً في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] ^(١).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاسم يتصل به ضمير المخاطب وضمير الغائب، ويتعدّى إلى مفعوله بالباء ودونها، وقد جرى الاستعمال القرآني على الشائع منهما؛ يقول الرضي في ذلك: «تجرّ ضمير مخاطبٍ كثيراً، وضمير غائبٍ شاذاً قليلاً، نحو عليه شخصاً ليسني، وقوله عليه الصلاة والسلام «من اشتهى منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء»...، وسمع الأخفش: على عبد الله زيداً، أي قرّبه إياه، وهو أشدّ من: عليّ؛ لجرّه المظهر» ^(٢).

(١) شاهد النحاة المشتهر، قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾

[النساء: ٢٤]، تناولته بالدراسة في مبحث التقديم والتأخير، ص ٣٩٣ من البحث.

(٢) شرح الكافية: ٣ / ١٠٥ - ١٠٦، وينظر: سيبويه، الكتاب: ١ / ٢٥٢، ٢٥٥، ابن مالك، شرح

الكافية الشافية: ٢ / ٤٨، أبو حيان، الارتشاف: ٥ / ٢٣٠٩، الأزهرى، التصريح: ٤ / ١٥٣.

٢- « هاؤم » : في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُمٌ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ [الحاقة ١٩] .

وهو اسم فعل بمعنى خذ أو تناول^(١) ، وفيه لغات كثيرة^(٢) منها : أن يُجعل ثنائياً ، وتلحقه كان الخطاب لتبيين جنس المخاطب وعدده (هَاكُ ، هَاكِمَا ، هَاكِمٌ ، هَاكُنَّ) ، وأن يُجعل ثلاثياً بزيادة همزة بعد الألف ، وتُصَرَّفُ هذه الهمزة تُصَرَّفُ الكاف ، فيقال : (هَاءٌ ، هَاءِ ، هَاؤُمَا ، هَاؤُمٌ ، هَاؤُنَّ) .

ويذكر ابن يعيش أن ظهور الضمير في حالتي التثنية والجمع « على صورة غريبة ؛ لأنها ليست على حدِّ (افْعَلْ) ، و (افْعَلَا) و (افْعَلُوا) إنما ذلك « هَا » و « هَاءِ » ، و « هَاؤُوا » . فأما هاؤم فغريب من نادر العربية ؛ لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر نحو : قمتم ، وقمتما ، ... »^(٣) .

وهذه اللغة كما يقول النحويون أجود لغاتها ، وهي التي وردت بها الآية الكريمة .

(١) ينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٣٢ ، الزجاجي ، حروف المعاني : ٧٣ ، الرماني ، معاني الحروف : ٩٢ ، ابن جنبي ، سر الصناعة : ١ / ٣١٩ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٣٢ - ٣٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، ابن هشام ، المغني : ٣٣٨ .

(٢) ذكر الرضي منها ثنائي لغات ، بعضها أفعال صريحة ؛ ينظر : شرح الكافية : ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، وكثير من تلك اللغات ذكرتها المصادر السابقة .

(٣) شرح المفصل : ٣ / ٣٤ .

ثانياً: ما اختلف في كونه اسم فعل أمر إما من حيث التصنيف وإما من حيث

التوجيه:

١- « هات » : ورد هذا الاسم في أربعة مواضع ، وهي :

أ- قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة :

١١١].

ب- قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

ج- قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [النمل: ١٤].

د- قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ

وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ [القصص: ٧٥].

وقد عدّه بعض^(١) النحويين اسم فعل أمر ، يقول ابن يعيش « ومن ذلك : هاتِ

الشيء أي أعطنيه ، وهو اسم لـ (أعطني) و (ناولني) ونحوهما . وهو مبنيٌّ

لوقوعه موقع الأمر ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين : الألف والتاء ، وكأنه من لفظ هيت

ومعناه^(٢) .

غير أن النظر المعجمي إلى هذا اللفظ دفع أكثر اللغويين والنحويين^(٣) إلى عدّه

(١) ينظر : الزمخشري ، المفصل : ١٥١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٩ ، الرضي ، شرح الكافية :

٣ / ٩٣ .

(٢) شرح المفصل : ٣ / ٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢٥٦ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٩٠ ، ابن مالك ، شرح الكافية

الشافية : ٢ / ٤٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٥٠٧ ، ابن هشام ، شرح القطر : ٥١ .

فعل أمر لا اسم فعل ، وأول ما يعزى ذلك إلى الخليل بن أحمد ؛ فهي عنده من « آتى
يؤاتي ، والهاء فيه بدل من الهمزة ، واستدل على ذلك بتصرفه ، نحو قوله :
* لله ما يعطي وما يهاتي * ^(١) .

ويقدم ابن منظور الوصف المعجمي له بقوله : « هاتي أعطى ، وتصريفه
كتصريف عاطي ؛ قال :

* لله ما أعطى وما يهاتي * أي : وما يأخذ .

وقال بعضهم : الهاء في هاتي بدل من الهمزة في آتى .

والمهاتاة : مفاعلة من قولك : هات ؛ يقال : هاتي يهاتي مهاتاة ، الهاء فيها
أصلية ، ويقال : بل الهاء مبدلة من الألف المقطوعة في آتى يؤاتي ، لكن العرب قد أماتت كل
شيء من فعلها غير الأمر بهاتٍ وأنشد ابن بري لأبي نخيلة :

قل لفراتٍ وأبي الفراتِ لسعيدٍ صاحبِ السوءاتِ
هاتوا كما كنا لكم نهاتي

وإذا أمرت الرجل بأن يعطيك شيئاً قلت له : هاتِ يا رجل ، وللاثنين : هاتيا ،
وللجمع : هاتوا ... ^(٢) .

وتصارييف هذه الكلمة - كما يقدمها المعجم - دليل قوي على فعليتها بغض

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٩ (بتصرف) .

(٢) اللسان : (هتا) وينظر : (هـ ي ت) فيها أيضاً ، (هـ ي ت) ، وينظر : مختار الصحاح (هتا) .

النظر عن اختلافهم في أصل الهاء، وشم دليل آخر، وهو اتصاله بالضمائر البارزة، كالصيغة التي وردت بها الآيات الكريمة، وقد عدّ ابن مالك هذا الدليل «يؤمن من غلطٍ وقع فيه بعض النحويين... وذلك أنّ من النحويين من جعل من أسماء الأفعال (هات، تعال)، وإنّما هما فعلان غير متصرفين، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما، كقولك هاتي، هاتيا، هاتوا، هاتين»^(١).

ويبدو أن هذا هو مذهب سيبويه بدليل عدّ هذا اللفظ منوباً لاسم الفعل «هلمّ»؛ إذ قال: «ومنها هلمّ زيداً، إنّما تريد هات زيداً»^(٢) قبل تأكيده على «أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمّر، وذلك أنّها أسماء»^(٣).

ويبدو أن المذهب القائل بأنه اسم فعل، مبنيٌّ على تضعيف هذين الدليلين؛ فالاستدلال بتصاريف الكلمة يضعفه احتمال اشتقاقه من اللفظ الجامد، كما أنّ اتصاله بالضمائر يمكن تسويغه بقوة شبهه بالفعل؛ يقول الرضي في ذلك «من قال هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال، ويقول في نحو: مهاتاة، وهاتيت: إنه مشتقٌّ من: هات، كأحاشي من حاشى، وبسمل من بسم الله»^(٤).

(١) شرح الكافية الشافية: ٤٦ / ٢ .

(٢) الكتاب: ٢٤١ / ١ .

(٣) السابق .

(٤) الرضي: شرح الكافية: ٩٣ / ٣ .

كما أن موت تصاريفه وبقاء الأمر وحده يوهن الاستدلال بالتصريف .

وبقي أمرٌ مهمٌ يؤثر في دقة التصنيف ، وهو معناه في ضوء السياق القرآني لما تقرّر من إفادة اسم الفعل زيادة في المعنى ؛ فالناظر في موقف المفسرين من هذا اللفظ ، يجدهم فيما وقفت عليه - متابعين للتصنيف السائد لدى النحاة ، وهو كونه فعلٌ أمر لا اسم فعل^(١) .

وأما المعنى فقد أشار بعضهم إلى خروج الأمر هنا إلى معنى تعجيز المشركين ، وهذا ليس مختصاً باسم الفعل أو بالفعل ؛ إذ يمكن أن يؤدّيه أيُّ منها .

وإذا كان المعنى - هنا - وهو غرض لاستعمال اسم الفعل ، لم يقدم دليلاً كاشفاً ، فالغرض اللفظي ، وهو الإيجاز ، لا يقدم دليلاً أيضاً ؛ فاللفظ هنا متصل بالضمير شأنه شأن الفعل ، ولك أن تتأمل إشارة إلى ذلك لطيفةً في قول ابن مالك في معرض إثباته فعلية (هات) ، و (تعال) : « فَعُومِلا هذه المعاملة الخاصة بالأفعال ، مع أنها على وزن مختصين بالأفعال ، ومدلولها كمدلولات الأفعال ؛ فهما بالفعلية أحقّ من (عسى) و (ليس) ؛ لأن مدلوليهما كمدلول : (لعل) و (ما) ، وقد ألحقا بالأفعال لاتصال الضمائر بهما »^(٢) .

ونخلص ممّا سبق إلى أن (هات) فعل أمر متعدي كما ورد في استعماله في القرآن الكريم ؛ إذ لم يحقق مقاصد استعمال اسم الفعل ، وقد حمل خصيصاً من خصائص

(١) البغوي ، معالم التنزيل : ١ / ١٠٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ١٩٨ ، القرطبي ، الجامع لأحكام

القرآن : ٢ / ٧٥ ، الألويسي ، روح المعاني : ١ / ٣٥٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ .

الفعل ، وهو اتصاله بالضمير البارز .

٢- هَلُمَّ : ورد في موضعين :

أ- قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] .

ب- قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب : ١٨] .

ولـ (هَلُمَّ) ^(١) في لغة العرب استعمالان ^(٢) :

١- مذهب أهل الحجاز : أن يستكنَّ فيها الضمير ، فتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، « وهو القياس ؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم ،

(١) يرى البصريون : أنها مركبة من «ها» التنبيه ، و «لم» أو «المم» فعل الأمر ، حذف ألفها تخفيفاً لكثرة الاستعمال أو لالتقاء الساكنين ، ويرى الكوفيون : أن أصلها : هل أم ؛ أي اقصد فحذفت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت .

ينظر- مثلاً- : سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٥٢٩ ، ابن الأنباري : الإنصاف : ١ / ٣٤١ ، ٣٤٧ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٥٢٩ - ٣٣٢ ، ٥٣٤ ، ١ / ٢٥٢ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ١٤٦ ، الزجاجي ، حروف المعاني : ٧٢ ، ابن جنبي ، الخصائص : ١ / ١٦٨ ، ٣ / ٣٥ - ٣٦ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ ، السيوطي ، الهمع :

٣ / ٨٦ .

وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع ، إنما ذلك للأفعال»^(١) ؛ فهو اسم فعل عندهم .

٢- مذهب بني تميم : وهو معاملتها معاملة الأفعال ، إذ يبرزون الضمير بحسب المخاطب جنساً وعدداً ، فيقولون : هلمّ يا زيد ، وهلمّا يا زيدان ... وتلحقها نون التوكيد ؛ ولذلك فهي عندهم فعل أمر ، وإن كان بعضهم عدّها اسم فعل أيضاً^(٢) .

فتصنيف هذا اللفظ إذا مبنيٌّ على طبيعة استعماله في لغة العرب ، وقد صنّفه إمام النحاة وفق هذا الاعتبار استناداً إلى العلامتين اللفظية والمعنوية لفعل الأمر ، وهي دلالته على الأمر ، وقبوله نون التوكيد ؛ فهو يفيد الأمر ، ولكنه لا يقبل التوكيد في لغة أهل الحجاز ؛ فهو اسم فعل عندهم ، ولكنها تلحق به في لغة بني تميم ، فهو فعل أمر عندهم ؛ لتحقق هاتين العلامتين ؛ يقول سيبويه : « هذا باب ما لا تجوز فيه نونٌ خفيفة ولا ثقيلة ، وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ، وذلك نحو : إيه وصه ... وهلمّ في لغة أهل الحجاز ... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلمّ في لغة بني تميم ؛ لأنها عندهم بمنزلة رُدّ ورُدّا ورُدّي وأرُدُن ، كما تقول هلمّ وهلمّا وهلمّي وهلممن^(٣) .

والحجازية أعلى اللغتين وأفصحهما كما يقول النحاة^(٤) ، وبها نزل القرآن ، ففي

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٣١ .

(٢) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ٣ / ٣٦-٣٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٣١-٣٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٢٩ .

(٤) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ٣ / ٣٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٠ .

الآية الأولى أمر الله تعالى نبيه محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - بمخاطبة جمع المفتريين على ربهم من عبدة الأوثان الزاعمين أن الله حرم عليهم ما هم محرّمون من حروثهم وأنعامهم بأن يقول لهم هلم شهداءكم الذين يشهدون على الله أنه حرم عليكم^(١)؛ فقد خاطب الجمع بلفظ الواحد .

٣- « مكانكم » :

ورد في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ

فَزَيْنًا بَيْنَهُمْ^١ وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ^٢ ﴾ [يونس : ٢٨] .

وهو اسم فعل بمعنى (اثبت) وفاقاً لأكثر المعربين^(٢) ، وقد أشرنا فيما مضى إلى كيفية

نقله من الظرفية ، ومناسبة هذا التوجيه لبلاغة النظم القرآني .

وأما « أنتم » فهو في الظاهر تأكيد للضمير المستكن في اسم الفعل ، فصل به لعطف «

شركاءكم » على ذلك المرفوع للزوم الفصل عند العطف على المرفوع .

ولعل الغرض منه تأكيد الفاعل المستتر ، لا أن يكون وصلة للعطف على المرفوع

بدليل قراءة نصب الشركاء على المفعول معه^(٣) .

وأما توجيه ابن عطية في أحد قوليه - فيما نقله أبو حيان - بأن

(١) الطبري ، جامع البيان : ٨ / ٨٠ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ٣ / ٣٥ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٢٧ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز :

٣ / ١١٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٨٥ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٣ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٢٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٣ .

« أنتم » رفع بالابتداء ، والخبر مجزئون أو مهانون ونحوه ^(١) ؛ فلا يخفى بعده ؛ لأنه يوهن التماسك النصي ، وهو ما أدركه أبو حيان ؛ قال : « فيكون « مكانكم » قد تم ، ثم أخبر أنهم كذا ، وهذا ضعيف ؛ لفك الكلام الظاهر اتصال بعض أجزائه ببعض ، ولتقدير إضمار لا ضرورة تدعو إليه ، ولقوله : « فزيّلنا » ؛ إذ يدل على أنهم ثبتوا هم وشركاؤكم في مكان واحد حتى وقع التزييل بينهم ، وهو التفريق ، ولقراءة من قرأ « أنتم » وشركاءكم بالنصب على أنه مفعول معه ، والعامل فيه اسم الفعل ، ولو كان « أنتم » مبتدأ ، وقد حذف خبره ، لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه ، تقول : كلُّ رجلٍ وضعته بالرفع ، ولا يجوز النصب ^(٢) ؛ إذ يشترط في المفعول معه أن يسبقه عامل فعل أو شبهه .

وإذا ثبت كون الضمير « أنتم » تأكيداً ، فتوجيه « مكانكم » على الظرف المتعلق بمحذوف تقديره الزموا أو اثبتوا ، ضعيف ؛ لأنه يخلّ بالنمط الوضعي للتابع والمتبوع من حيث التلازم والذكر والحذف ، يقول أبو حيان راداً على ابن عطية حين ارتأى هذا التوجيه ^(٣) (في قوله الثاني) ، « وهذا ليس بجيد ؛ إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف ؛ إذ الظرف لم يتحمّل ضميراً على هذا القول فيلزم تأخيره عنه ، وهو غير جائز ، لا تقول أنت مكانك ، ولا يحفظ

(١) البحر المحيط : ١٥٣ / ٥ .

(٢) السابق : ١٥٣ / ٥ - ١٥٤ ، وينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٢٧ / ٤ .

(٣) ينظر : تفسير الجلالين : ١ / ٢٧١ ، وأمّا رأي ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز ٣ / ١١٧ ، فعلى

وفاق رأي الأكثرين (مكانكم : اسم فعل أمر) .

من كلامهم ، والأصحّ ألاّ يجوز حذف المؤكّد في التأكيد المعنوي فكذلك هذا ؛ لأن التأكيد ينافي الحذف «^(١) .

ولا يمكن اعتبار (أنتم) - والحالة هذه أي أنّ مكانكم ظرف متعلق بمحذوف - تأكيداً للضمير المتصل بالظرف ؛ لاختلاف المحلّ الإعرابي بين التابع والمتبوع ، ف(أنتم) محلّه رفع بدليل العطف عليه بمرفوع .

ونخلص ممّا سبق إلى دقة التخرّيج الذي ذهب إليه أكثر النحاة والمفسرين ، ف« مكانكم » اسم فعل أمر ، والضمير (أنتم) تأكيد للضمير المستتر في اسم الفعل .

وتجدر الإشارة إلى أنّ التوكيد هنا هو أحد طريقتين في أسلوب التوكيد في مثل هذا التركيب ؛ ينقل ابن مالك تينك الطريقتين بقوله « فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك أن تقول في التوكيد « عليكم كلّكم زيدا » بالجر - توكيداً للموجود المجرور ، وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع «^(٢) .

٤ - « هيت » : ورد في قوله تعالى في ذكر قصة يوسف عليه السلام وامرأة العزيز

﴿ وَرَوَدَتْهُ الْمَتَىٰ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَّقَتْ الْأُبُوبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ

(١) البحر المحيط : ١٥٤ / ٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٤٨ / ٢ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٢٥٠ / ١ ، المبرد ، المقتضب : ٢١١ / ٣ ،

الرضي ، شرح الكافية : ١٠٦ / ٣ - ١٠٧ .

رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَىٰ إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿ [يوسف : ٢٣] .

وهو اسمُ فعلٍ أمرٍ لازمٌ بمعنى أسرع ، أو أقبل^(١) ونحوهما مما يحمل معنى الاجتذاب والاستدعاء^(٢) ، واللام في (لك) لتبيين المخاطبِ جهته وعدده وجنسه ، وقيل : هو اسم فعلٍ ماضٍ بمعنى تهيأت أو جئت لك^(٣) ، واللام متعلقة به .

وهو رأي يظهر ضعفه إذا ما تأملت معناها في سياق النص ، فمراودتها عن نفسه وتغليقها الأبواب ثم استباقها إلى الباب واجتذابها ثوبه وشقه ، كل ذلك لا يحصل إلا في مقام الأمر ، ثم هي تقرُّ بذلك للنسوة ﴿ وَلَقَدْ زَادَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعَصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

وتأمل معناه في قول الشاعر^(٤) :

أبلغَ أمرَ المومنين أخا العراق إذا أتيتنا
أن العراق وأهلَه عنقُ إليك ؛ فهيت هيتا !
تجد إفادته الأمر لا يشوبها شك .

٥ - « وراءكم » : ورد في قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا ﴾ [الحديد

(١) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ١٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٦ - ٩٧ . وقد ورد فيه

لغات كثيرة قرئ بها : (هَيْتِ ، هَيْتِ ، هَيْتُ) ؛ ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١٢ / ١٧٨ ، ١٨٠ ،

١٨١ ، ابن مجاهد ، السبعة : ١ / ٣٤٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٢٩٤ .

(٢) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٧٩ .

(٣) ينظر : العكبري ، التبيان : ٢ / ٥٣ ، ابن هشام ، المغني : ٢٢٥ ، السيوطي ، الإتيان : ١ / ٣٤٤ ،

٣٦٢ .

(٤) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٧٩ .

[١٣] .

وهو اسم فعل أمر ، أو ظرف متعلق بـ « ارجعوا » في نظري ، وقد أبنا عن ذلك فيما مضى من البحث^(١) .

وبقي أن نعرض لبعض ألفاظ وُجِّهت على أنها أسماء لأفعال الأمر في رأي شاذ أو توجيه بعيد ، وقفتُ منها على ما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

فقد نقل العكبري خلافاً في تمام الكلام ، « فقل تمام الكلام : فلا جناح ، ثم يتبدىء ، فيقول : « عليه أن يطوف » لأن الطواف واجب ، وعلى هذا خبر لا محذوف أي لا جناح في الحج^(٢) .

وهذا توجيه ضعيف ؛ لأنه يقوم على اجتزاءٍ لمقومات التحليل النحوي لهذه الكلمة ، وأمّا الاستدلال بالحكم الشرعي فهو استدلال في غير موضعه ، والأدلة الآتية تثبت أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس ، وهي :

أ - دلالة سياق الموقف ، كما يقدمها سبب نزول الآية الذي ذكره أكثر المفسرين ، وهو أن الطواف بين الصفا والمروة كان من أمر الجاهلية حيث كانوا يطوفون حول صنمين هناك ، فتحرّج الأنصار من الطواف في ذلك المكان ، فأنزل

(١) ينظر : ص ٥٨ من البحث .

(٢) التبيان : ١ / ١٠٩ .

الله هذه الآية لرفع الحرج^(١) .

ب- دلالة سياق النص ؛ فقد استُهِلَّت الآية بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، وشعائر الله : أعلام طاعته ، فالكلام « وإن كان ظاهره الخبر فإنه في معنى الأمر بالطواف بهما فكيف يكون أمراً بالطواف ، ثم يقال : لا جناح على من حجَّ البيت أو اعتمر في الطواف بهما ، وإنما يوضع الجناح عمّن أتى ما عليه بإتيانه الجناح والحرج ، والأمر بالطواف بهما والترخيص في الطواف بهما غير جائز اجتماعهما في حال واحدة ، لولا أن معنى ذلك تحوُّفُ أقوامٍ كانوا يطوفون بصنمين كانا على الصفا والمروة قبل الإسلام »^(٢) كما تبين في سبب النزول .

ج- قراءة أنس وابن عباس وابن سيرين (ألا يطوف بهما)^(٣) ، وخُرج ذلك كما يقول أبو حيان على زيادة (لا) نحو : « ﴿ قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف : ١٢] فيتحد معنى القراءتين »^(٤) ، والتوارد أصل في القراءات كما هو معلوم ، ولذلك عدّ

(١) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٦٣١ ، السيوطي ، الدر المنثور : ١ / ٣٧٥ .

(٢) الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٤٥ (بتصرف) .

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٦٣١ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٦٣١ ، وقد عدّ أبو حيان هذا التخريج غير لازم ؛ لأن المعنى تخييراً بين الفعل والترك ، فعلى هذا كما يقول : تكون (لا) نافية على بابها ، مستندلاً على ذلك ببعض المذاهب في مشروعية الطواف ليصل إلى أن الطواف ليس واجباً ، وهو خلاف المشهور ، ومؤدّى هذا التخريج تجري عليه قصة عروة بن الزبير التي ذكرها البخاري ، وهو أنه فهم من الآية جواز الطواف وعدمه ؛ فسأل عائشة عن ذلك ، فقالت كلاً ، لو كانت كما تقول كانت : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ؛ وينظر الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٥١ .

ابن الجزري الوقف على (فلا جناح) من التعسّف والتمحّل^(١) .

د- أن إغراء الغائب ضعيف^(٢) كما مرّ بنا ، وقد مثل ابن هشام بهذا التخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة في التخريج ، وعدّه من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها^(٣) .

٢- « تعال »: في مواضع كثيرة^(٤) منها قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا

جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦١] .

عدّه بعض النحويين - كما أشار ابن مالك^(٥) - اسم فعل أمرٍ ، وردّه عليهم بيّن الوجاهة ؛ فقد استدل على فعليته باتصال الضمائر به ، وصيغته الصرفية المختصة بالفعل ؛ ذكر ذلك عند حديثه عن « هات » كما مرّ بنا في موضعه .

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعمال المعجمي لهذه الكلمة يقوم دليلاً على أنها فعل ، قال الخليل رحمه الله : « الأصل في تعال : ارتفع ثم كُثر استعمالهم حتى قيل للمتعالى: تعال أي انزل »^(٦) .

(١) ينظر : السيوطي ، الإتيان : ١ / ٢٢٩ .

(٢) العكبري ، التبيان : ١ / ١٠٩ .

(٣) المغني : ٥١٥ ، ٥١٧ .

(٤) وهي : آل عمران: ٦١ ، ٦٤ ، ١٦٧ ، النساء: ٦١ ، ١٠٤ ، المائدة: ١٠٤ ، الأنعام: ١٥١ ، الأحزاب: ٢٨ ، المنافقون: ٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ ، ولم أقف على نسبة لهذا الرأي .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن : ٣ / ٣١١ ، وينظر : مختار الصحاح ، اللسان : ع ل ي .

ولأنه فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي توهم بعضهم أنه اسم فعل كما يقول ابن هشام^(١) فهو فعلٌ من حيث التصنيف ، اعتراه تطوُّر دلاليٌّ ؛ يقول الزمخشري : « تعال : من الخاص الذي صار عامًّا ، وأصله أن يقوله من كان في مكان عالٍ لمن هو أسفل منه ، ثم كثر واتسع فيه حتى عمَّ »^(٢) فأصله إذا تعاليوا ؛ استثقلت الضمة على الياء فحذفت فسكنت ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين^(٣) .

٣- «عليكم» في قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥١] .

وهذا التوجيه باعتبار فصلها عما قبلها ، وذلك كما يقول ابن الشجري : « أن تجعل «عليكم» منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراءً بمعنى الزموا ، كأنه اجتزأ بقوله ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ ، أي عليكم ترك الإشراك ، وعليكم إحساناً بالوالدين وألا تقتلوا أولادكم »^(٤) .

(١) شرح الشذور : ٣٢٤ .

(٢) الكشف : ٧٤ / ٢ ، وينظر : الزجاجي ، حروف المعاني : ٢١ ، ابن فارس ، الصحابي : ٢١٤ ، المحرر الوجيز : ٧٣ / ٩ .

(٣) الرازي ، التفسير الكبير : ٧٢ / ٨ .

(٤) الأمالي : ٧٤ / ١ ، وينظر : ابن الأنباري ، البيان : ٣٤٩ / ١ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٣ / ١٩٠ ، العكبري ، التبيان : ٤٠٩ / ١ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١٣١ .

والحقيقة أنّ هذا التوجيه منشؤه تجنّب إشكالات المعنى والصناعة اللفظية ،
ولذلك استحسنه ابن هشام ؛ لأنه كما يقول « به يُتخلّص من إشكال ظاهرٍ في الآية
محوج للتأويل »^(١) .

فظاهر الآية على أنّ أن مصدرية ، و « لا » نافية ، والمصدر المؤول بدل من
(ما) أو من العائد المحذوف ، والإشكالات المترتبة على ذلك تنبع من جانبين
معنوي ولفظي ، وهما^(٢) : أن المحرّم الإِشراك لانفيّه ، وأن الأوامر الآتية بعد ذلك
معطوفة على « لا تشركوا » .

ويترتب عليها إلزامان ملجئان للتأويل ، وهي :

أ - عطف الطلب على الخبر .

ب - جعل المأمور به محرّماً فيحتاج إلى تكلفات مثل : جعل (لا) زائدة ، وأنّ
عطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها ؛ لأن هذه الأوامر لما وردت مع
النواهي وتقدمهنّ جميعاً فعُلّ التحريم واشتركن في الدخول تحت حكمه ، علِمَ أنّ
التحريم راجعٌ إلى أضدادها ، وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل .

على أنّه إذا كانت ثروة النظام النحوي للغة قدّمت للنحويين مجموعةً من البدائل
التفسيرية لتصوّر العلاقات النحوية بين هذه الألفاظ ، كالتوجيه الذي يقدّم الآية

(١) المغني : ٥١٨ .

(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٨ / ٨٢ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٧٥ ، حاشية الصبان :

شاهداً للباب ، وهو أن « عليكم » اسم فعل^(١) ، فالاستعمال القرآني يحمل طاقة تعبيرية يجلوها النظر البلاغي لتنبج العلاقات النحوية في هذه الجملة في أعلى مستويات الصحة؛ تأمل مقالة أبي السعود بأن تعليق (عليكم) بحرّم لا بـ (أتّل) « أنسب بمقام الاعتناء بإيجاب الانتهاء عن المحرمات المذكورة ، وهو السرّ في التعرض لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضميرهم ؛ فإن تذكير كونه تعالى ربّاً لهم ومالكاً لأمرهم على الإطلاق من أقوى الدواعي إلى انتهائهم عمّا نهاهم عنه أشدّ انتهاءً »^(٢) .

ولا غضاضة في اللجوء إلى تأويل ما له نظير مستساغ ، أو يهدي إلى كشف نكتة بلاغية ، فالقول بزيادة (لا) له نظائر في النمط العالي من الكلام ، كما في قوله تعالى ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف ١٢] ، كما أنّ القول بأنّ (أن) مفسّرة و (لا) ناهية ، ليخرّج المفسّر على صورة النهي ، فيه مبالغة في بيان التحريم^(٣) .

وجعل (عليكم) اسم فعل يذهب شيئاً من رونق الكلام ، ويؤدي إلى تفكيك الكلام عن ظاهره كما يقول أبو حيان^(٤) .

(١) ثم وجهان آخران ، وهما : (أن) مفسرة ، و (لا) ناهية ، وأن يكون المصدر المؤول من أن المصدرية ولا النافية خبراً لمبتدأ محذوف .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٣ / ١٩٨ .

(٣) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٩٨ .

(٤) البحر المحيط : ٤ / ٢٥١ .

رابعاً : المصدر النائب عن فعل الأمر :

تقوم هذه الصيغة بحمل معنى الطلب حين تدخل في علاقة سياقية تميّزها عن استعمالات المصدر الأخرى، كأن يكون مؤكداً أو مبيّناً، أو مقدراً بأن والفعل .

فصيغة المصدر (ضَرَبَ) في خارج مسرح التركيب متعددة الاحتمال ، فإذا ما انضوى في ثنايا الجملة ، انتظم في عقد العلاقات النحوية ، وقام بوظيفة النيابة عن فعل الأمر لينشئ علاقيتين: الإسناد إلى المخاطب ، والتخصيص بقريضة التعديّة إلى المفعول به أو نحوها من المكملات كالظرفية ، والملابسة ، والمخالفة .

ولذلك عبّر النحاة عن هذه الصيغة بالمصدر النائب عن فعل الأمر أو المصدر المبدل من فعله .

الغرض من استعمال هذه الصيغة :

حينما تقدّم اللغة خياراتٍ لقدرة المستعمل ، فإنّ مطالبَ الأداء مرتبهةٌ بعرفٍ أسلوبِي يضبط تلك البدائل ، وإدراك ذلك هو مهمّة الباحث في أسرار اللغة ، وإذا اتّخذنا صيغَ الأمر أنموذجاً لذلك، وقفنا على ضابط بموجبه يتعيّن أو يحسُن استعمال صيغة دون أخرى ؛ فاستعمال المضارع المقترن بلام الأمر دون فعل الأمر تفرضه محاكاة النهج المتلب للاستعمال العربي في أمر الغائب ، وخشية الوقوع في اللبس ؛ إذ يظنُّ السامع الشاهد أنه هو المقصود بالأمر ، كما أن استعمال اسم فعل الأمر يحقّق جملةً من الأغراض أبناً عنها في موضعها .

والصيغة التي نحن بصدد الحديث عنها كذلك ، فقد بين لنا النحاة أهميتها التي هي بمثابة الضابط لاستعمالها ، وتلك الأهمية تتجلى في وفاء هذه الصيغة بمقصد المتكلم من جهة ، وبمقصد النظام النحوي للغة من جهة أخرى ، وذلك عن طريق :

١ - قصد المتكلم دوام الحدث وثبوته ، وإفادته المبالغة في معناه .

٢ - مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، كأن يكون الموقف لا يحتمل طول الكلام ، أو يكون موقف المتكلم يقتضي الإشعار بسرعة المبادرة ، وهو موقف تناسبه اللمحة الدالة المقتضبة .

٣ - الاقتصاد في الكلام ، بالتعبير الموجز عن المعنى الذهني المتطاول ، والبلاغة الإيجاز .

٤ - التوسعة على المتكلم .

يقول الرضي عن ذلك في معرض حديثه عن حذف عامل المصدر « فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع ، إمّا إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث والتجدد ، أي الفعل ، في نحو : حمداً لك ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، ومعاذ الله وسبحان الله ... أو لكون الكلام ممّا يُستحسن الفراغ منه بالسرعة ، نحو لبيك وسعديك ودوايك وهذاذك وهجاجيك » ^(١) .

وفي ضوء ذلك اتخذ ابن مالك مبدأ « الاختصار والإيجاز » مرجحاً للقول

(١) شرح الرضي : ١ / ٣٠٦ - ٣٠٧ .

بقياسية هذا المصدر^(١) ، وعده ابن فارس من التعويض^(٢) .

ولمزيد تبيين لذلك نتناول موضعاً من مواضعه بالتحليل ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُ

الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتْمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَابِعُهُ وَإِذَا فِدَاءٌ ﴾ [محمد : ٤]

فـ « ضَرَبَ » في هذه الآية الكريمة مصدر نائب عن فعل الأمر : اضربوا ، وقد أدرك المفسرون الغرض من استعماله ؛ فالزنجشري -مثلاً- يقول : « أصله : فاضربوا الرقاب ضرباً ؛ فحذف الفعل وقُدِّم المصدر ، فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول ، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد ؛ لأنك تذكر المصدر ، وتدلّ على الفعل بالنسبة التي فيه »^(٣) .

والنظر البلاغي يُقرّر تلك الأغراض ؛ يقول ابن الأثير « وإنما يُفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى : ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾ وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدرية »^(٤) .

وإذا كانت الحكمة في اختيار ضرب الرقبة على غيرها من الأعضاء من قبل « أن المؤمن ليس يُدافع إنما هو دافعٌ ، وذلك أن من يدفع الصائل لا ينبغي أن يقصد أولاً مقتله ، بل يتدرّج ويضربُ على غير المقتل ، فإن اندفع فذاك ، ولا يترقى إلى درجة

(١) شرح التسهيل : ١٢٧/٣ .

(٢) الصحابي : ٣٩٤ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٣١٩ .

(٤) المثل السائر : ٨٩/٢ .

الإهلاك ، فقال تعالى ليس المقصود إلا دفعهم عن وجه الأرض وتطهيرها منهم ، فإذا ينبغي أن يكون قصدكم أولاً إلى قتلهم بخلاف دفع الصائل ، والرقبة أظهر المقاتل «^(١) ؛ إذا كانت الحكمة من قبل ذلك، فاستعمال المصدر (ضرب) - فيما يظهر - من مطالب مقتضى الحال من حيث قصد المبالغة، وقصر مدة الموقف ؛ لتأخذ كل كلمة منهما (فضرب الرقاب) بحجز الأخرى حيث تناسق الدلالة وتلاقي المعنى على الحالة التي اقتضاها المقام .

وكذلك الحال لو تأملنا شاهد النحاة :

فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ^{*}

لألفيناه « لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساوياً تماماً لمعنى (اندل) ، وإنما أراد بذلك معنى إفصاحياً آخر انفعالياً فيه من الحث والحض على العجلة والخفة في محاولة الهرب ما عزّزه الشاعر بقوله : ندل الثعالب ، وهي معانٍ لا توجد في صيغة الأمر المجردة »^(٢) .

وبذلك لا يُعبأ بقول ابن عقيل حين رأى أن هذا المصدر ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خالٍ من التوكيد بمثابة الفعل الذي وقع موقعه مستدلاً بعدم جواز الجمع بينهما ، مع أنه لا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين

(١) الرازي : التفسير الكبير : ٢٨ / ٣٨ (بإيجاز سير) .

(٢) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٥ .

المؤكد^(١)؛ لأن التحليل التطبيقي - كما مرّ بنا - يثبت ذلك، كما أن الاستدلال بعدم جواز الجمع بينه وبين المؤكد كما هو شأن المؤكّدات، مبنيٌّ على فهم غير دقيق في تحديد المؤكّد؛ لأن المؤكّد هو فعل الحدث المعنوي، وليس الفعل الملفوظ به في الجملة، ولو كان كذلك لأُكِّد بفعل مثله لا باسم كما هو شأن التأكيد اللفظي.

وهذا المصدر هو المكوّن الدالّ على الطلب في جملة، وليس فعله المحذوف؛ لأنه حامل الدلالة الطلبية كما تبين، ولأنه يعمل فيما بعده وفق مذهب الجمهور، وفعله صارنسياً منسياً^(٢).

ويحسن بنا الوقوف عند طريقة تمييز المصدر النائب عن فعله غيره:

وسائل تحديد المعنى النحوي للمصدر:

أشرنا في مطلع الحديث عن الموضوع إلى أن صيغة المصدر مشترك لفظي تقبل تعدد المعنى الوظيفي؛ فقد يكون نائباً عن الفعل، أو مؤكداً له، أو مسبوكاً من الحرف المصدرية ومدخوله؛ غير أنه إذا دخل في السياق قامت القرائن اللفظية والمعنوية لرفع ذلك التعدد، ووسائل تحديد هذا النوع من المصدر أبرزها المقام، وهو - كما هو معلوم - منبع القرائن الحالية، والمقام الذي يستعمل فيه هذا المصدر مقام طلب، وقد اتّخذ سيبويه معياراً في استعمال هذه الظاهرة، يقول سيبويه معلقاً على قول الشاعر:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٢) سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن علاقاته النحوية، ينظر: ص ٣٠٧ من البحث.

يشكو إليّ جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى!
« والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره »^(١).

وأتخذ المبرّد كذلك في تعيين الموضع الإعرابي للمصدر، يقول: « وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلا نصباً، وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعاً، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع »^(٢).

وقد تنبّه إلى ذلك المفسرون، يقول ابن عطية في إعراب المصدر في قوله تعالى:
﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨]:
« (فاتَّبِعْ) رفعٌ على خبر ابتداء مضمّر، تقديره: فالواجبُ والحكمُ اتِّباعٌ، وهذا سبيل الواجبات، كقوله تعالى: ﴿ فَامْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة: ٢٩٩]، وأما المندوب إليه فيأتي منصوباً كقوله تعالى: ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾^(٣).

فالمقام إذاً وسيلة مهمة في تحديد معنى هذا المصدر، وتمييزه عن استعمالات المصدر الأخرى؛ ذلك لأنّ هذا المقام هو المعنى الوظيفي العام الذي يسبغه المصدر على الجملة؛ فيخرجها من حيّز الإخبار إلى حيّز الإنشاء الطلبي أمراً أو دعاءً.

(١) الكتاب: ١ / ٣٢١.

(٢) المقتضب: ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢، وفيه شواهد على ذلك.

(٣) المحرر الوجيز: ١ / ٢٤٦، وينظر: الطبري، جامع البيان: ٢ / ١١٠، أبو حيان، البحر المحيط:

ولا يعني ذلك أن المقام هو الوسيلة الوحيدة التي تبين عن هذا المصدر ؛ فهناك وسائل أخرى يأتي في مقدمتها نظرية العامل النحوي باعتباره مناط التعليق ، الذي يُفسّر علامة النصب القرينية الإعرابية لهذا المصدر ، فقد ربط النحاة هذا المصدر بفعله ، وأعربوه مفعولاً مطلقاً ، وليس ذلك خضوعاً لسلطان هذه النظرية ، بل يستعين بمددٍ من قرينة المقام السالفة التوضيح ومن طبيعة الاستعمال الإنساني للغة فـ «الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل»^(١) .

كما أن نوع هذا المصدر من حيث التعيين يؤثر في الحكم النحوي لهذا المصدر؛ فالمعرفة حقها الابتداء ، وبخاصة إذا وليها ما يصلح للاستقرار ، والنكرة ليست مخولة لذلك ؛ يقول المبرد : « فإن كان مصدراً صحيحاً يجري على فعله فالوجه النصب ، وذلك قولك : تباً لزيد ، وجوعاً لزيد ،... وكذلك سقياً ورعيّاً . والرفع يجوز على بُعد ؛ لأنك تبتدئ بنكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها ،... فإن كانت هذه المصادر معارف ، فالوجه الرفع ، ومعناه كمعنى المنسوب ، ولكان يُختار الرفع ؛ لأنه كالمعرفة ، وحق المعرفة الابتداء ، وذلك قولك : « الحمد لله رب العالمين » . و « لعنة الله على الظالمين » والنصب يجوز . »^(٢) .

والحالة التركيبية للمصدر من حيث إضافته أو عدمها مؤثرة أيضاً في الحكم النحوي له ؛ يقول المبرد « فإن أضفت لم يكن إلا النصب ، فقلت : ويحه ، وويله ... فإن أفردت فلم تُضف - فأنت مخير بين النصب والرفع ، تقول : ويل لزيد ،

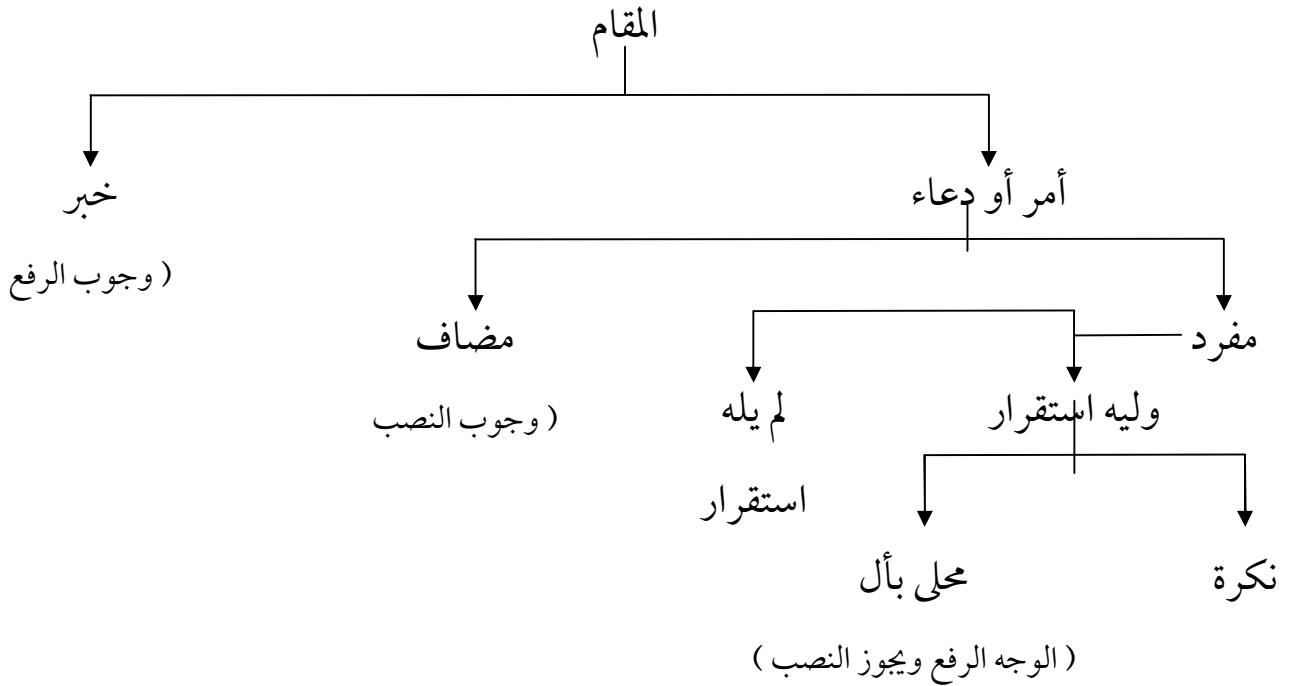
(١) ابن مالك : شرح التسهيل : ٢ / ١٩٢ .

(٢) المقتضب : ٣ / ٢٢١ ، وينظر : سيبويه : الكتاب : ١ / ٣١٩ ، ٣٢٨ - ٣٢٩ .

وويلاً لزيد ، فأما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك ثبت ويل له ؛ لأنه شيء مستقر^(١) .

وقد قدّم المبرّد عبارة جامعة ، تزوج بين اعتبار المقام واعتبار النمط الشكلي للجملة استناداً إلى اقتضاء حالة المصدر من حيث التعيين والإضافة أو عدمها ، وقد ذكرناها سابقاً ، وهي « وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها ، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلا نصباً ، وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعاً ، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع^(٢) » .

والشكل الآتي يمثل لهذه الأحكام :



(١) المبرّد : المقتضب : ٣ / ٢٢٠ .

(٢) السابق : ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، وينظر في هذا المسألة : أبو حيان : الارتشاف : ٣ / ١٣٦١ - ١٣٦٣ ،

السيوطي ، الهمع : ٢ / ٨٠ - ٨١ .

وتحسن الإشارة إلى حكم إنابة المصدر النائب عن فعله بين القياس والسمع ،
فللنحاة فيه ثلاثة أقوال ، لخصها أبو حيان ^(١) ، وهي :

أحدها : لا ينقاس ، ونسبه أكثر المتأخرين إلى سيويه ، وأنه يقصره على السماع .

والثاني : أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخٍ وغير توبيخ وفي
التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد ، وهو اختيار ابن
مالك .

والثالث : أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط ، وبه قال بعض البصريين .

* المصدر النائب عن فعل الأمر في القرآن الكريم :

ورد هذا المصدر في الآيات الآتية :

١- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] .

٢- ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ ... ﴾

[النساء : ٣٦] .

(١) الارتشاف : ٢٢٥٣-٢٢٥٤ ، ٣ / ١٣٦١ ، وينظر : سيويه ، الكتاب : ١ / ٣١٨ ، ٣٣٠-٣٣١ ،

الفراء ، معاني القرآن : ٥٢ / ٢ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٨٧ / ٢ ، ٣ / ١٢٧ ، شرح الكافية

الشافعية : ٢٩٦-٢٩٧ ، السيوطي ، الهمع : ٨٠ / ٢ .

٣- ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا ﴾ [الأنعام : ١٥١] .

٤- ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء : ٢٣] .

٥- ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ﴾ [الأحقاف : ١٥] .

ف (إحساناً) في هذه المواضع مصدرٌ نائب عن فعل الأمر (أحسِنوا) .

وقد أجاز العكبري فيه وجهين آخرين : أحدهما أن يكون مفعولاً به ، والتقدير :
وقلنا استوصوا بالوالدين إحساناً ، والآخر : المفعول له ، أي ووصيئناهم
بالوالدين لأجل الإحسان إليهم^(١) .

غير أن النظر إلى سياق تلك الآي ، وهو سياق الأمر والنهي ، يقوي الوجه
الأول (المصدر المبدل من فعله) إضافةً إلى تحقق الغرض من استعمال هذا المصدر ؛
ذلك أن اقترانه بتوحيد الألوهية ، وما يُستنبط منه من عِظَمِ حقِّ الوالدين ، يقتضي
استعمال ما يفيد التوكيد والمبالغة في المعنى ، وترتب على ذلك عدول الاستعمال
القرآني عن صيغة النهي المعطوف عليها « للمبالغة في إيجاب مراعاة حقوقهما ؛ فإنَّ
مجرد ترك الإساءة إليهما غير كافٍ في قضاء حقوقهما^(٢) ، والمصدر النائب عن فعل
الأمر هو الخلق بذلك المقام ؛ ولذلك استظهر بعض المفسرين وجه الإغراء فيه^(٣) .

(١) التبيان : ١ / ٧٢ .

(٢) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٩٨ .

(٣) ينظر الطبري ، جامع البيان : ٥ / ٧٧ .

كما أن قراءة ابن أبي عبله (وبالوالدين إحسان) بالرفع ، تُضعفُ اعتبار العليّة ؛ لأن في رفع (إحسان) « ما في المنصوب من معنى الأمر ، وإن كان جملة خبرية »^(١) .

٦- قوله تعالى : ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] .

يقول أبو حيان : وانتصاب (غفرانك) على المصدر ، وهو من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمراً ، التقدير عند سيويه : اغفر لنا غفرانك ، وقال الزمخشري : (غفرانك) منصوب بإضمار فعله ، يقال : غفرانك لا كفرانك ، أي نستغفرك ولا نكفرك ؛ فعلى التقدير الأول الجملة طلبية ، وعلى الثاني خبرية^(٢) .

٧- قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة : ٢٤] .

ف (متاعاً) مصدر نائبٌ عن فعل الأمر (متّعوهنَّ) ، وهو وجهٌ أجازه بعض المفسرين^(٣) ، وثمَّ أوجهٌ أخرى ؛ منها انتصابه بـ (وصيّة) ، أو كونه صفة لها ، أو بدلاً منها ، أو حالاً^(٤) .

ولعلّ الأقرب - في نظري - هو نصبه على نزع الخافض ، والتقدير : وصيةً بمتاع .

(١) ينظر : أبو حيان : البحر المحيط : ٢٥٤ / ٣ .

(٢) أبو حيان : البحر المحيط : ٣٨٠ / ٢ (بإيجاز)

(٣) ينظر : البغوي ، معالم التنزيل : ٢٢٢ / ١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٢٥٤ / ٢ .

(٤) ينظر : ابن الأنباري ، البيان : ١٦٣ / ١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٢٥٤ / ٢ ، الطبري ، جامع

البيان ٢ / ٥٨٢ ، الزمخشري : الكشاف : ٣١٧ / ١ .

والقول بأنه مصدر مبدل من فعله ضعيف في نظري ؛ لأن دلالة السياق قبله على الأمر أولى وأوضح من إسناده إلى « متاعاً » الذي هو اسم مصدر لا مصدر .

٨ - قوله تعالى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] .

وقد سبق الحديث عن هذه الآية .

المبحث الثاني : العرض والتحضيض

تعريفها :

العرض لغةً : من معانيه الإظهار والإبراز لغاية ؛ يقول الرازي : « عرض له أمر كذا يعرض أي ظهر ، وعرضتُ عليه أمر كذا . وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه ... وعرضت الجارية على البيع »^(١) .

ويقول ابن سيده « وعرض الشيء عليه يعرضه عرضاً : أراه إيّاه »^(٢) .

والتحضيض لغةً : ضربٌ من الحثِّ في السَّيرِ والسَّوقِ وكلِّ شيءٍ ، والحضّ أيضاً أن تحثّه على شيءٍ لا سير فيه ولا سوق »^(٣) .

والعرض والتحضيض في الاصطلاح متقاربان أيضاً ، ومعناهما طلب الشيء لكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثٌ^(٤) ، أو كما يقول ابن فارس « العرض أرفق والتحضيض أعزم »^(٥) .

فالعلاقة بينهما إذاً عمومٌ وخصوصٌ فارق ؛ إذ « الجامع بينهما التنبه على الفعل إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحثٌّ على الفعل ، فكلُّ تحضيضٍ عرض »^(٦) .

(١) الرازي ، وابن منظور ، مختار الصحاح ، اللسان : (ع رض) .

(٢) ابن سيده ، المحكم : (ع رض) .

(٣) المحكم ، لسان العرب : (ح ض رض) .

(٤) ابن هشام ، المغني : ٨١ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨٨ / ٥ .

(٥) الصاحبى : ٣٠٣ .

(٦) أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٧٢ .

ويقول المرادي موضحاً أثر المقام في التفريق بينهما « والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء ؛ لينظر فيه ، وفي التحضيض تقول : الأولى لك أن تفعل فلا يفوتنك ؛ قيل : ولذلك يحسن قول العبد لسيدته : ألا تُعطيني . ويقبح : لولا تعطيني »^(١) .

وأدواتها هي : لولا ، لوما ، هلاً ، ألا ، ألا ، أما ، لو^(٢) .

وهذا الأسلوب وإن كان العرض أو التحضيض هو الوظيفة النحوية الأساسية أو المعنى النحوي العام للجملة ، فهو ينطوي على إفادات أخرى من مستتبع التركيب ؛ كالأمر ، والاستفهام ، والنفي ، والتمني ، والدعاء ؛ وقد نبه إليها النحاة والبلاغيون في شذرات متفرقة ؛ إذ ينبغي مراعاتها عند تحليل ما ورد منها في القرآن الكريم ، وبحسبها أن تُشير خلافاً حول توجيه معنى الأسلوب بين دلالة النفي أو التحضيض مثلاً ، على ما سيتبين بعد .

فأمّا إفادة الأمر فهي من أوضحها ، وبخاصة إذا كانت الأداة للتحضيض ؛ لأنه حثٌّ على إيجاد الفعل^(٣) .

وقد احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد - كما يقول ابن مالك - بقوله

(١) الجنى الداني : ٣٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) سيأتي الحديث عنها مفصلاً .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٥١٤ ، ابن فارس ، الصحابي : ٣٠٣ ، الهروي ، الأزهية : ١٦٩ ،

ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٣٤ .

تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة: ١٢٢] ؛ لأنه أريد بمدخول (لولا) الاستقبال فجعلوه بمنزلة الأمر : لينفر^(١) .

وهذه الإفادة - وأمثالها - لم تكن من مستبعات التركيب إلا لـ « أنك قصدت ألا تأتي بمجرد الأمر ، فجنحت إلى جانب الحث والتحضيض »^(٢) .

وأما إفادة الاستفهام فقد كانت - فيما يبدو - سبباً لذكر سبويه (هلاً) في باب الاستفهام^(٣) ، وقد اعتل بها لجواز توكيد الفعل بالنون بعد (هلاً) و (ألا) بـ « أنه استفهام فيه معنى العرض »^(٤) وقد أشار إلى ذلك بعض النحويين والبلاغيين أيضاً^(٥) .

ويقرّر ذلك أبو حيان بالاستدلال ؛ فيقول : « ... ومعنى الاستفهام فيها موجود ؛ لأنك إذا قلت : هَلَّا قُمْتَ فمعناه لم تتركّ القيام ، قال تعالى : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان : ٣٢] أي هلاً ، وقال أبو إسحاق : هذا يدلّ على معنى : لم يُنزل عليه متفرقاً ؛ فأعلموا لم ذلك ؛ أي ليثبت في قلب النبي ﷺ ... »^(٦) .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣١ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد : ١ / ٨٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٢٧ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥١٤ .

(٥) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٨٥ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٨٥ ، أبو حيان ، الارتشاف :

٤ / ١٦٧٢ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٥ .

(٦) الارتشاف : ٤ / ١٦٧٢ .

بيد أن ابن الشجري منع ذلك ، وعده اغتراراً بالصورة اللفظية ؛ قال :
« وأدخله (أي العرض) قومٌ في الاستفهام ؛ لأن لفظه كلفظه ، ولو كان استفهاماً
لم يكن المخاطب به مكرماً لمن خاطبه ، ولا موجباً عليه بذلك شكراً^(١) . وهو
عنده « داخلٌ في حيز الأمر »^(٢) .

ولعل في حكمه تعميماً لما اختصت به (ألا) دون أخواتها من إمكان حصول
التباسها بـ (ألا) المكونة من همزة الاستفهام و (لا) النافية على سبيل الاشتراك في
اللفظ ، وفي المعنى كالنفي والتوبيخ ، وسيظهر أثر ذلك عند تناول مواضعها في
القرآن الكريم .

وأما إفادة التمني ؛ فمن حيث « مقارنة العرض للتمني من حيث إنك إذا عرضت عليه
النزول فقد حثته عليه ، ولا تحته (إلا) على ما توذّه وتتمناه »^(٣) .

وليست بخافية إفادة الدعاء ، والنفي .

وقد وضع السكاكي ضابطاً عاماً ، وهو لا يختلف في مؤداه عما قدمه
النحويون ؛ قال في معرض حديثه عن خروج التمني والاستفهام والأمر والنهي إلى
معانٍ أخرى : « متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما
ناسب المقام »^(٤) . وقد ضرب مثلاً لكل ، ومنها : « إذا قلت لو يأتيني زيد

(١) الأماي : ١ / ٣٩٠ .

(٢) السابق : ١ / ٤٢٥ .

(٣) الجرجاني ، المقتصد : ٢ / ١٠٦٤ ، وينظر : ابن الشجري ، الأماي : ١ / ٣٩٠ .

(٤) مفتاح العلوم : ٣٠٤ .

فيحدثني بالنصب طالباً لحصول الوقوع فيما يفيد لو من تقدير غير الواقع واقعاً ولد التمني»^(١).

فالعرض أو التحضيض عندهم معنى مجازي تحوّل عن أصله استفهاماً كان أو أمراً أو نهياً أو تمنياً ، وذلك المعنى فرضه المقام فهو إذا الوظيفة الأساسية في ذلك السياق ، وهذا المؤدّي هو التصوّر السائد لدى النحاة ، وسيأتي بعد قليل أن ثمة إشكالات برزت عند التطبيق لدى قلة من النحاة حين عدّوا الإفادات الجانبية التي يستتبعها التركيب وظائف أساسية له .

والنحاة المفسرون وقفوا على ذلك كله وأبانوه ، ولتخذ شاهداً بالتحليل تقريراً لذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَا نُنْقَلِبُكُمْ قَوْمًا تَكَثَّرُوا أَيْمَنَهُمْ وَهَكُمُومًا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَاءُكُمْ أُولَٰئِكَ مَرَّةً آخِشُونَهُمْ فَأَلَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة : ١٣] .

يقول الألوسي موضحاً ما يحمله تركيب هذه الجملة (ألا تقاتلون) من دلالات الآية « تحريض على القتال ؛ لأن الاستفهام فيه للإنكار ، والاستفهام الإنكاري في معنى النفي ، وقد دخل النفي ، ونفي النفي إثبات ؛ وحيث كان الترك مستقبلاً منكراً أفاد بطريق برهاني أن إيجاده أمر مطلوب مرغوب فيه ؛ فيفيد الحث والتحريض عليه ، وقد يقال : وجه التحريض على القتال أنهم حملوا على الإقرار

(١) مفتاح العلوم : ٣٠٤ .

بانتهائه كأنه أمر لا يمكن أن يعترف به طائع لكمال شناعته فيلجأون إلى ذلك ، ولا يقدرّون على الإقرار به فيختارون القتال»^(١) .

ويمكن عدُّ الاستفهام هنا توبيخاً مع ما يُستفاد منه من التحضيض على القتال والمبالغة في تحقّقه^(٢) .

ويزداد ما سبق وضوحاً عند تأمل سياق الآي ؛ فقد « قرّرت الآيات قبلها أفعال الكفرة ، ثم حصّ على القتال مقترناً بذنوبهم لتنبعث الحمية مع ذلك ثم جزم الأمر بقتالهم في الآية بعدها ﴿ قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ ﴾ [التوبة : ١٤] »^(٣) .

وإذا كان هذا النصّ يصوّر السياق أمرياً ، فإنّ الاستفهام التوبيخيّ في قوله تعالى (أتخشونهم) بعد (ألا تقاتلون) يشي بزيادة لتوبيخ حمله استفهام سابق ؛ ولذا عدّه بعضهم استفهاماً خرج إلى معنى التحضيض^(٤) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض النحاة عدّ بعض هذه الفوائد وأمثالها وظيفةً أساسيةً من وظائف هذه الأداة ، كما فعل الهروي حين عدّ من مواضع (لولا) أن تكون استفهاماً بمعنى هلا^(٥) ، ومثّل لها بقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ

(١) روح المعاني : ١٠ / ٦٠ .

(٢) الشوكاني : فتح القدير : ٢ / ٣٤١ ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٣٩ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٨٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٨ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١٣ .

(٤) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٣٤٢ ، السيوطي ، الإتقان : ١ / ٤٤٢ ، ٢ / ٢١٦ .

(٥) الأزهية : ١٦٦ .

فَأَصَدَّقَ ﴿ [المنافقون : ١٠] ، وبقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ
مَعَهُ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ٧] .

كما عدَّ الهروي من مواضع (لولا) أن تكون جحداً بمعنى (لم) كقوله عز وجل :
﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [يونس : ٩٨] ^(١) .

وهذا المعنى لا يمكن إنكاره بدليل أثره في جواز إبدال المستثنى في قراءة برفع
(قوم) ^(٢) إلا أنه من مستتبعات التركيب ، ووظيفة (لولا) هنا التوبيخ بدليل قراءة
أبي وعبد الله ابن مسعود بـ (هلا) بدل (لولا) في هذه الآية ^(٣) .

فهذه الإفادات التي يستتبعها التركيب ينبغي أن تترك لتُلاحظ في
سياقاتها الخاصة ؛ ولذا قال ابن هشام بعد أن نقل عن الهروي عدَّ
الاستفهام من مواضع (لولا) : « وأكثرهم لا يذكره » ^(٤) .

(١) الأزهية : ١٦٩ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٦٠٨ ، وينظر : الزجاجي ، حروف المعاني : ٥ ، ابن

فارس ، الصاحبي : ٢٥٤ ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣٧٨ ..

(٢) سيأتي ذلك في دراسة أثر الطلب في الظاهرة النحوية ص ٥٣٩ من البحث .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٨٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٩٢ ، ابن عطية ،

المحرر الوجيز : ٣ / ١٤٣ .

(٤) المغني : ٢٧٣ .

أدوات العرض والتحضيض

الأداة هي المكوّن الرئيس لهذا الأسلوب ؛ فهي قرينةٌ لفظيةٌ عليه ، ولكونها داخليةً على جملة ؛ فهي تُلخّص الأسلوب النحوي لها ، كما هو معروف من دور الأدوات الداخلة على الجمل^(١) .

ورتبةٌ هذه الأدوات الصدر ؛ كما تقرّر لدى النحاة من أنّ « كلّ ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثّر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر »^(٢) .

وهذه الأدوات هي : لولا ، لوما ، هلاً ، ألا ، ألا ، أما ، لو .

وتغيّرها معنى الكلام هو ذلك التحويل الدلالي الذي يحيلها إلى الطلب عرضاً كان أو تحضيضاً بعد أن كان أصل الجملة خبراً .

المعنى الوظيفي لهذه الأدوات :

أي واحدة من هذه الأدوات مشتركٌ لفظيٌ متعدّد الوظيفة ؛ فعلى سبيل المثال (ألا) تفيد الاستفتاح والتنبيه أيضاً ، و(لولا) و(لوما) تفيدان امتناع الجواب لوجود الشرط ، و(لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، والتمني . والناظر في كتب معاني الأدوات يرى تعدّداً للوظائف النحوية لها .

والذي يرفع تعدّد ذلك هو السياق الذي ترد فيه ؛ ذلك « أنّ الألفاظ المفردة

(١) ينظر : تمام حسان ، الخلاصة النحوية : ٧٠ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٣٦

التي هي أوضاعُ اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأنَّ يُضَمَّ بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينها فوائد ^(١) .

كما أنَّ توافر خصائصها في الاستعمال يعدُّ من القرائن الدالة عليها - بالإضافة إلى قرينة المقام ، وهي منبع الدلالة الكاشفة عن هذه الاستعمالات جميعاً ، ومن تلك القرائن :

- القرينة الإعرابية تميِّزُ (ألاً) الدالة على التحضيض عن (ألاً) المركبة من (أن) المصدرية و(لا) النافية ؛ لأنَّ الفعل المضارع بعدها منصوب بـ(أن) المصدرية ، وأدوات العرض أو التحضيض مهملةٌ عن العمل .

- قرينة الربط الجوابي يمكن أن تميِّز بينهما أيضاً ؛ فلا بدَّ للامتناعية من جوابٍ ظاهر أو مقدَّر ، ولا يتعيَّن ذلك لأداة التحضيض .

- التنغيم يميِّز ألاً حين يراد بها العرض عن الاستفتاحية ؛ إذ تصحبها نغمة مرتفعة ، وهذه القرينة تتحقَّق لسائر أخواتها ؛ لأنَّ نغمة الطلب تختلف عن نغمة الخبر .

- قرينة التضام تميِّز (لولا) ، و(لوما) التحضيضيتين عن الامتناعيتين ؛ لأنَّهما مختصتان بالدخول على الفعل ، والامتناعيتين غير مختصَّتين ؛ فتدخلان على الاسم وعلى الفعل .

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز : ٥٣٩ .

وهذه القرينة (قرينة التضام) مشتركة بين هذه الأدوات جميعاً ؛ فالخصيصة العامة لهذه الأدوات هي اختصاصها بالدخول على الفعل ، وهو مطلب لإنشاء العلاقة المعجمية بين هذا المكوّن الرئيس لجملة العرض والتحضيض وما يتبعه من ضمام ؛ لأنّ معنى الأداة طلبٌ عرضاً كان أو تحضيضاً ، والطلب لا يكون إلاّ بالحدث (الفعل) ، فهي لا تتعلّق إلاّ به ؛ يقول ابن السراج عن هذه الأدوات «وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض»^(١) ، ويلحق به ما كان في معناه كالجملة الشرطية « وهي في معنى الفعل ؛ إذ كانت مختصة بالأفعال »^(٢) ، نحو قوله تعالى :

﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا ﴾ [الواقعة : ٨٦ - ٨٧] .

وإذا اتّضح أن وظيفة الأداة في السياق هي إفادة معنى العرض أو التحضيض ؛ فهناك عاملان آخران يؤثران أيضاً في هذا المعنى ، وهما :

١ - الزمن النحوي الذي يؤدّيه سياق الفعل المدخول ، فهي إذا دخلت على الماضي أو المضارع الحاليّ فمعناها التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع المستقبل الحُض على الفعل والطلب له . ويلحق به الماضي المؤول بالمستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [المنافقون : ١٠]^(٣) .

(١) الأصول : ٢ / ٢٣٤ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٢ - ٤٤٣ ، ابن مالك

، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

والتوبيخ « من حيث المعنى كالتحضيض على فعل مثل ما فات ؛ لأن المخاطب يُلام على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل »^(١) ، وسيتبين ذلك عند تناول مواضع هذه الأدوات من النصّ القرآني.

٢ - المقام ، ويحدّده مراد المتكلم : أمّجردُ العرض أم زيادةُ الحثّ على الفعل ؛ يقول الرضي في ذلك « فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض ؛ فتكون هذه الأحرف للعرض »^(٢) .

وسأعرض فيما يأتي ورود تلك الأدوات واستعمالاتها في النصّ القرآني :

١ - (ألا) :

وهذه الأداة مركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية عند أكثر النحويين^(٣) ، وبسيطة عند بعضهم^(٤) .

وقد وردت في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعاً .

وهي في أغلب تلك المواضع لا يمكن القول بتعيينها للعرض أو التحضيض ، بل تفيد أياً منهما على سبيل الاحتمال ؛ بسبب التلاؤم الدقيق بين العرض أو التحضيض والاستفهام التوبيخي أو الإنكار ؛ كما مرّ بنا .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ (بتصرّف) .

(٢) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ .

(٣) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٧٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية : ٢ / ١٨٥ ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٨٣ .

(٤) ينظر : المالقي ، رصف المباني : ١٦٦ ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٨٣ .

وسأتناول تلك المواضع بالتحليل الآتي^(١) :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أُنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمٌ فَرَعُونَ ٱلْأَىٰ يَنْقُونَ ﴾ [الشعراء : ١٠ ، ١١] .

و(ألا) هنا للعرض عند أبي حيان ؛ إذ يرى أن « الظاهر أن (ألا) للعرض المضمّن الحَصَّ على التقوى ، وقول من قال إنها للتنبية لا يصح ، وكذلك قول الزمخشري إنها للنفي دخلت عليها همزة الإنكار^(٢) . وعدّها ابن فارس تحضيضاً^(٣) .

وأما عدّها استفهاماً فمبنيٌّ على أن جملة (ألا يتقون) مستأنفة استئنافاً بيانياً ؛ لأنه لما أمره بالإتيان إليهم لدعوتهم ، ووصفهم بالظالمين كان الكلام مثيراً لسؤالٍ في نفس موسى ...^(٤) .

والأقرب - في نظري - أن تكون للتحضيض ، والجملة مقولة لقول محذوف ؛ لأن المعنى : قل لهم ، « وترك إظهار (فقل لهم) لدلالة الكلام عليه^(٥) ، وهذه الجملة القولية مفسّرة للأمر (ائت) ، ويقوي ذلك قراءة عبد الله بن مسلم

(١) سبق تناول الموضوع الأول من ورودها ، وهو قوله تعالى : ﴿ ٱلْأَنفَالُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَنَهُمْ ... ﴾ (التوبة : ١٣) ؛ ينظر ص من البحث .

(٢) البحر المحيط : ٧ / ٨ .

(٣) الصاحبي : ٣٠٣ .

(٤) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٠ / ١٤١ .

(٥) الطبري ، جامع البيان : ١٩ / ٩٤ ، وينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٠ / ١٤١ .

وحمد بن سلمة وأبي قلابة (تتقون) بالتاء^(١) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٥] .

وهذه الآية وردت في سياق مشهد حوارٍ بين نبي الله موسى -عليه السلام- وفرعون : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٣] قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿ الشعراء : ٢٣ - ٢٦] .

يقول السكاكي محلاً هذا التحاور في معرض تبيانه لاستعمال (ما) الاستفهامية للسؤال عن الجنس : « ولكون (ما) للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف ؛ وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع ؛ لأن فرعون حين كان جاهلاً بالله معتقداً أن لا موجود مستقلاً بنفسه سوى أجناس الأجسام اعتقاد كل جاهل لا نظراً له ، ثم سمع موسى قال : إنا رسول رب العالمين ... ، سأل موسى : وما رب العالمين ؟ ، كأنه قال : أي أجناس الأجسام هو ، وحين كان موسى عالماً بالله أجاب عن الوصف تنبيهاً على النظر المؤدّي إلى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات ، فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب من حوله من جماعة الجهلة ، فقال لهم ألا تستمعون »^(٢) .

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٧ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٦ .

(٢) مفتاح العلوم : ٣١٠ .

ولذا فجملة (ألا تستمعون) عند المفسرين^(١) مسوقة على وجه التعجب من سفه المقالة في نظر فرعون؛ إذ يرى أن موسى يدعي خلاف أمر محقق وهو ربوبيته، وهو مخالف لعقيدة القوم، و(ألا) عندئذ على أصلها حرف استفهام، ولا النافية.

وهي تصلح - في نظري - للتحضيض؛ وبيان ذلك أنه لما سمع من موسى جواباً مثيراً للعجب؛ إذ كان مخالفاً لاعتقاده واعتقاد قومه؛ حث من حوله إلى الإنصات لذلك الكلام الذي لا تستوعبه عقولهم تهيئةً لتكذيبه، والله أعلم.

٣- ٨ : - (ألا تتقون)

وقد تكررت هذه الجملة في ستة مواضع^(٢) من القرآن، أولها قوله تعالى: ﴿إذ قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون﴾ [الشعراء: ١٠٦]، وردت في خمسة منها في السورة نفسها على سنن واحد من النظم متشابهة في سياق الآي، وسياق الآية التي نحن بصددنا، هو قوله تعالى: ﴿كذبت قوم نوح المرسلين﴾^(١٠٥) إذ قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون^(١٠٦)

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٩٨، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤ / ٢٢٩، أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٦ / ٢٣٩.

(٢) الآيات -بالإضافة إلى الآية المذكورة- هي:

- ١ - كذبت عاد المرسلين^(١١٣) إذ قال لهم أخوهم هود ألا تتقون^(١١٤) [الشعراء: ١٢٣ - ١٢٤].
- ٢ - كذبت ثمود المرسلين^(١٤١) إذ قال لهم أخوهم صالح ألا تتقون^(١٤٢) [الشعراء: ١٤٢ - ١٤٣].
- ٣ - كذبت قوم لوط المرسلين^(١١٦) إذ قال لهم أخوهم لوط ألا تتقون^(١١٧) [الشعراء: ١٦٠ - ١٦١].
- ٤ - كذب أصحاب لئكة المرسلين^(١١٦) إذ قال لهم شعيب ألا تتقون^(١١٧) [الشعراء: ١٧٦ - ١٧٧].
- ٥ - وإن إلياس لمن المرسلين^(١١٣) إذ قال لقومه ألا تتقون^(١١٤) [الصافات: ١٢٤].

إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿الشعراء: ١٠٥-١٠٨﴾ .

والمواضع الخمسة الأخرى جرت على هذا النمط لا تفترق إلا في اسم النبي وقومه ؛ فقد قال ذلك هود وصالح ولوط وشعيب وإلياس عليهم السلام .

وهي في نظر المفسرين تحتمل التوجيهين : العرض ، والاستفهام الإنكاري ؛ أمّا العرض ، فقد قال به ابن عطية وأبو حيان - استناداً إلى ما يستدعيه الموقف من رفق وتلطّف كما في قوله تعالى : ﴿ فَعَلَّ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَزَكَّى ﴾ [النازعات : ١٨] لينتقل بعد ذلك من العرض إلى تجريد الأمر فقال : فاتقوا الله ^(١) .

وأمّا الاستفهام فهو الوجه الآخر الذي أجازته الطاهر بن عاشور ؛ وهو « استفهامٌ عن انتفاء تقواهم مستعملٌ في الإنكار ، وهو يقتضي امتناعهم من الامتثال لدعوته » ^(٢) .

وكونها للعرض أو للتحضيض أولى في نظري ؛ لأنّه مناسبٌ للمقام ؛ فلم يُنشر الإسلام بحدّ السيف بل بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهذا يقتضي التدرُّج بالتلطّف في عرض الدعوة إلى تجريد الأمر بالعبادة .

٩- قوله تعالى : ﴿ فَكَرَبَهُمْ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٧] .

والآية تتصل بقصة ضيافة إبراهيم للملائكة عليهم السلام ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٢٩ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٤٢ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٠ / ١٩٠ .

سَلَمًا قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجَلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ [الذاريات : ٢٥ ، ٢٦].

و(ألا) هنا للعرض عند أبي حيان ؛ لأن ملاطفة الضيف وتأنيسه من آداب الضيافة^(١).

وعدها الطاهر بن عاشور « متعيّنة للعرض لوقوع فعل القول بدلاً من فعل (قربه إليهم) ، ولا يحسن جعلها كلمتين من همزة الاستفهام للإنكار مع لا النافية »^(٢).

وما لم يحسن في نظر ابن عاشور ، وهو عدّها استفهاماً أجازه قبل الزمخشري^(٣) ؛ نقله أبو حيان بصيغة التمريض فيما يبدو ؛ قال : « وقيل الهمزة في ألا للإنكار ، وكأنّه ثمّ محذوفٌ ، تقديره فامتنعوا من الأكل فأنكر عليهم ترك الأكل ؛ فقال : ألا تأكلون »^(٤) ، وهو رأي الطبري وأبي السعود^(٥).

والأقرب في نظري أن تكون للعرض ؛ استناداً إلى النظر إلى هذه الجملة في ضوء العلاقات السياقية التي نبّه إليها ابن عاشور ؛ فمن جهة ما قبلها جملة (ألا تأكلون) أقرب ما تكون إلى معنى الإبدال من (قربه إليهم) ؛ إذ ليست إلاّ تقريراً لرغبته التي

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ١٣٧ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٧ / ٢٥ .

(٣) الكشف : ٤ / ٤٠٤ .

(٤) البحر المحيط : ٨ / ١٣٨ .

(٥) جامع البيان : ٢٦ / ٢٠٨ ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ١٤٠ .

دفعته إلى تقريب القرى . وأما من جهة ما بعدها فالفاء في قوله (فأوجس منهم) كما يقول ابن عاشور للفصيحة لإفصاحها عن جملة مقدرة يقتضيها ربط المعنى ، أي فلم يأكلوا فأوجس منهم خيفة ... وقد صرح بذلك في سورة هود ﴿ فَمَارَأَ أَيَدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [هود : ٧٠] ^(١) فامتناعهم عن الأكل وتوجسه منهم كان تالياً لتقديمه القرى إليهم وعرضه باللطف والتأنيس .

وإذا كانت (ألا) في الآيات السابقة أقرب إلى العرض أو التحضيض ؛ فهي فيما نستأنف إكمالها من الآيات الآتية أقرب إلى الاستفهام أو تكاد تكون متعينة له :

١٠ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور : ٢٢] .

وسبب نزول هذه الآية يوضح وظيفة (ألا) فيها ؛ فقد نزلت في أبي بكر رضي الله تعالى عنه ؛ فقد حلف ألا ينفق على مسطح ، بعد أن خاض في حديث الإفك ، وكان من قرابة أبي بكر الفقراء الذين ينفق عليهم ، فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية عليه ، فلما وصل إلى قوله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ قال أبو بكر : بلى ، والله إنا لنحبُّ أن يغفر الله لنا ، وعاد لمسطح بما كان يصنع به ^(٢) .

(١) التحرير والتنوير : ١٤ / ١٠٤ .

(٢) الطبري ، جامع البيان : ١٨ / ٩٤ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٣ / ١٥٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٤٠٤ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٦٥ ، الألويسي ، روح المعاني :

فجواب أبي بكر بـ (بلى) دليل على أن (ألا تحبون) استفهام. وقد عدّها بعض النحويين تحضيضاً^(١)، وهو مخالف لمطلب الجواب؛ إذ ينبغي أن يكون وفق السؤال.

١١ - قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ آلِهِمُ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الصفات: ٩١]

وهو خطاب إبراهيم عليه السلام إلى آله قومه، وهو خطاب غير مستعمل في حقيقته، ولكنه مستعمل في لازمه، وهو تذكّر كذب الذين أهواها، والذين سدّوا لها وزعموا أنها تأكل الطعام الذي يضعونه بين يديها أو أنه ينال من بركتها^(٢)، فلمّا لم يرها تأكل قال لها ألا تأكلون على وجه الاستهزاء والسخرية^(٣)؛ لذلك فعُدّ (ألا) للاستفهام هو ما يحمل هذا المعنى، وأمّا عدّها عرضاً أو تحضيضاً فلا يناسب ذلك المعنى الذي يعبر عن الحسرة والألم.

١٢ - قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: ٤].

وألا للاستفهام الإنكاري أو التعجّبي من عظيم حالهم في الاجترار على التطفيف كأنه لا يخطر ببالهم يوم البعث والحساب^(٤)، ويدلّ على ذلك وظيفة

(١) ابن هشام، المغني: ٨١، السيوطي، الهمع: ٤٧٧ / ٢.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٢ / ١٣٣، وينظر الطبري، جامع البيان: ٢٣ / ٧٢.

(٣) ينظر: البغوي، تفسير البغوي: ٤ / ٣١، الألوسي، روح المعاني: ٢٣ / ١٢٣.

(٤) الزمخشري، الكشاف: ٤ / ٧٢١، الرازي، التفسير الكبير: ٣١ / ٨٣، القرطبي، الجامع لأحكام

القرآن: ١٩ / ٢٥٤، الألوسي، روح المعاني: ٣ / ٧٠.

(كلاً) في قوله تعالى بعد هذه الآية ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ [المطففين: ٧] ؛
« والمعنى : كلاً بل هم مبعوثون لذلك اليوم العظيم ولتلقني قضاء رب العالمين ؛
فهي جواب عما تقدم »^(١) .

وتوجيه (ألا) على معنى التحضيض غير بعيد - في نظري - ؛ لأن زمن الفعل
هو الحال ؛ وبذلك يصح ذلك المعنى توييح ؛ وإن كان الأول أولى كما مرّ .

٢ - (لولا):

وهي مركبة من (لو) الامتناعية و(لا) النافية عند أكثر النحويين^(٢) ، وبسيطة
عند بعضهم^(٣) .

وقد استعملت في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً تقريباً^(٤) ، وهي
بمنزلة (هلاً) في إفادة التحضيض^(٥) ، بدليل أنه قرئ في الشواذ بـ(هلاً) بدل

(١) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٧٢ / ٣٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ١١٥ / ٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨٨ / ٥ ، ابن مالك ، شرح التسهيل :

٤ / ١١٣ ، وابن الناظم - في هذا الشرح - يختلف عن سابقه في نوع (لو) قبل حصول التركيب ؛ إذ

يرى أنها المنقولة إلى التمني . وهذا الخلاف غير ذي أثر ؛ لأن المعنى أيّاً كان صار نسياً منسياً بحصول

التركيب .

(٣) السيوطي ، الهمع : ٤٧٦ / ٢ .

(٤) سيأتي بيانها بحسب مدخولها .

(٥) المبرد ، المقتضب : ٤١٦ / ٤ .

(لولا) في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَأَمَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾^(١)

[يونس : ٩٨]

والوظيفة التي تؤديها (لولا) في تلك المواضع لا تحتاج إلى تبيان ؛ فمعنى التحضيض فيها واضح ، ويزيد من وضوحها ورفع التباسها بأختها الامتناعية قرينة التضام التي أبنا عنها في بداية المبحث ؛ ذلك أن لولا التحضيضية مختصة بالدخول على الفعل ؛ فلا يليها إلا الفعل أو معموله أو ما يتعلق به من ظرف أو شبهه أو جملة شرطية ، وليس بشرط أن يكون لها جواب بخلاف لولا الامتناعية فهي مختصة بالأسماء ولا بد لها من جواب .

على أنه قد تُرخص في اختصاص (لولا) الامتناعية بالاسم ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله « وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضاً ؛ فتؤول بـ(لوم) أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة بـ(أن) مقدره »^(٢) كقول الشاعر :

لا درّ دركُ إني قد رميتُ به لولا حُددتُ ، ولا عذرى لمحدود^(٣)

ومن ذلك قراءة الأعمش قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ١٩٢ / ٥ .

(٢) شرح التسهيل : ١١٣ / ٤ .

(٣) السابق : ١١٤ .

[القصص : ٨٢] : لولا مَنْ اللهُ^(١) ويؤكد هذا التوجيه ورود اللام الرابطة للجواب في (لحسف) .

هذا ، وقد تنوعت استعمالات لولا التحضيضية من حيث بناء جملتها ، وزمن مدخولها ؛ وذلك على النحو الآتي :

١ - مجيء مدخولها فعلاً مضارعاً :

وقد ورد ذلك في أحد عشر موضعاً^(٢) .

وما كان زمنه حالياً ؛ فهي عندئذ متضمنة لمعنى التوبيخ واللوم .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ﴾ [المائدة : ٦٣] .

وتأمل السياق يُبين عن الزمن الحالي للفعل ، كما لا يخفى أن هذا التحضيض يتضمن توبيخ العلماء والعباد على سكوتهم عن النهي عن معاصي الله ، وقد قال كثير من الفقهاء والمفسرين منهم ابن عباس : ما في القرآن آية أشد توبيخاً من هذه الآية ، ولا أخوف عليهم منها^(٣) .

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٤٣٩ / ٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١٣١ / ٧ ، عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٥٧٢ / ٢ .

(٢) وهي : البقرة : ١١٨ ، المائدة : ٦٣ ، الكهف : ١٥ ، طه : ١٣٣ ، النمل : ٤٦ ، الواقعة : ٥٧ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٨٣ ، المجادلة : ٨ ، القلم : ٢٨ .

(٣) الطبري ، جامع البيان : ٢٩٨ / ٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢١٤ / ٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥٣٢ / ٣ .

وأما ما كان زمنه مستقبلاً فالأداة عندئذٍ تفيد طلب حصول الفعل ، وهو بمنزلة فعل الأمر .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِّن رَّبِّهِ ۗ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَّا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ﴾ [طه : ١٣٣] .

٢ - مجيء مدخولها فعلاً ماضياً في تأويل المستقبل :

وقد ورد ذلك في خمسة عشر موضعاً^(١) .

والزمن الماضي في هذه المواضع زمنٌ صرفيٌّ حدّدته الصيغة الصرفية بمعزلٍ عن أثر السياق اللفظي أو الحالي الذي يكون الزمن النحوي المعتدّ به في المعنى .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْفِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [النساء : ٧٧] .

فالزمن الصرفي له ماضٍ حدّدته صيغة (فعل) الصيغة ، وأما زمنه النحوي فـ

(١) وهي : النساء : ٧٧ ، الأنعام : ٨ ، ٣٧ ، التوبة : ١٢٢ ، يونس : ٢٠ ، هود : ١٢ ، الرعد : ٧ ، ٢٧ ،

الفرقان : ٧ ، ٢١ ، القصص : ٤٧ ، العنكبوت : ٥٠ ، فصلت : ٤٤ ، محمد : ٢٠ ، المنافقون : ١٠ .

هذا التصنيف ونظائره أفضى إليه تأملٌ سياق الآي والمعنى التفسيري لما التبس منها ؛ وإن كانت عبارات المفسرين أو مؤدّاهما في قليلٍ من المواضع غير قاطعة الحكم ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَنْفَقَهُوا فِي الدِّينِ ... ﴾ [التوبة : ١٢٢] ؛ يقول الزركشي : « يجوز بقاء نفر على معناه في المضي فيكون (لولا) توبيخاً ، ويجوز أن يراد به الاستقبال فيكون تحضيضاً » البرهان :

الماضي هنا في تأويل المستقبل^(١) وهو ملاحظ من المقام .

مجيء مدخولها ماضياً ، وزمنه ماضٍ :

ورد ذلك في ثلاثة عشر موضعاً^(٢) .

وهنا يكون الزمن النحوي مطابقاً لزمن الصيغة ، ودلائل ذلك قرائنُ اللفظ

والحال ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ... ﴾ [الأنعام : ٤٣]

الظرف (إذ) الذي يتعلق بالفعل (تضرعوا) يدلُّ على مضي الفعل .

وهذا عتاب على ترك الدعاء وإخبار عنهم أنهم لم يتضرعوا حين نزول

العذاب ، ويجوز أن يكونوا تضرعوا تضرعاً من لم يُخلص ، أو تضرعوا حين لا بسهم

العذاب .

وسائر المواضع الأخرى يُعرف هذا الزمن فيها بتأمل تلك القرائن .

٣ - (لوما) :

يرى أكثر النحويين^(٣) أنها مركبة من (لو) و (ما) النافية ، وهي بسيطةٌ عند

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ .

(٢) وهي : الأنعام : ٤٣ ، الأعراف : ٢٠٣ ، هود : ١١٦ ، الكهف : ٣٩ ، طه : ١٣٤ ، النور : ١٢ ، ١٣ ،

١٦ ، الفرقان : ٣٢ ، القصص : ٤٨ ، الزخرف : ٣١ ، ٥٣ ، الأحقاف : ٢٨ .

(٣) سيبويه ، الكتاب : ٤ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، الرماني ، معاني الحروف : ١٢٤ ، الخوارزمي ، التخمير :

٤ / ١٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

بعضهم^(١)؛ لأن الأصل عدم التركيب، وقال بعضهم الميم في (لوما) بدل من اللام في (لولا) ومثله: استولى على الشيء واستومى وخالته وخالته^(٢).

وهي ليست مختصةً بالتحضيض كما زعم المالقي^(٣)؛ لأنها تستعمل حرف امتناع لوجودك (لولا).

وهي عندئذٍ مختصة بالدخول على الأسماء؛ كقول الشاعر، وهو الشاهد الذي ردّ به ابن هشام^(٤) على المالقي:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبذلك فالبناء التركيبي لجملتها يفرّق بين الاستعمالين وليس المعنى وحده.

وأما استعمال هذه الأداة في القرآن الكريم فلم يرد فيه إلا التحضيضية في آية

واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦﴾

لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِیْنَ ﴿ [الحجر: ٦، ٧].

وهي شاهد النحويين على هذا الاستعمال.

ولعله ملاحظ أن تحقق قرينة التضام، وهي اختصاصها بالفعل يميزها عن أختها

الامتناعية؛ كما أن السياق يرفع احتمال التباسها بالأداتين المتجاورتين (لو) و(ما)؛ لأن

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ٤٣ / ٥، السيوطي، الهمع: ٤٧٦ / ٢.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٤ / ١٠، أبو حيان، البحر المحيط: ٤٣١ / ٥.

(٣) رصف المباني: ٣٦٥.

(٤) المغني: ٢٧٥.

« المعنى هلاً تأتينا بالملائكة يشهدون بصدقك ، ويعضدون على إنذارك ، أو هلاً تأتينا بالملائكة للعقاب على تكذيبنا لك إن كنت صادقاً »^(١) .

٤ - (لو) :

عدّ بعض النحويين المتأخرين^(٢) من معانيها إفادة العرض ؛ يقول ابن مالك في معرض حديثه عن هذه الأدوات : « وإذا خلا منه (أي مصحوبها من توبيخ) ؛ فقد يُعني عنهن (لو) و (ألا) »^(٣) .

فهذه الأداة تفيد هذا المعنى - كما يفهم من عبارة ابن مالك - على سبيل القلة ، والنيابة ، ولعل وصف استعمالها بالقلة والعدول عن الأصل ينبئ عن علة عدم ذكر كثير من النحويين لها ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فبعض النحويين كالرضي وابن الناظم^(٤) يشيرون إلى أنها تفيد معنى التمني ؛ ولذا عدّها عدد من النحويين من أدوات التمني .

وما ورد منها في القرآن - في الأسلوب الطلبيّ - يفيد التمني ، ولم يرد منه ما تجرّد لإفادة العرض ، وسيأتي الحديث عن ذلك في مبحث التمني^(٥) .

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٥٣٥ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ ، ابن هشام ، المغني :

٢٦٦ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ ، شرح التسهيل (السابق) .

(٥) ينظر : ص ١٥٩ من البحث .

هـ - (هَلًا):

وهي مركبة من (هل) و (لا) ^(١)، ويرى السيوطي أنها بسيطة ^(٢)، وتركيبها واضح بدلالاتها على الاستفهام، وهو من بقايا معنى الأداة قبل التركيب.

وهي لا تفيد غير التحضيض ^(٣).

ولم تستعمل هذه الأداة في القرآن الكريم غير أنها وردت في قراءتين، وهما:

١ - قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَامَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَانَهَا إِلَّا قَوْمَ يُوسُفَ ﴾

[يونس : ٩٨] .

قرأه أبو عبد الله بن مسعود (فهلاً) ^(٤).

٢ - قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾

[النمل : ٢٥] .

قرأه عبد الله بن مسعود والأعمش : هلاً يسجدون ^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب : ٤ / ٢٢٢ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٢١ ، الرماني ، معاني الحروف : ١٣٢ ،

ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ .

(٢) الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

(٣) ينظر : المالقي ، رصف المباني : ٤٧١ ، المرادي ، الجنى الداني : ٦١٣ .

(٤) القرطبي : ٨ / ٣٨٣ ، وقد تقدّم الاستشهاد إلى هذه القراءة في ص

(٥) الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ٣٦٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٥٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط :

٧ / ٦٥ ؛ وقرأ ابن مسعود (تسجدون) بقاء الخطاب أيضاً .

٦- (أَلَا):

حرف تحضيض عند النحويين وعلى رأسهم سيبويه^(١)، وهي تُشبهُ (أَلَا) المكوّنة من أن المصدرية المتصلة بـ(لا) النافية، غير أن العلامة الإعرابية لمدخلها قرينة فارقة، فـ(أَلَا) التحضيضية من الهوامل عن العمل؛ فالفعل المضارع بعدها مرفوع؛ يقول سيبويه «ومّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلاًّ خيراً من ذلك، وألاًّ خيراً من ذلك أو غير ذلك؛ كأنك قلت: ألاّ تفعل خيراً من ذلك، أو ألاّ تفعل غير ذلك»^(٢).

وهي عند سيبويه - ومن تبعه - مركّبة من (أن) المصدرية و(لا) النافية^(٣)؛ فعلاقتها بـ(لا) علاقة تركيب، بخلاف (أَلَا) الناصبة للفعل؛ فهي باقية على بساطتها، وعلاقتها بـ(لا) النافية علاقة تجاور؛ ولذا لم تتغير وظيفتها وعملها، وقد عدّ السيوطي هذه الأداة بسيطة كشأن أخواتها في هذا الحكم كما يرى^(٤).

ويرى المالقي أنها أصل (هلاًّ) فأبدلت همزتها هاءً، «ولا تنعكس القضية

(١) سيبويه، الكتاب: ١ / ٩٨، ٢٦٨، ٣ / ١١٥، الرّماني، حروف المعاني: ١٣٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ٨٨، ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٣ / ٩٩٧، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٨٤، ابن هشام، المغني: ٨٤، المالقي، رصف المباني: ١٧٠، المرادي، الجنى الداني: ٥٠٩، السيوطي، الهمع: ٢ / ٤٧٦.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٦٨.

(٣) الكتاب، ٣ / ١١٥، ابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ٨٨.

(٤) الهمع: ٢ / ٤٧٦.

فتقول : إن الهمزة بدلٌ من الهاء ؛ لأنَّ بدل الهاء من الهمزة أكثرُ من بدل الهمزة من الهاء ...»^(١) .

وأكثر النحاة لم يُشير إلى طروء هذا الإبدال .

والنحاة الذين تحدّثوا عن هذه الأداة - بحسب اطلاعي - لم يوردوا شاهداً واحداً لاستعمالها على ما فيه من الغرابة ، ولا يدلّ ذلك - في نظري - على أنّ هذه الأداة أصلٌ لـ (هلاً) أو لغةٌ فيها فاستغنوا بشواهد (هلاً) ؛ لأنهم ذكروا لها أصلاً مختلفاً عن تركيب (هلاً) وهو تركيبها من (أن) و (لا) .

وهذه الأداة لم ترد في الاستعمال القرآني إلا في قراءة وردت في قوله تعالى :

﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾
[النمل : ٢٥] ، وهي قراءة أبيّ : (ألاّ تسجدون)^(٢) .

وقد أجاز السيوطي أن تكون ألاّ في القراءة المشهورة للتحضيض ؛ قال : « ألاّ بالفتح والتشديد حرفٌ تحضيض ، ولم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم إلا أنه يجوز عندي أن يخرج عليه قوله (ألاّ يسجدوا لله) »^(٣) .

ولا يخفى أن القرينة الإعرابية للفعل دليل على أنّ (أن) مصدرية متلوّة بـ (لا) النافية .

(١) رصف المباني : ١٧٠ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٥٠٩ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ٣٦٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٦٥ .

(٣) الإتيقان : ١ / ٤٤٢ .

٧- (أما):

عدّ الرضي^(١) والمالقي^(٢) من معانيها العرض ، ولم تُستعمل في القرآن الكريم.

(١) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ .

(٢) رصف المباني : ١٨٠ .

المبحث الثالث : النهي

النهي لغة : ضد الأمر وخلافه ، ونهاه عن كذا ينهاه نهياً ، وانتهى عنه وتناهى أي كفَّ^(١) .

واصطلاحاً : طلبُ كفٍّ عن فعلٍ على جهة الاستعلاء^(٢) .

والتقارب بين المعنيين واضح ؛ إذ ليس يزيد المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي إلا في اعتبار المقام ، وهو وإن كان مقيّداً بالاستعلاء ، ففقدانه لا يفوت دلالة المعنى اللغوي (الطلب) ، غير أنه يؤدي إلى تفريغ دلالات سياقية (مقامية) يخرج إليها الأسلوب عن معنى النهي الحقيقي إلى معنى مجازي ، كالدعاء والإلتماس والإباحة .

وقد استنبط البلاغيون شروط المقام التي تبين معنى النهي حقيقة أو مجازاً ، كما فعلوا في الأمر ؛ يقول السكاكي « والنهي محذوٌّ به حذو الأمر في أن أصل استعمال (لا تفعل) أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور ؛ فإن صادف ذلك أفاد الوجوب ، وإلا أفاد طلب الترك فحسب ، ثم إن استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل إلى الله : لا تكلمني إلى نفسي سُمِّي دعاءً ، وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء ؛ سُمِّي التماساً ، وإن استعمل في حق المستأذن سُمِّي إباحةً ، وإن استعمل في مقام تسخُّط الترك سُمِّي تهديداً^(٣) .

(١) مختار الصحاح ، لسان العرب : ن هي .

(٢) السبكي ، عروس الأفرح : ١ / ٥٥٨ ، وينظر : ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤١٤ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣٢٠ .

وهذه المقامات على سواءٍ في عمل النحوي ؛ إذ لا يختصُّ أيُّ منها بسمتٍ في صناعة اللفظ ، وقد نبّه النحاة إلى ذلك في ظلّ استقصائهم للظاهرة ؛ يقول المبرّد : « والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي ، وإنّما سمّي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأما اللفظ فواحد ، وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطعُ اللهُ يدَ زيد .. »^(١) .

ولذلك لم يُقمِ النحاة لها وزناً ، وهم يصفون هذه الظاهرة ويقعدون لها ؛ فهذا سبويه يقول غيرَ أبيه بالمقام ؛ إذ لم يكن ذا أثرٍ في الحكم اللفظي « (لا تضرب) نفيٌّ لقوله (اضرب) »^(٢) ومثله في الإطلاق قال ابنُ السراج : « ... فإذا نهيت فقلت : (لا تقم) فقد أردت منه نفيَ ذلك ، فكما أنّ الأمر يُراد به الإيجاب ، فكذلك النهي يُراد به النفي »^(٣) .

وابنُ فارسٍ استقى التعريف من هذا المنظور ؛ فقال : « هو قولك لا تفعل »^(٤) .

ولعلك لاحظتَ أثرَ النَّظَرِ النحويِّ في هذا التعريف ، فلم يقف عند المعنى اللغوي ، ولم يلاحق دلالات المقام ، بل نفذ إلى الدلالة الصناعية البنائية ، وهي شكلُ الصيغة التي يمازُ بها عمّا سواه ، ولا غرابةَ فـ «حظُّ النحويِّ النَّظْرُ في الألفاظ ، والتكلُّمُ في

(١) المقتضب ٢ / ٤٤ ، وينظر أيضاً : ٢ / ١٣٢ ، ١٣٥ ، سبويه ، الكتاب : ١ / ١٤٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٦ .

(٣) الأصول : ٢ / ١٥٧ .

(٤) الصاحبى : ٣٠٢ .

المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يُترك لهم (أي الأصوليين) يحققونه . وحظُّ النحوي من هذا الأكثرُ ، وهو الأمر في صيغة (افعل) ، والنهي في صيغة (لا تفعل) وإن تعرّضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم»^(١) .

صيغة النهي :

للنهي صيغة واحدة ، وهي (لا) الناهية متلوّة بالفعل المضارع خاصّة ، فتعمل فيه الجزم ، وتخلّص زمنه للاستقبال .

وكثرة استعمالها في القرآن الكريم لاشكّ فيها ؛ لأنّ النهي من مراتب الحكم الشرعي ، وقد أحصى الشيخ عزيمة منها في القرآن الكريم اثنين وستين وثلاثمائة موضع^(٢) .

واستعمالها بحسب جهة الخطاب على ثلاثة أنماط^(٣) :

- للمخاطب : وهو الأكثر .

- للغائب : وهو كثير ، وقد ساوى الرضي^(٤) بينه وبين المخاطب في الكثرة ، وقد ذكر

الشيخ عزيمة واحداً وأربعين موضعاً توجه النهي فيه إلى الغائب^(٥) .

(١) المالقي ، رصف المباني : ٣٤٠ .

(٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ / ٤٣٩ - ٤٤١ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٦ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٦٢ ، السيوطي ، الهمع : ٤٤٥ / ٢ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٨٦ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ / ٤٣٧ - ٤٣٩ .

- للمتكلّم : وهو قليل ؛ إذ كان أمر الإنسان نفسه أو نهياً قليلاً ، وقد وردت لنهي المتكلّم في قراءة شاذّة ، وهي قراءة الحسن والشعبي ^(١) ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ١٠٦] بجزم الفعل .

وهذه الأحكام التي يذكرها النحويون ليست لغرض الوصف البحث ؛ فهم يعتدّون بها وسائل في التحليل النحوي ، أو يراعونها عند التوجيه ؛ ومن ذلك مثلاً : قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [الحديد : ١٦] .

فقد ورد فيها في قراءة استعمال (لا) مع المخاطب ، وهي قراءة يعقوب (ولا تكونوا) بالتاء الفوقية ^(٢) ، فكانت مرجحاً لتخريج (لا) على النهي في هذه القراءة ، ومجوزاً لها في قراءة الجمهور بالياء ، وما ذاك إلا لأنّ « النهي مع الخطاب أظهر منه مع الغيبة » ^(٣) .

وليست كل مواضع (لا) الناهية في القرآن متعيّنة لهذا المعنى ، ففيه عددٌ من المواضع تحتمل فيه النفي ، وفيما يأتي ما عساه أن يبين عنها ، ويجلو موقف النحاة والمفسرين في تحليلهم لها .

(١) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٢٥٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٨ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٤٩ .

(٣) الألويسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٨١ .

مواضع (لا) غير المتعيّنة للنهي في القرآن الكريم :

تتخذ تلك المواضع مظهرين :

الأول : في نمط من التراكيب النحوية ، يجوز فيها أن تكون للنهي أو للنفي تبعاً لوظيفة جزء من مكونات الجملة .

والثاني : لا ضابط لها ، وهي عندئذٍ تحتمل الموضوعين في نظر المفسرين .

وستتناول ذلك بالتبيان :

أولاً : النمط التركيبي الذي يجوز فيه أن تكون (لا) للنهي أو للنفي :

وذلك النمط هو المضارع المقترن بـ (لا) بعد (أن) المسبوقة بما فيه معنى القول نحو : أشرت إليه ألا تتأخر ، وقد وضع النحاة له ضابطاً تحليلياً عاماً ، مرتكزه وظيفة (أن) من حيث التوكيد أو التفسير أو المصدرية .

يقول الرضي في ذلك : « وإذا وليت (أن) ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مصدر بـ (لا) جاز كونها مخففة ، ومفسرة ، ومصدرية ، نحو قولك : أمرته ألا يفعل ، وأوحى إليك ألا تفعل ؛ فإن كانت مخففة فـ (لا) للنفي ، ولا يجوز أن تكون للنهي ؛ لأنّ المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية ، فيرتفع الفعل . وإن كانت مفسرة جاز كون (لا) للنفي ، أو للنهي ؛ فيرتفع الفعل أو ينجزم »^(١) .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٦ ، وينظر : سيويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٦ ، ابن هشام ، المغني :

وما ذكره الرضيُّ في هذا النصِّ من أنَّها إذا كانت مخفَّفة فلا للنفي وأنَّه لا يجوز أن تكون للنهي ، فمبنيٌّ على مذهبه في استثناء أن المخفَّفة من الثقيلة من جواز الإخبار عنها بالجملة الطلبية ، وهو خلاف قول الجمهور .^(١)

وأما إن كانت مصدرية ، فيجوز في (لا) أن تكون ناهية على مذهب أكثر النحاة المجيزين لوصل أن المصدرية بالأمر أو النهي^(٢) ، وأما مَنْ لم يُجِز الوصل فـ (لا) نافية عندئذ^(٣) .

وقد بلغ هذا النمط تسعة عشر موضعاً^(٤) من القرآن الكريم .

وتوجيهات المفسرين لها تدور في فلك ذلك الضابط التحليلي العام ؛ فعلى سبيل المثال :

- قوله تعالى : ﴿ الرِّكْنُ أَحْكَمُ أَيُّنُهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۗ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [هود : ١ ، ٢] .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٦ ، ومن البحث : ص ٣٤٨ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٩ ، وينظر : ص ٣٨١ من البحث .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٦ ، الدماميني ، تعليق الفرائد : ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) وهي : آل عمران : ٦٤ ، الأنعام : ١٥١ ، الأعراف : ٦٩ ، هود : ٢ ، يوسف : ٤٠ ، الإسراء : ٢ ، مريم : ٢٤ ، الحج : ٢٦ ، النمل : ٣١ ، يس : ٦٠ ، فصلت : ١٤ ، الدخان : ١٩ ، الأحقاف : ٢١ ، الرحمن : ٨ ، الممتحنة : ١٢ ، القلم : ٢٤ .

قال العكبري « في (أن) ثلاثة أوجه : أحدها : هي مخففة من الثقيلة ، والثاني : أنها الناصبة للفعل ، والثالث : أن تكون بمعنى (أي) ، ولا تعبدوا نهي^(١) .

ثانياً : المظهر الثاني لعدم تعيينها للنهي ، وهو لا ضابط له ، وتحتل فيه النهي والنفي :

وأهمُّ ما وقفتُ عليه في النظم القرآني ما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١١)

الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ [البقرة : ٢١ - ٢٢] .

ومناط احتمال (لا) في قوله ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا ﴾ للنهي وللنفي ، أمور :

أ - اشتراك القرينة الإعرابية لنصب الفعل أو جزمه ؛ لأنه من الأمثلة

الخمسة .

ب - اشتراك البناء التركيبي لجملة (فلا تجعلوا) بين جواب الطلب ؛ وعندئذٍ

ف(لا) للنفي أو للنهي المستأنف ، وبين العطف لغير قصد السببية نصًّا ؛ وعندئذٍ

ف(لا) ناهية .

ج - إمكان تعلُّق هذه الجملة بالأمر (اعبدوا) وترتُّبها عليها ؛ « لأنَّ أصلَ

(١) التبيان : ٢ / ٢٢ - ٢٣ (بإيجاز) ؛ وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٥٩ ، الرازي ، التفسير

الكبير : ١٧ / ١٤٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، أبو السعود ، إرشاد العقل

السليم : ٤ / ١٨٣ ، الألويسي ، روح المعاني : ١١ / ٢٠٦ .

العبادة وأساسها التوحيد^(١) .

ولذا أجاز المفسرون^(٢) في توجيهها ما يأتي :

أ - أن (لا) ناهية ، والفاء تعليلية استئنافية ، أو عاطفة ؛ يقول أبو السعود في ذلك : « (فلا تجعلوا) إمّا متعلّق بالأمر السابق مترتب عليه ، كأنه إذا قيل : إذا أمرتم بعبادة من هذا شأنه من التفردِ بهذه النعوتِ الجليلة والأفعالِ الجميلة فلا تجعلوا له شريكاً ، وإمّا معطوفٌ عليه كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٣٦] ، والفاء للإشعار بعليّة ما قبلها من الصفات المجراة عليه تعالى للنهي أو الانتهاء أو لأن مآل النهي هو الأمرُ بتخصيص العبادة به تعالى المترتب على أصلها ، كأنه قيل : اعبدوه فخصّوها به^(٣) .

والفاء - بناءً على هذا التوجيه للام - لها وظيفتان أيّ منهما يتفياً بلاغة النظم ؛ فهي إمّا للتعليل المستأنف ، وهي عندئذٍ تطفئ لهفة السامع بعد أن كان في لحظة ترقّب للغرض من سرد تلك الدلائل المبهرة في نسقٍ من الترتيب الحسيّ الأخاذ ، وإمّا للعطف ، وحينئذٍ فهو مبنيٌّ على اتصال هذه الجملة بما قبلها باعتبار

(١) الزمخشري ، الكشاف : ١ / ١٢٦ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ١٢٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢ / ١٠٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٦١ - ٦٢ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ١٨٧ ، ١٩٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ١ / ٦٢ ، وينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١ / ١٩٠ .

غير الاعتبار السابق ، وهو العلاقة بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، علاقة التوحيد الجامعة .

وهي علاقة تخصيص تعقب عموماً ؛ لذا كانت الفاء هي المناسبة دون الواو بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ « حيث علق العبادة وعدم الشرك بذاته تعالى فالمناسب الواو »^(١) .

وتم توجيه ثالث جملة النهي أجازته المفسرون أيضاً ، وهو كونه خبراً باعتبار الاسم الموصول (الذي) مبتدأ ، ووظيفة الفاء عندئذ ربط الخبر بالمبتدأ لشبهه بالشرط في عمومته .

وهذا التوجيه ضعيف ؛ إذ يؤدي إلى ضعف السبب ، جل كلام الله عن ذلك - كما أنه « يستدعي أن يكون مناط النهي ما في حيز الصلة فقط من غير أن يكون لما سلف من خلقهم وخلق من قبلهم مدخل في ذلك مع كونه أعظم شأنًا »^(٢) .

ولاشك أن إنعام النظر في موقع الاسم الموصول (الذي) من هذه الآية وعلاقته بالآية التي قبلها يكشف عن معناها النحوي المناسب في ضوء ذلك السياق ، فهو نعت تابع أو مقطوع للمدح أو لإضمار مبتدأ . والله أعلم .

ب - أن (لا) نافية ، وجملة (فلا تجعلوا) جواب للأمر (اعبدوا) أو للترجي (لعل) على مذهب الكوفيين .

(١) ينظر: الألويسي، روح المعاني: ١ / ١٩٠ .

(٢) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ١ / ٦١ .

والفاء في مثل هذا التركيب للسببية ، والمضارع منصوبٌ بـ(أن) مضمرة .

بيد أنه يأبى كونه جواباً - كما يقول أبو السعود - أن ذلك فيما يكون الأول سبباً للثاني ، ولا ريب في أن العبادة لا تكون سبباً للتوحيد الذي هو أصلها ومبناها^(١) .

ولو وازننا بين هذين التوجيهين لألفينا الأول ، وهو اعتبار (لا) ناهيةً ، وجملة (فلا تجعلوا) طلبيةً مستقلةً ، أقرب إلى الصواب ؛ فالوظيفة النحوية للتركيب جملةً وأجزاءً توافق مقاصد الأسلوب ، وتكشف أوجهاً من بلاغته ، وهو ما لا يقدمه التوجيه الآخر .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا

أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

وقد تعددت توجيهات النحاة لجملة (لا تصيبن) في هذه الآية مستوعباً الأسلوب القرآني إياها جميعاً ؛ وهو ما جعل المفسرين يؤولونها بأكثر من تأويل ؛ لذا قال عنها ابن العربي : « هي آية بديعة ، ومعناها على الناس مرتبك »^(٢) .

ومعناها كما يقول أبو حيان : « خطابٌ ظاهره العموم باتقاء الفتنة التي لا تختص بالظالم ، بل تعم ؛ روي عن ابن عباس ، قال : أمر المؤمنين ألا يقرّوا المنكر

(١) إرشاد العقل السليم : ١ / ٦٢ .

(٢) أحكام القرآن : ٢ / ٣٩٢ .

بين أظهرهم فيعمهم الله بالعذاب ، وفي مسلم من حديث زينب بنت جحش : سألت رسول الله ﷺ : أنهلكُ وفينا الصالحون ، قال نعم إذا كثرت الخبث ، وقيل : الخطاب للصحابة ، وقيل : لأهل بدر ، وقيل : لعلي وعمار وطلحة والزبير ، وقيل : لرجلين من قريش ، والفتنة هنا : القتالُ في وقعه الجمل ، أو الضلالةُ ، أو عدمُ إنكار المنكر ، أو بالأموال والأولاد أو بظهور البدع أو العقوبة ؛ أقوالٌ ^(١) .

وقد وجهها النحويون والمفسرون ^(٢) بما يأتي :

أ - أنها نهي بعد أمر ، وأخرج النهي على جهة إسناده للفتنة ^(٣) ، ويسمى هذا بالنهي المحوّل ، وهو « من أبلغ صيغ النهي ؛ لأنّ نهي ذلك المذكور في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب ، فكأنّ المتكلم يجمع بين نهين ^(٤) » .

ودعاهم إلى هذا التوجيه - فيما يبدو - مراعاتهم هذين الأمرين :

- أنّ الفعل مؤكّد بنون التوكيد ، وقد عدّوا النهي من مواضع كثرته .

(١) البحر المحيط : ٤ / ٤٧٧ (بإيجاز) ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٥١٥ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٥ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٩ / ٢١٩ ، النحاس ، معاني القرآن : ٣ / ١٤٦ ، الفارسي ، الإغفال : ٢ / ٢٩٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٥١٥ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٤٦٠ ، وسيأتي فضلُ بيانٍ لذلك عند الحديث عن وقوع الجملة الطلبية نعتاً ص ٣٥٦ من البحث .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ .

(٤) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١٢٢ (بتصرف يسير) .

- استصحاب المفهوم اللغوي للفعل (اتقوا) وهو الأمر بالتجنب ، فكأن ما بعدها (لا تصيبن) تفسيرٌ له بوساطة تخصيص الوصف ؛ ولذا « استغني عن استعمال حرف العطف معه ؛ لاتصال الجملة الثانية بالأولى »^(١).

والجملة الطلبية معمولة لقول محذوف^(٢) خروجاً من إشكال الوصف بالجملة الطلبية ، ويجوز أن يكون النهي مستأنفاً تأكيداً للأمر باتقائهما مع زيادة التحذير بشمولها من لم يكن من الظالمين^(٣) .

ب - أن (لا) نافية ، فجملة (لا يصبن) خبرية صفة ، والنحاة المتأخرون يستشهدون بهذه الآية على توكيد الفعل بالنون بعد (لا) النافية ، ويصنف جمهورهم هذه الظاهرة من مواضع القلة أو الشذوذ^(٤) ، ويلزمون أنفسهم باعتبار منهجي يراعونه لدى التحليل النحوي ، ولا سيما ألفاظ التنزيل ؛ فقد عدّ ابن هشام ممّا يُعترضُ به على المعرب أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوي ، فإن كان لم يظهر له إلا ذلك فله عذرٌ ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسنٌ ، إلا في ألفاظ التنزيل ، فلا يجوز أن يخرج إلى على ما يغلب على الظن إرادته ... »^(٥) .

(١) الفارسي ، الإغفال : ٢ / ٢٩٥ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، وسيأتي الحديث عنها ص ٣٥٩ من البحث .

(٣) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١٢٢ .

(٤) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٦٥٦ ، ابن هشام ، الأوضح : ٤ / ٩٥ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٥١٢ .

(٥) المغني : ٥ / ٥١٥ ، وقد اتخذ أبو حيان منهجاً لإعرابه للقرآن الكريم في تفسيره البحر المحيط ؛ ينظر

على أن بعض النحاة حاول الخروج من هذا الإلزام بما يسوغ به هذا التوجيه ؛ فابن جنّي يخرُج هذه الظاهرة من مواضع القلّة ، ويجعلها قياساً فيما يُنقل عنه استناداً إلى علّة شبهها بالنهي^(١) ، وعلى نحوٍ منه كان موقفُ ابن مالك - ومن تبعه - في التماس علّة الشبه اللفظي لـ (لا) النافية إفراداً وتركيباً جُملياً بـ (لا) الناهية ؛ ليحكم لها بجواز التوكيد من غير ما وصفها بقلّة ولا ضرورة ؛ عندما وازن بين هذه الآية وقول الشاعر :

فلا الجارة الدنيا بها تلحينّها ولا الضيفُ فيها إن أناخَ محوّلُ

فقال : « وقد زعم قوم أن هذا نهْيٌ . وليس بصحيح ، ومثله قول الشاعر (السابق ذكره) : إلا أن توكيد (تصيين) أحسن ؛ لاتصاله بـ (لا) فهو بذلك أشبه بالنهي ، بخلاف قول الشاعر ، فإنه غير متصل بـ (لا) فبعُد شبههُ بالنهي ؛ ومع ذلك فقد سوّغت توكيده (لا) وإن كانت منفصلة ، فتوكيد (تصيين) لاتصاله بـ (لا) أحق وأولى »^(٢) ، وعلل الزجاج - فيما نُقل عنه - اتصال الفعل الخبري بالنون بأن فيه قوّة الجزاء^(٣) .

ج - أن الجملة جوابٌ للأمر ، و (لا) عندئذٍ نافية ، وهو كمثل قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادَّخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ ﴾ [النمل : ١٨] ،

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٨٧ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٦٥٧ .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٣ بإيجاز ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط :

٤ / ٤٧٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٨٧ ، ابن هشام ، المغني : ٢٤٧-٢٤٨ .

(٣) النحاس ، معاني القرآن : ٣ / ١٤٦ .

والمعنى : إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ، ولكنها تعم ، ويعضده قراءة ابن مسعود (لتصيين)^(١) غير أنه يُشكّل على هذا التوجيه عدم صلاحيته من حيث المعنى عند تقدير ما هذا سبيله بـ (إن) الشرطية ، إذ لا يستقيم تقديره على : إن تتقوا فتنة لا تصيين الذين ظلموا منكم خاصّة ؛ ولذلك أبطل أبو حيان التنظير لها بآية النمل هذه ، وأخذ على الزمخشري تقدير الشرط بتصحيح المعنى ، حين قدره بـ : إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصّة ولكنها تعم ؛ فقدّر أداة الشرط داخله على غير مضارع اتقوا^(٢) ، كما يُشكّل عليه أن جواب الشرط متردّد فيه فلا يليق توكيده بالنون^(٣) .

د - أن الجملة جوابٌ لقسمٍ محذوف ؛ نسبه أبو حيان إلى بعض النحويين^(٤) ؛ فالجملة موجبةٌ ، وبيانه أن مُطِلَّت حركة اللام فصارت ألفاً ، والمعنى لتصيين ، ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم (لتصيين) وفي ذلك وعيد الظالمين فقط^(٥) ، غير أن هذه القراءة خرّجها ابن جنّي على حذف الألف تخفيفاً والاجتزاء بالحركة^(٦) .

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ .

(٢) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ ، وينظر : السابق .

(٣) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١٦ .

(٤) البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ .

(٥) السابق ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ .

(٦) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٥١٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ .

والمتمل في هذه التوجيهات وإلزاماتها يلحظ تمنع هذا الاستعمال القرآني عن الاستجابة للتفسير النحوي دون الوقوع فيما يلزم عنه ، كما يلحظ ما يقع فيه النحاة من حرج عند قصور النظر النحوي عن تفسير النظم ، ورغبتهم في الخروج عما يترتب على توجيهاتهم ، فهم يعدون:

- (لا) ناهية ، والجملة طلبية ، ويجيون عن إشكال الوصف بالطلب بتقدير مقول محذوف مستأنسين بكثرة حذف القول .

- (لا) نافية ، والجملة خبرية ، فيصطدمون بمعيار القلة في توكيد النون بعد (لا) النافية ، ويلزمون أنفسهم بأنه مما لا ينبغي حمل القرآن عليه ، فيلتمسون علة الشبه اللفظي ، أو أن الجملة جواب الأمر ، ويستشكلونه حين ينحل منه شرطٌ وجزاء ، أو أن الجملة جواب لقسم محذوف ، ويفسرون (لا) تفسيراً صوتياً ؛ بدليل يتطرق إليه الاحتمال .

والذي يبدو لي أن سر ذلك طبيعة المصدر الذي استنبطت منه قواعد توكيد الفعل بالنون ، وهو لسان البشر ، وهم مرتنون بالعقل والعادة ؛ ذلك أن توكيد الفعل بالنون مبني في الأساس على ملاحظة الزمن المستقبل ، وليس للماضي والمضارع الحالي حظٌ منه لعدم فائدته ، أما الزمن المستقبل فهو ميدان نون التوكيد ، غير أنه - وفق العادة البشرية - مرتنٌ بالإمكان العقلي الذي يتشكل وفق إمكاناته سنن اللغة ، كالقسم والشرط والطلب بأنواعه .

وحدوث الفعل (تصيبن) في تركيب الآية في الزمن المستقبل غيبٌ ، لا يعلمه

إلا الله ؛ فلم يجر نحوّه على لسان بشر ، فقصور القاعدة هنا محتوم ؛ لأن هذا إعجاز لغوي تقصر دونه لغة البشر وأحكام النحويين ، فسائغ القول بأن (لا) في جملة (لا يصيبين) نافية ، والجملة خبرية لا طلبية ، والفعل هنا مؤكّد بالنون ، ولا يلزم من ذلك حمل أسلوب القرآن على القلة ، لأنها لا تنافي للفصاحة ؛ على أن القلة هنا نسبية بشرية لا يخضع لها الاستعمال القرآني .

وإذا كان النحاة يحاولون الملاءمة بين المعنى وصناعة اللفظ ، أو بعبارة أخرى ينشدون توافق الإعراب والمعنى ، فلا أنسب من هذا التوجيه ، وبخاصة عند تأمل سبب نزول الآية ؛ فهي تدلُّ على ضرر مترتبٍ على عدم اتقاء الفتنة ، غير مختصّ بمن أثارها ، ولعظم ذلك الضرر وعمومه كان توكيد عدم اختصاصه مطلوباً .

وبهذا نخلص إلى القول بأن (لا) نافية وجملة (لا يصيبين) خبرية لا طلبية .

٣ - قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [التوبة : ١٢٠] .

والقول بأن (لا) نافية في (لا يرغبوا) مبنيٌّ على مراعاة الجانب اللفظي أولاً ؛ لأنه متبادرٌ إلى الذهن عطفه على أن (يتخلفوا) ، وهو منفيٌّ بنفي إرادته بقوله (ما كان) ، وعندئذٍ فلا زائدة لتأكيد النفي .

وأما القول بأن (لا) ناهية فيسوّغ له : تقديم مراعاة الجانب المعنوي على اللفظي ؛ فالمراد هو النهي ، إلا أنه عبّر عنه بصيغة النفي للمبالغة ، والمفسرون

يشيرون إلى معنى النهي في الآية ، ويوضحه سياق الآيات وسبب النزول ، فالآية نزلت فيمن تخلف من أهل المدينة عن غزوة تبوك وفيمن تخلف ممن حولهم من الأعراب ، ومناسبتها لما قبلها أنه لما أمر المؤمنين بتقوى الله وأمر بكيونتهم مع الصادقين ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] ، وهي بعد الآية التي نزلت في الثلاثة الذين خلفوا - اقتضى ذلك موافقة الرسول وصحبته أتى توجه من الغزوات فعوتب العتاب الشديد من تخلف عن الرسول في غزوة ، واقتضى ذلك الأمر لصحبته وبذل النفوس دونه بأن يصحبوه على البأساء والضراء ، وهي أعز نفس عند الله تعالى وأكرمها عليه ، فإذا تعرضت مع كرامتها وعزتها للخوض في شدة وهون ، وجب على سائر الأنفس ألا يكثر لها أصحابها ، وهذا نهي بليغ مع تقبيح لأمرهم وتوبيخ لهم عليه وتهيبج لمتابعته بأنفة وحمية^(١) .

فنحن إذاً أمام مطلبين : الأول مطلب النظام الشكلي اللفظي لبناء الجملة ، كما تصوّره الصناعة ، وهو مشاكلة نمطها (ولا يرغبوا) للنمط السابق (ما كان + أن يتخلفوا) وصلاحيته للعطف .

والثاني : مطلب المعنى كما أبنا عنه آنفاً .

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١١٤ ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٠٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ٩٥ ، ابن الجوزي ، زاد المسير : ٣ / ٥١٥ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٦ / ١٧٧ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٢٩٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١١١ ، الألوسي ، روح المعاني : ١١ / ٤٦ .

وإذا كان الاشتراك اللفظي للأداة (لا) واشتراك علامة الجزم والنصب في مدخولها ، قد مهد لنشوء هذين المطلبين ؛ فإنه يخفف من لأواء تجاذبهما وجود بديلٍ وسطٍ بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ، وهو خروج إحداهما إلى معنى الأخرى فـ« العلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديلٍ وسطٍ أضفيا على تراكيب اللغة حركةً ومرونةً ، سهّلت للنحويين العرب مهمة التحليل النحوي ؛ إذ كانت هذه المقابلات نبراساً لهم وضياءً أثناء تأويلهم للتراكيب »^(١) .

وإذا كان مطلبُ الشكل (تقديرُ الإعراب) أقوى داعياً من مطلب المعنى ؛ إذ من المقرر أنه « إن كان تقديرُ الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتّى لا يشدّ شيء منها عليك »^(٢) .

فهو يستحقُّ التقديم - والحالة هذه - من باب أولى ؛ إذ لم يصل المطلبان إلى حدِّ الصراع ؛ إذ أمكن للتركيب الخبري في أصل الوضع (ولا يرغبوا) أن يحمل المعنى النحويّ الأسلوبى الطارئ ، وهو ما يعرف بخروج الخبر إلى الطلب .

ولعلّ ذلك ، أو سبقَ الذهن إلى مطلب الشكل الإعرابي قد شغل أكثر النحويين المفسرين عن ذكر احتمال (لا) في الآية للنفي وللنهي ، فلم يشر إليه إلا قلةٌ منهم كالكرمانى^(٣) وأبي السعود^(٤) .

(١) ممدوح عبد الرحمن ، لسان عربي ونظام نحوي : ١٣٤ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٨٤ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١١٤ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ٤ / ١١١ .

ونخلص مما سبق إلى أن (لا) في (ولا يرغبوا) نافية ، وجملتها خبرية .

٤ - قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] .

فقد أجاز فيه المفسرون^(١) أن تكون جملة (فلا يؤمنوا) طلبية (نهي خرج إلى الدعاء) وهو مذهب الخليل وأبي عبيدة والفراء وابن السراج^(٢) .
ويدلُّ عليه أمران :

أ - السياق اللغوي ؛ فالآية تشتمل على آيات دعائية ، وهو مسوغ قوي بتجويز هذا التوجيه ، وقد تنبه الطبري إلى ذلك فقال : « وإنما اخترت ذلك (جزمه على الدعاء) ؛ لأن ما قبله دعاء ؛ فالحاق قوله : فلا يؤمنوا إذ كان في سياق ذلك بمعناه أشبه وأولى »^(٣) .

(١) الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٥٩ ، مكي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٥٣ ، البغوي ، تفسيره :

٢ / ٣٦٦ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٤٨ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١٣٩ ، العكبري ،

التيبان : ٢ / ٢٠ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٧٥ ، أبو حيان ، البحر المحيط :

٥ / ١٨٦ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١٧٢ .

(٢) الخليل ، الجمل : ٢٢٦ ، أبو عبيدة ، مجاز القرآن : ١ / ٢٨١ ، الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٧ ، ابن

السراج ، الأصول : ٢ / ١٧١ .

(٣) الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٦٠ .

ب - صلاحية مقام الداعي لإنشاء هذا الدعاء ؛ فهو لما عرض عليهم آيات الله ونصحهم وأنذرهم زمناً طويلاً ، ورآهم لا يزيدون إلا كفرًا واستكبارًا ، ولم يبق له مطمعٌ فيهم ، دعا الله عليهم بما علم أنه لا يكون غيره : اطمس على أموالهم - اشدد على قلوبهم - فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب ولات حين لا ينفع الإيمان^(١) .

وأجازوا في هذه الجملة أيضًا أن تكون جواباً للدعاء ، وهو مذهبٌ عددٍ من النحاة^(٢) ، كما أجازوا فيه العطف على (ليضلوا) ؛ فيكون ما بينهما من دعاءٍ معترضاً . وهذان التوجيهان يُخرِجُ بهما الشاهد عما نحن فيه .

ولعلها واضحةٌ وجاهةٌ التوجيهين الأولين ، أما الأول وهو عدُّ (لا) طلبية ؛ فللدليلين السالفين ، وأما الثاني وهو عدُّ الجملة جواباً للدعاء ؛ فلأنه - كما يقول الطاهر ابن عاشور - في قوة أن يُقال : فيؤمنوا حين يرون العذاب لا قبل ذلك ، وإنما عدل عن إيقاع جواب الدعاء بصيغة إثبات الإيمان إلى إيراده بصيغة نفي مغياً بغاية هي رؤية العذاب ؛ سلوكاً لأسلوب بديع في نظم الكلام ؛ لأنه أراد أن يجمع بين ترتيب الجواب على الدعاء وبين ما استبان له من طبع نفوسهم بطبع أنهم لا تنفع فيهم الحجج ... ، وهذا إيجاز بديع ؛ إذ جمع في هذا التركيب جواب الدعاء وبيان علة الدعاء عليهم بذلك^(٣) .

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٣٤٧ / ٢ (بإيجاز) .

(٢) سيأتي ذلك عند الحديث عن جواب الدعاء ص ٢٧٩ من البحث .

(٣) التحرير والتنوير : ١١ / ١٦٦ .

٥ - قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ، فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ [يوسف : ٦٠].

والمعنى الأسلوبى لـ (ولا تقربون) هو النهي ، والفعل مجزوم بدليل حذف النون ، وحذفت ياء المتكلم رعايةً للفاصلة القرآنية ، واجتزأ عنها بالكسرة التي اجتلبت نون الوقاية دفعاً لأثرها على الفعل .

وقيل في توجيهه (لا) وجهان : أن تكون نافيةً ، والفعل معطوفٌ على موقع جواب الشرط ، وهو مجزوم ، وأن تكون ناهيةً ، والجملة معطوفةٌ على جملة الشرط^(١) ، وقيل : مستأنفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وأجيب بأن العطف مغتفرٌ فيه ؛ لأن النهي يقع جزاءً^(٢) .

فالفرق بين التوجيهين أن الأول (لا نافية) تؤدّي الوظيفة النحوية (النهي) بوساطة الموقع ، وأمّا التوجيه الثاني (لا ناهيةً) فالأداة تقوم بهذه الوظيفة ؛ لتكون جملة طلبية مستقلة .

٦ - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة ٧٧ - ٧٩] .

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٤٥٧ / ٢ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢٥٨ / ٣ ، النسفي ، تفسيره :

١٩٥ / ٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣١٩ / ٥ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢٨٩ / ٤ ،

الألوسي ، روح المعاني : ٩ / ١٣ .

(٢) الألوسي ، روح المعاني : ٩ / ١٣ .

ومردُّ احتمال (لا) هنا للنفي أوللنهي إلى اختلاف المفسرين في تحديد المراد من الكتاب المكنون ، ومن المطهَّرين ؛ فقد كانوا فيهما على مذهبين كلُّ منهما يقتضي إحدى الوظيفتين المحتملتين ، وذلك على النحو الآتي :

أ - أن الكتاب هو الذي في اللوح المحفوظ ، وأن المطهَّرين هم الملائكة ، وقد نسبته السمعانيُّ إلى أكثر المفسرين ^(١) ، وهو مبني على أن مرجع الضمير هو الكتاب الذي في اللوح .

ب - أن الكتاب هو المصحف ، فالمعنى أنه لا ينبغي أن يَمَسَّهُ إلا من هو على طهارةٍ من الناس ، ويشترك في هذا المعنى جعل الضمير عائداً على (قرآن كريم) ^(٢) .

وقد ساق ابن القيم سبعة أوجه لترجيح الرأي القائل إن المقصود هو الكتاب الذي بأيدي الملائكة ، وأنهم هم المعنيون بـ (المطهرون) ؛ منها ^(٣) :

أ - أن الآية سبقت تنزيهاً للقرآن أن تنزلَ به الشياطينُ ، وأنَّ محله لا يصلُّ إليه فيَمَسُّه إلا المطهرون ، فيستحيل على أخابث خلق الله وأنجسهم أن يصلوا إليه ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ ^(١١) وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿ [الشعراء :

٢١١] وقد قال تعالى : ﴿ فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ﴾ ^(١٣) مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿ ^(١٤) بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴾ ^(١٥) كِرَامٍ

بَرَرَةٍ ﴿ [عبس : ١٣-١٦] فوصف محله بهذه الصفات بياناً أنَّ الشيطان لا يُمكنه

(١) السمعاني ، تفسير القرآن : ٥ / ٣٥٩ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٦٧ .

(٣) ينظر : التبيان في أقسام القرآن : ١ / ١٤٠ ، وما بعدها .

أن ينزل به ، وتقريرُ هذا المعنى أهمُّ وأجمل وأنفع من بيان كون المصحف لا يمسه إلا طاهر .

ب - أن القرآن لم يكن في مصحفٍ عند النزول ، وإنما جمع في المصحف في خلافة أبي بكر ، وهذا - وإن جاز أن يكون باعتبار ما يأتي - فالظاهر أنه إخبارٌ بالواقع ، حال الإخبار يوضُّحُه .

ج - أنه لو أريد به المصحف الذي بأيدينا لم يكن في الإخبار عن كونه مكنوناً كبيرُ فائدة ؛ إذ مجردُ كون الكلام مكنوناً في كتابٍ لا يستلزمُ ثبوته ، فكيف يمدح القرآن بذلك ، والآية إنما سيقَّت لبيان مدحه وتشريفه وما اختصَّ به من الخصائص التي تدل على أنه منزلٌ من عند الله ، وأنه محفوظٌ لا يمسه شيطانٌ ولا يمسه محلَّة إلا المطهرون .

وهذا التفسير يقتضي أن تقوم الأداة (لا) بوظيفة النفي ، ويؤيد ذلك أمران ، مردّهما إلى طريقة الاستعمال القرآني وبراعة نظمه ، وهما :

أ - ورود قراءة أخرى تؤكد النفي ، وهي قراءة عبد الله بن مسعود (ما يمسه)^(١) ، والأصلُ تواردُ القراءات .

ب - أن جملة ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ في موقع الصفة ، والجملة التي تليها ﴿ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ في موقع الصفة أيضاً ؛ فإذا وُجِّهَت تلك الجملة على النهي جاء

(١) الطبري ، جامع البيان : ٢٧ / ٢٠٦ ، ابن العربي ، أحكام القرآن : ٤ / ١٧٥ .

المعنى أجنبياً معترضاً بين الصفات ، وذلك لا يحسن في وصف الكلام^(١) ، وعدّها إنشائيةً مُحوجاً لارتكاب التأويل^(٢) ؛ لأن الأصل في جملة الصفة الإخبار .

وأما التفسير الثاني ، وهو أن يكون المراد بالكتاب المصحف الذي بين أيدينا ، والمطهرون المتطهرون من الكفر والجنابة ، فيؤيد هذا التفسير قراءتان أوردهما المفسرون وهما (المتطهرون) و (المطهرون)^(٣) .

ووظيفة الأداة في ضوء هذا المعنى كما يرى المفسرون هي إفادة النفي ، والمعنى نهي^(٤) ، وقيل : (لا) ناهية ، والفعل بعدها مجزوم جُلبت إليه ضمّة الهاء لا للإعراب^(٥) .

وتوجيه علامة الجزم بهذه الكيفية ضعيف ؛ لأمرين :

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٤ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٤ .

(٢) الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٤ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٦٧ ، العكبري ، إعراب القراءات الشواذ : ٢ / ٥٥٧ - ٥٥٨ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٥ ، والقراءة الأولى (المتطهرون) لم أقف على نسبة لها - بحسب اطلاعي - ، وأما الثانية فهي قراءة سلمان الفارسي والحسن وعبد الله بن عوف ، و تمّ قراءة ثالثة أوردتها هذه المصادر ، وهي (المطهرون) بتخفيف الطاء بمعنى المطهّرين أنفسهم أو غيرهم بالاستغفار أو بغيره ، ولا إخالها تتعيّن أن تكون صفةً للمخلوقين . والله أعلم .

(٤) مكي ، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧١٣ ، السمعاني ، تفسيره : ٥ / ٣٥٩ ، ابن العربي ، أحكام القرآن : ٤ / ١٧٤ - ١٧٥ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٥ / ٢٥٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٤ .

(٥) ينظر : مكي ، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧١٣ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ١٦٨ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ٤٣٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٣ .

أ- مخالفته سلوك اللغة في طلب الخفة ما كان إلى ذلك سبيل ؛ فالانتقال من الفتحة ، وهي أخف الحركات إلى الضمة - وهي أثقلها - دعوى لا يسندها دليل من الواقع اللغوي .

ب - أن تحقيق مطلب الخفة في المبنى مرتبط بتحقيق أمن اللبس في المعنى ، وهو ما يفتقر إليه هذا التوجيه ؛ لأن غياب القرينة الإعرابية للجزم تؤدي إلى التباس النهي بالخبر ، وبخاصة أن القرينة الحالية (التنعيم) شركة بين النهي الحقيقي ، والنهي في صورة الخبر .

وقبول هذا التوجيه مع اختلال العلاقة بين مطلبي المبنى والمعنى ، يؤدي إلى الخروج على أهم خصائص النظام اللغوي .

وبذلك فلا حاجة لنا - فيما يظهر لي - إلى هذا التوجيه ، لأن دلالة النهي - بناء على هذا المعنى للآية - مستفادة من صورة الخبر (لا النافية) ، وليست ضرباً من الافتراض ؛ ذلك أن النفي يعود إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسي كما يقول القرطبي^(١) ، فهو يرقى إلى درجة الأمر بالاجتناب (النهي) .

وبذلك نخلص إلى أن جملة ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ خبرية .

٧ - قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ

وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [الحديد : ١٦] .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٤٠٧ .

فقد أجازوا^(١) في (لا) النفي والنهي ، فالفعل في موضع نصب معطوف على (تخشع) أو مجزوم ، وجعلها نافية أولى كما يقول النحاس ؛ لأن الواو للعطف ، ولا يقطع ما بعدها مما قبلها إلا بدليل^(٢) .

وأما احتمال النهي فتؤيده قراءة يعقوب وأبي حيوة وابن أبي عبلة وحمزة وغيرهم بصيغة المخاطبين (ولا تكونوا)^(٣) بالتاء ، على سبيل الالتفات .

ويبدو أن مراد النحاس بالقطع هو القطع من حيث الصنعة النحوية ، وليس الفصل قسيم الوصل ؛ فلا قطع على أي من الاحتمالين ؛ فكلاهما جارٍ على ما تقضييه البلاغة ، فإن كانت (لا) نافية حسن الوصل تناسب الجملتين من حيث الفعلية والزمن ، وإن كانت ناهية فالوصل لتوسط الكمالين كمال الاتصال وكمال الانقطاع باتفاقهما معنى لا لفظاً ؛ باعتبار أن الجملة المعطوف عليها (تخشع قلوبهم) في سياق الاستفهام . وبذلك فكلا الوجهين لهما الحظ من القبول .

ولعله تبين من دراسة هذه المواضع دواعي احتمالها للنهي وللنفي ، واتضح إشكالاتها .

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٧٥ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ٢٠٠ ، القرطبي ، الجامع :

١٧ / ٢٤٩ .

(٢) إعراب القرآن : ٤ / ٣٦٠ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢٢٢ .

المبحث الرابع : التمني

التمني - كما يقول ابن الأثير - : « تشهي حصول الأمر المرغوب فيه ، وحديث النفس بما يكون وما لا يكون »^(١) .

وتمنيت الشيء أي قدرته ، وأحبيت أن يصير إلي من المنى ، ومنيت غيري تمنية ، وتمني الشيء أراده ، ومناه إياه وبه^(٢) .

وهو في الاصطلاح : طلب حصول شيء على سبيل المحبة^(٣) ، أو هو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر^(٤) .

وهو يستعمل في الممكن والمحال بشرط ألا يكون للممكن توقع أو طمع ، وإلا استعمل له أسلوب الترجي .

يقول السكاكي عن التمني : « أو ما ترى كيف تقول : ليت زيدا جاءني ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : ليت الشباب يعود ، فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود ، أو كيف تقول : ليت زيدا يأتيني أو ليتك تحدثني ، فتطلب إتيان زيد وحديث صاحبك في حال لا تتوقعها ولا لك طماعة في وقوعها ؛ إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت

(١) ابن منظور ، اللسان : (م ن ي) ، ولم أقف عليه في كتابه المثل السائر .

(٢) السابق .

(٣) التفتازاني ، المطول : ٤٠٧ ، وينظر : محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب : ١٩٩ .

(٤) ابن هشام ، الأوضح : ١ / ٢٩٤ .

(لعل) أو (عسى) «^(١)؛ فالفرق بين تمني الممكن وترجييه، أن المترجى متوقع حصوله بخلاف التمني؛ فإنه غير متوقع الحصول، فالفرق بين قولك: ليت زيدا يأتينا، ولعل زيدا يأتينا، أن الأولى تمن، وقائله غير متوقع لحصوله، بخلاف الثانية، فإنه متوقع لمجيئه^(٢).

وقد استشكل بعض البلاغيين هذا الشرط؛ فنازع أن يكون التمني طلباً؛ يقول السبكي: «بقي على المصنف وعلى السكاكي سؤال آخر، وهو أن ما لا يتوقع كيف يُطلب؟ فالأصوب ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمني والترجي والقسم والنداء ليس فيها طلب، بل تنبيه، ولا بدع في تسميته إنشاءً، وإنما نازع في جعله طلباً...»^(٣).

واستغرب الدكتور محمد أبو موسى من سؤال السبكي هذا، وحلّه هذا الإشكال بإخراج التمني من الطلب، معلقاً على ذلك بأن «رغائب النفوس ومشتياتها ليست مقيّدة بحدود الإمكان، وفرق بين الآمال التي يُراد تحقيقها واتخاذ الوسائل إليها، وهي بالطبع خاضعة للتفكير والإمكان، وبين أشواق الروح وتطلعاتها التي لا تحدّها حدود. وقد أدرك ابن يعقوب المغربي القيمة النفسية لهذا الأسلوب حين ذكر أن تمني ما لا سبيل إليه قد يكون للاستعطاف أو للاعتذار وما شابه ذلك، وقد يكون - وهذا هو المهم - لمجرد موافقة الخاطر والترويح على النفس»^(٤).

(١) مفتاح العلوم: ٣٠٣ وينظر: السبكي، عروس الأفراح: ٢ / ٥١١.

(٢) فاضل السامرائي، معاني النحو: ١ / ٢٧٩.

(٣) عروس الأفراح: ٢ / ٥١١ - ٥١٢.

(٤) دلالات التراكمات: ٢٠٣.

والنحويون على أنه طلب^(١) ، بدليل ما يترتب عليه من أحكام في جوابه^(٢) ،
وبدليل استنادهم إلى أثره في تفسير بعض الظواهر النحوية ، فإمام النحاة استدلل
بمقام التمني وسياقه اللفظي - باعتباره طلباً - على حذف فعل الأمر ؛ إذ قال :
« ومن ذلك أيضاً قول الخليل - رحمه الله - وهو قول أبي عمرو : ألا رجلٍ إمّا زيداً
وإمّا عمراً ؛ لأنه حين قال : ألا رجلٍ ، فهو مُتَمَنِّ شَيْئاً يسأله ويريده ، فكأنه قال :
اللهم اجعله زيداً أو عمراً ، أو وفق لي زيداً أو عمراً ، وإن شاء أظهره فيه وفي جميع
هذا الذي مُثِّل به ، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل ؛ لأنه قد عُرِفَ أنه متمنٌّ سائلٌ
شَيْئاً وطالبُهُ »^(٣) .

ومنع الرضي أن يكون خبرُ (ليت) و (لعل) طلباً ؛ لأنها « لطلب مضمون
الخبر ، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلبٌ آخر ؛ إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب
واحد »^(٤) .

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ : ٥٧٠ ، الرضي ، شرح الكافية :
٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ابن هشام ، الأوضح : ١ / ٢٩٤ ، قيس الأوسي ، أساليب الطلب عند النحويين
والبلاغيين : ٥١٨ - ٥١٩ .

(٢) ستأتي دراسة ذلك في فصل جواب الطلب ، ص ٥٤١ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٨٦ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ ، ولا يستقيم هذا دليلاً على أن الترجي طلب ؛ إذ يجتمعا أن يكون هذا الحكم
مترتباً عن حملة على التمني ، أو أن (لعل) تفيد التمني ؛ فهي من أدواته كما سيجيء .

أدوات التمني :

التمني معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، وقد وضعت اللغة له حرفاً ، وهو « ليت » ، وهناك حرفان آخران يفيدانه ومعاني أخرى على سبيل الاشتراك ، ويتعين أحدها في السياق ، وهما : لعل ، ولو^(١) .

وسأتناول فيما يأتي تلك الأدوات واستعمالاتها في القرآن الكريم :

١ - ليت :

وهي تفيد التمني بالأصالة ، والكلمة الموضوعه له وحدها^(٢) ،

استعمل القرآن الكريم (ليت) وفق الاستعمال الشائع لها ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، ولم يرد فيه شيء من الاستعمالات الأخرى النادرة ، كنصب الجزأين أو دخولها على (أن)^(٣) ؛ فقد « جاء خبر (ليت) جاراً ومجروراً ، وظرفاً ، وجملة فعلية فعلها مضارعٌ وفعلها ماضٍ »^(٤) .

(١) لم أذكر (هل) هنا مع اشتهاار إفادتها للتمني في بعض المقامات ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا آتِنَا آتِنَيْنِ وَأَمِينَتَنَا آتِنَيْنِ فَأَعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [غافر : ١١] ؛ جريباً على المعيار اللفظي للبحث ، ف(هل) في أصل وضعها للاستفهام ؛ ولذا درست فيه وإن أفادت التمني . ولا يقدر في ذلك ذكر (لعل) في هذا البحث مع أنها في أصل الوضع للترجي ؛ لأنها تفيد التمني على سبيل النيابة ، وقد صرح به بعض النحويين كما سيأتي .

(٢) تنظر هذا الاستعمالات في ص ٣١٠ من البحث .

(٣) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٧ .

(٤) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٥٨٥ / ٢ .

وقد استشكل بعض النحويين^(١) مجيء الماضي خبراً لها؛ لأن الإنشاء يتعلق بالمستقبل؛ يقول أبو حيان « والترجي والتمني من باب الإنشاء؛ فيشكل تعليقها بالماضي، وقد جاء الماضي خبراً لها، قال تعالى ﴿ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ [مريم: ٢٣] »^(٢).

وأبو حيان - كما يبدو من هذا النص - يضرب عن هذا الاستشكال صفحاً اعتماداً على ما ورد منه في الاستعمال القرآني.

٢- لعل: المعنى الأصيل لهذه الأداة هو الترجي والإشفاق، والأول في المحبوب، والثاني في المكروه؛ يقول سيويه: « وإذا قلت: لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب »^(٣) ويقول أيضاً: « ولعلّ وعسى: طمع وإشفاق »^(٤).

وهي تفيد معاني أخرى على سبيل النيابة كالتعليل والاستفهام وغيرهما بحسب السياق الذي ترد فيه^(٥).

والتمني واحد من تلك المعاني النيابية التي تفيدها (لعلّ)، وقد أثبت لها هذا

(١) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٣٩٥، أبو حيان، الارتشاف: ٣ / ١٢٤١.

(٢) السابق، وسائر المواضع في القرآن، هي: النساء: ٧٣، الكهف: ٤٢، الفرقان: ٢٧، ٢٨،

الأحزاب: ٦٦، الحاقة: ٢٥، ٢٧، النبأ: ٤٠، الفجر: ٢٤.

(٣) الكتاب: ٢ / ١٤٨، ٤ / ٢٣٣.

(٤) الكتاب: ٢ / ١٤٨، ٤ / ٢٣٣.

(٥) ينظر: فاطمة رمضان حسين، (لعلّ) وتوسّعات العرب في استعمالها: ٨-١٥.

المعنى عددٌ من النحويين كأبي علي الفارسي^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وأقره البلاغيون معنيين بما يخرج إليه الكلام من معانٍ مجازية .

يقول الزمخشري مشيراً إلى هذا المعنى النيابي « وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ « فأطلع »^(٤) بالنصب، وهي في حرف عاصم »^(٥) .

ويشير ابن يعيش إلى علة خروج الأداة عن معناها الأصلي (الترجي) إلى معنى التمني، وهي علة شبهه، قامت عليها الاستعارة (بعلاقة المشابهة)؛ يقول شارحاً قول الزمخشري السالف: « ... وبالنصب كأنه جوابٌ (لعل)؛ إذ كانت في معنى التمني، كأنه شبه التّرجي بالتمني، إذ كلُّ واحدٍ منهما مطلوب الحصول مع الشكُّ فيه. والفرقُ بينهما أنّ التّرجي توقُّعُ أمرٍ مشكوك فيه أو مظنون، والتمني طلب أمرٍ موهوم الحصول، وربّما كان مستحيل الحصول »^(٦) .

(١) الأغفال: ٣٩٠ / ١ .

(٢) المفصل: ٣٠٣ .

(٣) شرح المفصل: ٥٧٠ / ٤ .

(٤) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَمُنُّ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ (٣٦) **أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ**

مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا [غافر: ٣٦ - ٣٧] .

(٥) المفصل: ٣٠٣ .

(٦) شرح المفصل: ٥٧٠ / ٤ .

وتجدر الإشارة إلى أن مذهب الكوفيين^(١) وبعض النحاة المتأخرين^(٢) إلحاقُ الترجي بالتمني ولربما عنوا بذلك أن أداة الترجي ملحقة بأداة التمني في إفادتها هذا المعنى إلا أنه لا يُقطع بذلك - في نظري - فقد يكون المراد أن الترجي أشبه التمني على الوجه السالف إيضاحه ، واقتضى هذا الشبه أن يأخذ حكم نصب الجواب ؛ بناءً على أن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ بعضاً من أحكامه كما يقول النحاة ، دون تحوّل معنى الأداة عن الترجي .

وأما البلاغيون فقد أثبتوا إفادة (لعل) للتمني ، يقول السكاكي : « فنقول : متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل ، تولّد منها ما ناسب المقام... ، وسبب توليد (لعل) معنى التمني في قولهم : لعلّي سأحجّ فأزورك بالنصب ، هو بُعد المرجو عن الحصول »^(٣) .

ويشرح التفتازاني هذا السبب - وهو علّة خروج الأداة عن معناها الأصلي إلى هذا المعنى - فيقول : « فبسبب بُعده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعة في وقوعها ؛ فيتولّد منه التمني لما مرّ من أنه طلب محالٍ أو ممكنٍ لا طمع في وقوعه ، بخلاف الترجي فإنه ارتقابُ شيء لا وثوق بحصوله ، فمن ثمة لا يقال : لعلّ الشمس تغرب »^(٤) .

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٩ / ٣ ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٤٤٦ / ٧ .

(٢) ينظر : الشلوبين ، التوطئة : ١٤١ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١٣٠ / ٢ ، الرضي ، شرح

الكافية : ٦٣ / ٤ ، المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢١٧ / ٤ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣٠٤ - ٣٠٥ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ٥١٣ / ٢ .

(٤) المطوّل : ٤٠٨ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ٥١٣ / ٢ .

* استعمال (لعل) لإفادة التمني في القرآن الكريم

استعملت (لعل) في القرآن الكريم بمعانٍ عدّة ، الغالب عليها معناها الأصلي ، وهو الترجي (١) .

وأما استعمالها للتمني فقد جاء في موضعين ، وهما مُبيّنين :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ لِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَدَ ﴾ (٣٦) أَسْبَدَ

السَّمَوَاتِ ﴿ غافر : ٣٦] .

وجّه ابن عطية (٢) ، وابن يعيش (٣) ، والزرکشي (٤) ، والسيوطي (٥) ، وغيرهم (٦)

(لعل) في هذه الآية على معنى التمني .

وعلة استعمال (لعل) هنا دون (ليت) ، هو أنّ هذا التمني « أخرج اللعين

هذا المخرج تمويهاً على سامعيه » (٧) .

(١) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ ، ٤٩٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ٤ / ٥٦٠ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٥٧٠ .

(٤) البرهان : ٢ / ٣٢٢ .

(٥) الإتيقان : ٢ / ٢٢١ .

(٦) ينظر : العكبري ، التبيان : ٢ / ٣٧٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ١٩٠ ، ٢٤ / ٦٩ .

(٧) الألوسي ، روح المعاني : ٢٤ / ٦٩ .

وهو تمنّ في حكم البلاغة^(١)؛ فمقتضى حال فرعون يتطلب أن يُوجّه هذا الأسلوب على هذا المعنى؛ يقول أبو موسى مبرزاً ذلك: «فهذه القراءة تجعل الرجاء تمنياً، وحينئذ تفيد أن إحساس فرعون باطلاعه على إله موسى أمرٌ مستبعد. وهكذا يعتقد؛ لأنه لا يؤمن بأن لموسى إلهاً؛ ولأنه قال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ وجاء التمني في عبارة الرجاء التي تكون للأمر المتوقع؛ لأن في ذلك إيهاماً بأنه جادٌ في التعرّف على حقيقة ما يدعو إليه موسى، فهاهو يبلغ أسباب السموات، وكان وراء ذلك إدلالاً بقوة موقفه، وأنه إنما يفعل ذلك ليبيطل ما قد يطوف في الأوهام أن في الكون إلهاً غيره»^(٢).

والوجه الآخر المشتهر عند النحاة أن (لعل) ترجّ، وإنما قاله فرعون؛ جهلاً أو مخرقةً وإفكاً^(٣).

واختلاف توجيه معنى الأداة هنا تمنياً أو ترجياً يترتب عليه خلافهم في توجيه قراءة (فأطلع) بالنصب، وسيأتي بيان ذلك عند تناول جواب الطلب^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّيكَ﴾ (٢) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿﴾ [عبس: ٣-٤].

(١) ينظر: السبكي، عروض الأفراح: ٥١٣/٢.

(٢) دلالات التراكيب: ٢٠٦.

(٣) ابن هشام، المعنى: ٥٨.

(٤) ينظر: ص من البحث.

وجّه الزمخشري^(١) والعكبري^(٢) وابن عطية^(٣) (لعلّ) على التّمني، ويُضعِف هذا الوجه سببُ نزول الآية، وهو قصة ابن أمّ مكتوم (رضي الله عنه) حين أتى إلى رسول الله ﷺ، وعنده صناديدُ قريش يدعوهم إلى الإسلام، فقال عبد الله بن أمّ مكتوم: أقرئني وعلمني ممّا علمك الله، وكرّر ذلك، وهو لا يعلم تشاغل النبي ﷺ بالقوم؛ إذ كان أعمى؛ فكره رسولُ الله ﷺ قطعَه لكلامه وعبس وأعرض عنه؛ فنزلت الآيات؛ فكان رسولُ الله ﷺ بعد ذلك يكرّمه، واستخلفه على المدينة مرتين^(٤).

والأقرب أن تكون للترجي؛ لأنّ المقام توفُّعٌ وارتقاب؛ فقد صدع بالسؤال بين يدي رسول الله ﷺ، وقد تحقّق ذلك، فقد صدق وحسن إسلامه. والتمني غير مناسب له كما يظهر.

وهي عند الكوفيين في هذه الآية تفيد الاستفهام؛ ولهذا علّقتُ بها الفعل^(٥).

(١) الكشاف: ٤٣٧/٥ .

(٢) التبيان: ٤٩٠/٢ .

(٣) المحرر الوجيز: ٤٣٧/٥ .

(٤) الزمخشري، الكشاف: ٧٠١/٤، وينظر: الطبري، جامع البيان: ٥٠/٣٠ .

(٥) ابن هشام، المغني: ٢٨٥، السيوطي، الهمع: ٤٢٨/١ .

٣- « لو » :

« لو » مشتركٌ لفظيٌّ يُستعمل لمعانٍ عدّة ، كالشرط ، والمصدرية ، والتقليل ، والعرض - وقد مرّ - . والتمني من معانيها ، ويجدّه سياقُ الحال والمقام على ما سيبيّن .

وقد أثبت لها هذا المعنى كثيرٌ من النحويين^(١) ؛ يقول ابن السراج :
« قال الشاعر :

ولو نَبَشَ المقابرُ عن كُليبٍ فَيُعَلِّمَ بالذَّنائبِ أيُّ زيرِ
ذهب به مذهبَ (ليت)^(٢) .

والنحاة مختلفون في أصلها أقسمٌ مستقلٌ من أقسام (لو) أم أحدٌ أقسامها السالفة الذكر تضمّن معنى التمني ، فقالوا فيها :

أ- أنّها قسمٌ برأسها ؛ وعليه ابن الضائع^(٣) ، وابن هشام الخضراوي^(٤) ؛ فهي لا تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشرط ، ولكن قد تجاب بجواب (ليت) .

(١) ابن السراج ، الأصول : ١٨٥ / ٢ ، الزمخشري ، المفصل : ٣٢٣ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٥٦٣ / ٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٢٤ / ٥ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٤٤١ - ٤٤٢ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢٣٠ / ١ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤٤٢ / ٤ ، المالقي ، رصف المباني : ٣٦٠ .

(٢) الأصول : ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٩٠٣ ، المرادي ، الجنى الداني : ٢٨٩ ، ابن هشام ، المغني : ٢٦٦ .

(٤) المصادر السابقة .

ويردّه - عند ابن مالك - الجمعُ بينها وبين ما نابت عنه ، وهو الفعل (أتمنى) ؛
« فلو كانت (لو) - كما يقول - موضوعَةٌ للتمني كـ (ليت) لساوتها في امتناع ذكرِ
فعلِ التمني معها ، فكان قول القائل تمنيت لو تفعل غير جائز ، كما أنّ قولك :
تمنيت ليتك تفعل غيرُ جائز ، والأمرُ بخلاف ذلك » ^(١) .

وهو - في نظري - قياسٌ مع الفارق ؛ لأن (لو) في : تمنيتُ لو تفعل ، مصدريةٌ
ليست من التمني في شيء .

ب - أنها (لو) الامتناعية ، وصحّحه أبو حيان ^(٢) ، والدليل على ذلك توفرُّها
على جوابي التمني والشرط ؛ يقول أبو حيان في ذلك : « وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها
بالفاء في قوله :

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ فيُخَبَّرَ بالذَّنائبِ أيُّ زيرِ
بيومِ الشَّعْثَمينِ لَقَرَّ عيناً وكيف لقاءً مَنْ تحتِ القبورِ ^(٣)

كما يعلُّ لذلك بسبب منهجي ، وهو أنّه « متى أمكن تقليل القواعد وجعل
الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادّعاء الاشتراك ؛ لأنّ الاشتراك
يحتاج إلى وضعين ، والمجاز لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنه ليس إلا وضعٌ واحدٌ ، وهو
الحقيقة ... » ^(٤) .

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٣٠ .

(٢) الارتشاف : ٤ / ١٩٠٣ ، البحر المحيط ١ / ٦٤٨ ، التذيل والتكميل : ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) السابق : ٤ / ١٩٠٣ - ١٩٠٤ .

(٤) التذيل والتكميل : ٥ / ١٨٣ أ - ب ؛ نقلاً عن : بدر ناصر البدر ، اختيارات أبي حيان النحوية في

ج - أئها (لو) المصدرية أغنت عن التمني ؛ وهو مذهب ابن يعيش^(١) وابن مالك^(٢) . ويدلُّ على ذلك أن (لو) المصدرية غالباً ما تقع بعد مفهم تمنُّ .

وصدى هذا الخلاف سرى في تحليل النحاة والمفسرين لاستعمالها في القرآن الكريم ، وذلك يومئ إلى أمرين ، أحدهما يتعلَّق بالنص القرآني ، وهو ثراء معانيه واتساعها للقيام بأيِّ من تلك الوظائف التي عُدَّت أصلاً لـ (لو) ، والآخر : أن خلاف النحاة هنا لم يكن مبتغاه التأصيل النظريُّ البحت - وإن كان في تعليل أبي حيان بتقليل القواعد ما يشير إلى ذلك - بل كان ثمرةً منهجٍ علميٍّ أصيلٍ ينفذ إلى أعماق الأسلوب ويمحصُّ وجوه المعنى واحتمالاته ، وتحليل ما سأورده بُعيدَ قليلٍ يثبتُ ذلك .

* استعمال (لو) بمعنى التمني في القرآن الكريم :

وردت (لو) في الاستعمال القرآني بمعانٍ عدَّة^(٣) ؛ منها الامتناع ، وهو الأكثر نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٦٧] ، والشرط كما في قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء : ٤] ؛ إذ هي بمعنى « إن »^(٤) .

(١) شرح المفصل : ٥ / ١٢٤ ،

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٥٤٠ وما بعدها .

(٤) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٦٠ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ / ٥٦٠ وما بعدها .

وأما استعمالها في النصّ القرآني بمعنى التمني ، فقد ورد ذلك في ثلاثة وعشرين موضعاً تقريباً^(١) ، غير أنها لم تكن متعيّنة لذلك في نظر النحاة والمفسرين ، فقد دبّ الخلاف في توجيهها على النحو الآتي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٣] .

أجاز بعض المفسرين والنحويين ، كالزنجشيري^(٢) ، والفخر الرازي^(٣) ، وابن هشام الأنصاري^(٤) ، أن تكون (لو) في الآية للتمني .

يقول الزنجشيري موجّهاً معنى التمني فيها : « ويجوز أن يكون قوله (ولو أنهم آمنوا) تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له ، كأنه قيل : وليتهم آمنوا ، ثم ابتدئ : لمثوبة من عند الله خير »^(٥) .

وقد تعقّبهُ أبو حيان عادداً هذا التوجيه من أثر الاعتزال ؛ قال : « ويُجْرَجُهُ مذهبُه الاعتزاليُّ ؛ حيث جعل التمني كناية عن إرادة الله ؛ فيكون المعنى : إنّ الله أراد إيمانهم فلم يقع مراده ، وهذا هو عين مذهب الاعتزال والطائفة الذين سمّوا أنفسهم عدليّة »^(٦) .

(١) لها مظاهر متنوّعة ، سيأتي تبيانها .

(٢) الكشف : ١ / ٢٠٠ .

(٣) التفسير الكبير : ٣ / ٢٠٢ .

(٤) المغني : ٥٤٩ .

(٥) الكشف : ١ / ٢٠٠ .

(٦) البحر المحيط : ١ / ٥٠٣ .

على أن الشيخ الطاهر بن عاشور ذكر غير توجيهٍ لمعنى التمني، منها هذا الوجه، فقال: « والتمني على تقديره مجازٌ من الله تعالى عن الدعاء للإيمان والطاعة، أو تمثيلٌ لحال الداعي لذلك بحال المتمني؛ فاستعمل له المركب الموضوع للتمني، أو هو ما لو نطق به العربي في هذا المقام لنطق بالتمني»^(١).

والوجه الآخر الذي أجازوا، وعليه أكثر النحاة والمفسرين^(٢)، هو أن (لو) على بابها حرفَ شرط.

والحق أن هذا الوجه لا يخفى - عند أدنى تأمل - أنه الأنسب لمعنى الآية، وما سبب تجويز الوجه الأول - في نظري، مع قبول المعنى له على بُعد - سوى أن كان ما تبوأ موضع جواب الشرط مخالفاً للاستعمال المهيح، وهو أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط، وأكثر النحاة والمفسرين كان لهم موقفان من استعمال الجملة الاسمية في هذا الموضع، وهما:

أحدهما: قبول هذا النمط، وهو الجملة الاسمية، جواباً لـ (لو)، وهو مذهب الزجاج^(٣)، ومكّي^(٤)، والزنجشيري^(٥) والعكبري^(٦)،

(١) التحرير والتنوير: ١ / ٦٣١ .

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان: ١ / ٤٦٨، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٥٢٨، ٥ / ١٢٤، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٥٦، إضافة على الإحالات الآتية .

(٣) إعراب القرآن:

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٠٨ .

(٥) الكشف: ١ / ٢٠٠ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٨٦ .

وابن مالك^(١) وأبي السعود^(٢)؛ يقول الزمخشري مُتَّخِذًا دلالة الجملة الاسمية غرضاً لهذا العدول: «فإن قلت كيف أُوتِرَت الجملة الاسميَّة على الفعلية في جواب (لو) قلت: لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها، كما عدل عن النصب إلى الرفع في «سلام عليكم»^(٣).

والآخر: تقدير جواب (لو) محذوفاً، وتأويل النمط المذكور في موضع الجواب «لمثوبة من عند الله خير» بأحد أمرين:

أ- أن اللام لام الابتداء؛ والجملة مستأنفة لفهم المعنى، أي: لأثبوا، وهو رأي الأخفش^(٤)، وأحد رأيي أبي حيان^(٥).

ب- أن اللام جواب قسم محذوف تقدّم الشرط؛ فسدّ جوابه مسدّ جواب (لو)، وهو رأي الفراء^(٦) وابن السراج^(٧) والرضي^(٨)، والمرادي^(٩)، وابن هشام^(١٠)، والسيوطي^(١١).

(١) شرح التسهيل: ٤ / ١٠٠.

(٢) إرشاد العقل السليم: ١ / ١٤٠.

(٣) الكشاف: ١ / ٢٠٠، وقد أبطل أبو حيان هذا التنظير؛ ينظر كتابه: البحر المحيط: ١ / ٥٠٣.

(٤) معاني القرآن: ١ / ٣٢٩.

(٥) البحر المحيط: ١ / ٥٠٣، ورأيه الآخر هو الثاني (جواب قسم)؛ ذكره في الارتشاف: ٤ / ١٩٠٢.

(٦) معاني القرآن: ١ / ٨٤.

(٧) ينظر: الأصول: ٢ / ١٦٧.

(٨) شرح الكافية: ٤ / ٤٥٤، ٤٥٦.

(٩) الجني الداني: ٢٨٤.

(١٠) المغني: ٢٣٦.

(١١) الهمع: ٢ / ٤٧٤.

والذي نخلص إليه أن لا حاجة تدعو إلى القول بأن (لو) هنا للتمني بعد وضوح إفادتها الشرط الامتناعي ، وأن مخالفة الجملة التي ذكرت في موضع جوابها للاستعمال الغالب لا تدعو إلى تنكّب هذه الوظيفة ؛ فتقدير جوابها محذوفاً مألوفاً ، وتأويل هذه الجملة ممكن كما ترى .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنْتَ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَّبَرَأَ مِنْهُمُ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا ﴾ [البقرة : ١٦٧] .

ويدل على أنها تفيد التمني في هذه الآية أمران ، وهما :

أ- أن الآية حكاية لمقالة الكفار وهم في موقف الحسرة ، حين أشد الندم ؛ إذ لم يكن لهم سبيل يُنجيهم من العذاب ، كما قال تعالى في الآية التي سبقت هذه الآية ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة : ١٦٦] ، فلم يكن لهم في هذا الموقف إلا طلب المستحيل بالتمني ، وقد جاء ذلك صريحاً باستعمال (ليت) في مواضع أخر من القرآن ^(١) ، كقوله تعالى ﴿ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان : ٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ [الفجر : ٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نُقَلِّبُ وُجُوهَهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴾ [الأحزاب : ٦٦] .

(١) ينظر : الشنيطي ، أضواء البيان : ٤٥ / ٦ .

ب- مجيء الجواب منصوباً « فتتبرأ » على نمط الجواب الطلبي ، وهو قرينة لفظية (تركيبية) .

وقد وجهها على ذلك أكثر النحاة والمفسرين^(١) .

وتم توجيه آخر ، استُصحب فيه الأصل أصل (لو) ، وهو الدلالة على الامتناع عند بعضهم - كما مر - مأزرأ بقبول المعنى وبإمكانات النظام النحوي في تفسير نصب الفعل (نتبرأ) ، وهو أن المضارع يُنصب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة على مصدر صريح ليس في تأويل الفعل ؛ يقول العكبري : « (فتتبرأ) منصوبٌ بإضمار (أن) تقديره : لو أن لنا أن نرجع ، فأن نتبرأ ، وجواب (لو) على هذا محذوف ، تقديره : لتبرأنا أو نحو ذلك ... »^(٢) ، وخير ما يدلُّك على اتساع الأسلوب العربي للقيام بتينك الوظيفتين أن تستبدل الوحدة التركيبية لجواب التمني ، وهي فاء السببية بنظيرتها في جواب الشرط الامتناعي ، وهي اللام ، وقد نبهك إلى ذلك العكبري حينما وجه (لو) في هذه الآية على التمني في كتاب غير ما سلف النقل عنه ؛ فقال : « (فأقوم)^(٣) بالنصب ؛ لأنه وقع جواب (لو) ، وهي هنا

(١) الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٧٣ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٣٧ ، ابن الشجري ، الأمالي :

٢ / ٥٦٣ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٤ / ١٩١ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٠٦ ، ابن

عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط :

١ / ٤٦٧ .

(٢) التبيان : ١ / ١١٤ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ٢ / ٥١٢ .

(٣) في حديث يزيد بن الأخفش : فيقول رجل لو أن الله أعطاني مثل ما أعطى فلاناً فأقوم به كما يقوم به .

للتمني ، فهي كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ ويدلُّك أنها جوابٌ
أنَّكَ لو جعلت مكان (فأقوم) (لقيمت) ، صحَّ « (١) .

وهذا يرجِّح القول بأنَّحاد الوظيفة في الأصل وتفرِّع أخرى عنها ، وهو القول
الذي صحَّحه أبو حيان مستدلاً بورود جوايين لـ (لو) في شاهد شعري ، أحدهما باعتبار
التمني ، والآخر باعتبار الامتناع - كما مرَّ عند الحديث عن أصل (لو) .

ويزيده فضل قبول إدراك علاقة التناسب بين وظيفتي الامتناع والتمني ،
فكلاهما يجمعه البعد غالباً ؛ يقرر ذلك الطاهر بن عاشور موضحاً طريقة إجراء
المجاز المركب بينهما ، وإن كانت القرينة المانعة من إرادة المعنى الأوَّل غائبة على ما
أوضحته عند الحديث عن العكبري ؛ يقول الطاهر بعد أن ذكر أن (لو) في الآية
للتمني : « وهو استعمالٌ كثير لحرف : (لو) ، وأصلها الشرطية ، حُذِف شرطها
وجوابها ، واستُعيرت للتمني بعلاقة اللزوم ؛ لأنَّ الشيء العسير المنال يكثرُ تمنيهِ ،
وسدَّ المصدرُ مسدَّ الشرط والجواب ، وتقدير الكلام : لو ثبتت لنا كَرَّةً لتبرَّأنا منهم ،
وانتصب ما كان جواباً على أنه جوابُ التمني . وشاع هذا الاستعمالُ حتَّى صار من
معاني (لو) ، وهو استعمالٌ شائعٌ ، وأصله مجازٌ مرسلٌ مركَّب ، وهو في الآية مرشَّحٌ
بنصب الجواب « (٢) .

٣- قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٢]

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ١ / ١٨٤ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢ / ٩٧ - ٩٨ .

٤ - قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنِّي لِي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر : ٥٨]
وتان الآيتان مثل سابقتهما في التحليل^(١).

ويبدو أن تلك العلاقة بين الامتناع والتمني كان سبباً لعدّ (لو) الامتناعية أداة تمنّ حين تُحذف القرينة اللفظية الدالة عليها ، وهي جواب الشرط ، وهو من مواضع الإيجاز بالحذف ، ولا يُستعمل ذلك إلا حين يستدعي المقام ذهاب النفس كلّ مذهب ، وهو مناسبٌ لمقام التمني البعيد المنال أو المستحيل ؛ فمن ذلك^(٢) :

- قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ [هود : ٨٠]^(٣)
يقول القرطبي موضّحاً إفادتها التمني : « لما رأى استمرارهم في غيِّهم ، وضعف عنهم ولم يقدر على دفعهم ، تمنّى لو وجد عوناً على ردِّهم ، فقال على جهة التفجّع والاستكانة : لو أنّ لي بكم قوة أي أنصاراً وأعاوناً... »^(٤)
وغير شكّ أنّ عدّها امتناعيةً أولى ، وجوابها محذوف ، « وحذف مثل هذا أبلغ ؛ لأنه يدع السامع يتتبع إلى أبعده تخيُّلاته ، والمعنى لفعلتُ كذا وكذا »^(٥)

(١) ينظر مثلاً: الطبري ، جامع البيان : ٢٤ / ٢٠ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤١٧ / ٧ .

(٢) أظهرت تلك المواضع هي : الأنعام : ٩٣ ، الأعراف : ١٥٥ ، الأنفال : ٥٠ ، هود : ٨٠ ، السجدة : ١٢ ، سبأ : ٣١ ، ٥١ .

(٣) هذا الشاهد وما ولياه صالحاً لهذا الموضوع ، ولأنّ تُضاف إلى المواضع الأربعة السابقة لها .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٧٨ / ٩ ، وينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١٠٨ / ١٢ .

(٥) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١٩٥ ، وينظر : ابن الأثير ، المثل السائر : ١٠١ / ٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن القرطبي في خاتمة نصّه المذكور قدّر لـ (لو) جواباً امتناعياً، وهذا يؤكد علاقة التناسب بين الشرط والتمني التي سبق الحديث عنها .

- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ [السجدة : ١٢]

يقول الزمخشري في بيان معنى التمني : « (ولو ترى) يجوز أن يكون خطاباً لرسول الله ﷺ ، وفيه وجهان أن يراد به التمني كأنه قال وليتك ترى ؛ لأنه تجرّع منهم ، فجعل الله له تمني أن يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الخزي والغمّ ليشتم بهم ، وأن تكون (لو) امتناعية قد حذف جوابها ، وهو لرأيت أمراً فظيماً ، ويجوز أن يُخاطب به كل أحد »^(١) .

ومن مثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ ﴾ [سبأ : ٣١] .

يقول الألوسي : « الخطابُ للنبي ﷺ ، أو لكل واقف عليه ... و (لو) للتمني مصروفاً إلى غيره تعالى لا جواب لها ، أو هو مقدر ، أي لرأيت أمراً فظيماً أو نحوه »^(٢) .

(١) الكشاف : ٥١٧/٣ (بإيجاز)، ومثل هذا الموضع أيضاً: الأنعام : ٩٣ ، الأنفال : ٥٠ ، سبأ : ٣١ ، ٥١ .

(٢) روح المعاني : ٢٢ / ١٤٥ .

وهي عند النحاة والمفسرين والبلاغيين^(١) شرطية امتناعية حُذِفَ جوابها؛ إذ لا شك في إفادتها هذا المعنى .

فالتناسبُ بين التَّمَنِي والشرط الامتناعي لا ينبغي الإخلاد إليه - حين تغيب القرينة اللفظية (جواب الشرط) - دون النظر في اقتضاء المقام ، وإلا لم يُحَسَّن التمييزُ بين (لو) التي تفيد التَّمَنِي وبين التي تفيد الشرط .

وأكثرُ مواضع (لو) التي قيل إنها للتَّمَنِي - على رأيي - تَحَدَّتْ نمطاً تركيبياً خاصاً ، وهو أن تكون رادفةً للفعل (وُدّ) ، وعدتها اثنا عشر موضعاً^(٢) .
وهذا النمط التركيبي (الفعل وُدّ + لو) يُثير هذه الأسئلة :

ما المكوّن الرئيس لجملة التمني الذي يحدّد بدايتها ، الفعل (وُدّ) أم الأداة (لو) ؟ وإذا كان هو الفعل ، فهل يصلح لتحمل إنشاء التمني إذا نحن راعينا معنى الطلب الذي هو استدعاء أمر غير حاصل وقت الطلب ؟
وإذا كان هذا الفعل هو المكوّن الطلبي للجملة ؟ فما وظيفة (لو) في هذا التركيب ؟

(١) ينظر مثلاً: الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ٥٩٣ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٥ / ٢٢٥ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ٣٠٨ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٢٤٦ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ١٨٣ ، القزويني ، الإيضاح : ١ / ٩٥ .

(٢) سيأتي بيانها .

للإجابة عنها يحسن تتبّع مواقف النحاة ثم عرض ومناقشة تحليلات النحاة والمفسرين لنماذج مما ورد من هذا النمط .

ما وقفتُ عليه من نصوص العلماء جواباً للسؤال الأول ، حديث لابن الشجري يوضح فيه علة الشبه في استحقاق العمل ؛ يقول : « وإِنَّمَا غلب على (ليتما) العمل لقوة شبه (ليت) بالفعل ؛ ألا ترى أن (وددت) بمعنى (تمنيت) و (ليت) هي علمُ التمني ؛ فلذلك حسنُ نصبُ الجواب في قولك : وددتُ أنه زارني فأكرمه »^(١) .

وإسناد هذا القول إلى كاف المخاطب في نص ابن الشجري يدلُّ - فيما يقتضي في نظري - أنه سائغٌ قياسه .

وقد كفانا أبو حيان مؤونة مناقشته وتبيان ما اعترى توجيه نصب الفعل من تطرُق الاحتمال ؛ إذ قال : « وكون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظر ، وإِنَّمَا المنقول أن الفعل ينتصب في جواب التمني إذا كان بالحرف ، نحو : (ليت ، ولو ، وألاً) إذا أشربتا معنى التمني ، أمّا إذا كان بالفعل فيحتاج إلى سماع من العرب ، بل لو جاء لم تتحقّق فيه الجوابية ؛ لأنّ (ودد) التي تدلُّ على التمني إنما متعلّقتها المصادر لا الذوات ، فإذا نُصِبَ الفعل بعد الفاء لم يتعيّن أن تكون فاء جوابٍ ، لاحتمال أن يكون من باب عطف المصدر المقدّر على المصدر الملفوظ به »^(٢) .

(١) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٦٣ .

(٢) البحر المحيط : ٣ / ٣٢٧ .

وسياتي فضل بيان عند التحليل .

وأما وظيفة (لو) في هذا التركيب ، فقد اختلفت كلمة النحويين فيها ؛ فكانوا على مذهبين :

١ - المذهب الأوّل : أنها مصدرية ، وهو مذهب أكثر النحويين ، كسيبويه^(١) والفراء^(٢) وأبي عليّ الفارسي^(٣) والتبريزي^(٤) والعكبري^(٥) وغيرهم^(٦) .

والغالب في استعمالها لهذه الوظيفة - كما لاحظوا - أن تقع بعد مُفهِم تمنّ ، ويشمل : ودّ ، وأحبّ ، وآثر ، وتمنّى ، واختار ، ولم يُسمع من مُفهِم التمني غير : ودّ^(٧) .

كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦]

ومن ورودها غير مسبوقة بتمنّ ، وهو قليل ، قول قتيلة :

ما كان ضرّك لو مننت ، وربّما منّ الفتى ، وهو المغيضُ المحنقُ

(١) الكتاب : ٣ / ٣٦ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ ، ولم أقف عليه فيما بين يديّ منك كتبه .

(٤) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٩٩٢ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

(٥) التبيان : ١ / ٨٢ .

(٦) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٨ ، الرضي ، شرح

الكافية : ٤ / ٤٤٢ ، أبو حيان ، تذكرة النحاة : ٣٨ ، ابن هشام ، المغني : ٢٦٤ .

(٧) أبو حيان ، التذييل : ٣ / ١٥٨ ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

وقد استدلوا على قيامها بهذه الوظيفة بأنها تضارع (أن) المصدرية في السبك بدليل توهم معناها عند العطف ، كما جاء في قراءة ؛ يقول سيبويه في ذلك : « وتقول : وَدَّ لو تأتيه فتحده . والرفع جيد على معنى التمني . ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدُهُنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] . وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : « وَدُّوا لو تدهن فيدهنوا » ^(١) .

فنصب الفعل هنا بالحمل على معنى : وَدُّوا أن تدهن ^(٢) .

والترادف في العلاقة التركيبية بينهما - كما اتضح - دليل على اتحاد في الوظيفة ؛ ولذلك قال ابن مالك عن « لو » المصدرية : « فعلا متها أن تصلح في موضعها (أن) » ^(٣) ، وإلى ذلك أشار الفراء - قبل - بقوله : « ... لأن العرب تلقاها مرة بـ (أن) ومرة بـ (لو) فيقولون : وددت لو ذهبت عنا ، وودت أن تذهب عنا ... » ^(٤) ووجه على هذا المذهب قراءة أبي ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١٢٠] (فيميلوا) بحذف النون ؛ إذ قال : « رده على تأويل ؛ ودوا أن تفعلوا » ^(٥) ، واستدل العكبري عليها بدليلين ، وهما ^(٦) :

(١) الكتاب : ٣ / ٣٦ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ ، ابن هشام ، المعني : ٢٦٥ ، ٤٥٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٨ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ١٧٥ ، والعبارة واضحة المراد ، وإن كانت قلقة .

(٥) السابق .

(٦) التبيان : ١ / ٨٢ .

١- أن هذه (المصدرية) يلزمها المستقبل ، والأخرى (الامتناعية) معناها في الماضي .

٢- أن (يودّ) يتعدّى إلى مفعول واحد ، وليس ممّا يُعلّق عن العمل ؛ فمن هنا لزم أن يكون (لو) بمعنى (أن) .

وكلاهما غير دقيق ، أمّا الأول فالمستقبل غير لازم لها ؛ كقولك : وددت لو نجح زيد أمس ، وهي في ذلك كـ (أن) المصدرية صالحة للأزمة الثلاثة ، وهو ممّا سوغ لها أن تكون أمّا لحروف المصدر .

وأما الثاني فيردّه أن هذا الفعل غير معلّق عن العمل عند مَنْ يرون أن (لو) امتناعية ؛ لأنهم يقدرّون معموله محذوفاً كما سيأتي .

وقد تنبّه ابن مالك لدخول (لو) على (أن) وما يلزم عنه من مباشرة حرف مصدرِيٍّ لآخر مثله ، فأجاب « من وجهين : أحدهما : أن (لو) داخلَةٌ على (ثبت) مقدراً رافعاً لأنّ ؛ فلا يلزم من ذلك مباشرة حرفٍ مصدرِيٍّ لحرف مصدرِيٍّ ، الثاني : أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي »^(١) .

٢- المذهب الثاني : أنها امتناعية في هذا التركيب ، كما هي في أشهر استعمالاتها ، وهو منسوبٌ إلى الجمهور^(٢) .

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٣٠ ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٦٥ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٩٩٢ ، التذليل : ٢ / ١٥٦ ، المرادي ، الجني : ٢٨٨ ، السيوطي ،

والتأويل قوام هذا المذهب ؛ إذ يقدرّون معمولاً محذوفاً يدلُّ عليه الشرط ،
 وجواباً للشرط محذوفاً يدلُّ عليه الفعل (ودَّ) ؛ يقول ابن هشام : « ويقول المانعون
 في نحو : ﴿ يُوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦] : إنها شرطية ، وإنَّ
 مفعول (يوَدُّ) وجواب (لو) محذوفان ، والتقدير : يوَدُّ أَحَدَهُم التعمير لو يعمَّر
 ألف سنة لسرّه ذلك ، ولا خفاء بما في ذلك من التكلّف »^(١) .

وهذا المذهب وإن كان جارياً على القياس ؛ لأنه كما يقول أبو حيان « يقتضي ألاَّ
 يُقال بمصدريّتها ، ألا ترى أنه لا يوجد^(٢) في لسان العرب عجت من لو قام زيد
 بخلاف (أن) و (ما) و (كي) و (أن) فإنها تدخل عليها حروف الجرّ »^(٣)
 إلا أن مذهب المجوزين للمصدرية مطرّدٌ في الاستعمال حيث ينطبق عليها
 - في ذلك التركيب - ضابطُ الموصول الحرفي ، وهو « أن يؤوّل مع صلته
 بمصدر »^(٤) .

ويستقيم استبدالها بـ (أن) المصدرية .

(١) المغني : ٢٦٥ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٢٨٨ .

(٢) هكذا لفظه بإظهار المتعلّق ، وهو خطأ .

(٣) تذكرة النحاة : ٣٨ ، وينظر أيضاً كتابه : التذييل والتكميل : ٢ / ١٥٨ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

(٤) السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

ولعل السبب في نسبة منع القول بالمصدرية إلى الجمهور ، هو عدم ذكرها أكثر النحويين عند حديثهم عن حروف المصدر ؛ ولذلك قال ابن مالك : « وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية »^(١) .

كما لا يخفى تكلف المانعين بما احتاجوا إليه من تقدير محذوفات .

وبعد بسطٍ ومناقشة آراء النحويين حول هذا التركيب الذي هو : ودّ متلوّة بـ (لو) ينتقل الحديث إلى تحليل ما ورد منها في الاستعمال القرآني .

* « لو » بعد فعل الودادة في الاستعمال القرآني :

استعمل هذا التركيبُ في اثني عشر موضعاً^(٢) من القرآن الكريم ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ... ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وجه النحاة والمفسرون (لو) في هذه الآية وأمثالها على النحو الآتي :

- أنها للتمني : وهو مذهب بعضهم ، كالزنجشيري^(٣) ، والبيضاوي^(٤) ، وأبي السعود^(٥) .

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ .

(٢) وهي : سورة البقرة : ٩٦ ، ١٠٩ ، آل عمران : ٣٠ ، ٦٩ ، النساء : ٤٢ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، الحجر : ٢ ، الأحزاب : ٢٠ ، الممتحنة : ٢ ، القلم : ٩ ، المعارج : ١١ .

(٣) الكشف : ١ / ١٩٤ .

(٤) تفسير البيضاوي : ١ / ٣٦٦ .

(٥) إرشاد العقل السليم : ١ / ١٣٣ .

وأول ما يُشكّل عليه هو عدم تحقُّق التناسب المعجمي بين الفعل (يودّ) و (لو) باعتبار إفادتها التمني؛ وذلك يفضي إلى تعذُّر إنشاء علاقة سياقية بينها؛ إذ يُفترض أن «تقوم بين المعاني النحوية علاقةً المناسبة المعجمية التي تجعلها صالحة للنظام في السياق»^(١).

وهو ما دفع ابن مالك إلى تغليب مَنْ عَدَّها حرفَ تمنٍّ؛ إذ لو صحَّ ذلك - كما يقول^(٢) - لم يُجمَع بينها وبين فعل تمنٍّ، كما لا يُجمَع بين (ليت) وفعلِ تمنٍّ.

وقد تنبّه الزمخشري إلى ذلك، وأجاب عنه بتأويل يكفُل التواردَ بينهما؛ يقول: «فإن قلت كيف اتّصل «لو يعمر» بـ «يودُّ أحدهم»؟ قلت: هو حكاية لودادتهم و «لو» في معنى التمني»^(٣)، وذلك باعتبار أنّ (يودّ) يجري مجرى القول^(٤)؛ لأنه معنًى يهجس في القلب، وكان القياس «لو أعمر» إلا أنه جرى على لفظ الغيبة؛ لأجل مناسبة (يودّ)^(٥).

- والتوجيهات الأخرى لـ (لو) في هذا التركيب الوارد في الآية وأمثالها تُخرِّجها عمّا نحن فيه؛ إذ لا تعدُّ التركيب للتمني، وما ساد من تلك التوجيهات هو

(١) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: ٢ / ٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١ / ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ١ / ٤٨٢، الزمخشري، الكشاف: ١ / ١٩٤.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون: ١ / ٢٥٥.

(٥) الزمخشري، الكشاف: ١ / ١٩٤، الألوسي، إرشاد العقل السليم: ١ / ٣٣٠.

المذهبان اللذان مضى تأصيلهما عند الحديث عن وظيفة (لو) بعد فعل الودادة في نظر النحاة ، وهما الشرط الامتناعي أو المصدرية ، فأكثر المفسرين يرددونها مجيزين لهما ، واصفين الأول بأنه جارٍ على قواعد البصريين^(١) ، وناسين الثاني إلى بعض الكوفيين^(٢) .

يقول أبو حيان موضحاً ما يقوم عليه المذهب الأول من تقدير محذوفين في كل من جملتي : « يود » ، « لو يعمر » وفي أيٍّ منهما دلالة على المحذوف من الأخرى على طريقة الاحتباك في علم البديع ؛ يقول : « مفعول الودادة محذوف ، تقديره : يود أحدهم طول العمر . وجواب : (لو) محذوف ، تقديره : لو يُعمر ألف سنة لسرّ بذلك ؛ فحذف مفعول (يود) لدلالة (لو يُعمر) عليه ، وحذف جواب (لو) لدلالة (يود) عليه ؛ هذا هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان^(٣) .

وينقل الرأي الثاني موضحاً الفرق بينهما ، فيقول : « وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أن (لو) هنا مصدرية بمعنى (أن) ؛ فلا يكون لها جواب ، وينسب منها مصدرٌ هو مفعول (يود) كأنه قال : يود أحدهم تعمير ألف سنة ؛ فعلى هذا القول لا يكون في الكلام حذف ، وعلى القول الأول لا يكون لقوله : « لو

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٤٨٢ ، ٨ / ٣٠٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ١ / ٢٥٥ ،

الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٣٣٠ .

(٢) السابق .

(٣) البحر المحيط : ١ / ٤٨٢ .

يُعَمَّر ألف سنة « محلُّ إعراب وعلى القول الثاني محله نصب على المفعول كما ذكرنا ، والترجيح بين القولين هو المذكور في علم النحو »^(١) .

وواضح أنَّ ثلاثة التوجيهات ، وهي القول بأنها للتمني ، أو للشرط الامتناعي أو للمصدرية تدورُ في فلك الخلاف النحوي الذي ورثه الأسلاف حول أصل (لو) الدالة على التمني ، وأنَّ تلك الآراء الخلافية ليست تأصيلاً نظرياً بحثاً ، فلها من واقع اللغة مؤيد ومدد .

وإذا كان قد تبين لنا رجحان القول بمصدرية (لو) بعد (وُد) لسلامته من التكلُّف في التقدير ، فتأملُ مواقعها في ضوء النصِّ يقفنا على وشائج بين تلك الوظائف التي وُجِّهت عليها (لو) ؛ فالشيخ الطاهر بن عاشور يرى أنَّ معنى المصدرية طارئٌ على (لو) الشرطية ؛ يقول موضحاً ذلك : « وأصل (لو) أنه حرف شرط ، فكان أصلُ موقعه مع فعل (يودُّ) ونحوه أنه جملة مبيِّنة لجملة يودُّ على طريق الإيجاز ، والتقدير: يودُّ أحدهم لو يُعَمَّر ألف سنة لما سئم أو لما كره ،... فلما كان مضمونُ شرطِ (لو) ومضمونُ مفعولِ (يودُّ) واحداً استغنوا بفعل الشرط عن مفعول الفعل فحذفوا المفعول ، ونزَّل حرف الشرط مع فعله منزلة المفعول ، فاكتمت الاسمية في المعنى ، فصار فعل الشرط مؤولاً بالمصدر المأخوذ منه ، ولذلك صار حرف (لو) بمنزلة (أن) المصدرية ؛ نظراً لكون الفعل الذي بعدها

(١) البحر المحيط : ١ / ٤٨٢ .

صار مؤولاً بمصدر ، فصارت جملة الشرط مستعملةً في معنى المصدر استعمالاً غلب على (لو) الواقعة بعد فعل (يود) ؛ هذا تحقيق استعمال (لو) في مثل هذا الجاري على قول المحققين من النحاة ، ولغلبة هذا الاستعمال ذهب بعض النحاة إلى أن (لو) تستعمل حرفاً مصدرياً ، وهذا القول أضعفُ تحقيقاً وأسهلُ تقديراً^(١) .

والدكتور فاضل السامرائي يرى أن (لو) المصدرية تفيد التمني قياساً على أخواتها من حروف المصدر ؛ إذ يفيد أيُّ منها معنى آخر ، فتعدُّها لتعدد وظائفها ، وإن اتَّحدت وظيفتها الأساسية ، وهي إيقاع الجملة موقع المفرد ؛ لأن لكلِّ حرفٍ معنى ووظيفةً قد تختلف عن الآخر^(٢) : ف (لو) « للتّمني ؛ ولذا كثر وقوعها بعدما يفيد التّمني ، نحو (ودّ) وما في معناها ، ولذا إذا لم يقصد معنى التّمني بعد (ودّ) فلا يؤتى بها ، قال تعالى : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] بخلاف قوله : ﴿ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الممتحنة : ٢] »^(٣) .

والذي أودّ أن أصلَ إليه من إيضاح هذه العلاقات بين هذه التوجيهات هو أن القول بتعيين وظيفة لـ (لو) دون سواها لا يخلو من عُسرٍ ، إلا أن رأيَ الدكتور السامرائي السابق أقرب إلى الاعتدال ، وهو مبنيٌّ على مُوازنةٍ بين استعمال (ودّ)

(١) التحرير والتنوير : ١ / ٦٠٠ - ٦٠١ (بإيجاز) .

(٢) ينظر : فاضل السامرائي ، معاني النحو : ٣ / ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) السابق : ٣ / ١٤١ (بإيجاز) .

متلوّة بـ (لو) واستعمالها متلوّة بـ (أن) ؛ فقد لاحظ أن (لو) تُستعمل إذ قصدَ التمني ، وأن (أن) تُستعمل مكانها إذا لم يُقصد ؛ يقول : « ولذا إذا لم يقصد معنى التمني بعد (و) فلا يؤتى بها ، قال تعالى : ﴿ أَيُودُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ... ﴾ [البقرة : ٢٦٦] ، وقال : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] ، بخلاف قوله ﴿ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [المتحنة : ٢] ، وقوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٤٢] »^(١) .

واستعمال (لو) بعد (و) في تلك المواضع^(٢) من القرآن الكريم ، كلُّها دلالة التمني فيه جليّة .

ففي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٤٢] .

المعنى « أي يتمنون أن يدفنوا فيها ثم تُسوى بهم كما تسوى بالموتى ، وقيل يتمنون أن يكونوا سواءً مع الأرض كقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ [النبأ : ٤٠] ؛ وذلك لما يرون من أهوال يوم القيامة »^(٣) .

(١) فاضل السامرائي ، معاني النحو : ٣ / ١٤١ .

(٢) وهي : سورة البقرة : ٩٦ ، ١٠٩ ، آل عمران : ٣٠ ، ٦٩ ، النساء : ٤٢ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، الحجر : ٢ ،

الأحزاب : ٢٠ ، المتحنة : ٢ ، القلم : ٩ ، المعارج : ١١ .

(٣) الكلبي ، التسهيل لعلوم التنزيل : ١ / ١٤٢ .

وقد نبّه الأستاذ عباس حسن إلى أنها « لا تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل »^(١).

وهذا يظهر بتأمل مواضعها في القرآن .

وأما استعمال (ودّ) غير متلوّء بـ(لو) فقد جاء في أربعة مواضع لا تدلّ على التمني - كما قال الدكتور السامرائي ويتّضح من تأملها - ولا ينطبق عليها الضابط الفارق الذي ذكره الأستاذ عباس حسن ؛ وتلك المواضع هي : قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ ... ﴾ [البقرة : ١٠٥] .

وقوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ... ﴾ [البقرة : ٢٦٦] .

وقوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ... ﴾ [آل عمران : ١١٨] .

وقوله تعالى : ﴿ ... وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] ففي الآية الأولى نفى عن قلوب اليهود والكفار الودّ والمحبة لكل ما يظهر به فضل المؤمنين^(٢) ، وفي الثانية دخل الاستفهام على الفعل (ودّ) ليكون المعنى على

(١) النحو الوافي : ٤ / ٥٠٣ .

(٢) ينظر : الفخر الرازي ، التفسير الكبير : ٣ / ٢٠٤ .

التباعد والنفي أي ما يودّ أحد ذلك^(١) وفي الثالثة : علّل بهذه الجملة للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين^(٢) .

وإنشاء التمني في هذه الآيات الثلاث غير حاصل ، وأمّا الآية الرابعة فمعناها أن أصحاب محمد ﷺ ودّوا أن العير كانت لهم وأن القتال صرف عنهم^(٣) ، ومقامهم يشهد أن ذلك لم يبلغ مبلغ التمني .

ونخلص ممّا سبق إلى أن (لو) بعد فعل الودادة في القرآن الكريم مصدرية تفيد التمني - فيما يظهر - وبذلك فهي المكوّن للجملة الطلبية في تلك المواضع ، وكلّها ينطبق عليها ما سبق ذكره عند تحليل الموضع الأول منها ، وهو قوله تعالى : ﴿... يودُّ أحدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ...﴾ [البقرة: ٩٦] ، ويعضد ذلك - فيما أرى - أن (ودّ) وما في معناها أقرب إلى الإخبار منه إلى الإنشاء ؛ لأنّه حكاية حالٍ ماضية ، والإنشاء معنّى ينشأ في الحال ، ويُستدعى حصوله في المستقبل باعتبار حال التكلّم .

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٣٧٢ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ٧٦ .

(٣) ينظر : السيوطي ، الدر المنثور : ٤ / ٢٨ .

المبحث الخامس : الاستفهام

الاستفهام - كما يدلُّ عليه لفظه - « طلب الفهم »^(١) .

أدوات الاستفهام :

وهي : الهمزة ، هل ، ما ، من ، أي ، كم ، كيف ، أين ، أنى ، متى ، أيان ، وزاد بعضهم : أم متصلة كانت أم منقطعة^(٢) .

وهذه الأدوات تقسّم بحسب الطلب إلى ثلاثة أقسام :

أ - ما يُطلب به التصوّر أو التصديق ، وأداته الهمزة . فهي يُسأل بها إمّا عن النسبة بين أجزاء الجملة ، وذلك عندما يكون السائل عالماً بأجزاء الإسناد ، ويجهل الحكم أو مضمون الجملة ؛ فهو يسأل ليقف على هذا الحكم ، وتُعرف الهمزة عندئذٍ بهمزة التصديق ، وإمّا عن أحد أجزاء الجملة ، وذلك عندما يكون السائل عالماً بالحكم ، ولكنه يجهل أحد أجزاء العبارة ، وتعرف الهمزة عندئذٍ بهمزة التصوّر^(٣) .

ب - ما يُطلب به التصديق فقط ، وأداته (هل) .

ج - ما يُطلب به التصوّر فقط ، وأدواته سائر أدوات الاستفهام .

(١) السبكي ، عروس الأفراح : ١ / ٥١٤ ، وسُمّي بالاستخبار والاستعلام ، وكلُّها بمعنى ؛ وتعريفاته مؤدّاها واحد ؛ ينظر : ابن فارس ، الصاحبي : ٢٩٢ ، ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤٠٠ ، التفتازاني ، المطول : ٤٠٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٦٩٦ ، وفيها ما يخرج إليه الاستفهام من معانٍ مجازية .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٩٩ .

(٣) ينظر مثلاً : بسيوني فيّود ، دراسات بلاغية : ٥٣ .

وأداة الاستفهام هي المكوّن الرئيس لجملة الطلب ؛ « من قَبَلِ أنه حرفٌ دخل على جملة تامّةٍ خبريّةٍ ، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار ؛ فوجب أن يكون متقدّماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها »^(١) ، وشأنها - من حيث الصّدارة - شأن حروف المعاني التي تؤثر في معنى الجملة ، وقد مرّ بنا أنّ « كلّ ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً ، فمرتبته الصدر ؛ كحروف النفي ... وحروف التنبية والاستفهام »^(٢) .

والسر وراء ذلك خشية اللبس ؛ ف « إنّما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممّا يغيّر معنى الكلام مرتبةً التصدّر ؛ لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدّر بالمغيّر على أصله ، فلو جُوّز أن يجيء بعده ما يغيّره ، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيّر : أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير ، أو مُغيّرٌ لما سيأتي بعده من الكلام ؛ فيشوّش لذلك ذهنه »^(٣) .

وكان ذلك من أدلّة تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدّمه على اللفظ هذا من جهة تكفّل النظام النحوي للغة بأمن اللبس سعياً إلى غاية الاتصال اللغوي ، وهي الإبلاغ ببيان ، وأما من الوجهة البلاغيّة فتقديم أداة الاستفهام عن سائر عناصر جملتها يقتضيه الاهتمام والاعتناء به ؛ إذ كانت الأداة تحمل عبء معنى الأسلوب ؛

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٠٤ / ٥ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٣٣٦ / ٤ ، وينظر ص من البحث .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ٢٥٧ / ١ ، وينظر : الجرجاني ، المقتصد : ٢٢٥ / ١ ، ابن الشجري ، أماليه :

١ / ٤٠٢ ، السكاكي ، مفتاح العلوم ، ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي : ١ / ٣٦٩ .

يقول السكاكي في تقرير هذا : وليس يخفى أنّ الطلب إنّما يكون لما يهّمك ويعنيك شأنه ، لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة ، وقد سبق أنّ كون الشيء مُهَمًّا جهةً مستدعيةً لتقديمه في الكلام ؛ فلا يُعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدرَ الكلام ووجوبَ التقديم ...»^(١) .

وفيا نستقبلُ تناولُ تلك الأدوات واستعمالاتها في القرآن الكريم .

(١) مفتاح العلوم : ٣١٧ .

(١) همزة الاستفهام

وهي أصل الاستفهام، وأمّ الباب، ولأصالتها وخفتها كثر استعمالها وتصرّفها، وقد كانت أكثر أدوات الاستفهام استعمالاً في القرآن الكريم^(١).

(١) مواضعها: سورة البقرة: ٦، ١٣، ٣٠، ٣٣، ٤٤، ٦١، ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٧٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٦، آل عمران: ١٥، ٢٠، ٢٣، ٨٠، ٨١، ٨٣، ١٠٦، ١٢٤، ١٤٤، ١٦٢، النساء: ٤٤، ٤٩، ٥١، ٦٠، ٧٧، ٨٢، ٨٨، ١٣٩، ١٤١،^(٢) ١٤٤، المائة: ٣١، ٤٠، ٥٠، ٥٣، ٧٤، ٧٦، ١١٦، الأنعام: ٦، ١٤، ٣٠، ٣٢، ٤٠،^(٢) ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٣،^(٢) ٧١، ٧٤، ٨٠، ٨١، ١١٤، ١٢٢، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٤، الأعراف: ٢٢، ٢٨، ٤٩، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٨٠، ٨٨، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٩،^(٢) ١٧٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ١٩٥، التوبة: ١٣، ١٩، ٣٨، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ٧٨، ١٠٤، ١٠٩، ١٢٦، يونس: ٢، ٣، ١٦، ١٨، ٤٢، ٤٣، ٥٠، ٥١،^(٢) ٥٣، ٥٩، ٦٨، ٧٧،^(٢) ٧٨، ٩١، ٩٩، هود: ١٧، ٢٤، ٢٨،^(٢) ٣٠، ٣٥، ٥١، ٦٢، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٨٨، ٩٢، يوسف: ٣٩، ٥٩، ٨٠، ٩٦، ١٠٧، ١٠٩،^(٢) الرعد: ٥، ١٦، ١٩، ٣١، ٣٣، ٤١، إبراهيم: ٩، ١٠، ١٩، ٢١، ٢٤، ٤٤، الحجر: ٥٤، ٧٠، النحل: ١٧،^(٢) ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٩، ٧١، ٧٢، ٧٩، الإسراء: ٤٠، ٤٩،^(٢) ٦١، ٦٢، ٦٨، ٩٤، ٩٨، ٩٩، الكهف: ٣٧، ٥٠، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ١٠٢، مريم: ٤٦، ٤٦، ٦٦، ٦٧، ٧٧، ٨٣، طه: ٥٧، ٨٦، ٨٩، ٩٣، ١٢٨، ١٣٣، الأنبياء: ٣، ٦، ٣٠،^(٢) ٣٤، ٣٦، ٤٤،^(٢) ٥٠، ٥٥، ٥٥، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ١٠٩، الحج: ١٨، ٤٦، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ٧٢، المؤمنون: ٣٢، ٣٥، ٤٧، ٥٥، ٦٨، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ١٠٥، ١١٥، النور: ٤١، ٤٣، ٥٠، الفرقان: ١٥، ١٧، ٢٠، ٤٠، ٤١، ٤٣،^(٢) الشعراء: ٧، ١٨، ٣٠، ٤١، ١١١، ١٢٨، ١٤٦، ١٦٥، ١٩٧، ٢٢٥، النمل: ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٨٤، ٨٦، القصص: ١٩، ٤٨،

ومعلومٌ أنّ أمّاتِ الأبوابِ في النحو لها من الخصائص والأحكام ما ليس لبنات بابها ، وبحسبنا تعرّف ما يظهر أثره من تلك الخصائص والأحكام في الاستعمال اللُّغويّ ، مقفوّاً بها ورد منه في الاستعمال القرآنيّ مبيّناً ما احتاج إلى بيان ، وأبرز ذلك ما يأتي :

١ - تمام الصدارة :

استأثرت الهمزة - كما يقول ابن مالك - دون أخواتها بتمام التصدير ، فدخلت على

٥٧، ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٢، ٧٨، العنكبوت: ٢، ٤، ١٩، ٢٩، ٥١، ٦٧، (٢)، الروم: ٨، ٩، ٣٧، لقمان: ٢٠، ٢١، ٢٩، ٣١، السجدة: ٤، ١٠، (٢)، ١٨، ٢٦، (٢)، ٢٧، (٢)، سبأ: ٨، ٩، ٣٢، ٤٠، فاطر: ٨، ٢٧، ٣٧، ٤٠، ٤٤، يس: ١٩، ٢٣، ٣١، ٣٥، ٤٧، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٨١، الصفات: ١١، ١٦، (٢)، ١٧، ٣٦، ٥٢، ٥٣، (٢)، ٥٨، ٦٢، ٨٦، ٩٥، ١٢٥، ١٤٩، ١٥٥، ١٧٦، سورة ص: ٥، ٨، ٦٣، ١٩، (٢)، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٥٢، ٦٠، ٦٤، ٧١، غافر: ٢١، ٢٨، ٥٠، ٦٩، ٨٢، فُصِّلَتْ: ٩، ٤٠، ٤٤، ٥٢، ٥٣، الزخرف: ٥، ١٨، ١٩، ٢٤، ٣٢، ٤٠، ٤٥، ٥١، (٢)، ٥٨، الدخان: ٣٧، الجاثية: ٢٣، (٢)، ٣١، الأحقاف: ٤، ١٠، ١٧، ٢٢، ٣٣، ٣٤، حمّد: ١٠، ١٤، ٢٤، الحجرات: ١٦، ق: ٣، ٦، ١٥، الذاريات: ٢١، ٥٣، الطور: ١٥، النجم: ١٢، ١٩، ٢١، ٣٣، ٢٤، القمر: ٢٤، ٢٥، ٤٣، الواقعة: ٤٧، (٢)، ٤٨، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٨١، الحديد: ١٤، ١٦، المجادلة: ٧، ٨، ١٣، ١٤، الحشرة: ١١، المنافقون: ٦، التغابن: ٥، ٦، الملك: ٨، ١٤، ١٦، المرسلات: ١٦، ٢٠، ٢٥، النبأ: ٦، النازعات: ١٠، ١١، ٢٧، الغاشية: ١٧، الفجر: ٦، البلد: ٥، ٧، ٨، الضحى: ٦، الإنشراح: ١، التين: ٨، العلق: ٩، ١١، ١٣، العاديات: ٩، الفيل: ١، ٢ .

العواطف من الواو ، والفاء ، وثمّ ولم يدخلن عليها^(١) .

وقد وصف إمام النحاة دخولها على العواطف في القرآن بالكثرة ؛ يقول :
« وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن . قال تعالى جدّه :

﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾^(١٧) وَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ

بَأْسُنَا ضَحَىٰ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿ [الأعراف : ٩٧-٩٨] فهذه الواو بمنزلة

الفاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف : ٩٩] ، وقال عزّ

وجلّ : ﴿ إِيَّاْنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(١٧) أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿ [الصافات : ١٦-١٧ الواقعة :

٤٧-٤٨] وقال : ﴿ أَوْكَلِمَا عَهْدُوا عَهْدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠]^(٢) .

وهذا الاستعمال القرآني الذي وصفه سيبويه بالكثرة بلغت مواضعه في القرآن
مائة وأربعة وستين موضعاً^(٣) ، وهذه الظاهرة الأسلوبية من أدق وأصعب الظواهر

(١) شرح التسهيل : ٤ / ١١٠ - ١١١ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٨٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) البقرة : ٤٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٧٠ ، ٢٦٠ ، آل عمران : ٨٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، النساء : ٨٢ ،

المائدة : ٥٠ ، ٧٤ ، الأنعام : ٣٢ ، ٥٠ ، ٨١ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، الأعراف : ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٠٠ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، التوبة : ١٠٩ ، ١٢٦ ، يونس : ٣ ، ١٦ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٩٩ ، هود :

١٧ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٥١ ، يوسف : ١٠٧ ، ١٠٩ ، الرعد : ١٦ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤١ ، إبراهيم : ٤٤ ،

الحجر : ٧٠ ، النحل : ١٧ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٧١ ، ٧٢ ، الإسراء : ٤٠ ، ٦٨ ، ٩٩ ، الكهف : ٥٠ ، ١٠٢ ،

مريم : ٦٧ ، ٧٧ ، طه : ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، الأنبياء : ٣ ، ٦ ، ١٠ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٤ ، (٢) ٥٠ ،

٦٦ ، ٦٧ ، الحج : ٤٦ ، ٧٢ ، المؤمنون : ٣٢ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١١٥ ، الفرقان : ٤٠ ، ٤٣ ، الشعراء :

الأسلوبية التي تبرز أمام دارسي الاستفهام في القرآن^(١) .

وقد عدَّ هذا التقدّم على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، وأحد دليلين عليه ، ثانيهما « أمّها لا تُذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يُذكر غيرها ؛ لا تقول : أقام زيدُ أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ؟ »^(٢) .

وتوجيه هذا الاستعمال على هذا الوجه الذي حمل لواءه إمامُ النحاة ، هو مذهب جمهور النحاة^(٣) من بعده ، وبيانه أن هذه الحروف مؤخّرةٌ من تقديمٍ للمحافظة على ما تستحقُّه الهمزة من تمام التصدير ، والحروف عاطفةٌ لجملة الاستفهام على ما قبلها، وحرف العطف ، وإن كان يتصدّر فيتقدّم على الجملة ، نحو : قام زيد ، وقد خرج عمرو ، ولا يجوز : قد وخرج - فالهمزة أولى منه بذلك ؛ لأنه قد لا يتقدّم على

٧، ٣٠، ١٩٧، القصص : ٤٨، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٧٨، العنكبوت : ١٠، ١٩، ٥١، ٦٧، الروم : ٨، ٩، ٣٧، لقمان : ٢١، السجدة : ٤، ١٨، ٢٦، ٢٧، سبأ : ٩، فاطر : ٨، ٣٧، ٤٤، يس : ٣٥، ٦٢، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٨١، الصافات : ١٧، ٥٨، ١٧٦، الزمر : ١٩، ٢٢، ٢٤، ٥٢، ٦٤، غافر : ٢١، ٥٠، ٨٢، فصلت : ٤٠، ٥٣، الزخرف : ٥، ١٨، ٢٤، ٤٠، الجاثية : ٢٣(٢)، ٣١، الأحقاف : ٣٣، محمد : ١٠، ١٤، ٢٤، ق : ٦، ١٥، الذاريات : ٢١، الطور : ١٥، النجم : ١٢، ١٩، ٣٣، ٥٩، الواقعة : ٤٨، ٥٨، ٦٣، ٦٨، ٧١، ٨١، الملك : ١٩، ٢٢، القلم : ٣٥، الغاشية : ١٧، العاديات : ٩.

(١) المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم : ٤/٤١٩ .

(٢) ابن هشام ، المغني : ٢٤ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢/٥٢٥، ٥٢٧، المبرد ، المقتضب : ٣/٣٠٧ ، ابن الشجري ، أماليه : ١/٤٠٠ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٢٣٩، الرضي ، شرح الكافية : ٤/٣٩٢ ،

السيوطي ، الهمع : ٢/٤٨٣ .

الجملة ، وذلك حين يدخل على المفرد نحو : قام زيد وعمرو ، كذا قيل في تقرير هذه الدعوى كما يقوم ابن عقيل^(١) .

والزمخشري على سنن الجمهور في كتابه المفصل ؛ إذ قال في معرض كلامه عن عموم الهمزة في التصرف في بابها أكثر من (هل) : « وتوقعها قبل الواو والفاء وثم ، قال الله تعالى : ﴿ أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] وقال : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَدَيْهِ مِنَ رَبِّهِ ﴾ [هود : ١٧ ، محمد : ١٤] وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس : ٥١] ، ولكنه عند تناول الآية الأولى في تفسيره كان له مذهب آخر ، اشتهر عنه^(٢) ، وهو مذهب يقوم على التأويل بتقدير معطوف عليه محذوف ، هو مدخول الهمزة لا حرف العطف ؛ إذ قال : « ﴿ أَوْكُلَّمَا ﴾ الواو للعطف على محذوف ، معناه : أكفروا بالآيات البيّنات وكلّموا عاهدوا^(٣) .

وكان في بعض المواضع من الكشاف يذكر الرأي الأوّل أو الثاني ، أو كليهما ، وكان في كثير من المواضع - كما يقول الشيخ عزيمة^(٤) - يلوذ بالصمت ، فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرأيين .

(١) المساعد : ٣ / ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) ينظر الهامش (٣) في الصفحة السابقة .

(٣) الكشاف : ١ / ٩٧ ، ولهذه الظاهرة تأويل غير ما ذكر ، ولم يك مشهوراً ؛ وهو أن الواو التي بعد همزة الاستفهام زائدة ، أو أنها (أو) العاطفة حُرّكت بالفتح ...؛ ينظر : العكبري ، التبيان : ١ / ٨٣ ، ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٦٧ ، عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٢٠٢ .

(٤) دراسات الأسلوب القرآن : ٢ / ٥١٢ .

وهذا المذهب القائم على تقدير محذوف يقبله معنى الآية ؛ لأنَّ المقدَّر مستفادٌ من المعنى العامِّ لها ، ولذا انساق وراء تجويزه بعضُ المفسرين^(١) إلاَّ أنه لا دليلَ عليه مقبولاً ، وليست تُلجى مخالفةُ هذا الاستعمال ، (دخول الهمزة على حرف العطف) لاستعمال الأدوات الأخرى إلى ردهِ إلى الجادة ؛ ولذا وصفه ابنُ مالكٍ بأنَّ فيه « من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى »^(٢) ، ووصفه ابنُه بأنَّه « إضمارٌ لا دليل عليه ، ولا يفتقر تصحيحُ الكلام إليه »^(٣) .

والعلةُ في ذلك اختصاصُ أمِّ الباب بتمام الصدارة ؛ فساغ لها ما خالف جادة الباب .

كما رُدَّ بعدم قبوله للطرد، الذي هو طابعُ هذه الصَّناعة؛ يقول أبو حيان في ذلك: « وهو خلاف مذهب سيبويه ، ومحجوجٌ بمواضع لا يمكن تقديرُ فعلٍ فيها ، نحو قوله : ﴿ أَوْ مَن يُنَشِّئُ فِي الْحَيَاةِ ﴾ [الزخرف : ١٨] ﴿ أَمَّن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [الرعد : ١٩] ﴿ أَمَّن هُوَ قَائِمٌ ﴾ [الرعد : ٣٣] »^(٤) .

وهذا الاحتجاج لم يُراعِ الفروقَ المعنويةَ بين الأساليب ؛ فالمواضعُ التي يصلح فيها هذا التقدير هي التي تولد فيها عن معنى الاستفهام معنى التوبيخ ونحو ذلك

(١) ينظر مثلاً: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣١/١٣٥، ٤٧/، الألويسي، روح المعاني:

٣٣٥١٢٧/١ .

(٢) شواهد التوضيح: ١٢ .

(٣) شرح التسهيل: ٤/١١١، وينظر: السيوطي، الهمع: ٢/٤٨٣ .

(٤) البحر المحيط: ١/٤٣٨، وينظر: ابن هشام، المغني: ٢٥ .

مما يكون متعلق الاستفهام مجتمعةً فيه صفاتٌ ذميمة ؛ فيسوغ تقدير محذوف مستفادٍ من ذلك المقام المتعاضم .

وقد نبه الرازي إلى ذلك في حديثه عن غرض الواو في هذا الاستعمال ؛ إذ قال : « همزة الاستفهام تارة تدخل على الكلام ولا واو فيه ، وتارة تدخل عليه وبعدها واو ؛ فهل بين الحالتين فرق ؟ نقول فرقٌ أدقُّ مما على الفرق ، وهو أن يقول القائل : أزيد في الدار بعد ، وقد طلعت الشمس ؟ يذكره للإنكار ؛ فإذا قال : أزيد في الدار بعد وقد طلعت الشمس . يشير بالواو إشارة خفية إلى أن قبَح فعله صار بمنزلة فعلين قبيحين ، كأنه يقول بعدما سمع ممن صدر عن زيد هو في الدار أغفل وهو في الدار بعد ؛ لأن الواو تنبئ عن صدور أمرٍ مغاير لما بعدها ، وإن لم يكن هناك سابق ، لكنه يومئ بالواو إليه زيادة في الإنكار »^(١) .

وذكر الرضي عددًا من المقامات لهذه الظاهرة ؛ فقال : « وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف كقوله تعالى ﴿ أَوْ كَلِمًا عَهْدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٠] ، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ أو للتقرير إذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى ﴿ قَالُوا لَوْلَا أُوْتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوْلَمَ يَكْفُرُوا ﴾ [القصص : ٤٨] ، وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي ، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى ﴿ مَن إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ

(١) التفسير الكبير : ٢٨ / ١٣٤ .

أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٥٠﴾ [القصص : ٧١] ، وكذا تدخل همزة الإنكار على (ثم) المفيدة للاستبعاد ، كقوله تعالى ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ﴾ [يونس : ٥٠-٥١] «^(١) .

ولقد لاحظ المطعني - رحمه الله - أن « معنى الاستفهام إذا خُرج على مذهب الجمهور يختلف عنه إذا خُرج على مذهب الزمخشري ؛ فهو على مذهب الجمهور يكون استفهام تقرير أصالة ، أما على مذهب الزمخشري فالتقرير ليس بلازم فيه ، بل يكون - إلا فيما ندر - استفهام إنكار »^(٢) .

على أن غرض العطف بالواو الذي تحدّث عنه الرازي واسترعى نظر من بعده ليس يتعيّن بتقدير معطوفٍ عليه محذوفٍ وُفق مذهب الزمخشري فحسب ، بل يلائمه مذهب الجمهور أيضاً ، وقد سلف كلام الرضي^(٣) حين ذكر تلك الأغراض من دخول همزة الاستفهام على أحرف العطف وإن كان أوكل تلك الأغراض إلى معاني الأسلوب دون نظرٍ عن أثر المباني أو طريقة سبكيها في ذلك ؛ ولذا نبّه ابن عاشور إلى أنه « لا أثر لهذا إلا في اختلاف الاعتبار والتقدير ، فأما معنى الكلام فلا يتغير على كلا الاعتبارين ؛ لأن العطف والاستفهام كليهما متوجّهان إلى الجملة الواقعة بعدهما »^(٤) .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٩١-٣٩٢ (بإيجاز) ، وقد ذيل هذا النص بالرد على الزمخشري .

(٢) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن : ٤ / ٤٢١ .

(٣) وهو يخالف الزمخشري .

(٤) التحرير والتنوير : ١ / ٥٧٩ .

والذي أراه أنّ الواو خاصّةً تحمّلُ بعضَ أسرار النظم التي تناسب شيئاً من تلك المقامات ؛ فهي - في هذا الاستعمال - أشبه ما تكون - في نظري - باستعمالها لاستقصاء الأحوال ، كما في قوله ﷺ : « رَدُّوا السائل ولو بظلف شاة محرّق » ، وإذا أنت تأملت أثرها في قوله تعالى : ﴿ **أَوَلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ** ﴾ [الأعراف : ٨٨] فستجدُ المعنى : « أي أيقع منكم أحد هذين الأمرين على كلِّ حال حتّى في حال كراهيتنا لذلك »^(١) .

وتدرّجُ أفعالهم التي اقتضت توبيخهم يناسبه معنى الفاء أو ثم الدالتين على الترتيب مع التعقيب أو التراخي .

كما أنّ استعمال الهمزة على هذا النمط لا يختصُّ بتلك المقامات التي يسوغ بها تقديرُ الزمخشري ؛ فقد يستدعيه مطلبُ المشاكلة اللفظية دون أثرٍ من مقام التوبيخ أو الإنكار ونحوهما ، فيكون تقدير المحذوف تمحلاً ، وتأملُ بعض أمثلة النحاة عند وصفهم لهذا التركيب يقفك على ذلك ؛ يقول إمام النحاة : « وذلك قولك : هل وجدت فلاناً عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممّن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الاستفهام »^(٢) .

فالعطف هنا - كما ترى - أشبه بطريق الحكاية ؛ إذ ردّدتَ قولك على قولِ المخاطب للملابسة ، وليس ثمَّ شيءٌ محذوفٌ - في حكم العقل - يمكن أن يُعطفَ

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٤٥ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٨٧ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٣٠٧ .

عليه ؛ إذ لا يدعو المقام إليه .

بناء جملة الاستفهام المتصدر بالهمزة :

مما تقرّر أنّ المسئول عنه هو ما يلي الهمزة مباشرة^(١) ، وبه يتحدّد نوع جملة الاستفهام من حيث الاسمىة والفعلىة ، وما يمكن أن يطرأ على تركيبها من تقديم وتأخير .

فتقول :

- أأكرمت عمراً؟ إذا كان الشكُّ في الفعل نفسه .

- أنت أكرمت عمراً؟ إذا كان الشكُّ في الفاعل مَنْ هو؟

- أعمراً أكرمت؟ إذا كان الشكُّ في المفعول مَنْ هو؟

والسؤال في كلِّ عن مظنة الشكِّ .

وهذا الاستعمال - كما يقول عبد القاهر - لا يدفعه دافعٌ ، ولا يشكُّ فيه شاكٌّ ، ولا يخفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر^(٢) ، وقد أبان - رحمه الله ! - في قولٍ مُسهب مأل الكلام إلى الفساد أو الإحالة عند مخالفة هذا النظم^(٣) .

والنظم القرآني أولى من غيره بأن يكون على هذا السمىة ؛ فلست واجداً ما يلي

(١) ذلك في الاستفهام الحقيقي ، ويقابله في الاستفهام المجازي المنكر أو المقرّر به ونحو ذلك .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١٢ .

(٣) السابق .

الهمزة غير مسؤولٍ عنه .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البقرة : ٣٠] .

يوضِّح الألوحي دلالة البنية التركيبية للاستفهام ، وهو (همزة الاستفهام والفعل مدخولها) بقوله : « استكشافٌ عن الحكمة الخفية وعمّا يزيل الشبهة ، وليس استفهاماً عن نفس الجعل والاستخلاف ؛ لأنهم قد علموه قبل ؛ فالمسؤول عنه هو الجعل ، ولكن لا باعتبار ذاته بل باعتبار حكمته ومزيل شبهته ، أو تعجبٌ من أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها »^(١) .

ومن مواضع وقوع الاسم بعدها قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَأِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ : ٤٠] .

فقد جاء الاستفهام مقدماً فيه الاسم على الفعل - كما يقول أبو حيان - ولم يأت بفعل الإضلال أو الضلال بعدها ؛ لأن ذلك واقع ، والسؤال إنما هو عن فاعله ، وهو تعالى عالمٌ بالمسؤول عنه ؛ ليجيبوا بما أجابوا به فيبكت عبدتهم بتكذيبهم إياهم^(٢) .

(١) روح المعاني : ١ / ٢٢١ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٤٤٧ ، عبد العظيم الطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام في

ولعله واضحٌ مما سبق أن مدخول همزة الاستفهام اسماً أو فعلاً موكولٌ إلى المقام، وهو مراد المتكلم بالاستفهام عن الاسم أو عن الفعل .

وإذا تقرّر ذلك فالجملة بعد همزة الاستفهام لها ثلاثة أنماط ؛ « فهي تدخل على الفعلية نحو: أضرب زيد؟ وعلى الاسم الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج؟ وعلى الاسم التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو: أزيد خرج »^(١).

والنمط الثالث منها اختصت به همزة دون أخواتها، ونبه عليها النحويون ، فقد قرّروا^(٢) أنه إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ بعد همزة جاز لك تقديم الاسم في الهمزة خاصّةً؛ لأنها أمُّ الباب ، قال سيبويه في ذلك : « وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاً ؛ وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره »^(٣) ، ووصف مجيئه لأخواتها بالقُبْح ؛ إذ قال : « واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبُح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : هل زيدٌ قام وأين زيدٌ ضربته لم يُجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم . فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسمٍ وبعد ذلك

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤٥٩ / ١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٩٩ ، وينظر أيضاً : ١ / ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٣٤ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٧٤ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٠٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١ / ٣٦٩ ، الرضي ، شرح الكافية :

٤ / ٤٤٦ ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٤٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٩ .

الاسم اسمٌ من فعلٍ نحو: ضارب ، جاز في الكلام ، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر ...»^(١)

والنظم القرآني جاء فيه ذلك الاستعمال الجائز الذي اختصت به همزة ، ولم يكن له نظيرٌ في أخواتها؛ فمن ذلك^(٢) قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ ...﴾ [المائدة :

[١١٦

فكوتها أمّ الباب كفل لها مخالفة الأصل دون أخواتها ؛ إذ لم يجز لهنّ هذا التوسّع في الاستعمال إلا في الضرورة ؛ يقول سيويوه قبل هذا النصّ السالف أيضاً : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل ، إلا أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ؛ ألا ترى أنّهم يقولون : هل زيدٌ منطلق ، وهل زيدٌ في الدار ، وكيف زيدٌ آخذٌ ، فإن قلت : هل زيداً رأيت ، وهل زيدٌ ذهب قبُح ولم يجز إلا في الشعر...»^(٣) .

وهذا الجواز في بناء الجملة الاستفهامية من جهة الصنعة ، ثم يأتي مراعاة الأولى في القديم باعتبار تلك « الدقائق التي مخضها عبدُ القاهر من جهود السابقين ،

(١) الكتاب : ١ / ١٠١ .

(٢) تلك المواضع هي : المائدة : ١١٦ ، الأنعام : ٥٣ ، يونس : ٤٢ ، ٥٩ ، ٩٩ ، هود : ٨٧ ، الأنبياء : ٦ ، ٦٢ الفرقان : ١٧ ، سبأ : ٣٢ ، ٤٠ ، الزخرف : ٣٢ ، ٤٠ ، الواقعة : ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٢ ، التغابن : ٦ ،

الجن : ١٠ ؛ وبعض هذه المواضع همزة داخلية على حرف عطف .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٨-٩٩ .

وسلّسَلَهَا مِنَ الْأَصْلِ الْمَهْمِّ ، وَهُوَ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا»^(١) .

- استعمالها مع (أم) المتّصلة :

تُسْتَعْمَلُ الْهَمْزَةُ بِأَطْرَادٍ مَعَ (أَم) التَّسْوِيَةِ ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ (هَل) مَعَهَا إِلَّا شَدُوذًا^(٢) ، و(أَم) عِنْدِيذٍ « تَقَعُ عَدِيلَةُ الْأَلْفِ عَلَى مَعْنَى (أَيْ) ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَزِيدُ فِي الدَّارِ أُمَّ عَمْرُو؟ ... ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ التَّسْوِيَةُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ اسْتِفْهَامٍ ، فَهُوَ تَسْوِيَةٌ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ فِي الدَّارِ أُمَّ عَمْرُو... »^(٣) ، وَتُسَمَّى مِتَّصِلَةً ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَعْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ ، وَمُعَادِلَةٌ لِمُعَادِلَتِهَا لِلْهَمْزَةِ فِي إِفَادَةِ الْاسْتِفْهَامِ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ ، وَالتَّسْوِيَةِ فِي النَّوْعِ الثَّانِي^(٤) .

وهي بذلك وغيره^(٥) تَمَّازُ عَنْ شَرِيكَيْهَا فِي اللَّفْظِ (أَم) الْمُنْقَطِعَةِ ، الَّتِي لَا يَفَارِقُهَا

(١) محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب : ٢١١ (بتصرف يسير) ، وللسبكي اعتراض على اطراد هذا الأصل في عروس الأفراح : ٢ / ٥٢٠ ، وما بعدها .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤٤٨ / ٤ . .

(٣) ابن السراج ، الأصول : ٥٧-٥٨ / ٢ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ١٦٩ / ٣ وما بعدها ، المبرد ،

المقتضب : ٢٨٦ / ٣ ، الجرجاني ، المقتصد : ٩٤٨ / ٢ وما بعدها ، ابن الشجري ، الأمالي : ١٠٦ / ٣ ،

ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٦-١٧ / ٥ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٥٩ / ٣ وما بعدها ، الرضي ،

شرح الكافية : ٤٠٤ / ٤ .

(٤) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٣ .

(٥) من خصائص (أم) المنقطعة أن موضعها بعد غير همزة الاستفهام ، وذلك إما خبر محض ؛ نحو قوله

تعالى :

﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَأَرِيَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَبْنَاهُ ﴾ [السجدة : ٢ ، ٣] أو

معنى الإضراب .

وأما بناء الجملة الاستفهامية في هذا الاستعمال فعلى الصور الآتية :

أولاً : همزة الاستفهام التي يطلب بها وب (أم) التعيين :

١ - تقع (أم) بين المفردين ، متوسّطاً بينهما ما لا يسأل عنه ، نحو : ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ

خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ ﴾ [النازعات : ٢٧] .

أو متأخراً عنهما ، كما في همزة التسوية في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ

بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] .

وقد عدّ ابن هشام مجيء (أم) على هذه الصورة غالباً فيها^(١) .

والأولى في البناء التركيبي لهذه الصورة ما يأتي :

أ - أن يلي همزة المسئول عنه اسماً كان أو فعلاً - كما تقرّر في استعمال همزة

المجرّدة - وقد أكد عليه سيبويه في تعليقه على المثال : (أزيدُ عندك أم عمرو) بعد

أن أشار إلى أنه مدعَى عندك أحدهما : « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى ، فتقديمُ

الاسم أحسن ؛ لأنك لا تسأله عن اللقي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري

همزة غير استفهام ، نحو : ﴿ أَلْهَمَ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، أو استفهام

بغير همزة ؛ نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ؛ ينظر :

ابن هشام ، المغني : ٥٦ ، إضافة إلى المصادر السابقة ، وسيأتي فضل بيان عنها ص ٢٢١ من البحث .

(١) ابن هشام ، المغني : ٥٤ .

أيُّهما هو ، فبدأت بالاسم ؛ لأنك تقصد قَصْدَ أَنْ يُبَيَّنَ لَكَ أَيُّ الاسْمَيْنِ فِي هَذَا الْحَالِ ،
وَجَعَلْتَ الْاسْمَ الْآخَرَ عَدِيلاً لِلأَوَّلِ ، فَصَارَ الَّذِي لَا تَسْأَلُهُ عَنْهُ بَيْنَهُمَا»^(١) .

وعلى ذلك الضابط أيضاً يجري تقديمُ الفعلِ في قولك : « أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ ؛
فَالْبَدْءُ هَهُنَا بِالْفِعْلِ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ ، وَلَا
تَسْأَلُ عَنْ مَوْضِعِ أَحَدِهِمَا ، فَالْبَدْءُ بِالْفِعْلِ هَهُنَا أَحْسَنُ كَمَا كَانَ الْبَدْءُ بِالْاسْمِ ثُمَّ فِيهَا
ذَكَرْنَا أَحْسَنَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّ ذَاكَ كَانَ بِزَيْدٍ .»^(٢) .

ولو خولف هذا الضابط « كَانَ جَائِزاً حَسَنًا »^(٣) كما قال سيبويه ؛ لكن المعادلة
أَحْسَنُ^(٤) .

ب - أَنْ يَتَوَسَّطَ (فِي حُكْمِ الْأَوَّلَى) بَيْنَ الْمَفْرُودَيْنِ مَا لَا يُسْأَلُ عَنْهُ ؛ يَقُولُ الْمَبْرَدُ :
« ... وَالْأَجُودُ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؛ لِأَنَّكَ عَدَلْتَ زَيْدًا بِعَمْرٍو ، فَأَوْقَعْتَ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى جَانِبِ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَجَعَلْتَ الَّذِي لَا تَسْأَلُ عَنْهُ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ
قَوْلُكَ : عِنْدَكَ »^(٥) .

ويجوز جوازاً حسناً تأخراً ما لا يسأل عنه ؛ فـ « لَوْ قُلْتَ : أَزِيدُ أَمْ عَمْرُو عِنْدَكَ ؟

(١) الكتاب : ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٩٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٧١

(٣) الكتاب : ٣ / ١٧٠ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٧ .

(٥) المقتضب : ٣ / ٢٩٣ ؛ وينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٦٢ ، شرح الكافية الشافية :

كان ذلك جائزاً حسناً ، والوجه ما وصفت لك «^(١) .

* استعمال هذه الصورة في القرآن الكريم :

استعملت همزة الاستفهام مُعَادِلَةً بـ (أم) المتصلة في أربعة عشر موضعاً^(٢) ، عادت (أم) فيها بين المفردين ، وتوسّطَ بينهما ما لا يسأل عنه ، وولي الهمزة المسؤول عنه ، وهي بذلك موافقةٌ للأولى في البناء التركيبي .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس : ٣٥] .

وقد لاحظ المفسرون مجيء نظم هذه الآية على الألف^(٣) ، ومنها أيضاً :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] ، وقد فصلَ العاملُ بين المعطوف والمعطوف عليه ، بخلاف سائر الآيات ؛ فقد كان الفاصلُ الخبرَ .

٢- أن تُعَادِلَ بين جملتين :

(١) المراد ، المقتضب : ٣ / ٢٩٣ ، بإيجاز ، وينظر : السابق .

(٢) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٤٤-٣٤٥ ، وثمة مواضع أخرى تحتل ذلك ، ينظر المصدر السابق : ١ / ٣٥٤ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٧ ، الألويسي ، روح المعاني : ١١ / ١١٤ .

* استعملت (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام في القرآن معادلةً بين جملتين فعليتين في خمس آيات^(١) ؛ منها :

- قوله تعالى : ﴿ يَنْوَرِي مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي

الْتُرَابِ ﴾ [النحل : ٥٩] .

- وقوله تعالى : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [مريم : ٧٨] .

* واستعملت معادلةً بين جملة فعلية وأخرى اسمية في خمس آيات أيضاً^(٢) ؛

منها :

- قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينِ ﴾ [الأنبياء : ٥٥] .

- وقوله تعالى : ﴿ أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ﴾ [سبأ : ٨] .

ومناطق اختلاف الجملتين في هذه الصورة هو المقام بحسب تجدد الذي يقتضي الجملة الفعلية وثبوته الذي يقتضي الاسمية ؛ ومطابقة المقام للمقتضى شفيح لبقاء حُسن الوصل الذي تؤديه (أم) في هذا الأسلوب مع فقدان المشاكلة .

(١) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وثمة مواضع أخرى تحمل ذلك ،

ينظر : ٣٥٤ / ١ .

(٢) ينظر : السابق .

يقرّر ذلك السكاكي مستشهداً بالآية الأولى السابق ذكرها ؛ إذ قال : « واعلم أنّ الوصل من محسناته أن تكون الجملتان متناسبتين ؛ ككونها اسميتين أو فعليتين وما شاكل ذلك .

فإذا كان المراد من الإخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه ؛ من غير التعرّض لقيّد زائد ؛ كالتجدد والثبوت وغير ذلك ، لزم أن تراعي ذلك ... أمّا إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى ، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ، ثم قام زيد دون عمرو ، وجب أن تقول : قام زيد وعمرو قاعد بعد ، وعليه قوله تعالى : ﴿ أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥٥] ، المعنى : أجددت وأحدثت عندنا تعاطي الحقّ فيما نسمعه منك ؟ أم اللعب ؛ أي أحوال الصّبا بعد على استمرارها عليك ؛ استبعاداً منهم أن تكون عبادة الأصنام من الضلال «^(١) وقد لاحظ كثيرٌ من النحاة والمفسرين^(٢) سرّ العدول إلى الجملة الإسمية ، وينضاف إلى ذلك سعي النظم إلى تحقيق قيمة جمالية ؛ هي « كونها فاصلة »^(٣) .

ويحسّن التنبية إلى أنّ (أم) في هذه الصورة تلتبس من حيث البناء الشكليّ لجملتيهما بـ (أم) المنقطعة ؛ ولذا وضع النحاة ضوابط دقيقة تميزها من الأخرى

(١) مفتاح العلوم : ٢٧١ - ٢٧٢ بتصرّف يسير .

(٢) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٢٩٩ / ٦ - ٣٠٠ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ٦٩ ، أبو السعود ،

إرشاد العقل السليم : ٦ / ٧٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٧ / ٦٠ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٣٠٠ .

- بالإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من خصائصها^(١) - ؛ وتلك الضوابط أبرزها ما يأتي^(٢) :

١- ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، فالمنقطة لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين ، أو مقدرًا أحدهما.

٢- الجملتان الفعليتان المشتركتان في الفاعل ، نحو : أقمت أم قعدت ؛ (أم) فيها متصلة ، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطة ، نحو : أقام زيد أم تكلم .

٣- الفعليتان المشتركتان في الفعل المتساويتا النظم ، نحو : أقام زيد أم قام عمرو ، والاسميتان كذلك المشتركتان في جزء ، نحو : أزيد قائم أم هو قاعد ، و : أزيد أخي أم عمرو هو ؛ فالأولى أن (أم) في الصور الثلاث منقطة ؛ لأنك كنت قادراً على الاكتفاء بمفردٍ منها لو قصدت الاتصال ؛ فعدولك إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال .

وقد كانت توجيهات النحاة والمفسرين وتحليلاتهم لمواضع (أم) في القرآن وفق تلك الضوابط .

ففي قوله تعالى في وصف تشاؤم العرب في الجاهلية حين يُبشّر أحدهم بولادة الأنثى : ﴿ يَنْوَرِي مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل : ٥٩] .

(١) ينظر ص ٢٠٠ من البحث ، هامش : ٥ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٧ / ٥ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(أم) مسبوقة بهمزة الاستفهام ، والمراد بهما التعيين ، ويمكن تأويلهما بـ (أي) ؛ فالمعنى : « لا يدري أيهما يفعل : أيمسكه أم يدسه في التراب ، يقول : يدفنها أم يصبر عليها وعلى مكروهاها ، وهي الموءودة »^(١) ؛ ذلك أن هذا الاستفهام « تصويرٌ لحالة نفسية اعترتها الحيرة والتردد بين أمرين متقابلين لا يُدرى أيُّهما يكون »^(٢) .

فالمعنى - كما رأيت - يدلّ على أنّ (أم) في هذه الآية متصلة ، وضوابط الصناعة تقتضي ذلك أيضاً ؛ فقد مرّ بنا أنّ ما ذكر الرضيّ من أنّه « إن ولي (أم) والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليّتين مشتركتين في الفاعل ، نحو : أقمت أم قعدت فهي متصلة ، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة ، نحو : أقام زيد أم تكلم »^(٣) .

والشطرُ الأوّل من هذا الضابط يصدق على ما نحن فيه ؛ ذلك أنّ :

(أيمسكه ... أم يدسه) : جملتان فعليّتان مشتركتا الفاعل .

وأما جواز كونها منقطعة فهو مُحْتَرَسٌ بعدم التناسب ، وهو غير متحقّق في الآية ؛ لأنّ التناسب بين معنى الفعلين فيها مائلٌ للعقل ، إذ يجمعها شناعةٌ موقفيهم وسفاهةٌ عقولهم ، وتأمّل بلاغة التذييل بعد هذا الأسلوب بقوله تعالى : ﴿ أَلَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ كيف ناسب الموقف المتردّد بين أمرين شنيعين بتوجيه الأسلوب على

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ١٠٧ .

(٢) عبد العظيم المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ٢ / ١٩٨ .

(٣) شرح الكافية : ٤ / ٤٠٧ (بتصرّف يسير) .

اتصال (أم) ؛ فهي أكشف له وأتمُّ ، والله أعلم .

ومراعاة تلك الضوابط المعنوية ، واللفظية (الصناعية) يسرُّ لأكثر النحاة والمفسرين - إلا مَنْ شذَّ منهم^(١) - التمييز بين اتصال (أم) وانقطاعها ، ودفعهم إلى تجويز الوجهين في بعض المواضع ، وسيأتي فضل بيان عن مواضع انقطاعها ؛ لأنها تُقدَّر بالاستفهام أحياناً .

وأما المواضع التي تحتمل الاتصال والانقطاع ، فقد ذكرها الشيخ عزيمة أحد عشر موضعاً^(٢) ، موضَّحاً إيَّاهما بأقوال الأعلام .

وبعد بيان استعمال همزة الاستفهام مع (أم) المتصلة التي يُطلب بهما التعيين ، ننتقل إلى بيان استعمال مع النوع الآخر لـ (أم) المتصلة ، عندما تكون الهمزة للتسوية .

ثانياً : استعمال همزة التسوية :

وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة^(٣) ، إلا أن هذه يتقدّمها ما يفيد التسوية ، نحو^(٤) : ما أبالي ، وليت شعري ، وما أدري ، وسواء عليّ . والمستعمل منها في القرآن بعد (سواء) و(إن أدري) و(لا أدري) في تسع آيات^(٥) ، توسّطت (أم) فيها بين جملتين متفتحتين غالباً ، كقوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾

(١) كالسهيلى ؛ وسيأتي بيان ذلك : ص ٢٢٣ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٥٤ - ٣٦٠ .

(٣) المالقي ، رصف المباني : ١٣٦ .

(٤) ينظر : سيويه ، الكتاب : ٣ / ١٧٠ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٨٧ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٥٨ ،

الرماني ، معاني الحروف : ٣٤ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٩ ، المرادي ، الجني : ٣٢ .

(٥) عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٤١ .

[إبراهيم : ٢١] ، ومختلفتين، نحو قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ [الأعراف : ١٩٣] .

ويجري على هذا الاستعمال ما قيل عن الاستعمال السابق لـ (أم) ، وهو :

- أن كون الجملة اسمية أو فعلية موكولٌ إلى المقام بحسب تجدده وثبوتها ؛ ففي هذا الشاهد السابق كانت الجملة المعادلة بعد (أم) اسمية ، وهو خلاف الأصل ؛ إلا أنه كان « لفائدة وحكمة ، وتلك الفائدة هي أن صيغة الفعل مُشعرةٌ بالتجدد والحدوث حالاً بعد حال ، وصيغة الاسم مشعرةٌ بالدوام والثبات والاستمرار ؛ إذا عرفت هذا فنقول : إن هؤلاء المشركين كانوا إذا وقعوا في مُعضلة تضرّ عوا إلى تلك الأصنام ، وإذا لم تحدث تلك الواقعة بقوا ساكتين صامتين ؛ فقيل لهم : لا فرق بين إحداثكم دعاءهم وبين أن تستمروا على صمتكم وسكوتكم ؛ فهذا هو الفائدة في هذه اللفظة »^(١) .

- أن يُفصل بين (أم) وما عطف عليه ، وهو الأولى ، والأكثر .

وهذا هو الرأي السائد لدى النحاة - كما مرّ - ويُقِلُّ خلاف ذلك ؛ يقول السيوطي : « وقيل : لا يجوز إلا الفصل ، وقيل : لا يجوز إلا ضمُّ أحدهما إلى الآخر

(١) الرازي ، التفسير الكبير : ١٥ / ٧٤ - ٧٥ (بتصرف يسير) ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط :

٤ / ٤٣٩ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٣ / ٣٠٥ ، الألويسي ، روح المعاني : ٩ / ١٤٣ ،

وزاد الزركشي سراً لهذا العدول مراعاةً الفواصل والتمكين من تطريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع

أنسب من صمتهم وصلأ ووقفأ ؛ ينظر : البرهان : ٤ / ٦٩ ، وما قاله غير لازم ؛ لإمكان تحقيق ما ذكر

بالفعل « تصمتون » .

مقدمين أو مؤخرين»^(١).

وبين أيدينا موضع واحد في القرآن ورد خلاف ما أسبغ عليه النحاة حكم الأولى؛ وهو قوله تعالى: ﴿... وَإِنْ أَدْرَىٰ أَقْرَبُ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وهذا الشاهد الفذُّ اتخذهُ ابنُ مالك دليلاً لإبطال قول مَنْ ضَعَّفَ هذا الاستعمال أو منعه؛ إذ قال بعد أن استشهد به: «ومَنْ ادَّعى امتناعَ وصلِّها أو ضَعَّفَهُ فمخطئٌ؛ لأنَّ دعواه مخالفةُ الاستعمال المقطوعِ بصحَّته؛ ولقول سيويه والمحققين من أصحابه»^(٢).

غير أنَّه ينبغي - عند مخالفة النظم القرآني لما وصفه النحاة بالأولى - اذكارُ أن التقعيدَ النحويَّ صدرَ عن النهج الشائع للكلام العاديِّ شعراً كان أو نثراً، وهو لا يتوافر له ما يتوفَّر عليه النظمُ القرآني النمطُ الأعلى في البلاغة، كبعض مطالب السياق الخاصَّة به، ومن ذلك خاصيَّة الإيقاع الموسيقي الذي تحلَّت به السورة التي ورد فيها الشاهد من أولها إلى آخرها؛ إذ كان جُلُّ آيها مختوماً بالمدِّ العارض للسكون؛ فهذا الاستعمال القرآني الذي خالف ما تقرَّر لدى النحاة لا يقدر في نظام اللغة؛ لأنه لم يُجَلَّ بتراكيبها، ويُخرَج عن روحها؛ فغاية ما ترتب عليه تقديمٌ وتأخيرٌ تحقيقاً لحلِّية لفظية مأنوسة.

(١) الهمع: ٣ / ١٦٧، وقد عنى السيوطي بهذا الحكم (أم) التي يُراد بها وبالهمزة التعيين، واستشهد هو وابن هشام (في الأوضح: ٣ / ٣٢٩) بأية الأنبياء عليها، مع أن الهمزة فيها للتسوية، وخصَّصا همزة التسوية بعدم دخولها على المفرد، والصحيح خلافه؛ ينظر: الكتاب: ٣ / ١٧٠، أبو حيان، الارتشاف ٤ / ٢٠٠٧، المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن: ٢ / ٣٨٦.

(٢) شرح التسهيل: ٣ / ٣٦٢.

ولقد فطن أبو حيان - رحمه الله - لمطلب السياق حين لاحظ مخالفة هذا الاستعمال لما تقرّر؛ يقول: « وتأخر المستفهم عنه لكونه فاصلة؛ إذ لو كان التركيب «أقرب ما توعدون أم بعيد» لم تكن فاصلة، وكثيراً ما يرجح الحكم في الشيء لكونه فاصلةً آخر آية»^(١).

ويشير الدكتور تمام حسان إلى ذلك أيضاً بقوله: «والفاصلة قيمة صوتية تُراعى في كثير من آيات القرآن، وربّما أدّت رعايتها إلى تقديم عنصرٍ في الجملة عن موقعه أو تأخيره عنه»^(٢).

وبذلك يمكن القول بأن حكم النحاة على ذلك الاستعمال بأنه (الأولى) حكم عامّ فيه نظر؛ لأنه لا يراعي مطالب السياق على كلّ حال، وأمّا حكمهم بأنه الأكثر فلا غضاضة فيه، وقد جاء أكثر استعمالات القرآن عليه، والقلّة في الاستعمال القرآني لا تنافي الفصاحة ولا تغضُّ منها؛ ف«المعروف أنّ اللغة العربية أوسع من النحو؛ لأنّ النحو ينظّم المطرد، ويقصّر عن غير المطرد، وكلاهما من اللغة. ومن قواعد النحاة أنفسهم قاعدة أصولية تقول: الشذوذ لا ينافي الفصاحة، ومن هنا تكون اللغة الفصيحة أرحب من القواعد وحدودها»^(٣).

(١) البحر المحيط: ٦ / ٣١٨.

(٢) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم: ١٣٩.

(٣) تمام حسان، خواطر من تأمل لغة القرآن: ١٣٩، وهو مبحث عن الفاصلة القرآنية قيم، بيّن فيه وظيفتها الجماليّة وأثرها في الترخص في القاعدة النحوية.

- استعمالها في الإثبات وفي النفي :

مما اختصت به همزة الاستفهام أنها تدخل على الإثبات المؤكّد ، وعلى النفي^(١) ،
كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَمْ تَأْتِيكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، وقوله تعالى :
﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأْتِيَنَّكَ لَاجِرًا إِنَّ كُنَّا نَخُنُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء : ٤١] ،
وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوْلَمَّا
أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ [آل عمران : ١٦٥] .

- دخولها على الشرط :

وهذا توسّع في الاستعمال^(٢) ، نحو : أَمِنْ لِقَيْتِهِ أَكْرَمْتَهُ ؟

وهو من حيث المعنى - كما وصفه ابن فارس - « مِنْ دَقِيقِ بَابِ الِاسْتِفْهَامِ ؛ إِذْ يُوَضَّعُ فِي الشَّرْطِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْجِزَاءِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ : إِنْ أَكْرَمْتِكَ تَكْرَمْنِي ؛ الْمَعْنَى : أَتَكْرَمْنِي إِنْ أَكْرَمْتِكَ ؟ »^(٣) .

وفي نسبة الجواب إلى الاستفهام أو إلى الشرط خلافٌ بين سيبويه ويونس ؛ فسيبويه يرى جزم الجواب أبداً أيّاً كانت أداة الاستفهام ؛ لأنه جوابٌ للشرط ،

(١) ينظر : أبو حيان ، تذكرة النحاة : ٧٦ ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٤١ ، ٣٤٣ ، السيوطي ، الهمع :

٢ / ٤٨٢ ، وذكر ابن هشام أنّ هذا الاستعمال تشاركها فيه « أم » ، نحو : أقام زيد أم لم يقم ؛ ينظر :

المغني : ٢٤ .

(٢) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١٠٤ .

(٣) الصاحبى : ٢٩٥ (بتصرّف) .

والاستفهام داخل على جملي الشرط وجوابه جميعاً ، ويونس يرى رفعه ؛ لأنه جواب الاستفهام ، بشرط أن تكون أداة الاستفهام الهمزة خاصة ، ويجزم الجواب فيما سواها . ورأي يونس هذا قبيح في نظر سيبويه ؛ يقول في ذلك : « هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام ؛ وذلك قولك : إن تأتني آتـك ... ؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يُغيّرهُ ، ... وأمّا يونس فيقول : إن تأتني آتـك . وهذا قبيح يُكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام »^(١) .

ومذهب سيبويه يقوم على أمور :

أولها : اعتماده على قياس همزة الاستفهام على بعض الحروف المهملة من حيث عدم تغييرها أحوال الكلم ؛ يقول في ذلك : « وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يُغيّرهُ ، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك ؛ لا تُغيّر الكلام عن حاله »^(٢) .

الثاني : أن جملي الشرط فعله وجزاءه كالشيء الواحد ، وهما عينُ المستفهم عنه ؛ يقول سيبويه في ذلك أن هذا « فإن قيل : فإن الألف لأبد لها من أن تكون معتمدة على شيء فإن هذا الكلام معتمد لها ، كما تكون صلة للذي إذا قلت : الذي إن تأتـه يأتـك زيدٌ ؛ فهذا كله وصلٌ »^(٣) .

(١) الكتاب : ٣ / ٨٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٨٢ ، وينظر : الأعلام الشتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٧٤٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٨٣ .

الثالث : أنه قد جاء جواب الشرط المقرون بالفاء في هذا الموضع ، وهذا دليل على أن الجملة شرطية تامّة الجزأين ، « ولولا أنه موضعٌ يصلحُ ورودُ الجملة الشرطية فيه لكان استخدام (إن) فيه قبيحاً ، وليس استخدامها في الآية قبيحاً »^(١) ؛ ذلك ما عناه سيبويه - رحمه الله - بقوله بعد أن وصف مذهب يونس بالقبح : « وقال عز وجلّ : ﴿ أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهَمُّ الْخَالِدُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٤] ، ولو كان ليس موضع جزاء فُبح فيه (إن) ... »^(٢) .

والنحاة من بعد - فيما وقفتُ عليه^(٣) - كانوا على مذهب سيبويه مستنداً أكثرهم في ردّ مذهب يونس إلى أمرين :

١ - أنه يؤدي إلى عدم النظر ؛ ذلك أنه - كما يقول ابن الأنباري - « لو كان الأمر كما زعم لكان تقدير الآية : أفهم الخالدون فإن مت . ولا يجوز أن يقال - بالإجماع - : أنت ظالمٌ فإن فعلت ؛ وإنما يُقال : أنت ظالمٌ إن فعلت ، ولا يمكن دعوى زيادة الفاء ؛ لأنها نظيرة ثم في قوله : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُكُمْ بِهِ ﴾ [يونس : ٥١] ، وكما أنّ (ثم) ليست زائدة ، فكذلك الفاء »^(٤) .

فاتّصالُ الفاء بحرف الشرط يمنع تقدير الجواب محذوفاً يدلُّ عليه ما قبله كما في

(١) إبراهيم الشمسان ، الجملة الشرطية عند النحاة العرب : ٤٣٤ .

(٢) الكتاب : ٨٣ / ٣ .

(٣) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٣٦ ، الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٤٢٢ ، المبرد ، المقتضب :

٢ / ٦٠ ، ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، العكبري ، التبيان في

إعراب القرآن : ١ / ٢٣٥ ، ابن عصفور ، المقرب : ١ / ٢٧٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٦٣ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٦١ .

مثال النحاة السابق الذكر ؛ لأنها « حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها »^(١) .

٢- أنه يؤدي إلى إبطال ما تستحقه الهمزة من الصدارة ؛ يقول العكبري بعد أن ذكر الرد السابق : « والثاني : أن الهمزة لها صدرُ الكلام ، و (إن) لها صدر الكلام ، وقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنها كالشيء الواحد »^(٢) .

ويبدو أن وصف سيويه لمذهب يونس بالقبح مبني على ما استقر لدى النحاة من أن أداة الشرط إذا عملت في لفظ الشرط وجب أن تعمل في لفظ الجواب ؛ ولذا اشترطوا عند تقدم معنى الجواب أن يكون لفظ الشرط ماضياً حتى لا يظهر أثر العامل لفظاً ، وإلا آل الكلام إلى قبح أيضاً^(٣) .

هذا ، ولم يجيء الجواب في القرآن مضارعاً ، فيفصل بين خلاف سيويه ويونس^(٤) ، ولم أقف - فيما اطلعت عليه - على شاهد نحوي يحسم هذا الخلاف .

والذي يغلب على ظني أن مذهب يونس مبني على استعمال شاذ أو نادر ، وأنه لم يعد نمطاً تركيبياً مألوفاً للتعبير عن معنى هذا الأسلوب ، بل إن هذا النمط التركيبي - وفق مذهب سيويه - مخالف للاستعمال الأشهر ، الذي ذكره ابن

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٠٠ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٣٥ .

(٣) ينظر : سيويه ، الكتاب : ٣ / ٦٦ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٦٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢ / ٢٥٨ .

(٤) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣ / ١٨٢ ، ٢١٩ .

الحاجب بعد أن أبان معنى ما نحن بصده ، قال : « والأكثر إدخال الهمزة الإنكاريّة على ما هو معنى الجواب مقدّمًا على الشرط ، ثمّ ذكر الشرط بعده ، مثل : أتُهينني إن أكرمتك ؟ وإذا كان الإنكار باعتبار شرطٍ مستقبل كان الفعل المقدم مضارعاً ، وإن كان باعتبار شرط ماضٍ في المعنى كان الفعل المقدم ماضياً إن قصد التوبيخ ، ومضارعاً إن قصد النهي ، فتقول : أضربت زيدا لما أكرمك ؟ توبخاً له على الضرب المسبب عن الإكرام ، وتقول : أتضرب زيدا لما أكرمك ؟ نهياً له عن أن يفعل ذلك بعد إكرامه ... »^(١) .

ومّا يقوِّي مذهب سيبويه عندي - بالإضافة إلى ما سبق - أنه يلائم سلوك الأداة في حفظ الرتبة ؛ فقد تقرّر أنّ رتبة حروف المعاني هي التقدّم على مدخولها فضلاً عمّا اختصّت به الهمزة من كمال الصدارة ، ومدخولها من حيث المعنى أسلوبُ الشرط بأسره ؛ لأنّ المعنى هو إنكار أن يكون الجواب مسبباً عن فعل الشرط ، وذلك المدخول - من حيث الصناعة اللفظية - مجموع الجزأين ؛ لأنهما كالشيء الواحد .

والذي نخلص إليه أنّ الاستعمال القرآني جاء على مذهب سيبويه ، وهو بذلك يدلّ على أنّ النحاة الأوائل بلغوا مبلغاً عظيماً من البراعة والدقّة ؛ فقد كانت استنباطهم - فيما يتصل بهذه المسألة من أسلوب الاستفهام والشرط - صادقةً على تراكيب اللغة المختلفة .

(١) آمالي ابن الحاجب : ١ / ٢٧٩ .

ويستفاد من ذلك أيضاً أنّ الأسلوب القرآنيّ ثروة عظيمة للنظر في علاقات التراكيب؛ وأنّ الوشائج المطّردة بين التنوّعات التركيبيّة تتجلّى عند التأمل .

وبقي ممّا نحن بصده ، من دراسة استعمالات همزة الاستفهام ، استعمالها الذي تتّصف فيه بقصر بناء الجملة ، وهو الاكتفاء ببعض الجملة ؛ وذلك كما في الحكاية ، والبدل ؛ يقول ابن يعيش : « والهمزة قد تدخل على الكلام ، وينقطع بها بعض الجملة ، نحو قوله في الاستثبات لمن قال : مررت بزيد : أزيد ؟ وتقول : كم غلمانك أثلاثاً أم أربعة ؟ فتبدل من (كم) وحدها ، وتقول : أمقيماً وقد رحل الناس ؟ ، ولا يكون مثل ذلك في (هل) ولا غيرها »^(١) .

ولم يستعمل القرآن الكريم شيئاً من ذلك .

(٢) « هل » :

وهي حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون السلبي ودون التصوّر^(٢) .
ومن خصائصها التي تفرق بها عن الهمزة^(٣) :

- استعمالها في الإثبات ، فلا تدخل على النفي .

(١) شرح المفصل : ٥ / ١٠١ (بإيجاز) ، وينظر : سيويه ، الكتاب : ٣ / ٨٣ ، الرضي : شرح الكافية : ٤ / ٤٥٠ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٣٣٩ .

(٣) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني : ٢ ، الرماني ، معاني الحروف : ١٠٢ ، الهروي ، الأزهية : ٢٠٨ وما بعدها ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٤١-٣٤٦ ، ابن هشام المغني : ٣٣٩ .

- تخصيصها المضارع بالاستقبال ؛ فيمتنع أن تقول : هل تقرأ الآن ؟

- أنها لا تدخل على الشرط ولا على إن .

- أنها تقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، نحو ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ

الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] .

بناء الجملة الاستفهامية المصدرية بـ (هل) :

(هل) من الحروف الهوامل ؛ لأنها لا تختص بأحد القبيلين^(١) ، فهي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الأصل في الاستفهام أن يتعلق بالأفعال لا بالذوات إلا أنهم توسعوا في أدواته فأدخلوها على الأسماء أيضاً .

والبلاغيون على أن (هل) أدعى للفاعل من الهمزة^(٢) ؛ لأنها تستعمل للتصديق دون التصور ، وتستدعي التخصيص بالاستقبال ؛ وكلاهما مظنته الفعل ؛ يقول السكاكي : « ولكون (هل) لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، وقد نبهت فيما قبل على أن الإثبات والنفي لا يتوجهان إلى الذوات ، وإنما يتوجهان إلى الصفات ، ولا استدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك ، وأنت تعلم أن احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذوات لا لأنفس الذوات ؛ ... استلزم ذلك مزيد اختصاص هل دون الهمزة بما يكون كونه زمانياً أظهر كالأفعال »^(٣) .

(١) الرماني ، معاني الحروف : ١٠٢ .

(٢) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٩ ، التفتازاني ، المطول : ٤١٣-٤١٤ ، السبكي ، عروس الأفراح :

٥٢٧/١ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣٠٩ .

* استعمالها في القرآن الكريم :

استعملت « هل » في النص القرآني تسعين مرة ، وقد كانت الجملة بعدها فعلية في أكثر مواضعها ^(١) ، وأجزاؤها فيها جميعاً على أصل الرتبة ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ [البقرة : ٢٤٦] .

وأما دخولها على الجملة الاسمية ، فالحديث عنه يستدعي تفصيلاً :

أ- الجملة الاسمية الجزآن :

سبقت الإشارة إلى أن لـ (هل) مزيد اختصاصٍ بالدخول على الفعل ، فالعدول عما اختصت به ينطوي على غرضٍ بلاغيٍّ ؛ ذلك أن « إبراز ما سيتجدد ، وهو الفعل في قالب الثابت المستقر ، بحيث تكون الجملة اسمية ، والمبتدأ والخبر فيها اسمان أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله من الإتيان بالفعل » ^(٢) .

(١) وهي : البقرة : ٢١٠ ، المائدة : ٥٩ ، ٦٠ ، ١١٢ ، الأنعام : ٤٧ ، ٥٠ ، ١٥٨ ، الأعراف : ٥٣ ، ٥٤ ، ١٤٧ ، التوبة : ٥٢ ، ١٢٧ ، يونس : ٥٢ ، ١٠٢ ، هود : ٢٤ ، يوسف : ٦٤ ، ٨٩ ، الرعد : ١٦ ، (٢) النحل : ٣٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، الإسراء : ٩٣ ، الكهف : ٦٦ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، مريم : ٦٥ ، ٩٨ ، طه : ٩ ، ٤٠ ، ١٢٠ ، الحج : ١٥ ، الشعراء : ٧٢ ، ٩٣ ، ٢٢١ ، النمل : ٩٠ ، القصص : ١٢ ، سبأ : ٧ ، ١٧ ، فاطر : ٤٣ ، ص : ٢١ ، الزمر : ٩ ، ٢٩ ، الزخرف : ٦٦ ، ق : ٣٠ ، الأحقاف : ٣٥ ، محمد : ١٨ ، ٢٢ ، الذاريات : ٢٤ ، الصف : ١٠ ، الملك : ٣ ، الحاقة : ٨ ، الإنسان : ١ ، النازعات : ١٥ ، المطففين : ٣٦ ، البروج : ١٧ ، الغاشية : ١ .
(٢) السبكي ، عروس الأفراح : ١ / ٥٢٨ .

ولذلك عدّ السكاكي هذا الاستعمال ممّا يختصُّ به البليغ ، أي : الذي يقصد به الدلالة على الثبات وإبراز ما سيتجدّد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ ؛ فإنّه لا يفرّق بينهما^(١) .

ومن مواضع (هل) في القرآن التي جاءت فيها الجملة اسمية الجزأين^(٢) :

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ [المائدة : ٩١] .

- وقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن : ٦٠] .

والبلاغيون - كما سلف - والمفسرون وقفوا على غرض العدول عن استعمال الجملة الفعلية إلى الاسمية بعد « هل » ؛ يقول السكاكي بعد أن أبان عن مزيد اختاص « هل » بالفعل دون الهمزة : « ولذلك كان قوله عز وجل : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٨٠] أدخل في الإنشاء عن طلب الشكر من قولنا : فهل تشكرون ، أو : فهل أنتم تشكرون ، أو أفأنتم شاكرون ؛ لما أن : هل تشكرون ، مفيدٌ للتجدّد ، وهل أنتم تشكرون كذلك ، وأفأنتم شاكرون ، وإن كان يُنبئ عن عدم التجدد ، لكنّه دون : « فهل أنتم شاكرون » لما ثبت أن « هل » أدعى للفعل من

(١) ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٩ ، التفتازاني ، المطول : ٤١٤ .

(٢) تلك المواضع هي : آل عمران : ١٥٤ ، المائدة : ٩١ ، الأنعام : ١٤٨ ، هود : ١٤ ، الأعراف : ٥٣ ، يونس : ٣٤ ، ٣٥ ، إبراهيم : ٢١ ، النحل : ٣٥ ، الأنبياء : ٣ ، ٨٠ ، ١٠٨ ، الشعراء : ٣٩ ، ٢٠٣ ، الروم : ٢٨ ، ٤٠ ، فاطر : ٣ ، الصافات : ٥٤ ، الزمر : ٣٨ (٢) ، غافر : ١١ ، ٤٧ ، الشورى : ٤٤ ، ق : ٣٠ ، القمر : ١٥ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٥١ ، الرحمن : ٦٠ ، النازعات : ١٨ ، الفجر : ٥ .

الهمزة ؛ فترك الفعل معه يكون أدخل في الإنباء عن استدعاء المقام عدم التجدد»^(١).

(ب) - الجملة الاسمية الواقع الخبر فيها فعلاً :

وهذا الاستعمال فيه تنكُّبٌ عن مزيد اختصاص (هل) بالفعل ؛ ولذا وُصِفَ بالقبح والشذوذ ، يقول سيبويه : « فإن قلت : هل زيداً رأيت ؟ وهل زيدٌ ذهب ، قُبِحَ ولم يُجْزِ إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم نصب »^(٢). ولم يرد هذا الاستعمال في القرآن الكريم .

(٣) « أم » :

سبقت الإشارة إلى ما تفرَّقُ به (أم) المتصلة عن (أم) المنقطعة ، والضوابط التي تراعى عند توجيه (أم) في سياق الجملة ، والكلام هنا يُعنى بـ(أم) المنقطعة ؛ لأنَّهما وإن كانتا حرفي استفهام^(٣) ، إلا أنَّ المتصلة ليست مستقلة عن الجملة الاستفهامية بل تنتظم في بنائها التركيبي ؛ فهي « مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى : أيُّ الشيئين ؛ فشاركت همزة الاستفهام ، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى

(١) مفتاح العلوم : ٣٠٩ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ١ / ٥٢٨ ، التفتازاني ، المطول : ٤١٤ ، أبو

حيان ، البحر : ٤ / ١٨ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ١٧٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٩٩ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٠٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٧ ،

ابن عصفور ، شرح الجمل : ١ / ٣٧١ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٩ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٨٦ ، أبو علي الفارسي ، الإيضاح :

(أيّ) ... فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد^(١) .

وأما المنقطعة فهي مكوّنٌ لجملة استفهامية مستقلة ؛ بمعنى أنّ « ما قبل (أم) وما بعدها على كلامين ؛ لأنّه إضرابٌ عن الكلام الأوّل ، وشروعٌ في استفهامٍ مستأنف^(٢) .

بيد أنّ عدّها مكوّنًا لجملة استفهامية أخرى لا يؤخذ على إطلاقه ؛ فللنّحاة في ذلك خلافٌ ، إجماله على النحو الآتي :

- أنّها بمعنى (بل) والهمزة مطلقاً ، وهو مذهبُ البصريّين ، يقول ابن الشجري : « والبصريّون مُجمعون على أنّها لا تكون بمعنى (بل) إلاّ بتقدير همزة الاستفهام معها^(٣) .

- أنّها بمنزلة (بل) وحدها ، وهو مذهبُ الكسائي وهشامٍ من الكوفيّين^(٤) ، وغيرهم^(٥) .

والحقيقة أنّ المقامات المختلفة لاستعمالات (أم) تندُّ عن هذه الآراء التي تحصر

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (بتصرّف يسير) .

(٢) السابق ، وقد أشار الرضي عقيب هذا النصّ إلى أنّه قد تتجرّد عن معنى الاستفهام .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٣ / ١٠٨ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ ، وتعليقات السيرافي

عليه ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٨٩ ، أبو علي الفارسي ، الإيضاح : ٢٢٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل :

٥ / ١٧ - ١٨ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ١٦٩ .

(٤) ينظر : أبو حيان : الارتشاف : ٤ / ٢٠٠٨ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ١٦٩ ، ابن هشام ، المغني : ٥٧ .

(٥) ينظر : الرماني ، معاني الحروف : ٧٠ ، الهروي ، الأزهية : ١٢٨ .

(أم) في معنى واحد ، ولذلك نجد ردوداً بين أصحاب دينك الموقفين ؛ من ذلك قول ابن يعيش منتصراً لرأيه : « ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الأوّل والآخر عُلقَة . والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ ﴾ [الزخرف : ١٦] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْأَبْنُونَ ﴾ [الطور : ٣٩] ؛ إذ يصير ذلك متحققاً ، تعالى الله عن ذلك »^(١) .

ولقد راعى ثلّة من العلماء^(٢) مطالبَ السياق الذي تردُّ فيه (أم) ، وأوكلوا لها معنىً وظيفياً مستنبطاً منه ؛ يقول ابن هشام : « ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها : الإضرابُ ، ثم تارة تكون له مجرداً ، وتارة تتضمّنُ مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً »^(٣) .

استعمال (أم) المنقطعة في القرآن الكريم :

تخرّج بعض العلماء من القول بمجيء (أم) منقطعة في الاستعمال القرآني ؛ يقول السّهيلي : « ولا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإن كانت فعلى جهة التقرير ؛ نحو

(١) شرح المفصل : ١٨ / ٥ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٧١ - ٧٢ ، الزجاجي ، حروف المعاني : ٤٨ - ٤٩ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٥٤٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٦ ، ابن هشام ، الأوضح : ٣ / ٣٣٢ - ٣٣٥ ، السيوطي ، الأشباه والنظائر : ٤ / ٧٥ .

(٣) المغني : ٥٦ ، وتنظر شواهد هنالک .

قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف : ٥٢] ،
وأحسبُ جميعَ ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأوّل من المعادلة ... ؛ لأنّ
القرآن كلّهُ مبنيٌّ على تقرير الجاحدين وتبكيّت المعاندين ، وهو كلّهُ كلامٌ واحد ،
كأنّه معطوفٌ بعضُهُ على بعض ؛ فإذا وجدت (أم) وليس قبلها استفهامٌ في اللفظ ،
فهو متضمّنٌ في المعنى معلومٌ بقوة الكلام ^(١) .

ولكي لا يكون ثمة حرجٌ في مدلولات بعض الظواهر النحوية عند تحليل النظم
القرآني ينبغي مراعاة أنّ كلام الله تعالى جاء على كلام البشر ؛ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [
الشعراء : ١٩٥] ، فما يقع في كلام البشر من تراكيب اللغة الفصحى يمكن أن يقع
في القرآن ، وهو تعالى - دون أثرٍ من ذلك - منزّهٌ عن صفات البشر .

وقد نبّه سيبويه على ذلك حين وجّه (أم) على معنى (بل) والهمزة في قوله
تعالى : ﴿ الْم ۝ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَأرَبِّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ ﴾ أمرٌ يقُولُونَ
أَفْتَرَنَهُ ﴿ [السجدة : ١ - ٣] ؛ إذ قال : « فجاء هذا الكلام على كلام العرب ، قد
عَلِمَ - تبارك وتعالى - ذلك من قولهم ، ولكن هذا على كلام العرب ؛ ليعرفوا
ضلالَتهم » ^(٢) .

ومواضعُ (أم) المنقطعة في القرآن أكثرُ من مواضع (أم) المتصلة ؛ إذ تجاوزت

(١) نتائج الفكر : ٢٦١ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٧٣ .

الضعف كما يقول الشيخ عزيمة^(١) .

وقبل الحديث عن تلك المواضع يحسن أن تكون على ذكرٍ بأنه - كما أشرتُ سابقاً - تأتي المنقطعة بعد الخبر المحض ، وبعد همزةٍ لغير استفهام ، وبعد استفهامٍ بغير الهمزة ، وهي - على كلِّ حالٍ - مكوّنٌ لجملة طلبية ، وهذه الجملة غير مستقلة عن سابقتها عند جمهور النحويين ؛ لأن (أم) عاطفة ، وهم يذكرونها في عدّة حروف العطف ، ويقتصرون في عدّ حروف الاستفهام على حرفين الهمزة وهل ؛ لأنها - كما يقول ابن يعيش - « لا تخلص للاستفهام ؛ إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام ؛ فلذلك اقتصر على الهمزة و (هل) »^(٢) .

وقد أحصى الشيخ عزيمة مواضعها في القرآن سبعةً وثلاثين موضعاً^(٣) ، وأشار إلى أن أكثرها كان بعد غير الاستفهام إلا أن عدّها جملاً طلبية يرجع إلى السياق معنئٍ ولفظاً ، الذي ترد فيه كما أشرت قبل إلى خلاف العلماء في ذلك ، وإيضاحاً إليك الشاهد الآتي :

- قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ۝٥٤ ﴾ أم

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٣٩ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٩٩ ، وقد شدّ عنهم ابن عصفور ؛ قال في شرح الجمل : ١ / ٢٣٧ : « وليست بعاطفة ؛ لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً ، بل كلام مستأنف منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد » وهو قول لا يُعبأ به ؛ لأن من حروف العطف ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، ك (بل) ، و (لكن) و (لا) .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٥٠-٣٥٢ .

لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ [النساء: ٥٢ - ٥٤]. فـ (أم) الأولى ، بمعنى بل والهمزة عند أكثر النحاة والمفسرين^(١) ، وهو مؤدَّى معنى الآية الذي هو شروعٌ في تفصيل بعضٍ آخر من قبائحهم ، و (أم) منقطعة وما فيها من معنى (بل) للإضراب والانتقال من ذمهم بتزكيتهم أنفسهم وغيرها مما حكى عنهم إلى ذمهم بادعائهم نصيباً من الملك ونحلهم المفرط ، والهمزة لإنكار أن يكون لهم ما يدعونه وإبطال ما زعموا أن الملك سيصير إليهم^(٢) .

وهي عند بعض المفسرين بمعنى بل دون الهمزة ؛ فأوجبوا على هذا حصول الملك للمذكورين في الآية ، والتزموا ذلك وفسروا عليه ؛ فالمعنى عندهم : بل هم ملوك أهل دنيا وعتوٌّ وتنعمٌ لا يبغون غيره ، فهم بخلاء به حريصون على ألا يكون ظهورٌ لسواهم^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٧٢ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٥٤ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ /

٦٧ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٠ / ١٠٤ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٢٨١ ، أبو حيان ، البحر المحيط :

٣ / ٢٨٤ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٨٩ ، الألوسي ، روح المعاني : ٥ / ٥٦ .

(٢) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٨٩ .

(٣) ينظر : ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٦٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٨٤ .

فالجملة على المذهب الأوّل طلبية ، وعلى الثاني خبريّة^(١) .

وأما (أم) في الآية الثانية ، فأكثرهم^(٢) أيضاً على أنها بمعنى الاستفهام والإضراب الانتقالي ، ومن قال إنها على بابها الذي هو الإضراب كابن عطية^(٣) من المفسرين ، فبالنظر إلى أنّها في حيز الاستفهام .

وليس المعنى وحده معياراً لتوجيهها ؛ فاللفظ له دورٌ أيضاً - وإن كان لا يستقلُّ عن المعنى - فالمجرّد للإضراب « من علامات ذلك في اللفظ أن يليها استفهامٌ ؛ نحو : « أمّاذا كنتم تعملون [النمل : ٨٤] ، ونحو : أم من هذا الذي هو جند لكم [الملك : ٢٠] »^(٤) .

والاستفهام الذي تدخل عليه (أم) يشمل أدواته جميعها ما عدا الهمزة ؛ لأنها أصيلةٌ في الاستفهام ، ولا تفيد غيره^(٥) فلا تجتمع هي وأداة أخرى ؛ يقول سيبويه : « هذا باب تبيان (أم) لم تدخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف .

(١) ثمة توجيهان آخران ، أحدهما للنحاس ، وهو أنّ (أم) متّصلة بتقدير همزة محذوفة قبلها ، والآخر للقرطبي ، وهو أنّ تكون (أم) بمعنى الهمزة ، والميم زائدة . ويضعف الأوّل التكلّف في التقدير ، والآخر أنه غير مشهور عن العرب ؛ ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٤٦٣ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٤٩ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٦٧ .

(٢) ينظر - مثلاً - : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٥٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٨٤ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢ / ٦٨ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٦٢ ، وينظر : الفارسي ، المسائل المنثورة : ١٩٣ ، ١٩٧ - ١٩٨ ،

ابن جني ، الخصائص : ٢ / ١٨٤ ، ٣ / ١٠٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٦ .

(٥) ينظر ، الفارسي ، المسائل المنثورة : ١٩٧ - ١٩٨ .

تقول : أم مَنْ تقول ، أم هل تقول ، ولا تقول : أم أتقول ؟ ؛ وذلك لأنَّ (أم) بمنزلة الألف ، وليس : أيِّ ومَنْ وما ومتى بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة : هذا وذلك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا ؛ إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة ، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف «^(١) .

وهذا الاستعمال وصفه أبو حيان بالكثير الفصيح راداً على ابن عصفور حين وصفه بأنه قليل جداً ؛ قال : « وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح (الصَّفَّار) الذي كتبه ابن عصفور فإنه ادَّعى أنه لا يُحفظ منه إلا قوله :

* أم هل كبيرٌ بكى

و : * ما أنت أم ما ذكرها ربعيةً

وقوله : * أم هل لامني لك لائمٌ

وأنه من الجمع بين أداتي معنى ، وهو قليل جداً ...، وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدلُّ على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى «^(٢) .

* استعمال (أم) قبل أداة الاستفهام في القرآن الكريم :

استعمل الأسلوب القرآني هذا النمط كثيراً كما قال أبو حيان ؛ فقد جاءت (أم) ، كما يقول الشيخ عزيمة قبل مَنْ الاستفهامية ، و« ما » ، و« هل » ، و« ماذا »^(٣) ،

(١) الكتاب : ٣ / ١٨٩ .

(٢) الارتشاف : ٤ / ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ٣ / ١٧١ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

ومنها : قوله تعالى : ﴿ هَتَأْتُمْ هَتُؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ
 اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ﴾ [النساء : ١٠٩] ، وقوله تعالى :
 ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ، وقوله
 تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ قَالَ كَذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل :

٤- (كيف)

وهي اسم استفهام يُسأل به عن الحال^(١). ولها في الاستعمال العربي وجهان^(٢):

١ - الأوّل : وهو أن تكون استفهاماً حقيقياً كان ، نحو : كيف زيد ؟ أو غيره ،
نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ... ﴾ [البقرة : ٢٨]
فإنه أُخْرِجَ مُخْرَجَ التَّعَجُّبِ . وهو الغالب فيها كما يقول ابن هشام^(٣) .

٢ - الثاني : أن تكون شرطاً ، فتقتضي فعلين متفقّي اللفظ والمعنى ؛ يقول
سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : كيف تصنع أصنع ، فقال : هي مُسْتَكْرَهَةٌ ،
وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ؛ لأن معناها : على أي حال تكن
أَكُنْ »^(٤) .

ومعلوم ذلك الضابط التركيبي الذي يصدق على أدوات الاستفهام ، وهو أنه إذا اتّصلت
بها ما كانت شرطاً ، وإلاّ فالأغلب عليها الاستفهام ، ويجوز فيها الجزاء^(٥) .

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٢٣٣ / ٤ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٣

(٢) ثمّ وجهٌ ثالثٌ في زعم قوم ، وهو العطف ، كما في قول الشاعر :

إذا قلّ مال المرءٍ لانت قناتُهُ وهان على الأدنى فكيف الأبعدِ

وقد خطّاه ابن هشام وردّه ؛ ينظر : المغني : ٢١٠-٢١١ .

(٣) المغني : ٢٠٩ .

(٤) الكتاب : ٦٠ / ٣ ، وهي جازمة عند قطرب والكوفيين ، وغير جازمة عند سائر البصريين إلا على قُبْح

ينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٩٧ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ٦٤٣ / ٢ وما بعدها ، ابن

عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٦ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٨٦٨ .

(٥) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٨٥-٨٦ .

* استعمال (كيف) الاستفهامية في القرآن الكريم :

استعملت (كيف) في القرآن الكريم لمعنى الشرط في ثلاثة مواضع ؛ نقله ابن هشام^(١) عن بعضهم ، وتلك المواضع هي :

١ - قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران : ٦] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعِنَّا لَمَّا قَالُوا لَئِن يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقْ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾ [المائدة : ٦٤] .

٣ - قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَثِيرٌ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ... ﴾ [الروم : ٤٨] .

يقول أبو حيان معلقاً على الموضع الأول : « و (كيف) هنا للجزاء ، لكنها لا تجزم ، ومفعول يشاء محذوف لفهم المعنى ... ، والمعنى : على أي حال شاء أن يصوّركم صوّركم ، ونصبه على الحال ، وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه ؛ نحو قولهم : أنت ظالم إن فعلت »^(٢) .

ويكشف عن علة هذا التوجيه (حملها على الشرط) ، وهي تعذر إنشاء الاستفهام ؛ يقول في ذلك : « قال الحوفي : (كيف) سؤال عن حال ، وهي نصب »

(١) ينظر : المغني : ٢٠٩ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ٣٣٢ ، السيوطي : الإتيان : ١ / ٤٩٦ .

(٢) البحر المحيط : ٢ / ٣٩٥ .

بد (يشاء) انتهى . ولا يُعقل هنا كونها سؤالاً عن حال ، بل هي في معنى الشرط كما تقول : كيف تكون أكون ، ومفعول (يشاء) محذوف ، وجواب (كيف) محذوف يدلُّ عليه (ينفق) المتقدّم ... والتقديرُ : ينفقُ كيف يشاء أن ينفقَ ينفقُ^(١) .

وأما ما سوى هذه المواضع الثلاثة من القرآن الكريم ، فـ (كيف) فيه استفهامية ، وعدة تلك المواضع ثمانون موضعاً^(٢) .

و (كيف) في تلك المواضع مكوّنٌ لجملة استفهامية سواء كان الاستفهام معها على حقيقته استفهاماً عن الحالة ، وهذا كثير ، كقوله تعالى : ﴿ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، أو كان خارجاً عن حقيقته إلى معانٍ أخرى من التعجب والإنكار وغيرهما^(٣) كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨] .

(١) البحر المحيط : ٣ / ٥٣٥ .

(٢) وهي : البقرة : ٢٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، آل عمران : ٢٥ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١٣٧ ، النساء : ٢١ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٦٢ ، المائدة : ٣١ ، ٤٣ ، ٧٥ ، الأنعام : ١١ ، ٢٤ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٨١ ، الأعراف : ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٢٩ ، التوبة : ٧ ، ٨ ، يونس : ١٤ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٧٣ ، يوسف : ١٠٩ ، الرعد : ٣٢ ، إبراهيم : ٢٤ ، ٤٥ ، النحل : ٣٦ ، الإسراء : ٢١ ، ٤٨ ، الكهف : ٦٨ ، مريم : ٢٩ ، الحج : ٤٤ ، الفرقان : ٩ ، ٤٥ ، النمل : ١٤ ، ٥١ ، القصص : ٤٠ ، العنكبوت : ١٩ ، ٢٠ ، الروم : ٩ ، ٤٢ ، ٥٠ ، سبأ : ٤٥ ، فاطر : ٢٦ ، ٤٤ ، الصافات : ٧٣ ، ١٥٤ ، غافر : ٥ ، ٢١ ، ٨٢ ، الزخرف : ٢٥ ، محمد : ١٠ ، ٢٧ ، ق : ٦ ، القمر : ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٠ ، الملك : ١٧ ، ١٨ ، القلم : ٣٦ ، نوح : ١٥ ، المزمّل : ١٧ ، المدثر : ١٩ ، ٢٠ ، الغاشية : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، الفجر : ٦ ، الفيل : ١ .

(٣) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٣٤١ ، وما بعدها .

٥- (كم)

وهي سؤال عن العدد^(١)، وتفرق عن (كم) الخبرية في أمور، منها^(٢):

١ - أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهامية .

٢ - أن الاستفهامية تستدعي جواباً ، والخبرية لا تستدعيه .

٣ - أن تمييز (كم) الاستفهامية مفرد منصوب ، وتمييز الخبرية مفرد أو مجموع مجروران ، ولا يجوز جرّ مميّز (كم) الاستفهامية - عند جمهور النحاة - إلا إذا جرّت (كم) بحرف جرّ .

* استعمالها في القرآن الكريم :

أخطأ السيوطي في زعمه أنها لم تقع في القرآن^(٣)؛ فقد استعملت (كم) الاستفهامية في النصّ القرآني في ثلاثة مواضع ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ لَيْئْتٌ يَوْمًا أَوْ

بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١٥٧/٢ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٦٧/٣ وما بعدها ، ابن هشام ، المغني : ١٩٠ .

(٣) ينظر : الإتيان : ٤٩٦/١ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣٢٩/٢ .

لَيْتُمْ قَالُوا لَيْثًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴿ [الكهف : ١٩] .

٣ - قوله تعالى : ﴿ قَلَّ كَمَ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ﴿١١٣﴾ قَالُوا لَيْثًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَأَلَ الْعَادِينَ ﴿ [المؤمنون : ١١٢ - ١١٣] .

وهي محتملة لأن تكون استفهامية وأن تكون خبرية في خمسة مواضع أخرى من القرآن أحصاها الشيخ عزيمة ، ونقل طرفاً من آراء العلماء حولها ^(١) ؛ ومن تلك المواضع :

- قوله تعالى : ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَ آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١]

يقول أبو حيان بعد أن نقل تجويز الزمخشري لهما « وهو ليس بجيد ؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاعٌ للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ؛ لأنه يصير المعنى سل بني إسرائيل ، وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال كثيراً من الآيات آتيناهم . فيصير هذا الكلام مُفْلَتًا مما قبله ؛ لأنه جملة كم آتيناهم صار خبراً صرفاً لا يتعلّق به (سل) ؛ وأنت ترى معنى الكلام ومصبّب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقدير حذفٍ ، وهو المفعول الثاني لـ (سل) ، ويكون المعنى سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم أخبر تعالى أن كثيراً من الآيات آتيناهم ^(٢) .

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٣٣٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢ / ١٣٦ ، والآية من شواهد البلاغة على كم الاستفهامية ؛ ينظر: السكاكي ، مفتاح

سائر أدوات الاستفهام :

- (مَنْ) : للسؤال عن العاقل، و (ما) للسؤال عن غير العاقل أو عن الجنس^(١).

- (متى) للسؤال عن الزمان، و (أيان) مثلها إلا أنها مختصة بالمستقبل وبمواضع التفخيم^(٢)، و (أين) للسؤال عن المكان .

- (أنى) تكون في معنى : كيف ، وأين ، ومتى^(٣) .

- (أي) للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمرٍ يعُمُّهما^(٤) .

وقد استعمل الأسلوب القرآني هذه الأدوات ، وأبان الشيخ عزيمة عن مواضعها فيه^(٥) .

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢٢٨ / ٤ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٠ .

(٢) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢٠٤ - ٢٠٥ / ٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب : ٢٣٥ / ٤ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٣ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٧٠ / ٤ ، ومعلوم أن تلك معانيها الوضعية ؛ فهي تخرج إلى معانٍ مجازية كثيرة ؛ كالتعجب ، والتوبيخ ، والتحقير ، والتقدير ، ونحو ذلك ، مما تحفل به كتب البلاغة في باب الاستفهام .

(٤) سيبويه : ٢٣٢ / ٤ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٢ .

(٥) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٣ / ٨١ - ٨٧ ، ٨٨ - ٩١ ،



الفصل الثاني

جواب الطلب



بعد أن أبنّا - فيما مضى - عن المكوّن الأول للطلب الذي يحتلُّ صدارة الجملة وصفاً وتحليلاً ، تنظيراً وتطبيقاً على الاستعمال القرآني ، ينتقل الحديث إلى المكوّن الآخر لجملة الطلب ، وهو جواب الطلب .

جواب الطلب : الموقع ، الشكل ، المعنى :

موقعه من الكلام ، حيث تُستكمل متعلّقات المكوّن الأول ، أيّ من أقسام الطلب .

وأما الشكل ، فالوحدة التركيبية لجواب الطلب ، تتخذ شكلين: أحدهما قياسيٌّ ، وهو المبوّب له في النحو ، وهو الفعل المضارع المجزوم ، أو المنصوب حينما يقترن بفاء السبب .

وأما الشكل الثاني ، فهو غير قياسي ، ويشمل جواب السؤال ، وتركيب التعليل المصدرّ بفاء السببية المتلوّة بجملة اسمية ، أو ما ناب عنها .

والحديث هنا معنيٌّ بالشكل الأول. ^(١)

وأما من حيث المعنى فمقصودٌ به الجزاء ، والمراد بقصد الجزاء ، أنّك تقدره مسبباً عن ذلك الطلب المتقدّم كما أن جزاء الشرط مسبّبٌ عن فعل الشرط .

(١) سوف أدبّل هذا الفصل بحديث موجز عن الشكل الثاني للجواب ، وهو الجواب غير القياسي ، ينظر:

أو بعبارة أخرى أن تراقب علاقة السببية ؛ حيث إنَّ « كلَّ فعلٍ مأمورٍ به أو منهيٍّ عنه فلا بد أن يكون سبباً لجلب مصلحة أو دفع مفسدة ، وإلا فلا فائدة في طلبه ؛ فمن لوازم الأمر بكل فعل أو النهي عنه ، كونه سبباً للأمر ؛ فلهذا إذا خلا الجواب في غير النفي من الفاء وقُصد الجزاء جزم »^(١) .

وتأثيرُ المكوّن الأول للجملة (أحد أقسام الطلب) في هذا المكون الأخير (جواب الطلب) يتمُّ بوساطة تعلّقه به من حيث المعنى عن طريق الربط الجوابي ، وهو أحد وسائل الارتباط اللغوي ؛ « فإن الارتباط خمسة أنواع : وجوديّ ، ولزوميّ ، وخبريّ ، وجوابيّ ، وعطفيّ »^(٢) ، ولا بدّ أن يقتضي ذلك أثراً في اللفظ ، لتحققِ موجبِ العمل عندئذٍ ؛ ولذلك ينجزم الجواب عند تجرّده من فاء السبب .
وللنحاة في تفصيل القول في هذا العمل خلافٌ ، مجمله ما يأتي :

المذهب الأول : أنه مجزومٌ بالطلب المتقدّم ، ثمّ اختلفوا في تفسير ذلك ؛ فقليل : لتضمّنه معنى الشرط ، وهو مذهب أكثر المتقدمين من النحاة وبعض من المتأخرين^(٣) ؛ يقول سيبويه : « هذا بابٌّ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٩ / ٤ .

(٢) الزركشي ، البرهان : ١١٨ / ٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ - ٩٤ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٨٢ ، ١٣٥ ؛ الزجاجي ، الجمل : ٢١٠ ؛

النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢١٨ ، الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٤٠٦ ، ابن خروف ، شرح

الجمل : ٢ / ٨٦١ ، وابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٣٩ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٢٩ ،

الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١١٧ - ١١٨ .

لأمرٍ أو نهْيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ : فأما ما انجزم بالأمر فقولك ائتني آتك ،
وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك وإنما انجزم هذا الجواب
كما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مُستغنٍ عنه
إذا أرادوا الجزاء ، كما أن إن تأتني غير مُستغنية عن آتك «^(١) .

وينقل رأي شيخه ؛ فيقول : « وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن؛
فلذلك انجزم الجواب »^(٢) .

وهو لا يختلف عنه في تفسير هذا العمل بتضمين الطلب معنى الشرط كما يظهر
من تفسيره لبعض الشواهد ، كقول الراجز :

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس المطي
قال : كأنه قال : « إن يكن مني نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرقني الكرى ، كأنه لم
يعدّ نومه في هذه الحال نوماً »^(٣) .

ذلك هو التفسير الأول للعمل في هذا المذهب ، وأما التفسير الثاني لهذا العمل ،
فهو تعليقه بالنيابة عن أداة الشرط ، وهو مذهب ابن عصفور الذي صحح هذا
الرأي في أحد كتبه^(٤) اعتماداً على نقض الرأي السابق ؛ يقول : « وهذا هو الصحيح ؛

(١) الكتاب : ٣ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب : ٣ / ٩٥ .

(٤) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٢ ، وهو في المقرب : ١ / ٢٧٢ يفسر عمل الطلب بتضمين معنى
الشرط .

لأن العامل لا يوجد جملةً في موضع ، وإذا كان التقدير في : أطع الله يغفر لك على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصل»^(١) .

هذا ، ولم يسلم هذا المذهب من الاعتراض ، سواء فُسر عملُ الطلب بتضمّنه معنى الشرط أو بالنيابة عنه ؛ ومن أبرز تلك الاعتراضات :

- ١- أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ؛ لأنه يدلُّ عليه بالالتزام ، فأَيُّ فائدةٍ في تضمينه لمعناه؟^(٢) .
- ٢- أن التضمين هنا لمعنيين ، معنى (إن) ، ومعنى فعل الطلب ، وليس في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد^(٣) .
- ٣- أن تضمين الفعل معنى الحرف غير واقع في كلامهم أو غير كثير بخلاف تضمّن الاسم معنى الحرف^(٤) وكلُّ هذه الاعتراضات - كما ترى - تؤدّي إلى عدم النظر .

٤- أن القول بأن جزم الطلب على سبيل النيابة يرده أن نائب الشيء يؤدي معناه ،

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٢ ، وهو في (المقرب : ١ / ٢٧٢) فسّر عمل الطلب بتضمّن معنى الشرط .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٤٠ .

(٣) السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣١٧ .

(٤) الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني : ٣ / ٤٥٣ .

والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب خلاف الشرط^(١).

المذهب الثاني: أن الجازم شرطٌ مقدرٌ دلّ عليه الطلب، وهو مذهب الجمهور^(٢)، وقال به أكثر المتأخرين^(٣)، وممن قال به من المتقدمين ابنُ السراج^(٤) والسيرافي^(٥) والفارسي^(٦) والزخشي^(٧)، وهو أنسب من المذهب الأول كما يشير ابن الناظم؛ «لأن التضمن زيادةً بتغيير للوضع، والإضمار زيادةً بغير تغيير؛ فهو أسهل»^(٨).

المذهب الثالث: قيل إن الجزم بلامٍ مقدرّة^(٩)، ورُدَّ بأنه لا يطرد إلا بتجاوزٍ وتكلفٍ في بعض المواضع، نحو: أكرمني أكرمك؛ لأن فيه أمرَ المتكلم لنفسه^(١٠).

(١) الأزهري، التصريح: ٤ / ٣٣٦؛ الصبان، حاشيته على شرح الأشموني: ٣ / ٤٥٤.

(٢) ينظر: خالد الأزهري، التصريح: ٤ / ٣٣٤.

(٣) الجرجاني، المقتصد: ٢ / ١١٢٤، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٢٦٤، ابن مالك، شرح الكافية

الشافية: ٢ / ١٢٩، أبو حيان، الارتشاف: ٤ / ١٦٨٤، ابن الناظم، شرح الألفية: ٦٨٣، ابن

هشام، المغني: ٦١١.

(٤) الأصول: ٢ / ١٦٢، ١٨٠.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ٩٤ (الهامش: ٢).

(٦) الإيضاح: ٢٥٣، المسائل العضديات: ١٤٠ - ١٤١، المسائل المثورة: ١٥٦.

(٧) المفصل: ٢٥٢.

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل: ٤ / ٤٠.

(٩) أبو حيان، الارتشاف: ٤ / ١٦٨٤، السيوطي، الهمع: ٢ / ٣١٧.

(١٠) ينظر: الصبان، حاشيته على شرح الأشموني: ٣ / ٤٥٤.

ومهما يكن من أمرٍ - إذ لا يمكن أن يسلم أيُّ من تلك المذاهب ممّا يضعفه - فالكلام طلبٌ يحمل رائحة التركيب الشرطي ، وآية ذلك من حيث المعنى ومن حيث اللفظ ، أما المعنى فـ « الحامل على الكلام الطلبي ، كون المطلوب مقصوداً لغيره ، بمعنى أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا هو معنى الشرط ، أعني توقُّف غيره عليه »^(١) ، وأمّا اللفظ فمن حيث القرينة الإعرابية للجواب ، وهو كونه مجزوماً ، ولم يدخل عليه جازم ، كما هو شأن جواب الشرط ، واقترائه بفاء السبب ، وهي تضاهي فاء الجواب من حيث الربط .

وقبل أن يُعنى الحديث بدراسة مواضع جواب الطلب المجرد من فاء السببية في القرآن ، نتناول الأوجه الإعرابية الجائزة في الجواب المجرد من فاء السببية .

* الأوجه الإعرابية الجائزة في جواب الطلب المجرد من فاء السببية :

اتّضح فيما مضى أن الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب حقه الجزم إذا قصد به الجزاء ، ولكنه حين ينخرم هذا الشرط يكون مرفوعاً ؛ إذ لا ناصب ولا جازم ، وهو عندئذ يحمل وظيفة نحوية ، هي الصفة أو الحال أو الاستئناف بحسب مراد المتكلم ؛ يقول الزمخشري في ذلك : « وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه : إمّا صفة ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۗ وَيَرْثُنِي ﴾ [مريم : ٥ - ٦] ، أو حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام : ١١٠] ، أو قطعاً واستئنافاً كقولك : لا تذهب به تغلب عليه ، وممّا يحتمل الأمرين الحال والقطع قوله تعالى : ﴿ فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ [طه : ٧٧] »^(٢) .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١١٧ بتصرف .

(٢) المفصل : ٢٥٣ - ٣٥٤ (بإيجاز) ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٩٦ / ٣ ، ٩٨ ، وقد أحصى الشيخ عزيمة شواهد على ذلك من القراءات ؛ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ١١ / ٣٢٩ - ٣٣٢ .

*** أولاً : جواب الطلب المجرد من فاء السببية في الاستعمال القرآني :**

وشرطه - كما مرّ - أن يقصد به الجزاء ، وهو حينئذ مجزوم . وقد ورد ذلك في أسلوب القرآن الكريم جواباً للأمر ، وللدعاء ، وللاستفهام ، ولم يرد جواباً للنهي أو العرض أو التحضيض أو التمني ، وبيان ذلك ما يأتي :

١ - جواب الأمر :

وهو أكثر أجوبة الطلب استعمالاً في القرآن ، كما أن الأمر أكثر أقسام الطلب استعمالاً كما سبق بيانه في الفصل الأول ، وقد ورد جواب فعل الأمر مجرداً من فاء السببية في أربعة وستين موضعاً^(١) .

وأوّل ما نجده في القرآن من تلك المواضع ، قوله تعالى : ﴿ يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِئْتِي فَآرْهُبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] .

ففي هذه الآية الكريمة جملتا أمر ، الأولى : ﴿ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي ﴾ ، والثانية ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي ﴾ ، ولم يُذكر للأمر الأول جواب ، وأما الأمر الثاني فقد كان جوابه قوله تعالى : ﴿ أُوْفٍ بِعَهْدِكُمْ ﴾ بدليل أنه مجزوم ؛ لأن فيه معنى المجازاة^(٢) ، والقرينة اللفظية - كما ترى - هي علامة الإعراب ، كما أن ثمة دليلاً لفظياً بديعياً ، هو مشاكلة الأمر (أوفوا - أوف) ، والقرينة المعنوية هي معنى المجازاة ، وبيان ذلك

(١) ينظر: عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١١ / ٣٢٢-٣٢٥ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢١٨ .

- كما ينقل الزركشي - أن قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ عنه « قال العلماء بيان هذا العهد قوله تعالى : ﴿ لَيْنَ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَءَامَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ﴾ الآية (١) ، فهذا عهده عز وجل ، وعهدهم تمام الآية في قوله : ﴿ لَأُكْفِرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فإذا وفوا العهد الأول أعطوا ما وعدوا» (٢) .

ومن تلك المواضع أيضاً :

- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمَ تُوْمِنُ ط قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ط قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًّا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة ٣٦٠] .

ففي هذه الآية ستة أوامر مذكورة : « أرنى - فخذ - فصرهن - اجعل - ادعهن - واعلم » .

وكان قوله تعالى : ﴿ يَأْتِينَكَ سَعِيًّا ﴾ جواباً للأمر (ادعهن) ؛ لاقتضاء المقام له ؛ لأن الله تعالى « أمره بدعائهن أمواتاً ليكون أعظم له في الآية ، ولتكون حياتها

(١) الآية هي : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِن أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَءَاتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَءَامَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة : ١٢] .

(٢) البرهان : ٢ / ١٩٢ .

متسببة عن دعائه ؛ ولذلك رتب على دعائه إياهن إتيانهن إليه « (١) .

- ومنها قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ

عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾ [التوبة ١٤ - ١٥] فالأمر (قاتلوهم) جوابه (يعذبهم الله بأيديكم) ؛ لأنه مترتب عليه وسبب عنه ، وعطف عليه (ويخزيهم) و (ينصركم) و (يشف صدور) و (يذهب غيظ قلوبهم) لاشتراكها في هذا الحكم .

ولم يُعطف عليه (ويتوب الله) بل استؤنف ؛ « لأنه ليس من جنس الأول ؛ ولهذا لم يقل : ويتب بالجزم ؛ لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله جلّ وعزّ ، وهو موجب لهم العذاب والخزي وشفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم » (٢) .

فعلاقة السبب (الجزاء) التي تمثل العلاقة النحوية بين مكوّني الجملة الطلبية ، و يترتب عليها جزم الجواب ، لا بد من توافرها كما رأيت في الشواهد السابقة ، وهي لا يخطئها النظر عند أدنى تأملٍ للمعنى .

على أن النظم القرآني - وإن كان جارياً في الأغلب الأعم على هذا المهيع - إلا أن السببية قد تكون أمراً غيبياً لا يعلمها إلا الله ، ويجري التركيب على مألوف

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣١١ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٨٧ .

اللسان البشري مع قصور القاعدة التفسيرية التي استنبطها النحاة منه عند تعليل الجزم قياساً على لسان بني البشر .

وقد أدرك الأخفش - رحمه الله - ذلك ، وهو يوازن بين ثلاثة شواهد من القرآن تبذت علاقة السبب في أحدها ، وتخلّفت في الآخر ، ولم تُلحظ في الثالث ؛ إذ قال : بعد أن أوضح أن قصدَ الجزاء شرطٌ للجزم ، « وقال في موضع آخر : ﴿ ذُرُونَا نَبِّعْكُمْ ﴾ [الفتح : ١٥] ، وقال ﴿ ثُمَّ ذَرَّهُمْ فِي خَوَاضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام : ٩١] فلم يجعله جواباً ، ولكنه كأنهم كانوا يلعبون ؛ فقال : ذرهم في حال لعبهم ، وقال : ﴿ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ ﴾ [الحجر : ٣] وليس من أجل الترك يكون ذلك ، ولكن قد علم الله أنه يكون وجرى على الإعراب ، كأنه قال : إن تركتهم ألهاهم الأمل . وهم كذلك تركهم أو لم يتركهم ، كما أن بعض الكلام يُعرف لفظه ، والمعنى على خلاف ذلك ... »^(١) .

ولأن هذه الدلالة السببية للتركيب الجوابي شرطٌ مطّرد ، فقد كانت قرينةً كاشفةً حين يغمض معنى المكوّن الأول للجملة الطلبية أو متعلقاته ؛ يتجلى ذلك في تحديد المراد من التثنية في قوله تعالى : ﴿ ... فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾^(٢) ثم أرجع البصر كَرَنْبٍ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٣ - ٤] .

(١) الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٢٤٣ ، وهو أحسن - في نظري - من تأويل أبي حيان له بأن المقصود ترك القتال لا ترك النصيحة حفاظاً على ترتب الجواب ؛ ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٤٣٣ - ٤٣٤ ، كما أنه أقوم من تأويل الأخفش بأنه جوابٌ في اللفظ ؛ ينظر معاني القرآن له : ٢ / ٥٢٧ .

فإن المراد بـ (كَرَّتِينَ) التكرير لا العددُ الثنائيُّ ؛ لأن انقلاب البصر كلياً لا يترتب من رجعه كرتين اثنتين بل من رجعه مرّات ؛ يقول أبو السعود في ذلك : « **﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾** أي رجعتين أخريين في ارتياد الخلل . والمراد بالثنوية التكرير والتكثير ، كما قالوا في لبيك وسعديك ... وقيل : هو على ظاهره ، وأمرَ بَرَجَعِ البصر إلى السماء مرتين ؛ إذ يمكن غلط في الأولى فيستدرك بالثانية ، أو الأولى ليرى حسنهما واستواءهما ، والثانية ليصير كواكبها في سيرها وانتهائها ، وليس بشيء . ويؤيد الأول قوله تعالى : **﴿ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئًا ﴾** فإنه جواب الأمر ، والجوابية تقتضي الملازمة ، وما تضمّنه لا يلزم من المرتين غالباً ^(١) .

وسائر مواضع جزم جواب الأمر في القرآن تجري على هذا النسق ، مضارع مجزوم مجرد من فاء السببية ملحوظٍ معناها فيه .

وليس شيءٌ منها يحتاج إلى فضل بيان إلا مواضع كان الأمر فيها بـ (قل) ، وقيل فيها غيرُ توجيه إن للأمر الذي يُعلّق به ذلك الجواب ، وإن لذلك الجواب بما يخرج عن كونه جواباً بأن يكون معمولاً للام أمر محذوفة ، وقد تناولت المواضع وما شاعها في مبحث حذف لام الأمر ، وإلا ما كان الجواب متنازعاً فيه ، كما في قوله تعالى : **﴿ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجِكُ إِن كُنْتَن تَرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ وَأُسَرِّحَنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾** [الأحزاب : ٢٨] .

فقد وُجّه الجزم على جواب الأمر أو على جواب الشرط ، ويكون (فتعالين)

(١) روح المعاني : ٢٩ / ٧ .

جملة اعتراض بين الشرط وجزائه^(١) .

ولم يصحّ تعليق هذا الجواب بما سوى ذلك الأمر لتعذر إنشاء علاقة السببية بينها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العلاقة بين مكوّني جملة الطلب أضفت على الجملة مرونة في الفصل بين هذين المكوّنين بطلب آخر ، وقد برع النظم القرآني في الاستفادة من هذا الجواز النحوي لنظم الجملة ليضفي على تراكيبه محسناً لفظياً ، وهو اللف والنشر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمِئِعْكُمْ مَنَّاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ۗ ﴾ [هود : ٣] ؛ يوضح ذلك أبو حيان بقوله : « وتقدّم أمران بينهما تراخٍ ، ورُتّب عليها جوابان بينهما تراخٍ ؛ ترتّب على الاستغفار التمتع المتاع الحسن في الدنيا ... ، وترتّب على التوبة إتياء الفضل في الآخرة ، وناسب كلُّ جوابٍ لما وقع جواباً له ؛ لأن الاستغفار من الذنب أوّل حالٍ الراجع إلى الله ، فناسب أن يرتّب عليه حال الدنيا ، والتوبة هي المنجية من النار والتي تدخل الجنة ؛ فناسب أن يرتّب عليها حال الآخرة »^(٢) .

أجوبة صيغ الأمر الأخرى :

ورد في النصّ القرآني جواب للمضارع المقترن بلام الأمر ، وآخر لاسم فعل الأمر ، ولم يرد للمصدر النائب عن فعل الأمر جواب ، وبيان ذلك ما يأتي :

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٢٢٠ .

(٢) البحر المحيط : ٥ / ٢٠٢ .

* جواب المضارع المقترن بلام الأمر :

ورد ذلك في قوله تعالى مخاطباً موسى - عليه السلام - بما منَّ عليه تبارك وتعالى حين أوصى إلى أمه بقذفه في التابوت : ﴿ أَنْ أَقْذِفِهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِهِ فِي الْيَمِّ فَلْيَلْقَهُ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ، وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه: ٣٩].

ويلاحظ هنا ما سلفت الإشارة إليه من أن السببية في جواب الطلب قد لا تلزم في معهود بني البشر ، ولكنها كانت في علم الله ، وكلامه تعالى أجراه بلسان عربي مبين ، بل إن الأمر (فليلقه) ليصلح أن يكون جواباً قياساً على (يأخذه) ؛ ف« هو جزاء أُخْرِجَ مُخْرَجَ الأَمْرِ ، كأن البحر أمر ، وهو مثل قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ كُفْرَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلِكُمْ مِنْ دُونِكُمْ لئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَكُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ لَأَجْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ١٢٠] » (١) .

وجواب الطلب في هذه الآية (يأخذه) على سنن هذا الأمر ، فهو أمرٌ من الله تعالى أجراه جزاءً ، فجاء كذلك ، ولم يكن كالأمر السابق (فليلقه) ، وإن كان مثله سبباً مترتباً عن أمر سابق ، وأمرأ من الله بالتكوين .

* جواب اسم فعل الأمر :

وهو في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ١٠٥] (٢) .

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ١٧٩ .

(٢) لم أذكر (تعال) باعتبارها فعل أمر لا اسماً له كما تبين في موضعه من البحث : ص ٧٨ .

واسم الفعل هنا هو (عليكم) ، و (لا يضركم) : أجاز بعض النحاة كالزنجشري وابن هشام توجيهه على الجزم جواباً لاسم الفعل ، وأن ضمة الراء حركة إتياع لا إعراب^(١) ، ويقويه صلاحية هذه الجملة للجزاء ؛ ولذلك يقول الفراء : « رفع ، ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو »^(٢) ، « ولو جزمت كان صواباً »^(٣) ، والظاهر أنها جملة خبرية ، وهو الوجه الآخر الذي أجازته ذانك العلمان ، وتقويه قراءة « لا يضيركم »^(٤) ، وقيل : جملة طلبية باعتبار (لا) ناهية ، والضمة حركة إتياع لا إعراب أيضاً ، ويؤيده قراءة الجزم .^(٥)

٢ - جواب النهي :

وهنا يظهر السياق إشكالاً عند تطبيق ما استقر لدى النحاة ، وهو إضمار (إن) الشرطية ، حيث إن إضمارها هنا قد يؤدي إلى فساد المعنى بألا يكون صالحاً لجواب الشرط المقدر ؛ نحو لا تشرك بالله يغفر لك ؛ فإن الغفران مترتب على عدم الإشراك وشرط له ؛ فتقدير التركيب ب : إن تشرك بالله يغفر لك يؤول إلى فساد المعنى ، وقد

(١) ينظر : الزنجشري ، الكشاف : ١ / ٧١٨ ، ابن هشام ، المغني : ٥٢١ ، أضاف الزنجشري أن الأصل (لا يضرركم) ، ولا داعي له لوجوب إفراد الفعل المسند إلى الفاعل الجمع في الأصح ، ولا تستلزم حركة الإتياع ذلك الأصل .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ١٦١ .

(٣) السابق : ١ / ٣٢٣ .

(٤) الزنجشري ، الكشاف : ١ / ٧١٨ .

(٥) ينظر : الألوسي ، روح المعاني : ٧ / ٤٥ ، وينظر : السابق .

كان موقف النحاة من ذلك على مذهبين ، الأول منع الجزم إلا حيث يصح تقدير حرف النفي مع (إن) ؛ تصحيحاً للمعنى ، وهو مذهب أكثر البصريين^(١) ، والثاني: جواز ذلك دون تقدير نفي الفعل ، مُراعياً فيه عند تقدير فعل الشرط سلامة المعنى ، وهو مذهب الكسائي^(٢) ، ويُنسب إلى الكوفيين^(٣) ؛ « فيُجيزون : لا تعص الله تندم ؛ لأنه قد ضُمَّن (لا تعص) معنى : إن تعص الله تندم »^(٤) .

ولم يرد للنهي جواب مجرد من الفاء في القرآن الكريم .

٣- جواب الدعاء :

عرفنا في الفصل السابق أن الدعاء هو في صورته اللفظية أمرٌ أو نهي^(٥) ، وإنما يُوسَمُ الكلامُ بالدَّعاء حين يكون المتكلم أدنى مرتبةً من المخاطب . وقد جاء الجوابُ غير مقرونٍ بالفاء للدعاء الذي بصيغة فعل الأمر في مواضع^(٦)

(١) سيويه ، الكتاب : ٩٧ / ٣ ، المبرد ، المقتضب : ٨٣ / ٢ ، ابن السراج ، الأصول : ١٦٢ / ٢ ،

الزنجشيري ، المفصل : ٢٥٣ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١٩٢ / ٢ - ١٩٣ ، ابن مالك ، شرح الكافية

الشافية : ١٢٩ / ٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٨٥ ، السيوطي ، الهمع : ٣١٦ / ٢ .

(٢) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ١٩٣ / ٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ١٢١ / ٤ .

(٣) السابق .

(٤) ابن عصفور ، شرح الجمل : ١٩٣ / ٢ .

(٥) ذلك باعتبار معيار البحث (الجملة الطلبية لفظاً) . وقد أفردته بالحديث هنا ، بخلاف الفصل الأول ؛

لأن بين النحويين خلافاً يتعلّق بإجابته بفاء السببية سيأتي بعد .

(٦) وهي إضافةً إلى ما ذُكر : السجدة : ١٢ ، فاطر : ٣٧ ، فصلت : ٢٩ .

منها قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، قوله تعالى : ﴿ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِرْنَا إِلَيْكَ أَجَلٍ قَرِيبٍ يُحِبُّ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعَ الرُّسُلَ ﴾ [إبراهيم : ٤٤] .

٤ - جواب الاستفهام :

استعمل القرآن الكريم أسلوب الاستفهام كثيراً جداً كما مر ، إلا أنه لم يرد لتلك الاستفهامات جوابٌ مضارعاً مجزوماً إلا في موضع واحد على احتمال ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَىٰ تَجْرَقِ يُنَجِّكُمْ مِّنْ عَذَابِ ءَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَوْجُهُدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [الصف : ١٠ - ١٢] .

فقد استشهد الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والمبرد^(٣) بهذا الشاهد على جزم جواب الاستفهام ، ووجهه الفراء على ذلك ؛ إذ قال : « وقوله : يغفر لكم جُزِمَتْ فِي قِرَاءَتِنَا فِي هَل . وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر ، لقوله : آمنوا ، وتأويل : هل أدلكم أمر أيضاً في المعنى ، كقولك للرجل : هل أنت ساكت ؟ معناه : اسكت ، والله أعلم »^(٤) ، إلا أنه يُشكَلُ على هذا التوجيه عند بعض النحاة والمفسرين انتفاء

(١) الجمل في النحو : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) الكتاب : ٩٤ / ٣ .

(٣) المقتضب : ٨٢ / ٢ ، ١٣٥ . وهذا خلاف ما تُسَبَّبُ إليه من أنه جواب الأمر .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ٣ / ١٥٤ ، وينظر : ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع : ٢ / ٣٦٤ .

السببية بينهما فليس بالدلالة تجب المغفرة^(١) .

هذا هو المذهب الأول في توجيه الجزم ، وهو شاهدنا في هذه المسألة ، أمّا المذهب الثاني فيخرجنا عما نحن فيه ، وهو توجيه الجزم على أنه جواب قوله : « تؤمنون » ؛ لأنه في معنى الأمر ، وممن قال بهذا المذهب : الزجاج^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، وابن الأنباري^(٤) ، والعكبري^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، وهو اختيار كثير من المفسرين^(٧) واستدلوا على هذا التوجيه بورود قراءتين بصيغتي أمر ، وهما^(٨) : قراءة عبد الله بن مسعود : « آمنوا » بدل قراءة الجمهور (تؤمنون) ، وقراءة زيد بن علي « تؤمنوا » بحذف النون ، وهي تتوجه على حذف لام الأمر .

ثمّ التمسوا سرّ هذا العدول التركيبي من صيغة الأمر إلى صيغة الخبر ، وهو تحقّق الامتثال لهذا الأمر الربّاني ؛ يقول الزمخشري : « فإن قلت لمّ جيء به على لفظ

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٢٦ ، ٥ / ١٦٦ ، وينظر : العكبري ، التبيان : ٢ / ٤٥٢ ، أبو

السعود ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ٢٤٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٨ / ٨٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٢٦ ، ٥ / ١٦٦ .

(٣) الكشف : ٤ / ٥٢٦ .

(٤) البيان في غريب القرآن : ٢ / ٤٣٦ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٣٠ .

(٧) ينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ٢٧٥ ، الزركشي ، البرهان : ٢ / ٢٨٩ ، ٣ / ٣٤٩ ، أبو

السعود ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ٢٤٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٨ / ٨٩ .

(٨) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢٦٠ .

الخبر؟ قلت: للإيدان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثال؛ فهو يخبر عن إيمان وجهادٍ موجودين، ونظيره قولُ الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك؛ جعلت المغفرة لقوة الرجاء كأنها كانت ووجدت»^(١).

وهذا المذهب لا يخلو أيضاً من إشكال عند أبي حيان؛ ففيه حملٌ على قليل لا ينقاس؛ قال: «وقال بعض أصحابنا: الفعلُ الخبريُّ لفظاً الأمرِيُّ معنًى لا ينقاس، ولم يُسمع منه إلا الذي ذكرناه.»^(٢)، وهو: اتقى الله امرؤً فعل خيراً يثب عليه.

ويبدو أنه يمكن القول بأن معنى الأمر في (تؤمنون) الذي شهدت به القراءتان السالف ذكرهما يمكن أن يكون مستفاداً من دلالة الاستفهام، فالأداة يسري معناها على أجزاء الجملة ومتعلقاتها جميعاً كما هو معروف؛ وجملة (تؤمنون) مفسرة أو مبيّنة للتجارة، والاستفهام هنا «من قبيل الأمر في المعنى؛ لأن هذا النداء (يا أيها الذين آمنوا)، لا يقع بعده إلا طلب، سواء كان أمراً أو نهياً أو ما يقوم مقام الأمر والنهي من الحقائق التي بها سعادة المؤمنين في الدنيا والآخرة؛ ولذلك أول المفسرون الخبر في الآية التي بعدها: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ أولوه بالأمر»^(٣).

وقد أدرك ذلك الزمخشري؛ إذ قال: «فإن قلت: هل لقول الفراء أنه جواب ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ وجه؟ قلت: وجهه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة

(١) الكشاف: ٤ / ٥٢٦ - ٥٢٧، وينظر: الرضي، شرح الكافية: ٤ / ١١٩.

(٢) الارتشاف: ٤ / ١٦٨٥.

(٣) عبد العظيم المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: ٤ / ٢٥٤.

بالإيمان والجهاد ، فكأنه قيل : هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم^(١) ، أو هو - كما قال ابن هشام - تنزيلٌ للسبب ، وهو الدلالة منزلة المسبب ، وهو الامثال^(٢) ، ولقد أجاد مكيُّ قوله : «...؛ فيكون على هذا (يغفر) جوابُ الاستفهام محمولٌ على المعنى ؛ لأن المعنى : هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم ؛ لأنه قد بين التجارة بالإيمان والجهاد ، فهي هما ، فكأنهما قد لُفِظَ بهما في موضعٍ بعد- (هل) ؛ فحمل الجواب على ذلك المعنى^(٣) .

فجعل (يغفر) جواباً للاستفهام أوجه من جعله جواباً لـ (تؤمنون) ؛ فهو كما ترى مبنيٌّ على النظر إلى جملة الاستفهام من ناحية المعنى ، وليس من ناحية اللفظ المجردة من استكمال علاقات الإسناد لأجزاء الجملة الرئيسة ، تأمل ردّ ابن الأنباري لهذا المذهب وكيف وقف دون مراعاة المعنى ؛ يقول : « وزعم قومٌ أنّ (يغفر) مجزوم ؛ لأنه جواب الاستفهام ، وليس كذلك ؛ لأنه لو كان كذلك لكان تقديره : إن دللتكم على تجارة يغفر لكم . وقد دل كثيراً على الإيمان ، ولم يؤمنوا ولم يغفر لهم^(٤) .

وبذلك لا غرابة من اختيار كثير من المفسرين للمذهب القائل بأن الجواب للأمر .

وننتقل فيما نستقبل إلى الصورة القياسية الأخرى لجواب الطلب .

(١) الكشف : ٤ / ٥٢٧ .

(٢) المغني : ٣٨٥ ، وينظر : الزركشي ، البرهان : ٢ / ٢٨٩ (بتصرف يسير) .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧٣١ ، وينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٢ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٦ .

*** ثانياً : جواب الطلب المقترن بفاء السببية في الاستعمال القرآني :**

عرفنا فيما مضى مظهراً للشكل القياسي لجواب الطلب ، وهو المضارع المجرد من فاء السببية ، وتأكد في غير ما موضع أن الشرط الذي لا مناص عنه لبناء جملة الجواب هو قصدُ الجزاء ، وعرفنا أن هذا التأثير المعنوي من المكوّن الطلبي في ناصية الجملة الطلبية استلزم أثراً لفظياً ، وهو جزمُ الجواب ، والعلامة الإعرابية عندئذ قرينةٌ لفظية على الجواب .

والمظهر الثاني لجواب الطلب الذي سنتناوله هنا ليس مجزوماً ؛ فيُعرف أنه جواب ، فهو منصوب ، والعلامة الإعرابية هنا ليست أثراً للطلب في بداية الجملة ؛ ولذا كان لا مندوحة من حاجة التركيب إلى ما يشدّ أزره بذلك المكوّن الطلبي ، ويفصح عن كونه جواباً له .

وفاء السببية - كما يظهر من وظيفتها - هي الأداة المناسبة لتصوير تلك العلاقة التركيبية بين شطري الجملة .

يقول ابن يعيش موضحاً دور الفاء في القيام بوظيفة الربط : « واعلم أن هذه الفاء التي يجاب بها تعقدُ الجملة الأخيرة بالأولى ، فتجعلها جملة واحدة ، كما يفعل حرف الشرط ... »^(١) .

ولأن هذه الفاء وظيفتها الأساسية هي العطف ، هيأت التركيب بعدها للسبب كما يصحّ العطف ، وترتّب على ذلك نصبُ الفعل ، لتكون العلامة الإعرابية قرينةً

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٢٤١ ، وينظر : ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٧٤ .

لفظية على الجواب بعونٍ من قرينة الربط (فاء السببية) .

وقد انعقد إجماع النحاة بصريين وكوفيين^(١) على أن المضارع عندئذ منصوب ،
واشترطوا - والحالة هذه - أن يكون مسبقاً بنفي أو طلب محضين .

بيد أنهم اختلفوا في عامل النصب على النحو الآتي :

١- المذهب الأول : أن العامل (أن) مضمرة وجوباً ، وهو مذهب
البصريين^(٢) ، يقول سيبويه : « اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار
أن » ، ويوضح (رحمه الله !) فيه علة هذا الإضمار بأنه لما كان ما بعد الفاء لا يشارك
ما قبلها حكماً آل التركيب إلى معنى الاسمية ، فما قبلها مصدرٌ متصيّدٌ من الكلام ،
وما بعدها يمكن إضمار (أن) فيه فيتأول بمصدر ، وهو - في ما يبدو - تفسيرٌ
معنى لذلك التقدير الإعرابي ؛ يقول سيبويه : « تقول : لا تأتيني فتحدثني ، لم تُرد
أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما
حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ؛ كأنك قلت : ليس يكون منك إتيانٌ
فحدثٌ ، فلما أردت ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم ، فأضمروا (أن) ؛

(١) شذ عنهم العلاء بن سيباه ، شيخ الفراء ، « يقول : لا أنصب بالفاء جواباً للأمر » ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٧٩ .
والسمع يطله .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٤١ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ١٤ ، ٢٥ ، ابن السراج ،
الأصول : ٢ / ١٥٤ ، الزجاجي ، الجمل : ١٨٥ ، الزمخشري ، المفصل : ٢٤٦ ، ابن يعيش ، شرح
المفصل : ٤ / ٢٣٢ ، ٢٣٠ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٢٢ ، الرضي ، شرح
الكافية : ٤ / ٥٣ ، ٦٧ ، ابن هشام ، الأوضح : ٤ / ١٦١ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣١٤ .

لأنّ (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضمروا (أن) حسن ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم»^(١) .

٢- المذهب الثاني : أن العامل هو الصّرف ، وهو مذهب الكوفيين^(٢) والبغداديين^(٣) .

والصّرف مصطلحٌ كوفيٌّ ، وهو يحمل مدلوله اللغوي فهو « أن يجتمع الفعلان بالواو أو الفاء أو (أو) ، وفي أوله جحدٌ أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّر في العطف فذلك الصّرف »^(٤) .

ويُعبّر عنه بمصطلح مرادف أيضاً ، وهو الخلاف ؛ يقول الرضي : « نُصِبَ على الصّرف ، بمعنى قولهم : نُصِبَ على الخلاف سواءً »^(٥) ؛ فمخالفة الجواب لما قبله عدوها العامل في النصب ، وللوقوف على فضل بيان لذلك نعرض حجّة الكوفيين كما صوّرها ابن الأنباري ؛ يقول : « أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك ؛ لأن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : إيتنا فنكرمك ، لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت : لا تنقطع

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨ ، وينظر : ابن جني ، سر الصناعة : ١ / ٢٧٢ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٥٧ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٧٥ ، الجرجاني ، المقتصد : ٢ / ١٠٧٤ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٣٥ .

(٥) شرح الكافية : ٤ / ٥٤ .

عنا فنجفوك ، لم يكن الجواب نهياً ... فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بيّنا»^(١) .

فبينا سوّغت هذه المخالفة للبصريين تقدير (أن) ليصحّ العطف ، عدّها هؤلاء عاملاً للنصب ، بل إنّ مصطلح الصرف عبّر به سيبويه عن ذلك المسوّغ ؛ إذ قال : « وإنما اختير النصب ؛ لأن الوجه ههنا وحدّ الكلام أن تقول : ما تأتينا فحدّثتنا ، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ ضعّف أن يضمّوا يفعل إلى فعلت فحملوه على الاسم ، كما لم يجز أن يضمّوه إلى الاسم في قولهم : ما أنت منّا فتنصّرنا ، ونحوه »^(٢) .

وقد رُدّ القول بهذا العامل المعنوي بأمور :

١- أن العامل إذا كان معنوياً لم يكن معه لفظ ، وإلا لجاز أن نقول إنّ زيدا في قولك : ضربت زيدا ، لم ينتصب بالفعل ، وإنما عمل النصب فيه كونه مفعولاً ، وذلك غير سديد^(٣) .

٢- أنه لو كان الخلاف ناصباً - كما يقول ابن عصفور^(٤) - لقلت : ما قام زيدٌ بل عمراً فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

(١) ابن الأنباري ، الإنصاف : ٥٥٨ / ٢ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٣١ . وقد عبّر - رحمه الله - بالخلاف وبالخروج أيضاً ، فكل هذه الاصطلاحات الكوفية بمعنى ؛ ينظر : الكتاب : ٢ / ١١٨ ، ١٢٠ ، ٣١٠ .

(٣) ينظر : الجرجاني ، المقتصد : ١٠٧٥ / ٢ .

(٤) شرح الجمل : ١٤٣ / ٢ .

٣- أن المعاني لا تنصب الأفعال ، وإنما ترفعها^(١) . وهذا إنما يكون وفق المذهب البصري ، وإلا فله نظائر عند الكوفيين .

المذهب الثالث : أن الناصب هو الفاء نفسها ، وهو مذهب الجرمي^(٢) ، واستدلّ بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً ، ولم يقد دليل على أن النصب بإضمار (أن) ، فجعل النصب بها^(٣) .

ويردُّ هذا المذهب أنه - كما قال سيويه - « لو كانت الفاء والواو (أو) ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف »^(٤) .

ولا يردُّ على الجرمي - كما يقول الرضي - « الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين ؛ لأنه يقول إن هذه الحروف بهذه المعاني مخصصة بالمضارع »^(٥) .

لكنه يمكن أن يُردَّ عليه بأنه لو كان مختصاً لعمل في مدخوله ما اختصَّ به من ضروب العمل وهو الجزم .

وقبل أن يتوجه زمام الحديث تلقاء دراسة ما ورد في الاستعمال القرآني لهذا الأسلوب ، يحسن بنا أن نُعرج على الأوجه النحوية الجائزة في هذا الجواب ، وبيان ذلك ما يأتي :

(١) ابن جني ، سر الصناعة : ١ / ٢٧٥ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٢٣٢ .

(٣) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٤٣ .

(٤) سيويه ، الكتاب : ٣ / ٤١ ، وينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٥٦ - ٥٥٧ .

(٥) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٥٥ .

* الأوجه الإعرابية الجائزة في المضارع المقترن بفاء السببية :

سبق القول إن هذا المضارع منصوب باتفاق النحاة ، إذا قُصِدَ السبب ، ولم يك داخلاً في فيما قبله ، وهذا الوجه لا يتعين إلا بهذين القيدتين ، وإلا فهذا النمط الجوابي من حيث البناء التركيبي الصّرف يحتمل هذا الوجه ، كما يحتمل وجهين آخرين ، وهما أن تكون الجملة مستأنفة حُذِفَ منها المبتدأ ، وأن تكون معطوفة على سابقتها على وجه الشركة في الحكم ، والمعنى هو الفيصل في ذلك أولاً ، ثم تأتي الحركة الإعرابية قرينةً لفظيةً فارقة عند أكثر النحاة - كما سيأتي - على أيّ من تلك الوجوه في الغالب .

يقول سيبويه في مطلع (باب الفاء) : « اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك »^(١) .

فالوجهان الأولان يجمعهما أن الفاء للعطف السببي ، ويفترقان من حيث المعنى في أن الوجه الأول الذي تُضمَر فيه (أن) يُقصد به التنصيص على السبب ، وآية ذلك أن ينحلّ منه شرطٌ وجزاء ؛ يقول المبرد : « لو قلت : لا تقم فتضرب زيداً لجزمت إذا أردت : لا تقم ولا تضرب زيداً . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيداً ، أي فإنك إن قمت ضربته ، لم يكن إلاّ النصب ؛ لأنك لم تردب (تضرب) النهي ، فصار

المعنى : لا يكن منك قيامٌ فيكون منك ضربٌ لزيد»^(١) .

فالعطف مع التشريك لا يقصد به النصّ على السبب ، وهو من حيث الإعراب تابع للمعطوف عليه ، كما أن العطف مع التشريك عطف جمل ، ومع النص على السببية عطف مفردات .

وقد يحصل الاشتراك اللفظي بعدم ظهور القرينة الإعرابية ؛ فيحتمل التركيب كلا التوجيهين ، كما في الأفعال الخمسة أو الفعل المضعف المنصوب والمجزوم بفتح آخره ؛ علامةً للمنصوب ، ومنعاً لالتقاء الساكنين في المجزوم ، وعندئذ يمكن أن يحتمل كلا التوجيهين إذا صحّ المعنى .

وقد عقد الزركشي في كتابه البرهان مبحثاً لاحتمال الفعل للجزم والنصب ، وساق من مواضعه في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، قال : « يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم كما نهى عن قربان الشجرة »^(٢) .

وأما الوجه الثالث ، وهو رفع الفعل على الاستئناف ، فالتركيب عندئذ لا يفيد السببية ؛ يقول سيبويه : « واعلم أنك إن شئت قلت : ائتني فأحدثك ، ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ، ولكنك كأنك قلت : ائتني

(١) المقتضب : ١٥ / ٢ .

(٢) البرهان : ١٤٤ / ٤ .

فأنا ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجيء . قال النابغة الذبيانيُّ :

ولا زال قبرٌ بين تُبنى وجاسمٍ عليه من الوسميِّ جوْدٌ ووابلٌ
فينبتُ حوذانا وعوفاً منوراً سأتبعه من خيرٍ ما قال قائلٌ!

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله : ولا زال ، ولا أن يكون متعلقاً به ؛

ولكنه دعاء ثم أخبر بقصة السحاب ، كأنه قال : فذاك ينبت حوذانا»^(١) .

ويبدو أن هذا الرأي مبنيٌّ على ملاحظة ما استمرَّ واطَّرد من كلام العرب تحقيقاً لطرْد القاعدة ، وإلا فقد أشار بعض النحاة^(٢) إلى أن هذا التركيب - وفق هذا التوجيه - قد يفيد السببية ، بل عدّه الرضي جائياً على الأصل ، وأن هذا الأصل غيرُ مرفوضٍ ما اتَّضح المعنى ، فلا يُعدّل عنه إلى النصب إلا حيث لم يؤمن التباسُ هذه الجملة بالجملة الحالية ؛ يقول الرضي : « وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع ، على أنها جملٌ مستأنفة ؛ لأن فاء السببية الأغلبُ أن يُستأنف بعدها الكلام ... وقد يبقى ما بعدها على رفعه قليلاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْنَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] ، وقوله :

ألم تسألِ الربعَ القواءَ فينطِقُ وهل يخبرُ نكَّ اليومَ بيداءً سملقُ

جاء جميع هذا على الأصل ، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب ... جاز لك ألا

(١) الكتاب : ٣٠ / ٣٦ - ٣٧ .

(٢) ابن السراج ، الأصول : ١٧٩ / ٢ .

تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب اعتماداً على ظهور المعنى . والأكثر الصرف إليه ، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب ، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصه للحال أو الاستقبال ظاهر في معنى الحال ؛ فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء ... ففي النصب شيئان : دفع جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء «^(١) .

ويتقرر ذلك بقراءات قرآنية جاءت برفع الفعل بعد فاء السببية^(٢) ، يقول ابن الأنباري في بيانه لقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى ﴾ [طه : ١٦] « فإن مثل هذه الأجوبة ، يجوز فيها النصب والرفع ، كقوله : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَى ﴾ [غافر : ٣٧] فأطلع ، وقوله تعالى : ﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء : ٧٣] ، وأفوز بالنصب والرفع إلى غير ذلك من المواضع «^(٣) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا

كَثِيرَةً ﴾ [البقرة : ٢٤٥ ، الحديد : ١١] .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٦٦ - ٦٧ (بإيجاز) ؛ والرضي يخالف النحاة في إعراب ما بعد الفاء ؛ إذ يعربه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .

(٢) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٢٠٩ .

(٣) البيان : ٢ / ١٤٠ .

فقد قرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفاء والباقون بالرفع^(١).

ولكنهم لم يعبأوا بهذا القليل إزاء رغبتهم في استنباط نظام نحوي للغة ، طابَعُهُ
الاطراد ؛ يقول الأعلام : « وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعيًّا
للاكثر من كلام العرب »^(٢).

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٢٦١ .

(٢) البحر المحيط : ٨ / ٣٩٩ ، الارتشاف : ٤ / ١٦٨٣ ، ابن عقيل ، المساعد : ٣ / ٩٤ .

*** جواب الطلب المقترن بفاء السببية في القرآن الكريم :**

أولاً : جواب الأمر :

لم يرد لفعل لأمر - وهو أكثر أقسام الطلب استعمالاً في القرآن - جوابٌ على هذا النمط إلا في موضع واحد كان بمعنى الدعاء ^(١) .

ولعله جديرٌ بالذكر ما ورد على صورة الجواب في النص القرآني ، وهو قوله

تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ في ثمانية مواضع ، أولها قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة : ١١٧] ^(٢) .

فقد قرئ بالنصب في ستة مواضع منها ^(٣) ، وليست قراءة النصب شاهدة على

أنه جواب ، فالتركيب على آية قراءة لا يصح توجيهه على الجواب ؛ لأنه ليس أمراً على الحقيقة ؛ إذ لا يصح أن ينحلَّ منه شرط وجزاء ؛ لأنه حكاية لتلك الحال بالكلام إذا خبر ، يقول المبرد موضعاً علة امتناع النصب على الجواب : « وأما قوله عز وجل : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ النصب ههنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون)

(١) سيأتي الحديث عنه مستقلاً لاحقاً ، وقد مر بنا تضعيف أن يكون من جواب الأمر قوله تعالى :

﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾

[البقرة : ٢١ - ٢٢] ينظر : ص من البحث

(٢) وسائر المواضع : آل عمران : ٤٧ ، ٥٩ ، الأنعام : ٧٣ ، النحل : ٤٠ ، مريم : ٣٥ ، يس : ٨٢ ، غافر : ٦٨ .

(٣) ينظر : الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر : ١ / ١٩٠ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٢٢٤ .

جواباً ، هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كن) حكاية ^(١) .

أو أنه كما يشير عددٌ من المفسرين ^(٢) ليس أمراً على الحقيقة « وإنما هو تمثيلٌ لسهولة تأتي المقدورات بحسب تعلُّق مشيئته تعالى ، وتصويرٌ لسرعة حدوثها بما هو عُلِمَ في الباب من طاعة المأمور المطيع للأمر المطاع » ^(٣) .

وقد قيل في الرفع ثلاثة توجيهات ^(٤) : أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون معطوفاً على يقول ، وأن يكون معطوفاً على (كن) من حيث المعنى ، وأما النصب فلتشبيهه بجواب الأمر ^(٥) ، أو بالعطف على (يقول) في آيتي يس وغافر ؛ لأنه منصوب بـ (أن) المصدرية قبله .

وأما الأمر بلام الأمر فلم يرد له جواب في القراءة المشهورة ^(٦) .

(١) المقتضب : ١٨ / ٢ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٣٩ ، الفارسي ، الإغفال : ١ / ٣٨٢ وما بعدها .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٠٧ .

(٣) الألوسي ، إرشاد العقل السليم : ١ / ١٥١ ، وينظر تفصيل ما قيل في معنى الآية لدى الطبري في تفسيره جامع البيان : ١ / ٥٠٨ وما بعدها .

(٤) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١ / ٣٠٠ وما بعدها . وقد ذكر السمين هنالك ما يردُّ على بعضها من ضعفٍ وردود .

(٥) ينظر : ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١١٩-١٢٠ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٩٢-٩٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٦٤ .

(٦) ورد له جواب في قراءة قوله تعالى : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَانْتَهُمُ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ النحل : ٥٥ ؛ قرئ (يُمَتَّعُوا بالبناء للمجهول ، وهو يحتمل أن يكون مجزوماً في جواب الأمر وجهاً من أوجه ؛ ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٤٨٧ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٢٢٣ .

وأما صيغتا الأمر الأخريان اسمٌ فعل الأمر والمصدرُ النائب عن فعل الأمر ،
ويلحق بهما الخبر المراد به الأمر فقد اختلَّ فيها شرط التمخُّص في الطلب ، وهو لا
يكون إلا بالأمر الصريح فللنحاة في نصب جوابه خلاف .

فالكسائي وهو رأس أهل الكوفة لا يستثنى من ذلك شيئاً فـ « يُجرى جميع ذلك
مُجرى صريح الأمر »^(١) .

والبصريون بعضهم تحدّث عن هذه المسألة فمنعه ابن السراج^(٢) ، وابن
مالك^(٣) ، والرضي^(٤) ، وغيرهم^(٥) ، وعلة المنع عندهم مبنيةٌ على مذهبهم في توجيه
النصب وهي عدم صحة تأويله بمصدر للعطف عليه قياساً على الأمر الصريح ؛
يقول ابن الناظم : « والقياس يأبى ذلك ، ولأن المصحح للنصب بعد الفاء بإضمار
(أن) إنما هو تأويل ما قبلها بمصدر ليصحَّ العطف عليه ، فإذا كان قبل الفاء
أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر ، أو اسم فعل تعذر تأوله بالمصدر ؛ لتعذر تقدير صلة
لـ (أن) »^(٦) .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٦٤ .

(٢) الأصول : ١٨٦ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل : ٤ / ٤١ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٦٤ .

(٥) ابن عقيل ، المساعد : ٩٨ / ٣ ، السيوطي ، الهمع : ٣٠٦ / ٢ .

(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٤١ .

وتوسَّطَ ابن جنبي^(١) ، وتبعه ابن عصفور^(٢) ، فأجازا النصب إذا كان اسم الفعل مشتقاً ؛ « لتصوُّرك فيه معنى المصدر »^(٣) ومنعاه في المرتجل ؛ « لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير »^(٤) .

وهو مردودٌ عند ابن الناظم لعدم صحة وقوع اسم الفعل صلة لـ (أن) كفعله ، « فإن المصحَّح للنصب ، هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر ، من قبل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أن مصدرًا ولا يصح ذلك في اسم الفعل مشتقاً أو غير مشتق »^(٥) والمسألة كما ترى مردها إلى القياس ، وليس لها في الاستعمال اللغوي - فيما وقفت عليه - مأل . كما ليس لها ورود في النص القرآني ولم يرد فيه ما يحتمل أن يكون من هذه المسألة .

جواب العرض والتحضيض :

لم يرد للعرض جواب في الأسلوب القرآني ، وأما التحضيض فورد لـ (لولا) خاصة في أربعة مواضع ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا

رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نُنزِلَ وَنَخْزِيْكَ ﴾ [طه : ١٣٤] .

(١) الخصائص : ٣ / ٤٧ ، ٤٩ .

(٢) شرح الجمل : ٢ / ١٥٠ .

(٣) ابن جنبي ، الخصائص : ٣ / ٤٧ (بتصرف يسير) .

(٤) السابق (بتصرف يسير) .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٤٢ (بتصرف) .

ومثله :

٢- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [القصص : ٢٧] .

فقوله تعالى : ﴿ فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾ في كلا الآيتين جواب للتحضيض ﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ ﴾ .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾ [الفرقان : ٧ - ٨] .

فقوله تعالى : ﴿ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾ جواب التحضيض ، وهو مسبب عن حقهم في هذا الطلب ، والفعالان المرفوعان بعده ليسا معطوفين على الجواب ، بل معطوفان على (أنزل)^(١) ، وهو مستقبل معني^(٢) .

ومثله :

٤- قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِكُمْ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ

(١) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٢٦٣ ؛ وقد جعل النحاس الجواب للاستفهام ولا يخفى ضعفه .

ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ١٥٢ .

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك ص ١٠٣ من البحث .

لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠﴾ [المنافقون: ١٠].

فقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقْتُ﴾ جواب التحضيض، وقد كان توجيهه جزم الفعل (وأكن) اعتماداً عليه^(١).

جواب النهي:

لابد من توافر شرطٍ لنصب هذا الجواب، وهو «ألا يُنقض النهي بـ(إلا) قبل الفاء، نحو: لا تضرب إلا عمراً فيغضبُ برفع (فيغضب)، ولا يُنصب. فإن نقضت بعد (إلا) كان جواباً فينتصب نحو: لا تضرب زيدا فيغضبَ عليك إلا تأديباً»^(٢).

وفي القرآن العظيم تراكيب كثيرة على صورة الجواب المقترن بفاء السببية، إلا أنه لا يُقطع بكونها جواباً للنهي، أو أنّ تلك الجملة معطوفة على النهي؛ لأن فاء السببية - كما مرّ بنا - صالحة لعطف الجملة على الجملة، ولم تقم العلامة الإعرابية في تلك المواضع قرينةً دالة على المنصوب أو المجزوم؛ إمّا لاشتراكها بين المنصوب والمجزوم، كأن يكون فعلاً من الأمثلة الخمسة، وإمّا لكونه مضعفاً، فتشترك في حركة الآخر علامة النصب وحركة التخلّص من التقاء الساكنين في الجزم.

ولنبداً فيما يأتي بما يتعيّن جواباً لقيام القرينة الإعرابية، ثم نشي بذلك المشترك.

(١) ينظر: ص من البحث.

(٢) أبو حيان، الارتشاف: ٤ / ١٦٧٠، وينظر: سيويه، الكتاب: ٣ / ٣٢، ابن هشام، شرح

شدور الذهب: ٢٨٧-٢٨٨، ابن عقيل، المساعد: ٣ / ٨٥، خالد الأزهرى، التصريح: ٤ / ٣٢٤.

أولاً - مواضع جواب النهي المتعيّنة له :

تلك المواضع أبينها ما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

فقوله « فتفرق بكم » جواب للنهي : « ولا تتبعوا السبل » وهو مضارع أصله : (فتتفرّق) مقترنٌ بفاء السبب مترتبٌ على اتباع السبل الأخرى ، وهي البدع والضلالات .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ [الأعراف : ٧٣] .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَيَقَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ [هود : ٦٤] .

٤- وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الشعراء : ١٥٦] .

فقوله : « لا تمسوها » جوابه « فإخذكم » ، وهو مقترن بفاء السببية لأن المراد في ذلك المقام هو بيان علة النهي ، وهو ما يترتب على فعلهم من عقوبة ، وليس المقام أن يُبين عن ارتباط بين النهي والجزاء ، كما في التركيب الأمرى قبله « ذروها تأكل » فهو هنا « نهاهم عن مسّها بشيء من الأذى ، وهذا تنبيه بالأدنى على الأعلى ؛ إذ كان

قد نهاهم عن مسّها بسوء إكراماً لآية الله ، فنهيه عن نحرها وعقرها ومنعها عن الماء والكلاء أولى وأحرى ، والمس هنا استعارة ، وهذا وعيد شديد لمن مسها بسوء . والعذاب الأليم هو ما حلّ بهم إذ عقروها وما أعدّ لهم في الآخرة»^(١) .

وعلى هذا السنن جاء تركيب جواب النهي وتعليقه في الآيات الكريمة الآتية :

٥- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونُوا مِنَ

الْخَاسِرِينَ ﴾ [يونس : ٩٥] .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ

اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [هود : ١١٣] .

٧- قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَبْنَئُ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتَكَ فَيُكِيدُوكَ كَيْدًا ﴾

[يوسف : ٥] .

وغيرها^(٢) .

ثانياً : ما يحتمل أن يكون جواباً للنهي :

وذلك لأنه يحتمل النسق أو الاستئناف أو كليهما ، ومواضعه ما يأتي :

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) سائر المواضع أظهرها : الإسراء : ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٩ ، طه : ٦١ ، ٨١ ، النحل : ٩٤ ، الشعراء : ٢١٣ ،

الأحزاب : ٣٢ .

(١، ٢) - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩].

فقوله: «فتكونا من الظالمين» فيه وجهان^(١): يجوز أن يكون معطوفاً على النهي؛ فهو مجزوم، والمعنى عندئذ أن يكون داخلاً في النهي، فيكون قد نهى عن الظلم كما نهى عن قربان الشجرة، ويجوز أن يكون جواباً للنهي؛ فهو منصوب، «ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة»^(٢)، وهو أظهر لظهور السبب^(٣)، فكونها من الظالمين عقوبة مترتبة عن عدم الامتثال للنهي.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

قوله «فتدروها كالمعلقة» فيه وجهان^(٤)، الأول: أن يكون جواباً للنهي، كما وجهه النحاس^(٥).

والثاني: أن يكون معطوفاً على النهي؛ فهو «نهي عن كل على حدته، وهو أبلغ»^(٦).

(١) الفراء، معاني القرآن: ١ / ٢٦ - ٢٧، النحاس، إعراب القرآن: ١ / ٢١٤، العكبري، التبيان في

إعراب القرآن: ١ / ٤٩، الزركشي، البرهان: ٤ / ١٤٤.

(٢) الفراء، معاني القرآن: ١ / ٢٧.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط: ٤ / ١٤٤.

(٤) الفراء، معاني القرآن: ١ / ٢٧، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٠١.

(٥) النحاس، إعراب القرآن: ١ / ٤٩٤.

(٦) السمين الحلبي، الدر المصون: ٤ / ١١١.

ولعل كونه جواباً للنهي أقرب ؛ لأن معنى هذه الجملة الطلبية يقابل معنى الجملة السابقة ؛ ففي الأولى نبه تعالى على انتفاء استطاعة العدل بين النساء في الميل القلبي ، وفيه عذر للرجال ^(١) ؛ لأن ذلك لا يلحق كبير أذى بالزوجة ، وأمّا في الثانية فنهي نهي تحريم عن الميل الكلي الذي يشمل ما سوى المحبة ، وأبان علّة النهي المترتبة على عدم الامتثال ، وهي أنها تصبح لا أياً ولا ذات بعل .

٤ - قوله تعالى : ﴿ يَقَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ

أَذْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ [المائدة : ٢١] .

قوله تعالى : ﴿ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ فيه الوجهان ^(٢) ، أحدهما أن يكون معطوفاً على النهي ، والآخر أن يكون جواباً للنهي كما وجهه النحاس ^(٣) .

٥ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا

عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٢] .

وفي هذه الآية جوابان ، أحدهما للنفي « ما عليك من حسابهم ... » ، وهو « فطردهم » ، والآخر للنهي « ولا تطرد » ، وهو : « فتكون من الظالمين » ، وهذا

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٣٨٠ .

(٢) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٣ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٤ / ٢٣١ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ٢ / ١٤ .

هو الذي يعيننا في هذا المقام ، وهو توجيه أكثر النحويين والمفسرين كالخليل^(١) ، وابن السراج^(٢) ، والفراء^(٣) ، والأخفش^(٤) ، والنحاس^(٥) وغيرهم^(٦) .

والتركيب بناء على هذا الرأي فيه فصلٌ بين النهي وجوابه بالنفي وجوابه ، وأصل التقدير « إنما هو : ولا تطرد الذين يدعون ربهم فتكون من الظالمين ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم . فـ (تكون) جواب (لا) ، وقوله : فتطردهم جواب (ما) »^(٧) .

ويوضح معنى نظم الجملة سبب نزولها ؛ فقد نزلت في سبب جماعةٍ من ضعفاء المسلمين ، قال المشركون للنبي ﷺ لو طردت هؤلاء عنك لغشيناك وحضرنا مجلسك^(٨) ، وإنما جعل طردهم ظلماً ؛ لأنه لما انتفى تكليفه بأن يحاسبهم صار طردهم لأجل إرضاء غيرهم ظلماً لهم^(٩) .

ولعل في نظم هذا الفاصل الطويل بين النهي وجوابه ما يدلُّ على تلاحمهما ،

(١) الخليل ، الجمل في النحو : ٧٧ .

(٢) الأصول ٢ / ١٨٦ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٧ - ٢٨ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٤٨٩ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن : ٢ / ٦٨ .

(٦) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٣٧١ .

(٧) ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٨٦ .

(٨) الطبري ، جامع البيان : ٧ / ٢٠٠ .

(٩) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١١٩ .

وذلك يؤخذ من قول ابن عاشور : « (فتطردهم) : جيء به على هذا الأسلوب لتجديد ربط الكلام لطول الفصل بين النهي وجوابه بالظرف والحال والتعليل ، فكان قوله : (فتطردهم) كالمقدمة لقوله : (فتكون من الظالمين) »^(١) .

والتوجيه الثاني لـ (فتكون) أن يكون معطوفاً على (فتطردهم) ، وقد أجازوه بعضهم ، يقول الزمخشري : « ويجوز أن يكون عطفاً على (فتطردهم) على وجه التسبيب ؛ لأن كونه ظالماً مسببٌ عن طردهم »^(٢) .

٦ - قوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٤٦] .

قوله تعالى : ﴿ فَتَفْشَلُوا ﴾ فيه وجهان^(٣) ، أحدهما : أن يكون جواباً للنهي ؛ فهو منصوب ، وهو الأظهر ؛ ولذلك عطف عليه منصوب ؛ لأنه يتسبب عن التنازع الفشل ، وهو الخور والجبين عن لقاء العدو وذهاب الدولة^(٤) .

والثاني أن يكون مجزوماً عطفاً على النهي ، ويؤيده قراءة عيسى بن عمر

(١) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١١٩ .

(٢) الكشف : ٢ / ٢٨ ، وينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ١٢ / ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) العكبري ، التبيان : ١ / ٤٦٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٥ / ٦١٥ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٩٩ .

« ويذهبُ » بالياء وجزم الباء ^(١) .

٧- قوله تعالى : ﴿ يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ

الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] .

قوله تعالى : ﴿ فَيُضِلَّكَ ﴾ فيه وجهان ^(٢) : أن يكون جواباً للنهي فهو منصوب ، « ومعنى جواب النهي جواب المنهي عنه ؛ فهو السبب في الضلال ، وليس النهي سبباً في الضلال ، وهذا بخلاف طريقة الجزم في جواب النهي » ^(٣) .

والوجه الثاني أن يكون معطوفاً على النهي ؛ فهو مجزوم ، وإنما فتحت اللام لالتقاء الساكنين .

وقد عدَّ السمينُ الأولَ أظهرَ ، ثمَّ قال إن الثاني قد يترجَّح باعتبار أنه نهى عن كلِّ واحدٍ على حدِّته ، والأول فيه النهي عن الجمع بينهما ^(٤) . ولا أدري كيف فاته معنى السببية فيهما ، فهي على الأول تمخَّص التركيب لها ، وفي الثاني أفادها العطف المرتَّب .

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٩٩ .

(٢) العكبري ، التبيان : ٢ / ٣٥٥ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٩ / ٣٧٣ .

(٣) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٢٣ / ٢٤٥ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٧ / ٢٢٣ ،

الألوسي ، روح المعاني : ٢٣ / ١٨٧ .

(٤) المصدر السابق .

ولعله واضح أن المقام هو بيان علة النهي عن هذا الفعل الشنيع ، فذكر جوابين عليين الأول فيه السببية نصًّا ، والآخر بالجملة الاسمية التي صُدِّرت بـ (إن) النائبة مناب فاء السببية ^(١) .

جواب الدعاء :

والدعاء - كما هو معروف - صيغته أمرٌ أو نهي أو خبر ، وخلاف النحويين في إجابة الدعاء بالفاء يشبه خلافهم في نصب ما دل على الأمر من الأسماء والجممل الخبرية ، فقد اشترط له البصريون أن يكون بلفظ الأمر ^(٢) ، وأجازة الكسائي والفراء دون قيد أو شرط ^(٣) .

والذي ورد في الاستعمال القرآني من جواب الدعاء كان بصيغة النهي جوابًا للأمر ، وذلك - وفق بعض التوجيهات - في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] .

فقد سبق القول إن في قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ ثلاثة توجيهات : أن تكون

(١) سيأتي بيان استعمال هذا التركيب جوابًا للطلب غير قياسي في ص ٣٠٢ من البحث .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٢٩ ، ٤٢ ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٨٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٦٣ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٧٠ ، ابن عقيل ، المساعد : ٣ / ٨٥ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣٠٦ .

(٣) تنظر : المصادر السابقة .

(لا) ناهية ، وأن تكون نافية ؛ فالجملة جواب للدعاء ، أو معطوفة على (ليضلوا) وأبنا آنذاك إلى وجهة القول بأن (لا) ناهية (دعائية) ، أو أن الجملة جواب للدعاء ، وأما القول بأنها عاطفة فلا يخفى بُعدُه ؛ لاستلزامه الفصل بأكثر من جملة اعتراضية .

والقول بأن الجملة جواب للدعاء أبان عن وجهته الشيخ ابن عاشور بأن فيه عدولاً « عن إيقاع جواب الدعاء بصيغة إثبات الإيمان إلى إيراده بصيغة نفي مُعَيَّى بغاية ، هي رؤية العذاب ؛ سلوكاً لأسلوبٍ بديعٍ في نظم الكلام ... ؛ إذ جمع في هذا التركيب جواب الدعاء ، وبيان علة الدعاء عليهم بذلك . وأصل الكلام : فيؤمنوا ؛ فإنهم لا يؤمنون إلا إذا رأوا العذاب الأليم ، والمقصود من جواب فعل الدعاء هو غاية الجواب التي بعد (حتى) ، فتلك هي مصبُّ الجواب »^(١) .

وقد أجاز هذا الوجه كثيرٌ من النحاة والمفسرين كالفراء^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والرازي^(٤) ، والعكبري^(٥) ، وغيرهم^(٦) .

(١) التحرير والتنوير : ١١ / ١٦٦ ؛ وقد سبق إيراده ص ١٤٢ من البحث . وتكراره هنا يستدعيه المقام .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٥٧٣ .

(٤) التفسير الكبير : ١٧ / ١٢٢ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٢٠ .

(٦) الزركشي ، البرهان : ٤ / ١٤٦ - ١٤٧ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١٧٢ .

كما استشهد به بعض النحاة المتأخرين كأبي حيان^(١)، والمرادي^(٢)، وابن هشام^(٣)، والسيوطي^(٤)، والأشموني^(٥) على نصب جواب الدعاء .

يقول الفراء : « (فلا يؤمنوا) كل ذلك دعاء ... ، وإن شئت جعلت (فلا يؤمنوا) جواباً لمسألة موسى عليه السلام إياه ؛ لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر ، فنجعل (فلا يؤمنوا) في موضع نصب على الجواب ، فيكون كقول الشاعر :

ياناق سيرى عنقاً فسيحاً إلى سـليمان فـنـسـتـريـحاً
وليس الجواب يسهل في الدعاء ؛ لأنه ليس بشرط^(٦) .

على أن هذه العبارة التي ذيل بها هذا التوجيه عضداً لكونه مرجوحاً في نظره^(٧) ، مردّها إلى عدم جلاء معنى السببية أو عدم إلف البشر بها ، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأسلوب خاص بالأسلوب القرآني فالسببية هنا من علم الله جلّ وعزّ .

(١) الارتشاف : ٤ / ١٦٧٠ .

(٢) توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٥٢ .

(٣) شرح شذور الذهب : ٢٨٨ .

(٤) الهمع : ٢ / ٣٠٦ .

(٥) شرح الأشموني : ٣ / ٤٤٢ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٧-٤٧٨ .

(٧) بدليل تقديم التوجيه الأول عنه في الحديث .

جواب التمني :

عرفنا أن التمني في أسلوب القرآن ورد بأدوات متعددة ، وهي (ليت) ،
(لعل) ، (لو) .

وما جاء جواباً لها مقروناً بفاء السببية نوضحه بما يأتي :

أ - أداة التمني الأصلية (ليت) :

وقد ورد الجواب لها في موضع واحد من مواضعها الأربعة عشر ، وهو قوله

تعالى : ﴿ وَلَئِن أَصَبَكُمُ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ
يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] .

فقوله تعالى ﴿ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ هو جواب التمني ، وهو الشاهد الذي
حفلت به كتب النحو على نصب المضارع بعد فاء السببية .

ب - (لو) :

ورد الجواب للتمني بـ (لو) في أربعة مواضع غير متعينة له ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَدْرِكُهُمْ لَسُقَيْنَهُمْ لَعْنًا كَمَا تُبْرَأُونَ وَمِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَدْرِكُهُمْ لَسُقَيْنَهُمْ لَعْنًا كَمَا تُبْرَأُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٧] .

فقوله تعالى : ﴿ فَتَبَرَّأ مِنْهُمْ ﴾ جواب التمني ، وهو توجيه أكثر النحاة

والمفسرين كما مرّ^(١)، ومن وجهها على الامتناعية نصب الفعل (نتبرأ) بـ(أن) مضمرة جوازاً عطفاً على المصدر (كرّة).

٢- قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٢].

٣- قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ

الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر: ٥٨].

فالكون ومتعلقاته في هاتين الآيتين هو الجواب .

والجواب في هذه الآيات الثلاث - كما ترى - يحتمل أن يكون معطوفاً على المصدر الملفوظ ، والفرق بين التوجيهين من حيث المعنى أن عدّه جواباً يقتضي أن يكون مترتباً على حصول التمني ، وعدّه معطوفاً يجعله داخلاً في حيز التمني .

وأما الموضع الرابع فهو يحتمل الاستئناف أيضاً ، وهو قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ

نُدُّهُنْ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩].

فـ(فيدهنون) فيه وجهان :

أ- أن يكون جواباً الطلب ، وهو التمني بـ(لو) على ما ترجّح لنا^(٢) أو (ودّ) ،

ولكنه مرفوع على الاستئناف : يقول الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ لِمَ رَفَعَ (فيدهنون) ولم

(١) ينظر : ص ١٦٦ من البحث .

(٢) ينظر : ترجيح القول بأن (لو) هو مكون جملة التمني ص ١٨٣ من البحث .

ينصب بإضمار (أن) ، وهو جواب التمني ؟ قلت : قد عدل به إلى طريق آخر ، وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف ، أي فهم يدهنون حينئذ ، أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك ^(١) .

ويشير الرضي إلى ما سبق أن نبه عليه ، وهو أن النصب والرفع سواء ، وأن المآل إلى النصب سعيٌ لتحقيق أمن اللبس ؛ يقول : « ويجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببية ، والمبتدأ محذوف ، فيكون معنى الرفع والنصب سواءً ، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس - كما ذكرنا قبل - فيكون قوله تعالى : ﴿ وَدُوا لَوْ تَدُهْنُ فَيَدُهْنُونَ ﴾ منه أي : فهم يدهنون ^(٢) .

ب - أن يكون معطوفاً على (تدهن) ؛ فيكون داخلاً في حيز التمني ، وهو مذهب سيبويه ^(٣) والعكبري ^(٤) وبعض المفسرين ^(٥) .

وقد استجاد سيبويه هذا التوجيه ؛ إذ قال : « وتقول : ودلوا تأتية فتحدثه . والرفع جيد على معنى التمني ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَدُوا لَوْ تَدُهْنُ فَيَدُهْنُونَ ﴾ ^(٦) .

(١) الكشاف : ٤ / ٥٩١ ، وينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ٣٠ / ٧٣ - ٧٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٧١ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٦ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٦٢ .

(٥) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٢٣١ ، الألويسي ، روح المعاني : ٢٩ / ٢٦ .

(٦) الكتاب : ٣ / ٣٦ .

ويبين عن معنى ذلك القرطبي بقوله : « وقال : (فيدهنون) فساقه على العطف ، ولو جاء به جواب النهي لقال : فيدهنوا ، وإنما أراد : أنهم تمنوا لو فعلت فيفعلون مثل فعلك عطفاً لا جزاء عليه ولا مكافأة ، وإنما هو تمثيل وتنظير »^(١) .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أنه ورد في بعض المصاحف - كما يقول هارون^(٢) - قراءةٌ بحذف نون الرفع أي (فيدهنوا) غير أنها لا يستدل بها على رجحان الوجه الأول ؛ لاحتماها وجهاً من التأويل ؛ يقول أبو حيان موجهاً هذه القراءة : « ولنصبه وجهان : أحدهما أنه جواب ودوا لتضمُّنه معنى (ليت) . والثاني : أنه على توهم أنه نطق بـ (أن) أي : ودوا أن تدهن فيدهنوا ؛ فيكون عطفاً على التوهم ، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن) »^(٣) .

وقد جاء ما يصلح جواباً ، معطوفاً على ما قبله في حيز التمني ، كما في :

- قوله تعالى : ﴿ وَدُّوْا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرْتُمْ فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ٢٣١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٣٦ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٦٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١٨ / ٣٠٤ .

(٣) البحر المحيط : ٨ / ٣٠٤ . وتأمل كيف خالف أبو حيان رأيه حين قال إن نصب الجواب بعد

« ود » يحتاج إلى سماع في موضعه من البحث ص ١٧١ .

حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ .. ﴿ [النساء : ٨٩] ^(١) .

فقوله تعالى (فتكونون) معطوف على (تكفرون) عند أكثر النحاة المفسرين ^(٢) .

ويرى الزمخشري أنه « لو نُصِبَ على جواب التمني لجاز » ^(٣) .

- وقوله تعالى : ﴿ ... وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ

فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١٠٢] .

وهي كسابقتها ؛ قوله تعالى : (فيميلون) معطوف على (تغفلون) ولو أراد

الجواب لنصب .

ج - (لعل) :

سبق ترجيح المذهب القائل بأن (لعل) أفادت التمني في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ

فِرْعَوْنُ يَنْهَمْنُنُ ابْنِ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ

مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا... ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] .

وبناءً عليه فقوله تعالى : (فأطلع) جوابٌ للتمني ، وهو مذهب البصريين ، وأما

(١) قَدِّمْتُ آيَةَ الْقَلَمِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَدُلُّ بِالْوَفَاءِ بِمَا نَحْنُ فِيهِ .

(٢) الرازي ، التفسير الكبير : ١١ / ١٧٦ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠ ، أبو حيان ،

البحر المحيط : ٣ / ٣٢٧ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ٢١٣ ، الألوسي ، روح المعاني :

١٠٩ / ٥ .

(٣) الكشاف : ١ / ٥٧٨ .

توجيه النصب عند من يرى أن « لعل » للترجي ، فعلى الأوجه الآتية :

١- أنه جواب للترجي ، وهو مذهب الكوفيين^(١) ؛ إذ يلحقونه بالتمني في نصب الجواب بعد فاء السببية ، وقد وافقهم في ذلك ثلثة من العلماء ؛ منهم الشلوبين^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، وابنه^(٤) ، والرضي^(٥) ، والمرادي^(٦) .

٢- أنه جواب للأمر (ابن) في قوله تعالى : ﴿ يَهْمَنُ ابْنٌ لِي صَرْحًا ﴾ وهو توجيه العكبري ؛ يقول : « وبالنصب على جواب الأمر ، أي إن تبني لي أطلع »^(٧) .

ولا تغرنك استقامة المعنى وفق هذا التقدير ؛ فهي مبنية على كون جملة التمني معللة لجملة الأمر .

٣- أنه معطوف على توهم اقتران المعطوف عليه (أبلغ) بـ (أن) ، وهو توجيه أبي حيان في تفسيره ؛ يقول بعد أن ذكر التوجيهات الأخرى : « وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم ؛ لأن خبر (لعل) كثيراً جاء مقروناً بـ (أن) في النظم

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٣ / ٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤٤٦ / ٧ .

(٢) التوطئة : ١٤١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٣٠ / ٢ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٤ / ٤ .

(٥) شرح الكافية : ٦٣ / ٤ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك : ٢١٧ / ٤ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن : ٣٧٣ / ٢ .

كثيراً وفي النثر قليلاً ، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن) ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس ، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرج ^(١) .

٤ - أنه معطوفٌ على الأسباب ، وهذه التوجيهات الثلاثة من تأويلات البصريين .

ولعله واضح أن قوله « فأطلع إلى إله موسى » مترتب على بلوغ أسباب السموات ومسبب عنه ، وإذا نحن ملنا إلى توجيهه (لعل) على معنى التمني - كما مرّ بنا ترجيحه - فهذه الجملة جواب له ، ولا حاجة تدعونا إلى تكلف تلك التأويلات .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ۚ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ۚ ﴾ [عبس : ٣-٤] ، ف (تنفعه) جواب لعلّ أو منصوب على التوهم ^(٢) .

جواب الاستفهام :

يُجاب الاستفهام بالمضارع المقترن بفاء السببية ، سواء كان الاستفهام بالاسم أو بالحرف .

ويشترط لذلك ألا يكون معنى الاستفهام تقريراً ، كما يشترط عند بعضهم ألا

(١) البحر المحيط : ٤٤٦/٧ ، وينظر : ابن عقيل ، المساعد : ٨٩/٣ .

(٢) البحر المحيط : ٤٤٦/٧ .

يكون المستفهم عنه مسنداً إليه بل الفعل ، وألا يكون هذا الفعل متحقق الوقوع ، وإيضاح ذلك ما يأتي :

١ - حكم جواب الاستفهام التقريري :

اشترط النحاة لإلحاق النفي بالطلب في نصب الجواب المقترن بفاء السببية أن يكون النفي محضاً ، والاستفهام التقريري ، وهو يبنى بهمزة الاستفهام متلوّة بأداة نفي ، لا يتمحّض فيه النفي .

ولذا نبّه النحاة إلى أنّ جواب الطلب لا يُنصب إذا كان الاستفهام تقريرياً ؛ يقول سيبويه في معرض تحليله لشواهد على أجوبة الطلب : « وسألته (أي يونس) عن : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ [الحج : ٦٣] ، فقال : هذا واجب ، وهو تنبيه ، كأنك قلت : أسمع أنّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا » ^(١) . وقد أجمع أهل العلم من مفسرين وبلاغيين ^(٢) على أنه استفهام تقرير وامتنان على العباد ، وتذكير للناس بفضل الله عليهم ، وشذّ الطاهر بن عاشور فجعله للإنكار ^(٣) .

وعدوا ذلك المعنى التقريري سبباً لعدم نصب « فتصبح على الجواب ، ولم

(١) الكتاب : ٤٠ / ٣ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٢٠ / ٢ .

(٢) عبد العظيم المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ٢ / ٣٩٨ ، وينظر : الطبري : جامع البيان :

١٧ / ١٩٦ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ٣٧٥ ، أبو السعود ، وإرشاد العقل السليم : ٦ / ١١٧ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٧ / ٢٢٩ .

يُنصب هذا الفعل في شيء من القراءات كما يقول الألويسي^(١) .

وثمَّ سببٌ لامتناع نصبه ، وهو عدم حصول السببية ، وهو الشرط الرئيس لنصب جواب الطلب كما هو معروف ؛ فأصبح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر^(٢) ، بل إن النصب ليؤدّي إلى فساد المعنى ، وهو نفي الاخضرار ؛ يقول الزمخشري : « لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض ؛ لأن معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار ، مثاله : أن تقول لصاحبك : ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر . إن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٌ في تفريطه فيه ، وإن رفعته فأنت مثبتٌ للشكر . وهذا وأمثاله ممّا يجب أن يرغب له من اتّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله »^(٣) .

وذلك لأن جواب الطلب يصح أن ينحلّ منه شرط وجزاء ، وإن عدّ (فيصبح) أو نحوه جواباً لم يصحّ أن ينحلّ منه شرط وجزاء ؛ إذ لا يترتبُ اخضرار الأرض على الرؤية .

على أن بعض المتأخرين - كما زعم الألويسي - أجاز « أن يُعتبرَ تسبّبُ الفعل عن النفي ، ثم يُعتبر دخول الاستفهام التقريري ؛ فيكون المعنى : حصل منك رؤية إنزال الله تعالى الماء فأصبح الأرض مخضرة ؛ لأن الاستفهام نفي النفي ، وهو

(١) روح المعاني : ١٧ / ١٩١ .

(٢) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٢٣٠ ، ابن هشام ، المغني : ٥٠٤ ، شرح الشذور :

٢٨٩ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ٣٧٤ .

(٣) الكشاف : ٣ / ١٧٠ .

إثبات؛ فإن قلت : الرؤية لا تكون سبباً لا نفيّاً ولا إثباتاً للاضرار ، قلت : الرؤية مقحمة ، والمقصود هو الإنزال أو هي كناية عنه ...»^(١) .

ولو سلّمنا بهذا الرأي فوظيفة هذا الفعل في التركيب إمّا أن يكون جواباً للطلب منصوباً ، ولم يرد بذلك قراءة ، وإمّا أن يكون جواباً مرفوعاً على الاستئناف ملحوظاً فيه السببية ، وهو يؤدي إلى خلوّ جملة الخبر من الرابط ؛ لأن التقدير عندئذ فهي تصبح الأرض مخضرة .

فإنما هذا الفعل معطوفٌ على الفعل الماضي (أنزل) ، وليست مخالفتُهُ للصيغة الماضية للمعطوف عليه إلا التفاتاً بديعاً وفاءً بالمعنى المقصود ؛ « وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان ، فإنزال الماء مضى وجوده ، واضرار الأرض باقٍ لم يمض »^(٢) .

٢- حكم نصب جواب الاستفهام إذا كان المستفهم عنه هو المسند إليه لا الفعل ، أو كان المستفهم عنه فعلاً متحقق الوقوع .

ويوضح ذينك تمثيلُ أبي حيان^(٣) : أزيدُ يقرضني فأسأله ، لم ضربت زيدا فيجازيك .

(١) روح المعاني : ١٧ / ١٩٢ (بإيجاز) ، وينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣١ / ٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣٥٦ / ٦ .

(٢) ابن الأثير ، المثل السائر : ١٥ / ٢ ، وينظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١١٧ / ٦ .

(٣) الارتشاف : ٤ / ١٦٧١ .

ففي المثال الأول المستفهمُ عنه ما ولي الهمزة ، وهو زيد ، وقد أسند إليه الفعل (يقرضني) ، وهو ليس مسؤولاً عنه ، وفاء الجواب تعطفه عليه ، فهل يجوز نصبه مع أنه ليس مسؤولاً عنه كما لو كان بناء الجملة على هذا النحو : أقرضني زيد فأسأله؟^(١)

وأما المثال الثاني فالضرب محقق الوقوع فيما مضى فهو في حكم المثلث ، والمثلث لا ينصب له جواب .

وهذان الشرطان من تعقبات أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال على أبي إسحاق الزجاج ، عندما علق الزجاج على قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُونَ بِالْحَقِّ ﴾ [آل عمران : ٧١] .

بقوله : « ولو قيل وتكتموا الحق لجاز على قولك : لم تجمعون ذا وذا ... »^(٢) .

فقد استقبحه أبو علي الفارسي موضحاً علته ذلك بقوله : « لأن الاستفهام لم يقع عن الفعل فيكون كقولك : أيقوم فأقوم ، إنما الاستفهام عن الاسم ، واللبس ليس بمستفهم عنه ، بل هو متيقنٌ مخبرٌ به ؛ ألا ترى أن إيقاعه حق ، وأنهم موبّخون على فعله ، وإذا كان كذلك كان عطفاً على موجب ، والعطف على الموجب لا ينتصب

(١) علل ابن عصفور عدم جواز النصب بأنه إذا دخل الاستفهام على الاسم لم يكن فيه ما يدل على المصدر المتصيد ؛ ليعطف ما بعد فاء السببية عليه ، مشيراً إلى أنه إذا دخل على مجرور أو ظرف تُصوّر النصب ؛ لأنها نائبان عن الفعل ، نحو : أفي الدار زيد ؛ ينظر : شرح الجمل : ١٥٠ / ٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٨ / ١ .

إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

وألحق بالحجاز فأستريحا^(١) .

ويستدلُّ على ذلك بالتنظير بحكم نصب الفعل بعد (حتى) ؛ يقول : « ويدلك على أن (تلبسون) إيجاب ؛ فلا يسوغ العطف بالنصب عليه لكونه موجباً غير مستفهم عنه قولُ سيويه : أيهم سار حتى يدخلها ؛ ألا ترى أنه أجاز الرفع بعد حتى في الفعل ، وذهب إلى أن السير موجب غير مستفهم عنه ، وإنما المستفهم عنه صاحب السير ، فكذلك المستفهم عنه في الآية^(٢) .

وقد اختار ذلك ابن مالك^(٣) ، ولكنَّ أبا حيان رفض هذا الشرط ، وعدَّ « الصحيح الجواز^(٤) » دون اشتراط هذا القيد محتجاً بالسماع^(٥) اعتماداً على القراءة المتواترة لقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ ﴾ [البقرة : ٢٤٥ ، الحديد : ١١] .

والحديث : « من يدعوني فأستجيب له ، من يستغفري فأغفر له » .

ووجه الدلالة من الآية - كما يقول السيوطي - « أن الفعل وقع صلةً فليس

(١) الإغفال : ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) الإغفال : ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٣) شرح التسهيل : ٤ / ٢٦ ، ٢٩ .

(٤) الارتشاف : ٤ / ١٦٧١ .

(٥) البحر المحيط : ٢ / ٢٦١ ، وينظر أيضاً : ٨ / ٢١٩ .

مستفهماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر . وإذا جاز النصب بعد : « من ذا الذي يقرض » لكونه في معنى : « من يقرض » فجوازه بعد « من » يقرض » و « أزيدٌ يقرض فأسأله » أخرى وأولى ^(١) .

وقد وجه أكثر النحاة والمفسرين ^(٢) النصب على جواب الاستفهام منبهين على أنه جوابٌ بحسب المعنى لا لهذا لشرط - فيما يبدو لي - ، بل لبصرهم بالعلاقة المعنوية بينهما التي هي لبُّ العمل .

بل استنبط بعضهم سرَّ العدول عن توجيه الاستفهام إلى الفعل مباشرة دون جعل القاعدة النحوية معياراً لردّه ، وهو - كما قال الأوسمي - « وإنما أورد على هذا الأسلوب للمبالغة في الطلب حتى كأنَّ الفعل لكثرة دواعيه قد وقع ، وإنما يسأل عن فاعله ليجازي » ^(٣) .

وقد أضاف العكبري توجيهاً للنصب آخر ، غير خالٍ من التكلّف ، وهو أن يكون معطوفاً على مصدر (يقرض) في المعنى على إضمار (أن) ^(٤) . وخيرٌ ما قاله في ذلك المقام هو تنبيهه على أنه لا يصح عطف الفعل على (قرضا) المذكور

(١) الهمع : ٢ / ٣٠٧ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٧٣ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٥ / ٢٦٠ ، الرازي ، التفسير الكبير :

٦ / ١٤٣ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٤٣ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم :

١ / ٢٣٨ ، ١٨ / ٢٠٦ .

(٣) روح المعاني : ٢٧ / ١٧٤ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٥٧ .

لوجهين : أحدهما أنه مصدر مؤكد ، والمصدر المؤكّد لا يقدر بـ (أن) والفعل ، والثاني أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولاً لـ (يقرض) ، ولا يصح معناه ؛ لأن المضاعفة ليست مقرضة بل من فعل الله ^(١) .

هذا ، وقد قرئ هذا الجواب بالرفع ، وتوجيهه عندئذ أن يكون معطوفاً على صلة الذي (يقرض) أو مستأنفاً .

سائر مواضع أجوبة الاستفهام المقترنة بفاء السببية :

وهي لا تختلف عن أجوبة الطلب الأخرى حين تقترن بفاء السببية ، من حيث المعنى ، والحكم الإعرابي ، وهي :

- قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

فقوله تعالى : ﴿ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ جواب الاستفهام .

- قوله تعالى : ﴿ ... يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ، يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ... ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

الاستفهام الأول « هل ينظرون إلا تأويله » لم يرد له جواب ، ولكن الاستفهام الثاني « فهل لنا من شفعاء » ، وهو يحتمل أن يكون حقيقياً يوجهه بعضهم إلى

(١) التبيان : ١ / ١٥٧ (بتصرف) .

بعض، وأن يكون إنكارياً، وأن يكون للتمني، وهو الأرجح^(١) فجوابه قوله « فيشفعوا » .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ نُردُّ ﴾ معطوف على موضع مدخول الاستفهام داخل في حيزه ، فيكون الاستفهام عن أحد الأمرين ؛ لأن أحدهما لا يجتمع والآخر ، ويترتب على كل منهما جواب ، الأول - كما قلنا - فيشفعوا ، والثاني « فنعمل » ، وهو من حيث الإعراب معطوف على الجواب الأول^(٢) .

- قوله تعالى : ﴿ ... قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ٩٧] .

فقوله ﴿ فَهَاجِرُوا ﴾ فيها جواب الاستفهام ، وليس يصح عطفه على الفعل المجزوم (تكن) ؛ لأن الهجرة مسبب يسرها عن سعة أرض الله ، وهي المقصود الأعظم من الآية ، وباعث هذا الاستفهام من الملائكة ؛ فهو « تبيكت من الملائكة لهم ورد لما اعتذروا به ، أي لستم مستضعفين ، بل كانت لكم القدرة على الخروج إلى بعض الأقطار فتهاجروا حتى تلحقوا بالمهاجرين كما فعل الذين هاجروا إلى

(١) المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٢) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ٢ / ١٣٠ ، ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن :

١١ / ٣٦٤ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٢٧ وفي هذه الجملة الفعلية المعطوفة قراءات

أخرى ؛ ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٠٨ .

الحبشة ثم لحقوا بعد بالمؤمنين بالمدينة»^(١).

- قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقد تكررت في سورة غافر: ٨٢، محمد: ١٠.

- قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [الروم: ٩]، وقد تكرر أيضاً في موضعين: فاطر: ٤٤، غافر: ٢١.

وهذه الآيات التي كانت أداة الاستفهام فيها الهمزة متلوّة بالنفي، الاستفهام فيها كما في اختيار المطعني « للتقرير، تقرير الرؤية والسير، وبهذا يحتج القرآن عليهم؛ لأنهم لم يتعظوا بما شاهدوا من مصارع الطغاة ومكذبي الرسل، وفي هذا إنكارٌ عليهم إلا أنه ناشئ عن التقرير بالسير والنظر، وليس هو المعنى المباشر المراد من هذا الاستفهام»^(٢).

ولذلك لا غضاضة في القول بأنه يحتمل أن يكون جواباً للاستفهام، فليس استفهاماً تقريرياً محضاً. وقد عدّه أبو حيان جواباً للنفي أي الإنكار^(٣)، وأجاز آخرون^(٤) أن يكون مجزوماً عطفاً على (يسيروا).

- قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ٣ / ٣٤٨، وينظر: الرازي، التفسير الكبير: ١١ / ١١.

(٢) التفسير البلاغي: ٣ / ٤٧٥.

(٣) البحر المحيط: ٧ / ٤٣٩.

(٤) ينظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٦٣٥، ٦٧١، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤ / ٥٥٣.

يَسْمَعُونَ بِهَا ﴿ [الحج : ٤٦] .

قوله (فتكون) جواب الاستفهام كما هو واضح .

ويتناول الحديث فيما يأتي بياناً موجزاً عن الشكل الثاني من جواب الطلب وهو

الجواب غير القياسي .

- الشكل الثاني لجواب الطلب ، وهو الجواب غير القياسي :

وأهمُّ مظاهره ما يأتي :

- جواب الاستفهام :

يجاب الاستفهام التصديقي ، وأداته الهمزة و (هل) بالإثبات أو بالنفي ، وعندئذ يُصدَّر الجواب بـ (نعم) في الإثبات ، أو (لا) في النفي ، ويجاب الاستفهام المنفي بـ (بلى) في الإثبات ، وبـ (نعم) في النفي ^(١) .

و (نعم) حرف تصديق في الخبر ، و وعد وإعلام في الطلب ، وهي توجب لا غيرُ ، ولا يقع قبلها المنفي ^(٢) ، وقد جاءت جواباً لـ (هل) والهمزة في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ [الأعراف : ٤٤] .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأْتِيَنَّكَ إِنكُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ (٤١) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الشعراء : ٤١ - ٤٢] .

وقوله تعالى : ﴿ أءِذَا مَنَّنا وَكُنَّا نُرابًا وَعِظْمًا إِئنا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (١٦) أَوْءِابًا ونا الْأَوْلُونَ ﴾ (١٧) قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَخِرُونَ ﴾ [الصافات : ١٦ - ١٨] .

(١) هذا هو الأصل ، ينظر : ابن هشام ، المغني : ١٢٣ ، وثمة أحرف جواب أخرى لبعض المقامات ، نحو : كلاً ، جبر ، إي ، أجل ، وليست الحاجة تدعو إلى تناولها هنا .

(٢) المالقي ، رصف المباني : ٤٢٦ ، ابن هشام ، المغني : ٣٣٥ . .

و (بلى) مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى ، وتكون ردًّا له ، سواء اقترنت به أداة استفهام أو لا .^(١)

وقد جاءت في عدد من المواضع في القرآن الكريم جوابًا للاستفهام ؛ منها :

- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُونَ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ۗ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ۗ﴾ [الأعراف : ١٧٢]

كما جاءت جوابًا للتمني حين لحظ فيه النفي ، في قوله تعالى: ﴿أَوَتَقُولَ حِينَ تَرَىٰ الْعَذَابَ لَوْ أَن لِّي كَرْرَةٌ فَأَكُوتُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ۗ﴾ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَأَسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكٰفِرِينَ ۗ﴾ ﴿٥٩﴾ [الزمر : ٥٨-٥٩] .

وتجاء أسماء الاستفهام والهمزة التي يُطلب بها وبـ(أم) التعيين ، بتعيين المستفهم عنه ، ومن ذلك : قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۗ﴾ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۗ﴾ ﴿٧٩﴾ [يس : ٧٨-٧٩] ، وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ۗ﴾ [النحل : ٣٠] ،

(١) المرادي ، الجنى الداني : ٤٢٠-٤٢١ ، وهذه الأحرف المذكورة في كتب حروف المعاني .

وهذه الأجوبة إنما تكون في الاستفهام الحقيقي ، وهي عندئذٍ دلائل على الجملة الطلبية التي أجابت عنها ، ومستقلة عنها إذ هي جملٌ مستأنفة .

وهي في القرآن الكريم قليلة بالنسبة إلى ما لم يُذكر له جواب من الاستفهام ، يقول أبو حيان معللاً لذلك : «أكثر استفهامات القرآن لا تحتاج إلى جواب ؛ لأنها من عالم الشهادة» ^(١) ، بمعنى أن الاستفهام فيها غير حقيقي ، وبذلك لا يحتاج إلى جواب ، كما أن الجواب في القرآن يجري على مقتضى البلاغة القرآنية ، فيخرج على الأصل في التركيب الجوابي ؛ من ذلك أن الاستفهام التصديقي يجاب بالإثبات أو النفي ، فيجاء في النظم القرآني على ما ينبغي أن يكون السؤال ، وهو ما يعرف بأسلوب الحكيم ، كما في قوله تعالى ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ

الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴿ [آل

عمران : ١٥٤]

ومن مظاهر الجواب أن يكون جملة اسمية مصدرية بفاء السببية ، أو بـ (إن) التي بمعناها ، وقد اجتمعا في عدد من المواضع في القرآن ، منها ^(٢) قوله تعالى : ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسَأَلْتُمْ ﴿ [البقرة : ١٦١] ﴿وتَكَرَّوْا فَاِنَّكُمْ خَيْرَ الْآزَادِ النَّقْوَى ﴿ [البقرة : ١٩٧] .

(١) البحر المحيط : ٤٣٥ / ٢ (بتصرف) .

(٢) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٤٩٨ / ١ .

و (إِنَّ) هذه تغني غناء الفاء العاطفة من حيث الربط السببي بما قبلها حتى لكأنك ترى الكلام موصولاً مفصلاً معاً ، بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية في إفادة التوكيد ؛ إذا كان المخاطب متردداً أو منكرأ ، ومثلها مثل (إِنَّ) في قول بشار :

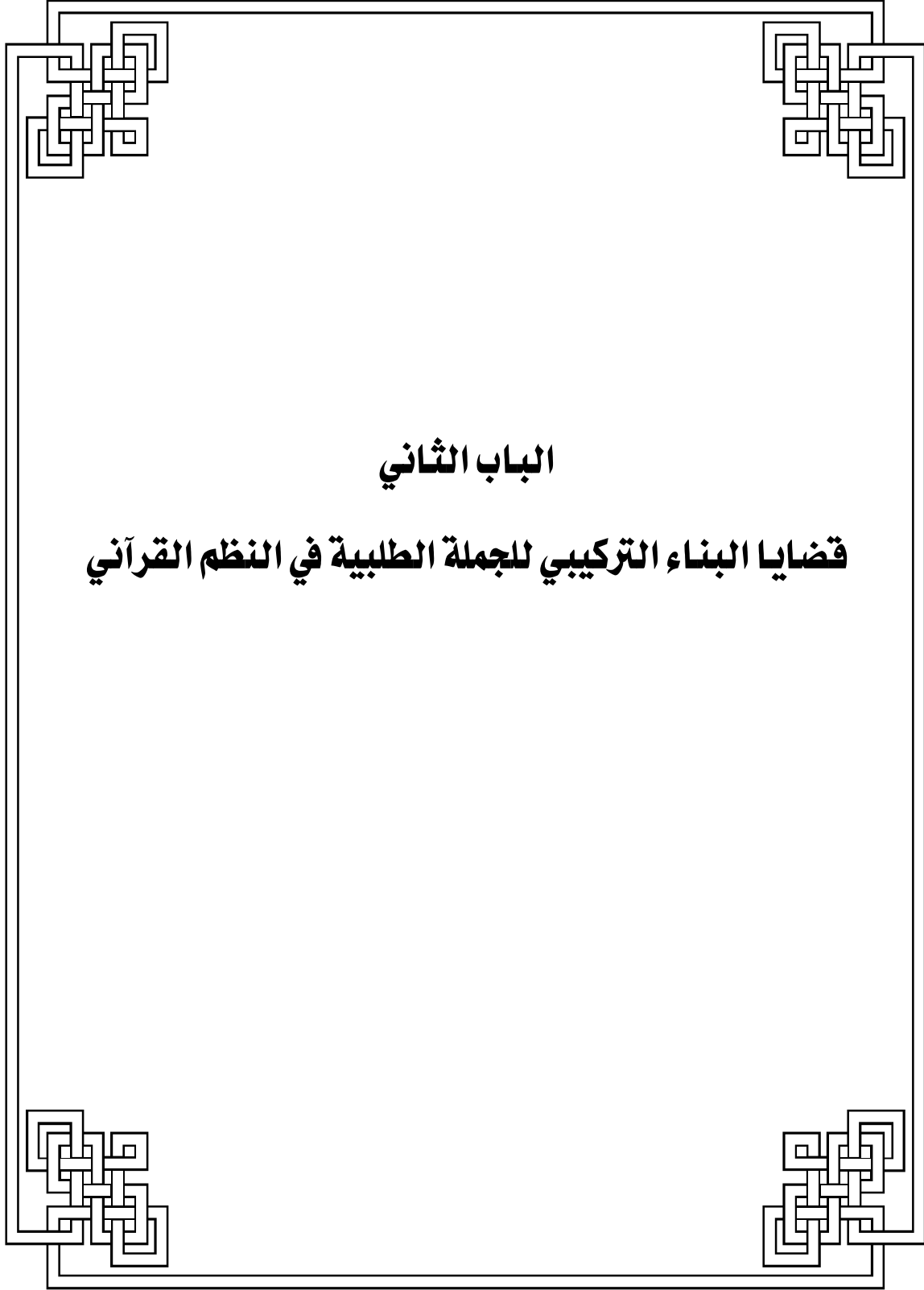
بكرًا صاحبيَّ قبل الهجيرِ إِنَّ ذاك النجاحَ في التَّبكيرِ

وقد أبان عبد القاهر مكنون سرّها ، وقرّر أنّ « هذا الضرب كثيرٌ في التنزيل جدّاً ؛ من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زلزلةَ السّاعةِ شىءٌ عظيمٌ ﴾ [الحج : ١] »^(١) .

ومن مظاهر الجواب أيضاً أن يُجاب بطلبٍ آخر ملحوظٍ فيه معنى الجزاء^(٢) ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّملُ ادّخُلُوا مساكنكمْ لا يحطمنكمْ سليمانُ وجنوده ﴾ [النمل : ١٨] .

(١) دلائل الإعجاز : ٣١٦ .

(٢) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ١٦٢ ، الفارسي ، الإغفال : ٢ / ٢٩٤ .



الباب الثاني

قضايا البناء التركيبي للجملة الطليية في النظم القرآني



الفصل الأول
العلاقات النحوية



والحديث هنا يتناول العلاقات النحوية للكلمة الدالة على الطلب في الجملة ،
سواء كانت عاملة أو معمولة ، ثم ينتقل إلى بيان العلاقة النحوية للجملة الطلبية
بأسرها أي موقعها الإعرابي في النظم ، وبيان ذلك ما يأتي :

المبحث الأول : العلاقات النحوية للكلمة الدالة على الطلب :

الأمر :

أمّا فعل الأمر فمبنيٌّ لا محلّ له من الإعراب عند البصريين ، وهو عند الكوفيين معمولٌ للام أمرٍ مقدّرة^(١) ، ومعلومٌ عمله بحسب لزومه وتعدّيه ، كما هو معلومٌ عملٌ لام الأمر الجزم في الفعل المضارع ، وكذا (لا) الناهية .

وأما اسم الفعل فيستحقُّ العمل النحوي ؛ بموجب شبهه للفعل ؛ فهو يعمل عمل الفعل الذي هو بمعناه ، ويؤدّي وظيفته تعدّيّاً ولزوماً بحسب مسماه غالباً^(٢) ، فإن كان الفعل لازماً كان اسمه لازماً ، وإن متعدّيّاً فمتعدّد^(٣) ؛ فمثلاً اسم الفعل (صه) لازمٌ لأنه بمعنى الفعل اللازم (اسكت) ، واسم الفعل (بله) و (تراك) متعدّيان ؛ لأنهما بمعنى الفعلين المتعدّيين : دع و اترك .

والنحاة حين قالوا إنّ حكم هذه الأسماء من حيث التعدي واللزوم بحسب مسمياتها ، أوكلوا تحديد المسمّى إلى السياق والعلاقات النحوية بينها وبين أجزاء الجملة ، ولذا قد يكون للفظ الواحد غير اعتبار ، ومن ذلك (هلم) ، فقد يكون بمعنى (أحضر) فيكون متعدّيّاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، فالمعنى يقتضي ذلك كما أن

(١) ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٢٤ وما بعدها ، العكبري ، التبيين : ١٧٦ وما بعدها .

(٢) احترازٌ يُخرج بعض ألفاظٍ ؛ نحو : آمين بمعنى : استجب ، ولم يحفظ له مفعول . ينظر : السيوطي ، الهمع : ٨٢ / ٣ .

(٣) ينظر مثلاً : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٨٨ / ٣ .

(شهداءكم) مفعول به تربطه بـ (هلم) علاقة التعديّة فوجب تفسيره بفعل مناسب له في المعنى متعدّد . ويكون بمعنى (أقبل) ، وهو عندئذٍ لازم ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨] .

كما أنه ينازع العوامل في العمل ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُومٌ أَقْرَأُ وَكُنِيَ ﴾ [الحاقة : ١٩] فقد نازع اسم الفعل (هؤوم) الفعل (اقرأوا) في نصب المفعول به (كتابيه) .

وأما المصدر النائب عن فعل الأمر فهو معمولٌ للفعل المحذوف الذي أنيب عنه ، فهو الذي يفسّر الحركة الإعرابية لهذا المصدر ، حيث يتوجّه عمله إليه نصباً على المفعولية المطلقة^(١) .

وقد اختلفت في إعمال هذا المصدر ، ويتّضح ذلك من خلافهم في عامل النصب في المعمول الذي يردف هذا المصدر نحو (ضرباً زيداً) ، فقد اختلف فيه على النحو الآتي :

١ - أن العامل هو المصدر : وهو مذهبٌ نسب إلى الجمهور^(٢) ، ويأتي في مقدمتهم : سيبويه ، والفراء ، والأخفش ، والفارسي^(٣) .

(١) هكذا فعل النحاة - كما مرّ بنا ص ٨٨ من البحث - ، وهو الحق ، وثمّ قول آخر شاذّ ، نسبه الخضر اوي إلى سيبويه ، وهو إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (التزم) ؛ ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٢٤١ وركاكنه تقدح في صحة النسبة ، فهل يكون المعنى إلا التأكيد ، والإعراب فرع المعنى .

(٢) السيوطي : الهمع : ٣ / ٥٠ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ١١٥ - ١١٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٧٤ ، ابن عصفور ، شرح الجمل ٢ / ٢٤ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ابن أبي الربيع ، البسيط :

وقد استدلّوا على ذلك بأمرين :

أ- أنه نائب عن الفعل ، فاستحق الإعمال بموجب النيابة ، كما أن الظرف يعمل في الحال في نحو قولك : زيد في الدار قائماً لنيابته عن الفعل^(١) ، وإذا كان المصدر الصريح يعمل إذا انحلّ إلى فعل وحرف مصدرِيّ ، فهذا المصدر أولى بالإعمال ؛ لأنه واقعٌ موقعٌ فعلٍ محضٍ صار نسياً منسياً^(٢) .

ب - إضافته إلى مفعوله ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] ، ولو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه^(٣) .

٢- أن العامل فيه هو فعل المصدر ، وقد نُسِبَ هذا المذهب إلى المحققين^(٤) ، ومَن ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن الحاجب ، والرضي^(٥) .

واستدلّوا على ذلك بأنه لا غنى عن نسبة المصدر نفسه إليه ، وذلك موجبٌ للاعتماد عليه وعدم الإعراض عنه^(٦) ؛ فهو كالقائم مقامه ، وليس بدلاً منه حقيقةً ؛

(١) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : ٧٤ / ٤ .

(٢) ينظر ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٢٩ / ٣ .

(٣) ينظر : ابن معط ، شرح الألفية : ١٠٠٨ / ٢ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٧٣ / ٤ .

(٥) ينظر : المبرد ، المقتضب : ١٥٧ / ٤ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ١٣١ ، ١٦٧ ، السيرافي ، شرح

كتاب سيبويه : ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٣٤ ، الرضي ،

شرح الكافية : ٤١١ / ٣ .

(٦) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٩٦ .

إذ لو كان كذلك لم يقدر الفعل قبله^(١) .

فالمصدر - بناء على هذا الرأي - لا يعمل .

وإذا كان النظر في هذه المسألة يُستفاد منه حكم عمل المصدر ، فإن أنت تأملت أدلة كل من الفريقين ألفتها افتراضات أوحى بها نظرية العامل ، ما عدا دليلاً واحداً استدلل به القائلون بنسبة العمل إلى المصدر ، وهو إضافته إلى معموله ، وهو دليل مستنبط من طبيعة الاستعمال اللغوي ، لذلك كان هذا المذهب أحرى بالقبول في نظري ، وبذلك فالمصدر النائب عن فعل الأمر من العوامل .

وأما أدوات العرض والتحضيض فهي مهملة عن العمل .

وأما التمني فالعامل من أدواته (ليت) ، وتدخل على الجملة الاسمية ، فتغير اللفظ والمعنى « أما تغيير اللفظ ، فلأنها نصب الاسم ورفعت الخبر ، وأما تغيير المعنى ، فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني »^(٢) ، وكذلك حال (لعل) التي ألحقت بها في هذا المعنى .

وإنما هذا التغيير اللفظي على مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيرون أنّ الحروف الناسخة (إن وأخواتها) تنصب الاسم فقط ، والخبر باقٍ على رفعه قبل دخول الناسخ .

(١) ينظر: الرضي ، شرح الكافية : ٤١١ / ٣ .

(٢) ابن الأثيري ، أسرار العربية : ٤٠ .

وذلك هو الاستعمال الشائع لها ، وثم استعمالات أخرى ، تختلف فيها علاقات الأداة ، وهي :

١ - نصب الجزأين (اسمها وخبرها) :

فقد أجاز الفراء إجراء (ليت) مجرى (أتمنى) فنصب بها الجزأين « كأنه يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله »^(١) .

كما أجاز الكسائي - قبل - نصب الاسمين معاً « لكن على غير هذا التقدير ، وإنما يُضمَر (كان) ، والتقدير عنده : « ليت زيدا كان قائماً » ؛ قال : لأنّ (كان) تستعمل هنا كثيراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾ (الحاقة : ٢٧) ، وقوله تعالى : ﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (النساء : ٧٣) »^(٢) .

والشاهد النحوي الذي حفلت به كتب النحو في هذه المسألة ، هو قول الراجز :

* ياليت أيام الصبا رواجعا *^(٣)

والنحاة يتأولون ما جاء من ذلك ونظائره مما جاء في الأحرف الأخرى في الباب ؛ لأنه مخالف لقاعدة الإعمال في الباب المبينة على الاستعمال الشائع للغة .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٥٦٨ ، وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٣٤ ، المالقي ، رصف المباني : ٣٦٦ .

(٢) ابن يعيش ، المصدر السابق ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ١ / ٢٤٨ ، الزمخشري ، المفصل : ٣٠٢ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة .

- اتّصال (ما) الكافّة عن العمل بـ (ليت) :

اختصت (ليت) دون أخواتها الناسخة - على الأشهر - بجواز الإعمال حين تتصل بها ما (الحرفية) ؛ لبقاء اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية ^(١) .

٣- دخول (ليت) على (أن) المفتوحة :

وذلك نحو : ليت أن زيداً خارجٌ ، كقولك : ظننت أن زيداً خارج ^(٢) ، وعدّ أبو حيان هذا الاستعمال ممّا انفردت (ليت) به ^(٣) ، شاذّاً في القياس كثيراً في الاستعمال ، وساق شواهد عليه ^(٤) .

و (أن) عندئذٍ تسدُّ مسدّ اسم (ليت) وخبرها عند سيويه - فيما ينسب إليه ^(٥) - وابن يعيش ^(٦) ؛ يقول ابن يعيش « ولا تحتاج إلى خبر ؛ لأن الصلّة قد تضمّنت الاسم والخبر » ^(٧) ، وذلك مخالف لمذهب الأخفش ؛ إذ قدر خبرها محذوفاً ^(٨) .

(١) ينظر : سيويه ، الكتاب : ٣ / ١٢٩ - ١٣٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١ / ٤٣٤ ، ابن مالك ، شرح

الكافية الشافية : ١ / ٢١٣ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٢٨٤ .

(٢) الزمخشري ، المفصل : ٣٠٢ .

(٣) الارتشاف : ٣ / ١٢٨٦ (بتصرّف يسير) ، وينظر أيضاً : ٤ / ١٦٣٧ - ١٦٣٨ .

(٤) ينظر : التذييل والتكيل : ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ١٢٨٦ .

(٦) شرح المفصل : ٤ / ٥٦٩ .

(٧) السابق .

(٨) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ١٢٨٦ ، التذييل والتكميل : ٥ / ١٥٦ .

ويذكر النحاة أنه جاز قياس (لعل) على (ليت) في هذه المسألة^(١).
وأما الاستفهام فمعلوم أن له صدر الكلام؛ ولذا لا يعمل فيه ما قبله، وإذا
توجه إليه عامل علق عن العمل، ولذا لا يدخل عليه من الأفعال إلا ما يجوز أن
يلغى.

وبذلك فأدوات الاستفهام غير معمولة، ولا هي عاملة أيضاً، حرفاً كانت أو
اسماً، ويستثنى من ذلك جرّها بحرف الجر أو بالإضافة.

فأما الهمزة وهل، فهما حرفان، ولا محلّ لهما من الإعراب، وأما مواقع الأسماء
من الإعراب فعلى النحو الآتي:

كيف:

ذكر سيبويه أن (كيف) بمعنى: «على أي حال»^(٢)، ونُسب إليه أنها ظرف،
وإلى السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غيرُ ظرف، ورتّبوا على هذا الخلاف أموراً كما قال
ابن هشام^(٣)؛ منها أن موضعها عند سيبويه نصبٌ دائماً، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ،
نصبٌ مع غيره.

والصحيح أنها «تسمى ظرفاً؛ لتأولها بـ(على أي حال)»^(٤)، فلم يقل أحدٌ بأنها

(١) ينظر: الزمخشري، المفصل: ٣٠٣، أبو حيان، التذيل والتكميل: ١٥٤/٥.

(٢) الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٣) المغني: ٢١٠.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل: ٧٠/٤.

ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، وإنما سميت ظرفاً ؛ لأنها تُفسَّر به ^(١) ، وقد استدلَّ النحاة على اسميتها بأمر ، لا يستدعي المقام ذكرها ^(٢) .

والموقع الإعرابي لها: إمَّا خبر وإمَّا حال ؛ يقول ابن مالك في ذلك: « يستفهم بكيف عن الحال قبل ما يُستغنى به ، وعن الخبر قبل ما لا يُستغنى به » ^(٣) .

وهاتان الوظيفتان هما الأكثر شيوعاً ، يقول ابن الناظم في تفصيل مواقعها: « ولا تخرج في الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال ، أو خبر مبتدأ في الحال أو الأصل ، إلا ما شذَّ من نحو جرَّها بـ (على) في قول بعضهم : على كيف تبيع الأحمرين » ^(٤) .

فهي - في مراد ابن مالك - خبرٌ إن تمَّ بها الإسناد ، وحالٌ إن تمَّ دونها ، وذلك لا يشمل وقوعها في محل المصدر على ما سيأتي ؛ ولذا فالأولى أن يُعرف موضعها من جوابها ؛ يقول العكبري في ذلك: « ... وهذا يتبيَّن لك بجواب كيف . ألا ترى أنك إذا قلت كيف أخذت مال زيد؟ كان الجواب حالاً ، تقديره : أخذته ظالماً أو عادلاً ونحو ذلك ، وأبداً يكون موضع كيف مثل موضع جوابها » ^(٥) .

(١) ينظر: ابن هشام ، المغني : ٢١٠ .

(٢) ينظر: العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٢٩ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل : ١٠٤ / ٤ .

(٤) شرح التسهيل : ١٠٥ / ٤ .

(٥) التبيان : ٢٦٦ / ١ .

وأكثر مواقع (كيف) في القرآن كان حالاً كما يقول الشيخ عزيمة^(١) ، فمن ذلك :

- قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨].

- وقوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء: ٢١].

- وقوله تعالى: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ [النساء: ٥٠].

ومن مواضع وقوعها خبراً :

- قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ ﴾ [الملك: ١٧].

وتحتمل كلا الوجهين خبراً لـ (كان) باعتبار نقصانها ، وحالاً باعتبار تمامها ، ومن ذلك :

- قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوَفِيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٥].

يقول أبو حيان : « وانتصاب (فكيف) قيل على الحال ، والتقدير كيف

(١) دراسات لأسلوب القرآن: ٢/٣٤٥.

يصنعون، وقدّره الحوفي كيف يكون حالهم؛ فإن أراد كان التامة كانت في موضع نصب على الحال، وإن كانت الناقصة كانت في موضع نصب على خبر كان. والأجود أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف يدلّ عليه المعنى، التقدير: كيف حالهم»^(١).

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ... ﴾ [يوسف: ١٠٩].

- وقوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِي ﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠].

- ونحو ذلك^(٢).

وأما وقوعها في موضع المصدر، فهو حيث يكون معنى جوابها غير مقيّد بهيئة معيّنة، بل مطلق الحدث.

يقول ابن هشام بعد أن بيّن مجيئها في موضع الحال: «وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأنّ منه: ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفيل: ١]؛ إذ المعنى: أيّ فعل فعل ربك؟، ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [النساء: ٤١]، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون...»^(٣).

(١) البحر المحيط: ٤٣٥ / ٢ .

(٢) ينظر: عزيمة: دراسات لأسلوب القرآن: ٣٤٤ / ٢ وما بعدها .

(٣) المغني: ٢٠٩ .

ولا يخفى أنها في الشاهد الثاني الذي ذكره ابن هشام ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [النساء: ٤١] تحتمل أن تكون حالاً أو خبراً بحسب تقدير المستفهم عنه .

وقد نقل الزركشي^(١) هذا الوجه أيضاً مُثَلًّا له بشاهدين من القرآن ، وهما: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ .. ﴾ [الفرقان: ٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْظِرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا .. ﴾ [الروم: ٥٠] .

ويبدو لي أن الباعث على القول بهذا الوجه هو ملاحظة علاقة الحال بعاملها؛ فهي قيدٌ له في نظر النحاة غالباً ؛ ففي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ يترتب على جعل (كيف) للحال اقتصار مشيئة الله على هيئة معينة، والمعنى ليس كذلك .

وإن نحن راعينا أن علاقة التقييد بين الحال وعاملها منحصرة في الصورة الغالبة للحال ، وهي الحال المنتقلة ، وأن الحال اللازمة أو التي وسمها الرضي بالمؤكدة لا تقيّد بعاملها ، لم نأبه إلى الوجه الذي رغب فيه ابن هشام ؛ يقول الرضي بعد أن بيّن قصور حدّ النحاة للحال ؛ « فالأولى أن نقول: الحال على ضربين : منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حدّ؛ لاختلاف ماهيتيهما ، فحدّ المنتقلة : جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه...، وحدّ المؤكدة: اسم غير حدث، يجيء مقررّاً لمضمون

(١) البرهان : ٤ / ٣٣٢ .

جملة...»^(١)، وهي في تلك المواضع التي عناها ابن هشام على حدّ هذه المؤكّدة .

كم:

وهي اسم يُحكم على موضعه بالرفع والنصب والخفض، إلا أنها مبنية على السكون^(٢).

وأما مواقعها الإعرابية، فهي كما قال الزمخشري: «تقع في وجهيها (أي الاستفهامية والخبرية) مبتدأة، ومفعولة، ومضافاً إليها؛ تقول: كم درهماً عندك، وكم رجلاً رأيت، وبكم رجلٍ مررت، ورزق كم رجلاً أطلقت»^(٣).
ووقوعها في موضع الرفع يشمل الخبر أيضاً؛ نحو: كم مالك؛ إذ الأولى أن يكون خبراً؛ لكونه نكرة وما بعده معرفة^(٤).

ووقوعها مفعولة على ثلاثة أضرب: مفعول به، ومفعول فيه، ومصدر، نحو: كم رجلاً رأيت، وكم يوماً مكثت، وكم وقفة وقفت^(٥).

وجوابها على حسب إعرابها^(٦)، كغيرها من أدوات الاستفهام؛ لأن الجواب ينبغي أن يكون وفق السؤال، وقد جاءت في النص القرآني مفعولاً فيه (ظرف -

(١) شرح الكافية: ١٠/٢-١١.

(٢) الزجاجي، الجمل في النحو: ١٣٤.

(٣) المفصل: ١٨٠ (بإيجاز)، وينظر: سيبويه، الكتاب: ١٥٦/٢.

(٤) الرضى، شرح الكافية: ١٦٠/٣.

(٥) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل: ١٦٩/٣، ابن عصفور، شرح الجمل: ٥١-٥٠/٢.

(٦) ابن عصفور، شرح الجمل: ٥٠/٢.

زمان) في مواضعها الثلاثة المتعيّنة للاستفهام ، كما في قوله تعالى: ﴿... فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ، قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ...﴾ [البقرة: ٢٥٩] (١).

وأما علاقتها بما بعدها؛ فهي تحتاج إلى ما يبيّن لها؛ لأنها « اسم مبهم فلا بدّ لها من تمييز » (٢)، وذلك التمييز مفردٌ حكمه النصب؛ « حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد » (٣)، ولا يجوز جرّه عند جمهور النحاة (٤) إلا إذا جُرّت (كم) بحرف جر، وأجاز قليل منهم (٥) جرّه دون هذا الشرط، وقيدّه ابن عصفور بفهم المعنى (٦).

وأما جرّ تمييز (كم) الاستفهامية بـ (من) ، فقد أشار إليه سيبويه (٧)، وصرّح به المبرد، فقال: « فأما قوله: كم من رجل قد رأيت؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول: عشرون من رجل؛ فإنما ذلك لأن (كم) استفهام، والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيداً وإعلاماً أنه في معنى الجميع .. » (٨)، بل جعل دخولها في تمييز (كم) الخبرية حملاً على هذا الأصل (٩).

(١) الموضوعان الآخران هما: الكهف: ١٩، المؤمنون: ١١٢؛ ينظر ص من البحث .

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل: ٤٦/٢.

(٣) الرضي، شرح الكافية: ١٥٤/٣.

(٤) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب: ٢٩٣/١، الشلوين، شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٩٣٩-٩٤٠، ابن

مالك، شرح التسهيل: ٤٢/٢، الرضي، شرح الكافية: ١٥٥/٣، ابن هشام، المغني: ١٩٠.

(٥) ابن السيد، إصلاح الخلل: ٢٢٩.

(٦) شرح الجمل: ٤٨/٢.

(٧) الكتاب: ١٧٤/٢، وينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ٣٢٩/٢.

(٨) المقتضب: ٦٦/٣.

(٩) المقتضب: ٦٦/٣.

وزعم الرضي عدم جوازه ومجيئه ؛ قال : « وأما مميّز (كم) الاستفهامية فلم
أعثر عليه مجروراً بـ(من) في نظمٍ ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتابٌ من كتب
النحو، ولا أدري ما صحته » (١).

وهو مردود بما صرح به النحاة قبلُ ، وبما يحتمله النظم القرآني في مواضع
(كم) التي تحمل الاستفهام والخبر ، كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَّ
ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ ﴾ [البقرة : ٢١١] .

(١) شرح الكافية : ١٥٧/٣ .

ما:

وهي بحسب العامل^(١)، أي موقعها في الكلام، فتقع مبتدأً، وخبراً، ومفعولاً به .

وقد وقعت في القرآن مجرورة بالحرف، ومفعولاً به مقدماً في آيتين، وفي بقية مواضعها كانت مبتدأً^(٢).

فوقوعها مفعولاً به كما في قوله تعالى:

١ - ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنِّي بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَايَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

٢ - ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٠].

ووقوعها مبتدأً كثير، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، وأما مجيئها مجرورة بحرف جر فكما في قوله تعالى: ﴿ فِيمَ تَبْشُرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ [النساء: ٩٧].

* (ما) إذا دخل عليها حرف جرّ :

إذا دخل عليها حرف الجر فالأكثر حذف ألفها خشية الالتباس بالخبر^(٣)،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٠٥ / ٢ .

(٢) عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ٩١ / ٣ .

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: ٢١٠ / ٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤١٠ / ٢، وعلّل غيرهم

بالتخفيف لكثرة الاستعمال، أو بالدلالة على التركيب، وهما دون ما ذكر؛ ينظر: ابن الأنباري،

الانصاف: ٢٩٩ / ١، الرضي، شرح الكافية: ٥٠ / ٣ .

وإتمامها لغةً ؛ يقول الفراء في بيانها في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] ، «نُقِصَتِ الألف من قوله (بم) ؛ لأنها في معنى بأيّ شيء يرجع المرسلون ، وإذا كانت (ما) في موضع (أي) ثم وصلت بحرفٍ خافض نُقِصَتِ الألف من (ما) ؛ لِيُعْرَفَ الاستفهام من الخبر، وإن أتممتها فصوابٌ» ^(١) ، وساق على ذلك شواهد من الشعر. ولم ترد في القرآن إلا محذوفة .

ووصف النحاس إثباتها بأنه « من الشذوذ الذي جاء القرآن بخلافه » ^(٢) ، ووصف ابن هشام قراءة عكرمة وعيسى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ﴿عَمَّا﴾ [النبأ: ١] بالندرة ^(٣) .

وقد كان هذا الحكم موجّهاً في التحليل النحوي ؛ « فلهذا ردّ الكسائي قول المفسرين في ﴿بِمَا غَفَر لِي رَبِّي ﴾ [يس: ٢٧] إنها استفهامية » ^(٤) .

* اقتران (ذا) بها :

إذا اقترنت (ذا) بـ (ما) الاستفهامية، فهي عندئذٍ تحتمل الأوجه الآتية ^(٥) :

(١) الفراء: معاني القرآن : ٢ / ٢٩٢ .

(٢) إعراب القرآن : ٣ / ٢١١ (بتصرّفٍ يُقيم أودَ عبارته) .

(٣) المغني : ٢٩٥ .

(٤) السابق .

(٥) ابن هشام ، المغني : ٢٩٦-٢٩٨ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٢ / ٤١٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل :

٢ / ٣٨٧ ، ٤٢٩ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤٧٨ .

أحدهما : أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) إشارة ، نحو : ماذا التواني؟

والثاني : أن تكون (ما) استفهامية ، و (ذا) موصولة ، كقول لبيد :

ألا تسألان المرءَ به ماذا يحاولُ أنحبُّ فيقضى أم ضلالٌ وباطلٌ؟

والدليل على كونها موصولة افتقارها للجملة بعدها .

والثالث : أن يكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب ، كقولك : لماذا جئت؟

والرابع : أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى الذي

على خلافٍ في تخريج قول الشاعر:

دعي ماذا علمتِ سأتقيه ولكن بالمغيبِ نبئني

ويتعين أي من هذه الأوجه أو يجوز بأمور؛ فإذا كانت اسم إشارة عُرِفَت بالدلالة

الإشارية ، وإذا كانت موصولاً عُرِفَ بافتقاره إلى جملة الصلة ، كما أن تركيب الجواب ذو

أثر في ذلك ؛ إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية^(١) .

ولذلك كان لقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩]

وجهان تبعاً لاختلاف تركيب الجواب في القراءتين ؛ « قرئ برفع العفو ونصبه ،

فالرفع على أن يكون (ذا) بمعنى الذي ، والمعنى : ما الذي ينفقونه ، والنصب

(١) ابن هشام ، المغني : ٢٩٦ .

على تركيب (ما) و (ذا) وجعلها معاً كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدها ، قال الله تعالى : ﴿ مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾^(١) [النحل : ٣٠] .

وتحليل مواضعها في القرآن يجري على ذلك^(٢) ، وقد جاءت في أكثر مواقعها في القرآن محتملة لأن تكون كلها اسم استفهام مفعولاً مقدمًا ، وأن تكون مركبة من مبتدأ وخبر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [البقرة : ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَيِّهِمْ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الصافات : ٨٥] ، وتحتل أن تكون كلها مبتدأ ، وأن تكون مبتدأ وخبرًا في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَهُ بَيْنًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس : ٥٠]

من :

وهي في الموقع الإعرابي مثل (ما) ؛ فتقع مبتدأ وخبرًا ومفعولاً به ومجرورًا ، وجاءت في القرآن في موضع الجر في بعض المواضع التي تحتل أن تكون فيها استفهامية ، منها قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ [الشعراء : ٢٢١] ، وفيما سوى ذلك كانت مبتدأ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ [القصص : ٥٠]^(٣) .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣٨٦ / ٢ - ٣٨٧ .

(٢) ينظر : عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٨٨ / ٣ ، وقد ذكر الشيخ مواضع أخر ، تحتل بعض الأوجه الأخرى لـ (ماذا) السابق ذكرها ، وفق بعض التوجيهات التي لا تخلو من ضعف .

(٣) عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢٤٣ / ٣ ، واقتران (ذا) الموصولة أو الإشارية بها لا يحتاج إلى

أَيّ:

وهي معربة ؛ لأنهم « لما لم يستعملوها إلا مضافة - والإضافة من خواصّ الأسماء - قويّ أمر الاسمية فيها، فُرِدَّتْ إلى أصلها في الإعراب » (١).
وهي تكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة إلا أنّ حقّ الصدارة باقٍ لها ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها (٢).

فتقع مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ ﴾ [الكهف: ١٩] ، ومفعولاً مطلقاً في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ، ومجرورة كما في قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمَقْتُونُ ﴾ [القلم: ٦] (٣)

وأما : أين، ومتى، وأيان، فهي ظروف تقع خبراً عن المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَائِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٢٢].
وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٣٨] ،
النمل: ٧١، السجدة: ٢٨، سبأ: ٢٩، يس: ٤٨، الملك: ٢٥].
وقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا.. ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل: ٤٩٢/١ (بتصريف يسير).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٢٦/٢، وهي كسائر أدوات الاستفهام ، فيدخل عليها الجار.

(٣) الباء زائدة ، فاسم الاستفهام مبتدأ مجرور لفظاً ، أو أصلية ، فهو مجرور بها لفظاً ومحلاً ؛ ينظر : أبو

وَتُعَلَّقُ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكويد : ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل : ٢١] .

و(أنى) كذلك إلا أنها إن كانت بمعنى (كيف) ، أمكن أن تقع حالاً ؛ فهي بحسب ما تؤول به ، ففي قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، (أنى) كما يقول العكبري : « في موضع نصب بـ (يحيي) ، وهي بمعنى متى ؛ فعلى هذا يكون ظرفاً ، ويجوز أن يكون بمعنى (كيف) ، فيكون موضعها حالاً من (هذه) ؛ لما فيه من معنى الاستفهام »^(١) .

(١) التبيان : ١ / ١٦٩ (بتصرف يسير) .

المبحث الثاني : العلاقات النحوية للجملة الطلبية (الوظائف النحوية) :

الوظيفة النحوية: هي وظيفة الجزء التحليلي للجملة العربية، وهي ما يعرف بالمعنى النحوي، أو المعنى الوظيفي .

فكل جزء من أجزاء الجملة العربية له وظيفة نحوية يقصدها المشع، وينتخب لها المبني المناسب، فينظمه في سلك الجملة وفق قواعد النظام النحوي للغة مؤثراً أو متأثراً بما يستحقه من علاقات التركيب .

فوظيفة الفعل هي الدلالة على حدث مقترن بزمن ماضٍ أو حالٍ أو مستقبل، ووظيفة الاسم هي الفاعلية أو المفعولية أو الحالية وغيرها، ووظيفة الحرف هي الربط المعنوي بين الفعل وشبهه وبين الاسم .

وأى من تلك المباني يُشعُّ بعلاقة سياقية إسناداً أو تخصيصاً أو نسبةً أو تبعيةً أو مخالفة .^(١)

وكما يكون ذلك للكلمة المفردة في التركيب، يكون للجملة إذا كان لها محل إعرابي ف«كل جملة يصحُّ وقوع المفرد مقامها، فلتلك الجملة موضعٌ من الإعراب»^(٢)

فالوظيفة النحوية للجملة إذاً هي المعنى العام للجملة الذي يؤديها موقعها في النص، وهي كوظائف الكلمة: فاعلية ومفعولية وإضافة وحالية ونحو ذلك .

(١) ينظر لمزيد بيانٍ عن العلاقات النحوية: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٠ .

(٢) الرضي، شرح الكافية: ٢/٢٩٨ (بتصرف يسير)، وينظر: ابن هشام، المغني: ٣٦٩ .

والوظائف النحوية التي تقوم بها الجملة الطلبية والخبرية على السواء ، هي وقوعها: ابتدائية أو مستأنفة ، ومفعولاً به ، ونائباً عن الفاعل ، ومؤكدة ، وبدلاً ، وجواباً للشرط أو للقسم ، ومفسرة ، ومعتزلة .

وقد جاءت الجملة الطلبية مستأنفة في مواضع كثيرة جداً في القرآن الكريم ،

منها : قوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] ، وقوله تعالى :

﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا ﴾

[الكهف: ١٠٢]

ومن وقوعها مفعولاً به قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ

إِيمَانِكُمْ فذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ، وهو على تقدير

قول محذوف ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ

أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا

لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧، ٢٧]

ومن وقوعها نائباً عن الفاعل قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ بَعْدَ لِقَاكُمْ الظَّالِمِينَ ﴾ [هود:

٤٤] ، ومن مجيئها توكيداً قوله تعالى : ﴿ فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَنَّهُمْ رُؤُوسًا ﴾ [الطارق: ١٧]

ومن مواضع مجيئها بدلاً قوله تعالى : ﴿ أَنْطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تَكذِّبُونَ ﴾ [٢٩] أَنْطَلِقُوا

إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾ [المرسلات: ٢٩-٣٠].

ومن مواضع وقوعها جواباً للشرط مقروناً بالفاء قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَبْلَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ^ط وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ^ع ﴾ [النساء : ٦] .

ومن مواضع وقوعها جواباً للشرط غير الجازم قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ^١ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ^{١٠} وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ^{١١} ﴾ [الضحى : ٩-١١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤]

ومن مواضع مجيئها مفسرة قوله تعالى : ﴿ مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ^ع [المائدة : ١١٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةَ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَيَّ إِلَهُكُمْ ^ط ﴾ [ص : ٦] ، وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا ^ع ﴾ [آل عمران : ١٩٣] .

أما وقوعها معترضة فقليل ، ومما يحتمل أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيُدْفُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقُ ^ع ﴾ [ص : ٥٧] .

وقد اختصت الجملة الإنشائية بوقوعها جواباً للقسم الاستعطافي^(١)، وهو ما يُعرف بقسم الطلب - ومن أشهر ما يُستعمل له: (نشدتك الله)، و(عمرتك الله)، ومن الأشياء التي يُجاب بها: الأمر والنهي والاستفهام^(٢)، نحو: نشدتك الله قم، ونشدتك الله لا تقم، وقول الشاعر^(٣):

أيها المنكحُ الثريُّ سهيلاً عمرَكَ اللهُ كيف يلتقيان

وأما الوظائف النحوية التي لا تقوم بها الجملة الطلبية، أو جرى الخلاف حول قيامها بها، فهي:

- الإخبار بها عن المبتدأ .
- الإخبار بها عن النواسخ .
- وقوعها نعتاً .
- وقوعها حالاً .
- وقوعها معطوفة على جملة خبرية .
- وقوعها صلة للموصول .

(١) ابن هشام، المغني: ٥٤٩ .

(٢) أبو حيان، الارتشاف: ٤ / ١٧٩٤، والأشياء الأخرى هي: أن، وإلا، ولما بمعنى إلا، والكلام عندئذٍ يخرج إلى الإنشاء .

(٣) السابق .

- وقوعها جواباً للقسم غير الاستعطافي^(١) .

وفيما يأتي بيان ذلك مقفواً باستعمال القرآن العظيم .

١ - الإخبار بها عن المبتدأ :

اختلف النحويون في حكم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وتلك الجملة لها نمطان إجمالاً ، أحدهما تجرّدها من الفاء ، والآخر اقترانها بها ؛ نحو : عمروُ أكرمهُ ، وعمروُ فأكرمهُ^(٢) .

وكلا الصورتين من باب الاشتغال كما ترى ؛ إذ يصدّق عليها ضابطه : أن يتقدّم اسمٌ ، ويتأخّر عنه فعله أو شبهه مشتغلاً بضميره أو بسببیه ، ولو سلّط عليه لنصبه .

ورفعُ الاسمِ في نحو هذين المثالين هو ما يعيننا في هذا المقام ، وأمّا نصبه فيدخله في باب الاشتغال ؛ إذ يكون منصوباً - جوازاً - على المفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسّره الفعل المذكور بعده .

(١) لا تقع الجملة الطلبية كذلك ؛ ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٤٩ ، ولم يرد في الاستعمال القرآني ما خالفه
(٢) وثمة نمطان آخران ، وهما إذا كان المبتدأ بعد (أمّا) ، وهي تشبه النمط الثاني في اقتران الفاء بالخبر ، نحو : أمّا زيدٌ فأكرم ، وإن كانت الفاء في نحو هذا المثال الذي يذكره في باب الاشتغال لازمة بخلاف تلك الصورة لعدم ذكر (أمّا) ، والنمط الآخر ، وهو ما ذكره ابن هشام وهو الإخبار بصيغة (لتفعل) ، نحو : زيدٌ لتُكرم . ولم يرد في الاستعمال القرآني .

ولنبداً بالحديث عن النمط الأول ، ليقفوه النمط الآخر ، إذ يفضل عنه ببعض القيود في أحكامه .

أولاً: الإخبار بالجملة الطلبية المجردة من الفاء على المبتدأ :

والنحاة في ذلك على مذهبين :

أحدهما: المنع ، وهو مذهب الجرجاني^(١) ، وابن الأنباري ، وبعض الكوفيين ؛ « نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك »^(٢) .

والآخر : الجواز ، وهو مذهب جمهور النحويين^(٣) ؛ لأن فائدة الخبر تتحقق بها أيضاً^(٤) .

وما اعتمد عليه المانعون ، عدّه بعض هؤلاء من إيهام اللفظ لاشتراك لفظ الخبر بين الاصطلاحين النحوي والبلاغي ؛ يقول الرضي متعباً علّتهم : « وهو وهَمٌّ ،

(١) المقتصد : ٢٥٢ / ١ ، ٣١٨ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٠٩-٣١٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢٣٧ / ١ ، وفيهما - وغيرهما - نسبة المذهب إلى ابن الأنباري والكوفيين .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١٣٨ / ١ ، ابن السراج ، الأصول : ٧٢ / ١ ، ١٧٢ / ٢ ، الفارسي ، شرح الأبيات المشكّلة الإعراب : ٣٦١ ، ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب : ٣٨٨ / ١ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٣٤٧ / ١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٠٩-٣١٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢٣٧ / ١ ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ٦٨١ / ٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ١١١٥ / ٣ ، ابن هشام ، المغني : ٣٩٤ .

(٤) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٢٩٩ / ٢ .

وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً...»^(١).
وقد استدلل أولئك المجيزون بالأدلة الآتية :

١- السماع :

فقد استدلل الرضي^(٢) على ذلك بوردها خبراً في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدْ مَتَمُّوهُ لَنَا فَيَسَّ الْقَرَارُ ﴾ [ص : ٦٠].
واستدلل ابن مالك^(٣) على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

قلتُ مَنْ عَيْلٌ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ
٢- القياس : على وقوع الخبر المفرد طلبياً كأسماء الاستفهام ؛ يقول ابن مالك :
« وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو : كيف أنت ؟ ثابت باتفاق ؛ فلا يمتنع ثبوته جملة طلبيةً بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فهو مسموعٌ شائع في كلام العرب ... »^(٤).

(١) شرح الكافية : ٢٣٧ / ١ .

(٢) شرح الكافية : ٢٣٨ / ١ .

(٣) شرح التسهيل : ٣١٠ / ١ .

(٤) السابق ، وينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ٣٤٧ / ١ .

٣- استصحاب الأصل : ذلك « لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقةً بالألّا يشترط احتمالها للصدق والكذب ؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها » (١) .

وتأويل ذلك السماع لدى المانعين على إضمار قولٍ محذوف مستأنسين بكثرة حذفه (٢) .

* الإخبار بالجملة الطلبية المجردة من الفاء عن المبتدأ في القرآن الكريم :

ورد من ذلك شاهد النحاة من القرآن السابق ذكره ، وهو قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَضٍ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ﴾ (٥٩) قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَيَنْسَأْ الْقَرَارُ ﴿ [ص : ٥٩ - ٦٠] .

غير أنه يحتمل تأويل قول محذوف ؛ لأن الجملة بأسرها محكية لدعاء رؤسائهم ؛ فقوله (لا مرحباً بهم إنهم صالوا النار) « كلام الرؤساء ، وقيل هذا كله كلام الخزنة ، فقال الأتباع (بل أنتم لا مرحباً بكم) يريدون الدعاء الذي دعوتهم به علينا أنتم أحق به » (٣) .

(١) شرح التسهيل : ٣١٠ / ١ ، وينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ٣٤٧ / ١ .

(٢) زاد الجرجاني وجهاً للتأويل ، وهو أن يكون محمولاً على المعنى ، أي أن قولك : زيدٌ اضربه معناه أوجبٌ عليك ضربه ، لكنه اعتذر بأنه يمكن قلبه ؛ فيقال في (زيدٌ منطلق) : معناه اعرفه بهذه الصفة ، وفي الانقياد لمثل هذه التقديرات رفع الحقائق وجعل الأقسام كلها شرعاً واحداً ؛ كما قال رحمه الله ينظر : المقتصد : ٢٥٣ / ١ . تأمل منهجهم في بناء المعرفة !

(٣) الرازي ، التفسير الكبير : ١٠٣ / ٤ (بتصرف يسير) .

فتأويلها على مذهب المانعين يقبله المقام^(١). وما وقفتُ عليه - سوى هذا - موضعان آخران على احتمالٍ أيضاً، وهما: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَاتِنَا وَلَقَاءِ الْآخِرَةِ حَبَطَتْ أَعْمَلُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤٧]؛ إذ يجوز في جملة الاستفهام أن تكون خبراً، و(حبطت أعمالهم) حال، أو هي خبر، والاستفهام خبر ثانٍ، أو مستأنف^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧-١٠٨]؛ فقد نقل السمين الحلبي احتمال كون (والذين اتخذوا) مبتدأ، وفي خبره أقوال: منها أن يكون (أفمن أسس)، أو (لا تقم فيه). ولا شك أن الأولى أن يكون (والذين اتخذوا) معطوفاً، أي: ومنهم الذين اتخذوا مسجداً^(٣).

على أن شواهد أخرى لا يسوغ فيها تأويل المانعين، وهي المواضع التي يُكرّر فيها المبتدأ بلفظه للتهويل والتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨-٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمِ﴾ [الواقعة: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، وقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢]، وإن كان بعضها قيل فيه وجهٌ آخر؛ فقد قيل إن (الحاقة) مثلاً خبر مبتدأ محذوف^(٤). ولا يخفى بعده وذهابُه برواء النظم.

(١) ينظر: الألويسي، روح المعاني: ٢٣/٢١٧.

(٢) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤٣.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٦/١١٩، النحاس، إعراب القرآن: ٢/١٣٥.

(٤) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٤٦٣، وينظر فيه أيضاً: ٢/٤٣٧.

ثانياً : الإخبار بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء الزائدة ، عن المبتدأ :

مذهب النحاة في ذلك هو الجواز ، يتبين ذلك من حديثهم عن دخول الفاء على الخبر ، فقد أولوها عنايتهم ، واستغنوا عن الحديث عن حكم الإخبار بهذه الجملة .

ففصلوا القول في حكم هذه الفاء بما يذكرونه مما يُشترط للبناء التركيبي للجملة ، فهم يشترطون لدخول الفاء تضمّن المبتدأ معنى الشرط ، كأن يكون نكرة عامّة موصوفة ، أو اسماً موصولاً بمستقبل عامّ .

وهو مذهب سيبويه^(١) وأكثر النحاة^(٢) ، واشترط بعضهم أن يكون الموصول غير (أل) ، وسيكون لهذا الشرط بيانٌ ، يتلو هذا المسألة .

يقول سيبويه : « وتقول : اللذين يأتياك فاضربهما ؛ تنصبه كما تنصب زيدا ، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمّر . وإن شئت كان مبتدأ ؛ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرّم محمود ، كان حسناً ، ولو قلت : زيدٌ فله درهم لم يُجْزُ ... »^(٣) .

(١) الكتاب : ١ / ١٣٩ ، ٣ / ١٠٢ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٢٥١ ، الفارسي ، الإيضاح : ٩٩ ، الجرجاني ، المقتصد : ١ / ٣١١ ، الأعلام الششمري ، تحصيل عين الذهب : ١٢٥ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ٣٢٨-٣٢٩ ، ابن عقيل ، المساعد : ١ / ٢٤٤ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٣٤٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٣٩ .

وننتقل فيما يأتي إلى المواضع التي أُخبر فيها بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء عن
المبتدأ في كتاب الله تعالى :

* الإخبار بالجملة الطلبية مقترنة بالفاء عن المبتدأ الموصول (بغير أل) في
القرآن الكريم :

استعمل الأسلوب القرآني الإخبار بها ، وهي مقرونة بالفاء في تسعة مواضع -
فيما وقفت عليه - من القرآن ، وقد وجهها بعضهم بما يخرجها عما نحن فيه ، وتلك
المواضع هي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ
أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ تَتَوَقَّهِنَّ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ
لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٥] .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَادَّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا
فَاعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء : ١٦] .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ وَالَّذِينَ
عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيْبُهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ [النساء :
٣٣] .

٤- قوله تعالى : ﴿ وَاللَّي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي
الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا
كَبِيرًا ﴾ [النساء : ٣٤] .

- ٥- قوله تعالى : ﴿ ... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة : ٣٤] .
- ٦- قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور : ٤] .
- ٧- قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتَّعْفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتُغُونَ الْكِنَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَعَأْتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ... ﴾ [النور : ٣٣] .
- ٨- ﴿ قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَرِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ ﴾ [ص : ٦١] .
- ٩- قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] .
- وهذه المواضع سواءً في التحليل النحوي ؛ لأنها تجري على نسق في النظم واحد ؛ فالمبتدأ في كلٍّ منها متضمنٌ لمعنى الشرط ؛ لأنه اسم موصول صلته فعل مستقبل عام ، فالموضع الأول مثلاً ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَجِيشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ ... ﴾ [النساء : ١٥] .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا ﴾ جملة طلبية ، أدت وظيفة الإخبار عن المبتدأ « اللاتي » ، وهو موصول بمستقبل عام ، فأشبهت اسم الشرط تركيباً ودلالة ، وخبره فيه معنى الجزاء كجواب الشرط ؛ فاقترن بالفاء بموجب هذا الشبه .

وقد أشار العكبري إلى أن أصول الصناعة تقتضي هذا التوجيه ، وألا يكون الاسم الموصول معمولاً لـ (فاستشهدوا) ، وأن ذلك أيضاً ألجأ بعضهم إلى تأويل فعل محذوف يعمل في الاسم الموصول ؛ يقول بعد أن أبان أن جملة الأمر خبر : « وجاز ذلك ، وإن كان أمراً ؛ لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت (التي) بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسنِ النصب ؛ لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله : (فاستشهدوا) ؛ لأن (استشهدوا) لا يصحُّ أن يعمل النصب في (اللاتي) ، وذلك لا تحتاج إليه مع صحة الابتداء . وأجاز قومُ النصب بفعل محذوف ، تقديره : اقصدوا اللاتي أو تعمّدوا . وقيل : الخبر محذوف ، تقديره : وفيما يُتلى عليكم حكمُ اللاتي ... فحذفاً لدلالة قوله (فاستشهدوا) ؛ لأنه الحكم المتلّو عليهم »^(١) .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٦٣ .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] .

نحوً من المواضع السابقة ؛ لأن عامل المصدر هو الخبر إذا ما وُجِّهت الجملة على الابتداء والخبر ، وهو توجيه مكّي^(١) ، والعكبري^(٢) ؛ يقول العكبري محلاً أجزاء الجملة : « قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ : هو مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : تعسوا أو أتعسوا ، ودلّ عليهما (تعسًا) . ودخلت الفاء تنبيهاً على الخبر ، و (لهم) تبين ، و (أضل) معطوف على الفعل المحذوف^(٣) .

فالإخبار إذا بالجملة الطلبية سواء قيل بأن المصدر هنا هو المكوّن الطلبي للجملة ، وفعله صار نسياً منسياً ، أو أنّ مكوّن الطلب هو ذلك الفعل ؛ فالتركيب لا يخرج عن المصدر النائب عن فعل الأمر ، وليس عامله الفعل (فقال) أو (فقضى) كما أشار الزخشي^(٤) ؛ لأنه - كما ردّ عليه أبو حيان - « إضمار ما هو من لفظ المصدر أولى ؛ لأن فيه دلالةً على ما حُذِفَ »^(٥) .

هذا هو التوجيه الأول ، وثمّ توجيه آخر يخرج الشاهد عمّا نحن فيه ، وهو أن يكون (الذين) مفعولاً به ، وهو رأيٌ أجازه عددٌ من النحاة والمفسرين - إضافة إلى

(١) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٧١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٠٥ .

(٣) التبيان : ٢ / ٤٠٤ .

(٤) الكشف : ٤ / ٣٢٢ .

(٥) البحر المحيط : ٨ / ٧٧ .

التوجيه الأول - منهم النحّاس^(١)، والزخشي^(٢) والقرطبي^(٣) وأبو حيّان^(٤)، وجعلوا هذا النصب من باب الاشتغال؛ فالعامل محذوف وجوباً يفسّره المصدر (تعباً)، وهذا التوجيه إنما يكون على مذهب القائلين بأن متعلّق الجار والمجرور (لهم) هو المصدر، وأما من يرى أن المتعلق غير ذلك المصدر، فلا يصح هذا التوجيه وفق مذهبه؛ لفقدان شرط الاشتغال؛ ولذا عدّ بعضهم كابن هشام هذا التوجيه ممتنعاً^(٥).

على أنّ هناك قاعدة توجيهية تمنع هذا الوجه، وهي وجود المانع، وهو الفاء؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

ويرى الألوسي أن القول بالنصب على الاشتغال - بعد أن عزاه إلى الزخشي - مردّه إلى ما يترتب عن التوجيه الأول من الإخبار بالجملة الطلبية وعطف الخبرية عليها، وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾، وإلا « فإن قيل بصحة الإخبار بالجملة الإنشائية من غير تأويل استغني عما قاله بالكلية »^(٦).

والذي يظهر لي أن رفع (الذين) على الابتداء والإخبار عنه بالجملة الطلبية هو

(١) إعراب القرآن: ٤ / ١٨١ .

(٢) الكشاف: ٤ / ٣٢١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٦ / ٢٣٢ .

(٤) البحر المحيط: ٨ / ٧٧ .

(٥) المغني: ٢٢٤، ٤٧٨، ٥١١، وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٩ / ٦٨٧-٦٨٨ .

(٦) روح المعاني: ٢٦ / ٤٤ .

الأقرب ؛ فقد تبين لنا فيما مضى^(١) أن السياق إذا كان معنياً بالإسناد إلى المبتدأ لا إلى الفاعل رُفِعَ المشغول عنه ، وإذا كان معنياً بالفاعل نُصِبَ ، وسياق الآي معنيٌّ بالمبتدأ ، وهو الذين كفروا ، وقد عاد الضمير إليهم في غير ما موضع ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۗ ﴾ (٧) وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ الْآزِلُ وَأَصْلَ أَعْمَلَهُمْ (٨) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ (٩) ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْكُفْرِينَ أَثْمَلُهَا ﴾ [محمد : ٧ - ١٠] .

فالاعتناء بالحديث عن الكافرين في هذه الآيات يظهر جلياً .

ولذلك فتوجيه (والذين كفروا) على الابتداء والإخبار بالجملة الطلبية عنه ، مطلبٌ للسياق .

وبعد أن تبين لنا حكم قيام الجملة الطلبية بوظيفة الإخبار عن المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، يتصل الحديث ببيان ما اشترطه بعضهم من استثناء المبتدأ الذي يقع صلة لـ (أل) .

الإخبار بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء عن المبتدأ الذي يقع صلة لـ (أل) :

و (أل) هذه موصول - اسم أو حرف على خلاف معروف - صلته وصف ، وفي ذلك يقول الناظم :

(١) ينظر : ص ٤٤٢ من البحث .

وصفة صريحة صلة أَلْ وكونها بمُعَرَّبِ الأفعالِ قَلْ
وقد نُسب إلى سيويه وجمهور البصريين^(١) استثناءؤها من مواضع دخول الفاء
على خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط ، وبذلك لا يجوز أن يخبر بالجملة الطلبية عنه،
وما كان ظاهره كذلك فهو مؤوّل عندهم .

ومواقف النحاة من ذلك يجلوها تحليلهم للشاهدين القرآنيين ، وهما ما ورد من
ذلك في الاستعمال القرآني :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٨] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي
دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ [النور : ٢] .

فلهم في توجيه الخبر فيهما مذهبان :

المذهب الأول : أن الجملة الطلبية خبر عن المبتدأ ، وهو مذهب كثير
من النحويين^(٢) ، كالفراء ، والمبرد ، وابن مالك ، والرضي ، وينسب إلى
الكوفيين^(٣) .

(١) ابن عقيل ، المساعد : ٢٤٤ / ١ ، السيوطي ، الهمع : ٣٤٨ / ١ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٢٤٤ ، ١٠٥ ، ١ / ٣٠٦ ، المبرد ، الكامل : ٢ / ١٩٦ ، الخوارزمي ،
ترشيح العلل : ٨٦ ، ٢٦١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ٣٢٩ ، رضي ، شرح الكافية : ١ / ٤٧٣ ، ابن
جماعة ، شرح الكافية : ١٤١ ، ابن عقيل ، المساعد : ١ / ٢٤٤ ، السيوطي : ٣٤٨ / ١ .

(٣) ينظر : ابن الأنباري ، البيان : ١ / ٢٩٠ ، ابن عقيل ، المساعد : ١ / ٢٤٤ ، السيوطي ، الهمع :

والذي سَوَّغَ قيامَ هذا النمط التركيبي بوظيفة الإخبار ، استظلاله بقياس الشبه الذي من أجله زيدت الفاء في الخبر ، وأن لا موجب لاستثناء (أل) مما استحق لأخواتها الموصولات ؛ يقول ابن مالك موضِّحاً ما تقتضيه (أل) : « والمجوزُ لدخول الفاء على الخبر ، كونُ المبتدأ واقعاً موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختيها ؛ فيتناول ذلك (أل) الموصولة بما يُقصد به الاستقبال والعموم ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ فلو قُصِدَ به مضيُّ أو عهدٌ فارق (أل) شبه (مَنْ) و (ما) فلم يؤت بالفاء »^(١) .

وأجاز ابن الأنباري هذا الوجه بتأويل قولٍ محذوف ، أو أن يكون محمولاً على المعنى ، أي أن كل واحد منهما مستحقٌ لذلك^(٢) .

والمذهب الثاني : أن ذلك المبتدأ (السارق) ، أو (الزانية) خبره محذوف ، وما بعده جملة مستأنفة ، وهو مذهب الأخفش^(٣) ، وابن خروف^(٤) ، وابن أبي الربيع^(٥) ونسب هذا المذهب إلى سيبويه^(٦) والبصريين^(٧) .

(١) شرح التسهيل : ١ / ٣٢٩ .

(٢) ينظر : البيان : ٢ / ١٩١ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٤٧ ، ٢٥١ .

(٤) شرح الجمل : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٥) البسيط : ١ / ٥٧١ وما بعدها .

(٦) الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٤٧٣ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٣٤٨ .

(٧) ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ١ / ٢٤٤ ، الدماميني ، تعليق الفرائد : ٣ / ١٣٩ ، السيوطي ، الهمع :

ويبدو أن ما عزي إلى سيبويه مستفاداً من تحليله لهذين الشاهدين ؛ فقد وجههما على هذا الوجه (القول بحذف الخبر) ؛ يقول عقب ذكره هذين الشاهدين « ... فإن هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [محمد : ١٥] ، ثم قال بعدُ : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ... ﴾ ، فكأنه قال : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يُقَصُّ عليكم مثل الجنة ؛ فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ، والله أعلم .

وكذلك : (الزانية والزاني) كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ [النور : ١] ، قال : في الفرائض الزانية والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا . فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع ... وكذلك (السارق والسارقة) «^(١) .

وهذا الذي ذكره سيبويه توجيه اقتضاه المعنى في نظره ، وهو من جهة أخرى يجري على أسلوب للعرب مألوف ، وهو كما اتخذ الأوسى مرجحاً لمذهب سيبويه « أن النهج المألوف في كلام العرب إذا أريد بيان معنى وتفصيله اعتناءً بشأنه ، أن يُذكر قبله ما هو عنوان وترجمته له ، وهذا لا يكون إلا بأن يُبنى على جملتين »^(٢) .

بيد أن ارتكابه التقدير - مع إمكان عدمه وهو الأولى - ليشي بأنه يمنع الإخبار بالجملة الطلبية إذا كان المبتدأ صلة لـ (أل) .

(١) الكتاب : ١ / ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) روح المعاني : ١٨ / ٧٦ .

وقد صرّح الأخفش بذلك سبباً للتأويل بهذا الوجه ، إذ قال « ليس في قوله : (فاقطعوا) ، و (اجلدوا) خبر مبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، فلو قلت : عبد الله فينطلق ، لم يحسن . وإنما الخبر هو المضمّر الذي فسّرت لك من قوله : وممّا نقص عليكم ... فأما قوله : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَكَادُوهُمَا ﴾ [النساء : ١٦] ، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن (الذي) إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء »^(١) .

وكلا الوجهين جائزٌ عند عدد من النحاة والمفسرين^(٢) .

والذي يقرب في نظري هو المذهب الأول ، وهو كون جملة الأمر خبراً ؛ لأن المبتدأ في الآيتين ﴿ الزانية والزاني ﴾ ، ﴿ السارق والسارقة ﴾ عام ، « وجماعة العلماء على عموم هذه الآية »^(٣) .

فهي بمعنى : مَنْ زنى أو مَنْ سرق ؛ فـ (أل) الموصولة بما يُقصدُ به الاستقبال والعموم ، تشبه اسم الشرط في عمومته ، وصلتها ، وهي اسم فاعل أو مفعول قوية الشبه بالفعل ، وآية ذلك إعمالهما مقترنين بأل دون قيد أو شرط .

(١) الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٢٥١-٢٥٢ .

(٢) ينظر : ابن الأنباري ، البيان : ١ / ١٩١ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ٢٤٣ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٢ / ٢٠٨ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٥٥ ، وثم توجيه ثالث لا يخلو من بُعد ، وهو أن تكون (سورة) مبتدأ خبره (الزانية والزاني) ؛ ينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١٨ / ٧٤ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ١٦١ .

ولذا كانت دلالة العموم هذه سبباً لترجيح الرفع على النصب في نظر الفراء ؛ إذ قال : « وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ؛ لأنها غير موقّتين ؛ فوجّهها توجيه الجزاء ، كقولك : مَنْ سرق فاقطعوا يده ، ف (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النصب وجه الكلام »^(١) .

وبذلك ينبغي ألا تُستثنى (أل) الموصولة مما استقرّ لأخواتها الموصولات من جواز الإخبار بالجملة الطلبية ، فهي كسائر أخواتها من حيث مطلق الشبه باسم الشرط في العموم ، ومعلوم أن الشيء إذا أشبه آخر أخذ بعضاً من أحكامه ، إضافة إلى أن القول بالإخبار بهذه الجملة أيسر من غيره لخلوّه من تقدير محذوف كما تبين .

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٣٠٦ / ١ .

٢- الإخبار بالجملة الطلبية عن النواسخ :

يرى جمهور النحويين^(١) منع ذلك ، وعللوا له بأمرين :

١- أنه يؤدي إلى التناقض الزمني حين تكون أخباراً عن الأفعال الناسخة ، يقول ابن عصفور في ذلك : « وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلقُّظ بها ، وهذه الأفعال تدلُّ على الماضي أو الاستقبال ؛ فلا يمكن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال »^(٢) .

٢- أنه يؤدي إلى التناقض المعنوي ، أمّا مناقضة (كان) وأخواتها فذلك - كما قالوا- : « من حيث كانت الجملة لا تقتضي إثبات شيء ، ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي أن الخبر ثابت فيما مضى »^(٣) .

وأما مناقضة معنى الجملة الطلبية لمعاني الحروف الناسخة فبيانه - كما أوضحه ابن عصفور - أن هذه الجملة مقتضاها الطلب ، فهو ثابتٌ في حق المتكلم ، « والتمني والترجي إنما يكونان لما لم يثبت ؛ وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجيه وتمنيه ؛ لأن الحاصل لا يُطلب ؛ فلذلك لم يجز أن تقع هذه الجمل خبراً لـ (ليت)

(١) ينظر: ابن خروف ، شرح الجمل : ٤١٧/١ ، ٤٢٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٣٧٩/١ ، ٤٢٨ ،

ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٣٦/١ ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ٦٨١/٢ ، ٧٧٧ ، أبو حيان ،

الارتشاف : ١١٤٩/٣ ، ١٢٤٢-١٢٤٣ ، ابن هشام ، المغني : ٥٤٩ ، ابن عقيل ، المساعد : ٢٥٠/١ ،

السيوطي ، الهمع : ٤٣٢-٤٣٣ .

(٢) شرح الجمل : ١ / ٣٨٠ بتصرف .

(٣) الشلوين ، شرح المقدمة الجزولية : ٧٧٥ / ٢ .

ولعل) ، ولم تقع خبراً لـ (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) ؛ لأن هذه الحروف للتأكيد ، ولا يؤكد إلا ما كان محتملاً في حق المخاطب ، وما ثبت واستقرَّ في حقه لا فائدة فيه ، ولم تقع خبراً لـ (كأنَّ) لأنها للتشبيه ، ولا يتصور تشبيه اسمها بالطلب في قولك : كأنَّ زيدا أضربهُ «^(١) .

وقد خالف الجمهور أبو علي الفارسي^(٢) والشلوبين^(٣) والرضي^(٤) فأجاز الأوّلان الإخبار بالجملة الطلبية عن الناسخ ، وخصّ الرضي هذا الجواز بأن يكون الناسخ (إنَّ ولكنَّ) ؛ اعتماداً على ما ورد من السماع ، وإن كان ذلك قليلاً كما قال^(٥) .

والفارسي يقول : « ويجوز ارتفاعه بالابتداء ، وإن كان في موضع الخبر نهي كما جاز أن يرتفع بالابتداء إذا كان في موضع الخبر أمر ، وذلك قول الجُميِّح :

ولو أرادت لقات ، وهي صادقةٌ إنَّ الرياضة لا تُنصِبُكَ للشَّيب
وكذلك قول الآخر ، أنشده أبو زيد :

وكوني بالمكّارم ذكريني ودلّي دَلّ ما جدّة صناع

(١) شرح الجمل : ١ / ٤٢٩ بتصرف ؛ وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ .

(٢) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب : ٣٦١ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية : ٢ / ٧٧٥ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٥) السابق .

ألا ترى أن المعنى : كوني مذكرةً بالمكانم ، وليس يريد : كوني بالمكانم ...»^(١) .

واتقى الشلوين المنع بصلاحيه المعنى ؛ فهو عنده « قد جاز ذلك فيما يصلح معناه معها ؛ كقوله :

وكوني بالمكانم ذكّرني »^(٢) .

ومن شواهدهم أيضاً :

قول الشاعر :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا إليهم عن ليكم ناما

وقول الراجز :

إني إذا ما القوم كانوا أنجيه

واضطرب القوم اضطراب الأرشيه

هناك أوصيني ولا توصي بيه

وثمة موضع آخر للإخبار بالجملة الطلبية لم يذكره النحاة في مظان أقوالهم السابقة ، بل تناولوه عرضاً في حديثهم عن خبر (أن) المخففة من الثقيلة^(٣) ، وهو الإخبار عنها بالدعاء ؛ إذ ذكروا أنه مما لا يُشترط له أن يفصل عن (أن) بأحد الفواصل المعروفة .

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب : ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية : ٢ / ٧٧٥ - ٧٧٦ .

(٣) ينظر - مثلاً - ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢ / ٢٣٣ .

يقول سيبويه : « وأما قولهم : أما أن جزاك الله خيراً ، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء »^(١) ، ونبه ابن هشام إلى أن ذلك ينبغي أن يُستثنى من منع الإخبار عن النواسخ بالجملة الطلبية^(٢) .

غير أن الرضي - مع أنه موافق لهم في ذلك - يقول وهو يُبين عن الأوجه الإعرابية لـ (أن) المفسرة إذا وليها فعل متصرف مصدر بـ (لا) : « ولا يجوز أن تكون للنهي ؛ لأن المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية »^(٣) .

وهو يوافق مذهبه السالف الذكر في قصر جواز الإخبار بها عن إن ولكن .

* الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ المنسوخ في الاستعمال القرآني :

ورد الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ المنسوخ بـ (إن) أو (أن) المخففة دون غيرها من النواسخ الحرفية والفعلية ، فأما الإخبار بها عن (أن) المخففة من الثقيلة ، فمواضعه كثيرة^(٤) ، وضابطها أن توصل بأمر أو نهي ، وهي عندئذٍ يجوز

(١) الكتاب : ١٦٧/٣ ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢/٢١٠ ، ابن عقيل ، المساعد : ١/٣٣٣ .

(٢) ينظر : المغني : ٥٥١ .

(٣) شرح الكافية : ٣٦/٤ .

(٤) وهي : البقرة : ١٢٥ ، آل عمران : ١٩٣ ، النساء : ١٣١ ، المائدة : ٤٩ ، ١١٧ ، الأنعام : ١٥١ ،

الأعراف : ١٦٩ ، التوبة : ٨٦ ، يونس : ٢ ، ١٠٥ ، هود : ٢ ، إبراهيم : ٥ ، النحل : ٢ ، ٦٨ ، الإسراء :

٢ ، ٢٣ ، مريم : ١١ ، ٢٤ ، طه : ٣٩ ، الحج : ٢٦ ، المؤمنون : ٣٢ ، الشعراء : ١٧ ، النمل : ٨ ، ٣١ ،

لقمان : ١٢ ، ١٤ ، سبأ : ١١ ، يس : ٦٠ ، ص : ٦ ، فصلت : ١٤ ، ٣٠ ، الشورى : ١٣ ، الدخان : ١٨ ،

الأحقاف : ٢١ ، الرحمن : ٧ ، القلم : ٢٤ ، نوح : ١ ، ٣ .

فيها هذا الوجه (على غير مذهب الرضي) إضافة إلى أوجه أخرى ، كأن تكون مصدرية غير مخففة (ثنائية وضعاً) ، أو مفسرة ^(١) ، أو تحمل وجهًا آخر يخرجها عما نحن فيه ؛ ومن تلك المواضع :

- قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس : ٢] .

يقول الزمخشري : « (أن) هي المفسرة ؛ لأن الإيحاء فيه معنى القول ، ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ، وأصله أنه أنذر الناس ، على معنى أن الشأن قولنا : أنذر الناس » ^(٢) .

ومن الإخبار بجملة النهي قوله تعالى : ﴿ الرَّكِيْبُ أَحْكَمَتْ ءَايِنُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِّن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝٢ ﴾ [هود : ١-٢] .

يقول العكبري : « قوله تعالى : (أن لا تعبدوا) : في (أن) ثلاثة أوجه ، أحدها : هي مخففة من الثقيلة ، والثاني : أنها الناصبة للفعل ، والثالث أن تكون بمعنى (أي) » ^(٣)

ومن الإخبار بجملة الدعاء قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [النمل : ٨] .

(١) أنكر الكوفيون أن التفسيرية ، وأيدهم ابن هشام ؛ ينظر : المغني : ٤٣ .

(٢) الكشاف : : ٣١٣ / ٢ ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ١٢٦ / ٥ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٢٢-٢٣ (بإيجاز) .

فقوله تعالى : (بورك) جملة طلبية دعائية^(١) ، وهي تصلح شاهداً على ما نحن فيه باعتبار (أن) مخففة من الثقيلة ، يقول العكبري : « والثالث : هي مخففة من الثقيلة ، وجاز ذلك من غير عوض ؛ (أي فاصل) ؛ لأن « بورك » دعاء^(٢) . وهو وجه من ثلاثة أوجه إذا كان ضمير (نودي) موسى عليه السلام ، والوجهان الآخران هما : أن تكون (أن) مفسرة ، أو مصدرية .

وإذا كانت الفعل مسنداً إلى (أن بورك) فيجوز فيه أن يكون ناصبة ، وأن تكون مخففة من الثقيلة وعندئذ تكون شاهداً على الإخبار بالجملة الطلبية .

أمّا إذا كان المصدر مضمراً أي نودي النداء ثم فُسرّ بما بعدها ، فلا تصلح للاستشهاد .

وأمّا ورودها خبراً لـ (إن) ففي موضعين وفق بعض التوجيهات ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] .

فالجملة الطلبية (فبشّرهم) خبر (إن) الناسخة عند جُلّ النحاة والمفسرين^(٣) .

(١) ينظر : ابن عطية : المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٧ ، الألويسي ، روح المعاني : ١٨ / ١٠٦ .

(٢) ينظر : التبيان : ٢ / ٢٧٧ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٣٦٣ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٣٧٦ ، الرازي ، التفسير الكبير :

٧ / ١٨٧ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٢٠٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٦١ ، الرضي ، شرح

وهم يذكرون ذلك في معرض حديثهم عن زيادة الفاء في الخبر باعتبار أن اسم (إن) اسم موصول ، كما تقرر فيما مضى من زيادة الفاء ، حتى لكأن الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ المنسوخ ليس محلاً لخلاف ؛ ولذا يقول الشيخ عزيمة « لم أجد أحداً من النحويين احتجّ بهذه الآية على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لأن »^(١) .

وينبهون - إذ ذاك - بأنه إنما يجوز ذلك إذا كان الناسخ إن أو أن أو لكن ؛ لأن التوكيد لا يغيّر المعنى ، وأما إذا كان الناسخ ليت أو لعل أو كأن فلا يجوز^(٢) .

وهو قريب من مذهب الرضي ؛ فقد خص الجواز بأن يكون الناسخ إن أو لكن ، دون أن المفتوحة الهمزة ؛ « لأن وضعها لتكون مع جزأها في تأويل المصدر ، والمصدر لا طلب فيه »^(٣) كما يقول ، مع أن هذا لا يصلح علةً للمنع ، فالمسألة منحصرة في الخبر ، وهي مثل إن في الوظيفة ، بل المكسورة أصل لها .

وتم توجيه آخر يخرج الشاهد عمّا نحن فيه ، وهو أن يكون خبر (إن) قوله تعالى في الآية اللاحقة لهذا الشاهد : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران : ٢٢] .

الكافية : ١ / ٢٧٢ ، أبو حيان البحر المحيط : ٢ / ٤٣٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٩

- ٢٠ ، الألوسي ، روح المعاني : ٣ / ١٠٩ .

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٤٥٩ .

(٢) ينظر من المصادر السابقة مثلاً : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٦١-١٦٢ .

(٣) شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ .

وجملة (فبشرهم بعذاب أليم) معترضة بين اسم إن وخبرها ، وقد نسبه الألويسي^(١) والشوكاني^(٢) إلى سيبويه والأخفش ، ولم أقف على رأيها في كتابيها .

ولا يخفى ضعفه ؛ فالفاء مألوفةٌ زيادتها في الخبر في نحو هذا التركيب كما تبين سابقاً .

٢- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور : ١١] .

فقد قيل في خبر (إن) ثلاثة أقوال :

أحدها: أن يكون جملة النهي (لا تحسبوه شراً لكم) ، وعندئذ ف (عصبة) بدل من الضمير ، وهو توجيه ابن عطية^(٣) ، يقول : « والتقدير : إن فعل الذين ، وهذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن (عصبة) خبر إن »^(٤) .

وتقدير ابن عطية لهذا المضاف سببه إيجاد مرجع للضمير الرابط للخبر ؛ « ليصح به التركيب الكلامي ؛ إذ لو لم يُقدّر لكان التركيب : لا تحسبوهم ، فلا يعود الضمير على الإفك فتخلو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ »^(٥) .

(١) روح المعاني : ٣ / ١٠٩ .

(٢) فتح القدير : ١ / ٣٢٨ .

(٣) المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٩ .

(٤) المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٩ .

(٥) السمين الحلبي ، الدر المصون : ٨ / ٣٨٩ (بتصرف) .

والقول الثاني: أن الخبر هو (عصبة) و (منكم) نعتٌ لها، وبه أفاد الخبر .
وجملة (لا تحسبون) موضع الشاهد مستأنفة .

وهو توجيه العكبري^(١) وأبي السعود^(٢) والألوسي^(٣) وغيرهم .

والقول الثالث: أن الخبر هو جملة (لكل امرئ منهم ...)، وتكون جملة (لا تحسبوه)
معتزلة . وهذا الوجه ذكره الطاهر بن بن عاشور^(٤) قولاً ثالثاً جائزاً .

والحق أن الظاهر كما يقول أبو حيان^(٥) أن الخبر هو (عصبة) ، و (منكم) في
موضع الصفة ، وهي المقصودة فيما يبدو من معنى الآية ؛ فالخبر هنا موطئ لتلك
الصفة ، وفائدة الإخبار على هذا الوجه فيما نقله الألوسي - التسلية بأن الجائي
بذلك الإفك فرقة متعصبة متعاونة ، وذلك من أمارات كونه إفكاً لا أصل له ، أو
أن تكون التسلية بأن ذلك مما لم يُجمع عليه ، بل جاء به شذمة منكم^(٦) .

وبذلك فالأليق أن يخرج هذا الشاهد عما نحن فيه ؛ ليبقى الشاهد الأول فرداً في
الاستعمال القرآني لجملة الطلب خبراً للمبتدأ المنسوخ بـ (إن) ، على أن الشيخ
عزيمة - رحمه الله تعالى : - يرى أنه « لم يحتكم أحد من النحويين إلى أسلوب

(١) التبيان: ٢/٢٤٦ .

(٢) إرشاد العقل السليم: ٦/١٦٠ .

(٣) روح المعاني: ١٨/١١٤ .

(٤) التحرير والتنوير: ١٨ / ١٣٧ .

(٥) البحر المحيط: ٦/٤٠١ .

(٦) روح المعاني: ١٨ / ١١٤ .

القرآن الكريم في هذا النزاع»^(١).

وهو - فيما يبدو - يرى أن الاستعمال القرآني جديرٌ بنقض ما يخالفه من قواعد النحاة ، دون نظرٍ إلى مقدار ما يرد منه في ميزان الكثرة والقلّة .

والذي أراه أن ما ورد من ذلك في القرآن يبقى في حكم القليل مع تجوّز في العبارة ، وإلا فالحكم عليه بالندرة أقرب فهو شاهد فذّ ، بل لو كان فوق ذلك ، فهو بالقياس على ما ورد من الإخبار بالجملة الخبرية قليل مقابله الأكثر .

٣- وقوعها نعتاً :

منع النحاة بالإجماع^(٢) وقوع الجملة الطلبية نعتاً ؛ وقد أشار إلى ذلك سيبويه ، وهو يبين عدم استحقاق فعل الأمر للجزم كقسيميه لعدم صلاحيته في بعض مواقع الاسم مثلها : « والوقف قولهم : اضرب في الأمر ، لم يحركوها ؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة »^(٣).

وعلة المنع هي عدم صلاحية هذه الجملة للقيام بوظيفة النعت ، وهي تخصيص النكرة ورفع اشتراكها ، ليوّازر المنعوت في أداء غرضه في الكلام ؛ « لأنه هو مع زيادة

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٤٥٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ١ / ١٧ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٣ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ،

ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٤٠٦ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ١٦٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ابن يعيش ،

شرح المفصل : ٢ / ٢٤٢ ، ابن عصفور ، شرح الكافية : ٢ / ٢٩٩ ، أبو حيان ، الارتشاف :

٤ / ١٩١٥ ، ابن هشام ، الأوضح : ٣ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ١١٩ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧ .

معنى^(١) « بوساطة » تضمُّنه حقيقة الأول وحالاً من أحواله^(٢) .

وتلك الحال المتضمنة توضِّح المنعوت إذا كان معرفةً ، وتخصِّصه إذا كان نكرةً ، وهو ما يتصل بما نحن فيه ؛ لأن الجملة تصف النكرة .

وهي على أي منهما تقتضي أن تكون معلومة لدى المخاطب ، ولا يتوافر ذلك إلا للجملة الخبرية ، أما الجملة الطلبية فلا يمكنها القيام بذلك ؛ لأن مطلوبها لم يحصل بعد ، فهو مجهول لدى المخاطب .

يقول الرضي معبراً عن تلك العلة المشتركة بين جملة الخبر والصلة « وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية ؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة ؛ لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ؛ فلا يجوز إذاً إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضممتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الخبرية ؛ لأن غير الخبرية إما إنشائية ، نحو : بعث ... وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرهما^(٣) .

وعلى ذلك كان الاستعمال الشائع للغة ، إلا أنه ورد ما يخالف ذلك بقلة ، وقد

(١) السهيلي ، نتائج الفكر : ٢٠٧ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٢١٨ بتصرف يسير .

(٣) شرح الكافية : ٢ / ٢٩٩ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٢٤٢ .

ردد النحاة في ذلك شاهدين ظاهرهما النعت بالجملة الطلبية ، وهما :

قول الراجز :

أقبلتُ أسعى معهم وأختبِطُ حتى إذا جُنَّ الظلام المختلطِ
جاءوا بمذق هل رأيتَ الذئبَ قط

وقولُ آخر :

فإنما أنت أخٌ لا نعدمه

فأبلنا منك بلاءً نعلمه^(١)

فالجملة الدعائية (لا نعدمه) نعت لـ (أخ) .

وتأولوا ذلك على إضمار قول محذوف ، فأوقعوا المحكيَّ موقعه ، والتقدير :
مقولٍ فيه هل رأيتَ الذئبَ ، ومقولٌ فيه لا نعدمه ، أو على إضمار « مثل » في الأول ؛
إذ كان المقام تشبيهاً ، كما في الحديث : « كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك
السعدان ؟ قالوا نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان »^(٢) .

كما عدوا ذلك من سعة اللغة ؛ يقول ابن الأنباري : « وإنما جاءت هذه الأشياء في غير
أماكنها لسعة اللغة ، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول »^(٣) .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣١١ .

(٢) ينظر : مثلاً : ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ١١٥-١١٧ ، السهيلي ، نتائج الفكر : ٢٠٢ ، خالد

الأزهري ، التصريح : ٣ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٣) الإنصاف : ١ / ١١٧ .

* النعت بالجملة الطلبية في الاستعمال القرآني :

ورد ذلك - على رأي - في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

وقد سبقت الإشارة عند الحديث عن احتمال قوله تعالى : « لا تصيبن » للنفي أو للنهي إلى أن فيه ثلاثة توجيهات ^(١) ، وترجح آنذاك أن (لا) نافية ؛ فالجملة عندئذ خبرية ، وهي جارية على الأصل في النعت بالجملة .

والذي يعنينا من تلك التوجيهات في هذا المقام هو القول بأن « لا » ناهية ، فقد اختلفوا في الموقع الإعرابي لجملة النهي ، فوجهها الفراء ^(٢) والأخفش ^(٣) والمبرد ^(٤) على الاستئناف ، وعندئذ لا شاهد فيها على ما نحن فيه ؛ يقول الفراء : « أمرهم ثم نهاهم » ^(٥) ووجهها بعضهم ^(٦) على النعت ، كالزنجشري ، وابن هشام ، وهي عندئذ تحتاج إلى تأويل ؛ لما تقرر من منع النعت بالجملة الطلبية فهي - كما قال الزنجشري « على إرادة القول ؛ كأنه قيل : واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن » ^(٧) ، ووجهها

(١) ينظر : ص ١٣٢ من البحث .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٠٧ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٥٤٣ .

(٤) ينظر : النحاس ، معاني القرآن : ٣ / ١٤٦ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ٣ / ١١٧٧ ، ولم أقف على رأي المبرد في كتابيه المقتضب والكامل .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٤٠٧ .

(٦) الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، ابن هشام ، المغني : ٢٤٧ ، ٤١٢ ، ٦٤٣ ، الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير : ٩ / ٧٢ .

(٧) الكشاف : ٢ / ٢٠١ .

الأخفش الصغير - كما يقول المرادي^(١) - على معنى الدعاء، ويجري عليها ذلك الاحتمال أيضاً من حيث صلاحيتها للوصف أو للاستئناف؛ وبذلك يتضح أن الاستدلال بهذا الموضع على النعت بالجملة الطلبية يتطرق إليه الاحتمال كثيراً.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم (منع الوصف بهذه الجملة) بما أتصف له من سمة الاطراد بات قاعدة توجيهية تُراعى عند التحليل النحوي، كما يتبين من قول ابن هشام: « ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية؛ فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ [المائدة: ٢٣٠] .

فإن جملة (أنعم الله عليهما) تحتمل الدعاء؛ فتكون معترضة، والإخبار؛ فتكون صفة ثانية^(٢).

٤ - وقوعها حالاً:

أجازه الفراء - فيما نسب إليه^(٣) - وهو مخالف لإجماع النحاة^(٤) على منع وقوع

(١) توضيح المقاصد: ٣ / ١١٧٧ .

(٢) المغني: ٤١٢، وينظر في توجيهها نعتاً، والمعنى خبر: الزمخشري، الكشاف: ١ / ٦٥٤، الرازي، التفسير الكبير: ١١ / ١٥٧ .

(٣) أبو حيان، الارتشاف: ٣ / ١٦٠٢، ابن عقيل، المساعد: ٢ / ٤٣، السيوطي، الهمع: ٢ / ٢٤٧، ونسبه السيوطي وابن هشام أيضاً إلى الأمين المحلي، وهو نحوي مصري توفي سنة ٦٧٣ هـ كما قال محقق المغني؛ ينظر: المغني: ٥٥١، ولم أقف على رأي الفراء في معانيه، كما لم أقف على رأي النحويين المتقدمين في المسألة .

(٤) ابن الشجري، ٢ / ٤٠٧، ابن الأنباري، الإنصاف: ١ / ١١٦، ١١٧، ابن مالك، شرح التسهيل:

الجملة الطلبية حالاً ، وعلّة ذلك عندهم شبيهةٌ بعلّة منع وقوعها نعتاً ؛ بينها الرضي بقوله : « وأما وجوب كونها خبرية ؛ فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصّص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ؛ فمعنى قولك : جاءني زيد ركباً: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ... ، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ؛ فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ »^(١) .

وما ورد من ذلك فهو مؤوّل على إضمار قول كما مرّ في حكم وقوعها نعتاً ، كقول أبي الدرداء رضي الله عنه : وجدت الناس اخبر تَقَلُّه^(٢) .

وقول الراجز :

بَسَّسَ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسَ

إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنَسِيسَ

فالتقدير فيهما : مقولاً فيهم اخبر تَقَلُّه ، ومقولاً له أمرس .

* وقوع الجملة الطلبية حالاً في القرآن الكريم :

ليس في القرآن الكريم موضعٌ تتعيّن فيه الجملة الطلبية للحاليّة ، لكنّها وجّهت

٣٥٩ / ٢ ، ٣١٠ / ٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤٠ / ٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ١٦٠٢ / ٣ ، ١٩١٦ / ٤ ،

ابن هشام ، المغني : ٤١٢ ، إضافة إلى المصادر السابقة .

(١) شرح الكافية : ٤٠ / ٢ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣١١ / ٣ ، وهو باعتبار (وجد) ليست من أخوات (ظنّ) ، وإلا

فهو شاهد على الإخبار بالجملة الطلبية ؛ لأن المفعول الثاني هنا أصله خبر .

على ذلك في بعض المواضع ؛ وهي ^(١) :

- قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، فقد جعل بعض النحاة جملة (كيف ننشزها) حالاً ، وهي جملة استفهامية ؛ لأن الأداة تُسبغ معناها على الجملة بأسرها ؛ يقول العكبري : « (كيف) و (ننشزها) جميعاً حالٌ من العظام ، والعامل فيها (انظر) ، تقديره : انظر إلى العظام محياةً » ^(٢)

وعدّ ابن هشام هذا التوجيه وهمّاً ؛ إذ قال : « ومن الوهم قول بعضهم إن جملة الاستفهام حال من العظام . والصواب أنّ (كيف) وحدها حالٌ من مفعول (ننشز) ، وأن الجملة بدلٌ من العظام ، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة ... » ^(٣) ، وردّه أبو حيان أيضاً منظرًا له بـ (عرفتُ زيداً أبو من هو) ؛ فالجملة من قولك (أبو من هو) في موضع البدل من زيد على تقدير حذف مضاف ، أي عرفت قصة زيد أبو من ^(٤) .

كما أجاز العكبري أيضاً في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران : ٦] ^(٥) ، في حين عدّ أبو حيان هذه الجملة لا موضع لها من

(١) هذه المواضع الثلاثة نقلتها عن الشيخ عزيمة (دراسات لأسلوب القرآن : ٣٥١ / ٢) ، والناظر في عدد من مواضع (كيف) يجدها مثل ما ذكر ، ولما كان توجيه جملة الاستفهام على الحالية مردوداً ، لم أشأ ذكرها ، ففي الذي ذكر من تعليق العلماء على هذه المواضع غنية .

(٢) التبيان : ١٧٠ / ١ .

(٣) المغني : ٥٥١ (بتصرف يسير) .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٣٠٦ / ٢ .

(٥) التبيان : ١٩٣ / ١ .

الإعراب « وإن كانت متعلقة بما قبلها في المعنى ؛ فتعلقها كتعلق (إن فعلت في قولك إن فعلت فأنت ظالم) » ^(١) وعدّ (رحمه الله !) هذا التوجيه لا يُهدى إليه إلا بعد تمرّن في الإعراب واستحضار للطائفة النحو ^(٢) .

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَنْظُرْ إِلَيَّ إِنِّي إِذْ أَثَرْتُ الرَّحْمَ لَكَ كَيْفَ يَحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [الروم : ٥٠] ؛ فقد نقل أبو حيان عن ابن جنّي توجيهه جملة الاستفهام على الحال ، وعلّق عليه بأنّ فيه نظراً ^(٣) .

وقد كان منع وقوعها حالاً قاعدة تراعي عند التحليل النحوي كما سلف القول في النعت ، فقد عدّ ابن هشام أيضاً ^(٤) من الجمل التي تحتمل الإنشائية والخبرية ، ويختلف الحكم فيها باختلاف التقدير ، قوله تعالى : ﴿ ... أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] .

فقد قيل : إن جملة « حصرت صدورهم » دعائية ، ووجهت على الاستئناف ^(٥) ، وأما إن كانت خبرية ففيها أوجه ؛ منها أن تكون صفة أو حالاً ^(٦) .

(١) البحر المحيط : ٣٩٥ / ٢ .

(٢) السابق .

(٣) السابق : ١٤٤ / ٧ ، ٣٤٢ / ٤ .

(٤) المغني : ٤١٢ .

(٥) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٤ / ١٢٤ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ٢٥٤ ، مكّي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٠٥ .

(٦) ينظر : العكبري ، التبيان : ١ / ٢٩٠ ، ابن هشام ، المغني : ٤١٢ .

٥ - عطف الجملة الطلبية على الخبرية :

تناول النحويون حُكم عطف الجملة الإنشائية على الخبرية أو العكس ، وكانوا فيه على مذهبين مختلفين:

الأول : منع العطف ، ومن القائلين به : الزمخشري^(١) ، والعكبري^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، وابن هشام^(٥) ؛ وحثّتهم في ذلك اشتراطُ التناسب في العطف .

الثاني: جواز العطف ، واختاره أبو حيان^(٦) .

والمانعون يخرّجون ما ورد ظاهره على ذلك بالمعنى .

ذلك كان موقف النحويين ، وهو ممّا ليس يعنون به ؛ لأنه مبحثٌ جماليّ ، يتغيّا الحُسن في الوصل أو الفصل بين الجملتين على أساس التناسب المعنوي بينهما ، والنحويُّ يعنيه تحقيقُ مستوى الصحة في نظم الكلام دون أن يتناول جماليّاته التي هي من صميم نظر البلاغي .

(١) الكشاف : ٣ / ٣٥٥ ، ٤ / ٥٢٧

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٦٥ .

(٣) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٤٥٨ .

(٤) شرح التسهيل : ٢ / ٢٥٠ .

(٥) المغني : ٤٥٩ .

(٦) البحر المحيط : ٣ / ٢١٣ ، ٦ / ١٨٣ .

ولذلك كان للبلاغيين في هذا المبحث القدح المعلى ، بما سطره في الباب البلاغيّ الدقيق المسلك (الوصل والفصل) ، وهل البلاغة إلا - كما قالوا - معرفة الفصل والوصل .

وأول ما ينبغي أن تكون منه على ذكرٍ أنه معلومٌ في حكم البلاغة « أن الوصل من مُحسناته أن تكون الجملتان متناسبتين ، ككونهما اسميتين أو فعليتين وما شاكل ذلك »^(١) ، ولا يُعدّل عن ذلك إلا لغرض كإفادة التجدد أو الثبوت .

والخبر والإنشاء متباينان من حيث المعنى ؛ لذا كانت حالاهما مقتضيةً لكمال الانقطاع إلا أن تكون آصرةً رَحِمَ بينهما بتضمين أحدهما معنى الآخر ؛ ف« الخبر والإنشاء المتمحضان لا يُعطف أحدهما على الآخر ، فيجب الفصل بلاغةً »^(٢)

ذلك هو حكم البلاغة ، وما جاء خلافه فهو لا يخضع لمبدأ الصواب والخطأ في صناعة النحو ؛ ولذا قال السبكي إنَّ « أهل هذا الفن متفقون على منعه ، وظاهر كلام النحاة جوازه ، ولا خلاف بين الفريقين ؛ لأنه عند مَنْ جَوّزه يجوّزه لغةً ، ولا يجوّزه بلاغةً »^(٣) .

وتلك الآصرة التي تميز الوصل بينهما في البلاغة هي سبيل التأويل لدى المانعين من النحاة ، كما يتبيّن في عددٍ من مواضعه في القرآن .

(١) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٢٧١ .

(٢) السبكي ، عروس الأفراح : ٢١ / ٣ (بتصرف يسير) .

(٣) السبكي ، عروس الأفراح : ٢١ / ٣ .

* عطف الجملة الطلبية على الجملة الخبرية في القرآن الكريم :

ورد ذلك في عددٍ من المواضع في الاستعمال القرآني ، وسأتناول فيما يأتي قدرًا منها نتبيّن منه موقفَ النحاة ، ومنهجهم في التحليل^(١) ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ... ﴾ [البقرة : ٢٥] .

هذه الجملة الطلبية (وبشر الذين آمنوا) وجّهها النحاة المفسرون على العطف واختلّفوا في تعيين المعطوف عليه من هاتين الآتين قبلها ، وهما :

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣ - ٢٤] .

وله في ذلك أقوال :

أ - أنها معطوفة على قوله تعالى : (فاتقوا) ، وقد أجازها الزمخشري^(٢) ، وتغايرُ المخاطبين لا يضرّ ، كقوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ﴾ [يوسف : ٢٩]^(٣) .

(١) الاستقراء هنا غير مستقصى ، وإن كنت عرضتُ لأكثر المواضع وأبينها ؛ لأنّ بما أقدمه تحقيقًا للغرض ، وما سواها ليس إلا مثلها ، والمسألة كما أسلفت أقرب إلى علم المعاني .

(٢) الكشاف : ١ / ١٣٤ .

(٣) الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٢٠٠ .

ب- أنها معطوفة على الآيتين السابقتين باعتبار المتعاطفات كالجمللة الواحدة، وهو اختيار السيد^(١) وادّعى بعضهم - كما يقول الألوسي - « أنه أفضى لحقّ البلاغة وأدعى لتلاؤم النظم؛ لأن (يا أيها الناس اعبدوا)^(٢) خطاب عامّ يشمل الفريقين (وإن كنتم) إلخ مختصّ بالمخالف، ومضمونه الإنذار (وبشر) إلخ مختصّ بالموافق، ومضمونه البشارة، كأنه تعالى أوحى إلى نبيه ﷺ أن يدعو الناس إلى عبادته، ثم أمر أن يُنذِر من عاند وبشّر من صدّق^(٣) .

ج- أنها معطوفة على (فإن لم تفعلوا)، وهو اختيار السعد؛ لأنّ السوق لبيان حال الكفار ووصف لعقابهم^(٤) .

د- أنه معطوف على (أنذر) مقدّراً بعد جملة (أعدت)، وهو اختيار الخطيب القزويني^(٥) .

هـ- أنه معطوف على (قل) مراداً قبل (يا أيها الناس)، وهو رأي السكاكي^(٦) .

(١) روح المعاني: ٢٠٠/١ .

(٢) من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ

لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ [البقرة: ٢١-٢٢] .

(٣) روح المعاني: ٢٠٠/١ .

(٤) ينظر: الألوسي، روح المعاني: ٢٠٠/١، ولم أقف عليه في المطول في موضع الشاهد: ص ٤٥٥ .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٧/١ .

(٦) مفتاح العلوم: ٢٦٠ .

و- أنه من باب عطف القصة على القصة، وهو خروجٌ من إلزام التناسب، وهو أحد قولي الزمخشري، إذ يقول: «فإن قلت علام عطف هذا الأمر، ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مُشاكلٌ من أمرٍ أو نهي يُعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيدٌ يُعاقبُ بالقيد والإرهاق، وبشّرَ عمراً بالعفو والإطلاق»^(١).

والأقرب في نظري أن يكون معطوفاً على (وإن كنتم...)، وهي جملة متطاوله بالمتعاطفات، والمناسبة المعنوية بينها متحققة؛ لأن الأولى مضمونها الإنذار، وهو مقام طلبيّ، ومن خصائص العلاقات التركيبية للنظم القرآني ما يسوغ هذا العطف؛ ذلك أن «السنة الإلهية جرت على شفع الترغيب بالترهيب والوعد بالوعيد؛ لأنّ من الناس من لا يجديه التخويف ولا ينفعه اللطف»^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣].

(١) الكشاف: ١/١٣٤.

(٢) الألوسي، روح المعاني: ١/٢٠٠ (بتصرف يسير).

(وبالوالدين إحساناً) جملة طلبية باعتبار أنّ المصدر هنا نائب عن فعله ، فهو مكوّن الطلب ، أو أنّ مكوّنه عامله المحذوف ، وهو غير نائب عنه على ما تبين لنا في موضعه ^(١) .

وهي معطوفة على قوله تعالى : (لا تعبدون إلا الله) وهذه الجملة خبر بمعنى النهي ^(٢) ، بدليل قراءة أبيّ وعبد الله بن مسعود ^(٣) (لا تعبدوا) بجزم الفعل بـ (لا) الناهية ، وبذلك فالمناسبة بينها متحققة .

كما أنّ وظيفة الجملة (لا تعبدون إلا الله) وفق بعض التوجيهات ^(٤) تحقّق تلك المناسبة أيضاً ؛ فمع جعل الجملة مفسّرة (وهي الأظهر) لا تخرج عن أن تكون نفيّاً أريد به نهيٌّ ؛ إذ تبعد حقيقة الخبر فيه ^(٥) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ من العلماء من اتخذ قيد التناسب في عطف الإنشاء على الخبر دليلاً على أنّ جملة (لا تعبدون إلا الله) في معنى الطلب ، يقول القرطبي : « ولهذا وُصِل الكلام بالأمر ؛ فقال : وقوموا وقولوا .. » ^(٦) .

(١) ينظر : ص ٨٦ من البحث .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢ ، الزمخشري ، الكشاف : ١٨٦ / ١ .

(٣) القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة : ١٥٦ / ١ ، وقد أشار إلى ذلك جّلّ المفسرين ؛ تنظر الإحالات السابقة واللاحقة .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤٥٢ / ١ .

(٥) ينظر : السابق .

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢ ، وينظر : الزمخشري الكشاف : ١٨٦ / ١ .

٣- قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿﴾ [النساء: ١٩].

قوله تعالى (ولا تعضلوهُنَّ) فيه وجهان :

الأول: أنها جملة خبرية معطوفة على (ترثوا) ، و(لا) زائدة لتأكيد النفي ، وهو الوجه الذي ذكره الزمخشري ؛ إذ قال : « فإن قلت : (تعضلوهُنَّ) ما وجه إعرابه ؟ قلت : نصب عطفاً على (أن ترثوا) و (لا) لتأكيد النفي ، أي لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء ، ولا أن تعضلوهُنَّ »^(١) .

وقد أجازته كثير من النحاة والمفسرين^(٢) ، وتقويته قراءة ابن مسعود « ولا أن تعضلوهُنَّ »^(٣) .

والثاني: أنها جملة طلبية ، ولكنهم اختلفوا ، أم معطوفة هي أم مستأنفة ؟ ، فذهب النحاس^(٤) وابن عطية^(٥) والعكبري^(٦) إلى أنها نهي مستأنف ، وذهب أبو حيان إلى

(١) الكشاف : ١ / ٥٢٥ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٤٤٣ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٦٥ ، ابن عطية ،

المحرر الوجيز : ٢ / ٢٧ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٠ / ١٠ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ١٤٦ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٢٧ .

(٤) إعراب القرآن : ١ / ٤٤٣ .

(٥) المحرر الوجيز : ٢ / ٢٧ .

(٦) التبيان : ١ / ٢٦٥ .

أنها معطوفة مشيراً إلى أن التناسب بينهما في المعنى متحقق لمن كان يشترطه قال :
 « وظاهر قوله : (ولا تعضلوهنَّ) أن (لا) نهي ؛ فالفعل مجزوم بها ، والواو عاطفةٌ
 جملةٌ طلبيةٌ على جملة خبرية ؛ فإن قلنا : شرط عطفِ الجملِ المناسبةِ ؛ فالمناسبة أن
 تلك الخبرية تضمّنت معنى النهي ، كأنه قال : لا ترثوا النساء كرهاً فإنه غير حلال
 لكم ، ولا تعضلوهنَّ ، وإن قلنا : لا يُشترط في العطف المناسبة ، وهو مذهب
 سيبويه فظاهر . » ^(١)

والذي يظهر أن القول بأن الجملة الطلبية معطوفة مكافئٌ للقول بأن قوله (ولا
 تعضلوهنَّ) جملة خبرية معطوفة على (ترثوا) ، الذي يقوى بقراءة ابن مسعود
 بالتصريح بـ (أن) المصدرية ؛ ذلك أن ثمرتها وضوح الحكم الشرعي وهو « أن
 العُضْلَ لا يَحُلُّ بالنصِّ » ^(٢) .

وأما القول بأن الجملة الطلبية مستأنفة فهذه الوظيفة لا تتعيّن مرتبة الحكم
 الشرعي ، وفي ذلك يقول ابن عطية : « وعلى تأويل الجزم (وهو يرى أن الجملة
 مستأنفة) هو نهيٌ معرّضٌ لطلب القرائن في التحريم أو الكراهية » ^(٣) ؛ ولذلك عدّ
 « احتمال النصب أقوى » ^(٤) .

(١) البحر المحيط : ٢١٣ / ٣ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢٧ / ٢ - ٢٨ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢٧ / ٢ - ٢٨ .

(٤) السابق .

٤ - قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا
وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ... ﴾
[الأنعام: ١٥١].

٥ - وقوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء:
٢٣].

قوله تعالى : (وبالوالدين إحساناً) في كلتا الآيتين جملة طلبية معطوفة على
(ألا تشركوا) في الآية الأولى ، وعلى (ألا تعبدوا) في الآية الثانية ، فإن كانت (لا)
ناهيةً فيها فلا إشكال ، وإن كانت نافيةً ، فالجملة الخبرية بمعنى النهي .

٦ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ
الْعَلِيمُ ﴾ [يونس: ٦٥].

قوله تعالى : (ولا يحزنك) هذه الجملة الطلبية ، الذي عليه الجمهور - كما يقول
الألوسي - أنها استئناف سيق تسليّة للرسول ﷺ عما كان يلقاه من جهة الأعداء ،
وتبشير له بالنصر والعزّ إثر بيان أنّ له ولأتباعه أمناً من كلّ محذور؛ فهو متصل
بقوله سبحانه ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ... ﴾^(١).

(١) روح المعاني : ١١ / ١٥٢ ، والآية بتمامها في الصفحة الآتية .

ومنهم كما يقول الألويسي أيضاً من جعل هذه الجملة معطوفة على (ألا إن أولياء الله...) وما بينها اعتراض^(١).

وتلك الآيات بتمامها هي قوله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا نَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾ وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾﴾ [يونس : ٦٢ - ٦٥] .

والمعطوف عليه كما ترى جملة خبرية لا يمكن تأويلها بالطلب ، ولكن الأولى أن تكون هذه الجملة الطلبية (ولا يحزنك قولهم) مستأنفة كما سبق بيانه .

٧- قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ هَدَدَهُ بِعُقُوبَةِ آجَلَةٍ إِنْ لَمْ يَقْلَعْ عَنْ كُفْرِهِ بِأَهْلَتِهِمْ ، وَبِعُقُوبَةِ عَاجِلَةٍ ، وَهِيَ طَرْدُهُ مِنْ مَعَاشِرَتِهِ وَقَطْعُ مَكَالِمَتِهِ ﴾^(٢) .

فقوله (واهجرني ملياً) معطوفة - بحسب المعنى - على جملة (لئن لم تنته لأرجمنك) ؛ « وذلك أنه هدده بعقوبة آجلة إن لم يقلع عن كفره بأهلتهم ، وبعقوبة عاجلة ، وهي طرده من معاشرته وقطع مكالمته »^(٢) .

هذه الوظيفة النحوية ، وهي العطف على العقوبة الأولى ، يقتضيها المعنى كما ترى ، ولكن بعض النحاة كالزنجشيري والرازي قدّر فعل أمرٍ محذوفاً معطوفاً عليه

(١) روح المعاني : ١١ / ١٥٢ .

(٢) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٤٩ / ١٦ .

(واهجرني) خضوعاً لسلطان القاعدة النحوية التي تشترط التناسب للعطف ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان^(١) .

ولك أن تتأمل مآل النظم لو ظهر ذلك المقدر الذي يذهب رونقه ، على أنه لو قيل إن المناسبة مرعية عند العطف على الجملة القسمية الشرطية (لئن لم تنته لأرجمك) ؛ لأن المقام تهديد ، لكان قولاً .

٨- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴿٨﴾ يَمْوَسِي إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلْقَ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَّى يُعَقِّبٌ... ﴿ [النمل: ٨-١٠] .

للنحاة المفسرين توجيهان في عطف قوله تعالى : (وألق عصاك) :

الأول : أنه معطوف على : (بورك) ، وبذلك فجملة الأمر معطوفة على جملة الدعاء والتناسب بينهما قائم ؛ لأنها طلب ، وهو توجيه الزمخشري والرازي ؛ يقول الرازي : « لأن المعنى : نودي أن بورك من في النار وأن ألق عصاك ؛ كلاهما تفسير لـ (نودي) ، والمعنى : قيل له بورك من في النار وقيل له (ألق عصاك) »^(٢) .

وقد استدلل على ذلك بالسياق اللفظي للقرآن ؛ ففي موضع آخر مثله تكررت فيه (أن) المفسرة التي ذكرت في المعطوف عليه ؛ يقول « والدليل على ذلك قوله

(١) ينظر: البحر المحيط : ٦ / ١٨٣ .

(٢) الكشاف : ٣ / ٣٥٥ .

تعالى : ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ [القصص : ٣١] بعد قوله : ﴿ أَنْ يَمْوَسَّىٰ إِيَّاكَ أَنَا اللَّهُ ﴾ [القصص : ٣٠] على تكرير حرف التفسير ^(١) .

ويرى الكرمانى أن سبب الاستغناء عن إعادة (أن) في الآية التي نحن بصدددها هو ما حيل به بين المتعاطفين ^(٢) .

والثاني : أن جملة الأمر (وألق عصاك) معطوفة على الجملة الخبرية ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ، وهو توجيه أبي حيان ، وقد أخذ على الزمخشري التوجيه السابق ؛ لأنه من أجل تحقيق تناسب العطف في نظره ^(٣) .

ولعل التوجيه الأول أقرب ؛ فمما يمكن أن يُستدلَّ به أيضاً أن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ليس أول مذكور في ذلك النداء الرباني ، بل أول مذكور هو الدعاء بالبركة ، والعطف ينبغي أن يكون على أول مذكور كما هو معلوم .

٩ - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وداعياً إلى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤٦﴾ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٤٥ - ٤٧] .

(١) الكشاف : ٣ / ٣٥٥ .

(٢) أسرار التكرار في القرآن : ١ / ١٥٦ .

(٣) البحر المحيط : ٧ / ٥٥ .

الجملة الطلبية (وبشر المؤمنين) معطوفة ، جعلها الرازي معطوفةً على الجملة الخبرية (إنا أرسلناك) واحتاط لشرط التناسب بتأويلها بالدلالة على الأمر ؛ يقول : هي « عطف على مفهوم تقديره : إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ؛ فاشهد وبشراً ، ولم يذكر (فاشهد) للاستغناء عنه ، وأمّا البشارة فإنها ذُكرت إبانةً للكرم ، ولأنها غير واجبة لولا الأمر»^(١) .

ويمكن أن يُستدلّ له بأنّ النداء يغلب وقوعه قبل الأمر ، لكنّه يضعف بتكلف التقدير دون حاجة ، والظاهر أن الجملة مستأنفة .

١٠ - قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّك بِبَعْضِ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحجرات : ١٢] .

قوله تعالى : (واتقوا) قيل - كما نقل أبو حيان - إنه معطوف على (فكرهتموه) ؛ لأنّ « لفظه خبر ، ومعناه الأمر ، تقديره : فاكروهوه ؛ ولذلك عطف عليه (واتقوا الله) ووضع الماضي موضع الأمر في لسان العرب كثير»^(٢) .

والظاهر أنه معطوف على الأوامر والنواهي السابقة .

١١ - قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُنُكُمْ عَلَىٰ مِحْرَقٍ تُحْرَقُ تُنَجِّكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١٠) ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١١) يَغْفِرَ لَكُمْ

(١) التفسير الكبير : ١٨٨ / ٢٥ .

(٢) البحر المحيط : ١١٤ / ٨ .

ذُنُوبِكُمْ وَيُدْخِلِكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٢﴾
وَأُخْرَى يُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ [الصف: ١٠-١٣].

قوله تعالى: (وبشر المؤمنين) معطوف على قوله (تؤمنون)؛ لأنه في معنى الأمر، وهو توجيه الزمخشري^(١) والرازي^(٢).

وهذا التوجيه ضعّفه التفتازاني بأمرين: أحدهما اختلاف جهة الخطاب فيها حتى لكأنه لا يسوغ العطف في نظره والحالة هذه، والآخر أن المعطوف عليه (تؤمنون) وظيفته في النظم هي البيان، والعطف عليه يقتضي أن يشترك معه المعطوف في ذلك المعنى، وهو ليس كذلك، وهذا القول لا تخفى وجاهته، يقول الخطيب: «وفيه نظر؛ لأن المخاطب بالأول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى (بالله ورسوله)، وبالثاني هو النبي ﷺ، وهما وإن كانا متناسبين، لكن لا يخفى أنه لا يحسن عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطبٍ آخر إلا عند التصريح بالنداء، نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو، على أن قوله (تؤمنون) بيان لما قبله على طريق الاستئناف، كأنهم قالوا: كيف نفعل؟ فقل: تؤمنون، أي: آمنوا فلا يصح عطف (بشر) عليه»^(٣).

(١) الكشاف: ٥٢٧/٤.

(٢) التفسير الكبير: ٢٧٦/٢٩.

(٣) المطول: ٤٥٤.

وتم توجيه آخر للسكاكي، لكنه لا يختلف عن الأول في إثبات وظيفة العطف لهذه الجملة الطلبية على جملة طلبية أخرى، وإنما يفترق عنه في المعطوف عليه وسبيل التأويل، وهو أنها «معطوفة على (قل) مراداً قبل (يا أيها الذين آمنوا)»^(١).

١٢ - قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا نَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ [نوح: ٢٤].

قوله تعالى: (ولا تزد الظالمين) جملة طلبية دعائية، وهي حكاية لدعاء نوح عليه السلام: ﴿ قَالَ نُوحُ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَأَتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا كُبْرًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آهَنَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا نَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ [نوح: ٢١ - ٢٤].

وللنحاة المفسرين في تعيين المعطوف عليها ثلاثة أقوال:

أ- أنه قوله تعالى: (ربّ إنهم عصوني)، وهو مذهب الزمخشري^(٢) وأبي السعود^(٣). والتناسب بينها حاصل لأن المعطوف عليه دعاء.

ب- أنه (اخذهم) مقدراً، وقد استحسنته الألويسي، ووجهه - كما قال - أن الدعاء السابق «كناية عن قوله: اخذهم أو انصرتني أو أظهر دينك أو نحوه؛ فهو من عطف الإنشاء على الإنشاء من غير تقدير، ويشهد له أن الله

(١) مفتاح العلوم: ٢٦١.

(٢) الكشف: ٤/٦٢٢.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤٠/٩.

تعالى سمى مثله دعاء حيث قال سبحانه ﴿ فِدَعَارِيَهُۥٓ أَنْ هَتُوْلَآءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ ﴾ [الدخان : ٢٢] ^(١) .

ووصفه بأنه « حسن خالٍ من التكلف وارتكاب المختلف فيه » ^(٢) ، ولا شك أن القول الأول أحق بهذا الوصف .

ج- أنه قوله تعالى : (وقد أضلّوا) ، وهو مذهب أبي حيان ، يوضحه قوله : « إذ تقديره : وقال : وقد أضلّوا كثيراً فهي معمولة لـ (قال) المضمر المحكي بها قوله (وقد أضلّوا) ، ولا يشترط التناسب في عطف الجمل ... » ^(٣) .

ولعله تبين من دراسة هذه المواضع أن التناسب بين الجملة الطلبية والخبرية المعطوف عليها واضح ، وهو حين يتوارى يمكن عطفها على جملة طلبية أخرى مذكورة . وإذا كان هذا الحكم جمالياً فالنظم القرآني أحقُّ به ، ولا جدوى في التعلّق بالتجوّز فيه كما فعل أبو حيان رحمه الله ! ، فالعلاقة بين الإنشاء والخبر مأنوسة وكذا « ما تسمح به من وجود بديلٍ وسط أضفيا على تراكيب اللغة حركةً ومرونةً ، سهّلت للنحويين العرب مهمّة التحليل النحوي ؛ إذ كانت هذه المقابلات نبراساً لهم وضياءاً أثناء تأويلهم للتراكيب » ^(٤) .

(١) الألويسي ، روح المعاني : ٧٨ / ٢٩ .

(٢) السابق .

(٣) البحر المحيط : ٣٣٦ / ٨ .

(٤) ممدوح عبد الرحمن ، لسان عربي ونظام نحوي : ١٣٤ .

٦- وقوعها صلةً للموصول :

والحديث هنا يتخذ مسلكين تبعاً لنوع الموصول من حيث الاسمىة والحرفية :

أ- وقوعها صلةً للموصول الاسمىي :

منع جمهور النحاة^(١) وقوع الجملة الطلبية صلة للموصول ، وعلة المنع هنا كعلة منع وقوعها نعتاً ، ف « الصفة محمولة على الصلة من حيث كانت الصفة موضحة للموصوف كإيضاح الصلة للموصول »^(٢) .

وقد سلف نصُّ الرضىي الذي يبين أن جملة الصفة والصلة لا بُدَّ أن تكونا متضمّنتين لحكم عند المخاطب معلوم حصوله^(٣) ، والطلبية ليست كذلك ، ومعلوم أن وظيفة الصلة تعريفُ الموصول ، ولا يحصل ذلك بالجملة الطلبية .

وخالف الجمهورَ المبرِّدُ ، فأجاز وقوع جملة التمني صلةً ؛ قياساً على أخواتها النواسخ^(٤) ، وهو قياس مع الفارق ؛ لأن أخواتها لا يُفدن الطلب .

ونُسبَ إلى الكسائي جواز وقوع جملة الأمر أو النهي صلةً ، وإلى المازني جوازُ

(١) الفارسي ، شرح الأبيات المشككة الإعراب : ٤٣٦ ، ابن السراج ، الأصول : ٢٦٧ / ٢ ، الجرجاني ، المقتصد : ٣١٧ / ١ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٤٠٧ / ٢ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١٨٠ / ١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٨٧ / ١ ، الرضىي ، شرح الكافية : ١٠ / ٣ ، ابن الناظم ، شرح الألفية : ٩٢ ، السيوطي ، الهمع : ٢٧٩ / ١ .

(٢) ابن الشجري ، الأمالي : ٤٠٧ / ٢ (بتصرف يسير) .

(٣) ينظر الرضىي ، شرح الكافية : ٢٩٩ / ٢ ، ١٠ / ٣ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٨٧ / ١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٩٤ / ٣ .

وقوع جملة الدعاء ، وإلى هشامٍ جواز الصلة بجملة مصدرية بـ (ليت) و (لعل) و (عسى) ^(١) .

وما يذكرونه شاذاً في هذه المسألة ، قول الشاعر :

وإني لراج نظرةً قبلَ التي لعلي وإن شطّ نواها أزورها
وقد تأولوه بإضمار القول ، أي: قبل التي أقول لعلي ، أو على أن الصلة (أزورها) وخبر لعل محذوف ، والجملة معترضة ^(٢) .

ولم يرد شيء من ذلك في القرآن .

ب- وقوعها صلةً للموصول الحرفي :

الموصلات الحرفية خمسة ، وهي : أن ، وأن ، وكي ، ولو ، وما .

والمعنيّ منها بما نحن فيه (أن) أمّ الباب ، وما يمكن أن توصل به من أقسام

الطلب ، هو الأمر والنهي ، وللتّحاة فيه مذهبان ، وهما :

الأول: جواز وصلها بجملة الأمر وبجملة النهي :

وهو مذهب أكثر النحاة ^(٣) ، منهم: سيبويه ، وأبو علي الفارسي ، والزجاج ،

(١) ابن عقيل ، المساعد : ١ / ١٣٧ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر: ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٦٨ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١ / ١٨٠ ، ابن هشام ، المعني :

٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٥٥٠ ، وهذا الشاهد باعتبار (لعل) ترجيحاً ملحقاً بالتمني في هذا الحكم ، أو أنها

استُعيرت للتمني .

(٣) سيبويه : الكتاب : ٣ / ١٦٢ ، ١٦٦ ، الفارسي ، شرح الأبيات المشكّلة الإعراب : ٩٤ ، ابن الشجري ،

وابن مالك، والمرادي، وابن هشام .

يقول سيبويه بعد أن نقل عن الخليل توجيهه (أن) بالمفسرة في قوله تعالى :

﴿ وَأَنْطَلِقُ اللَّامَ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آهَاتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص : ٦] .

وقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧] .

يقول : « وأما قوله: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أِفْعَلْ، وأمرته أَنْ قَمَ، فيكون على وجهين ، على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل (الذي) بـ (تفعل) ، والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب، أنك تدخل الباء فتقول: أَوْعَزْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أِفْعَلْ، فلو كانت أي لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أي) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول »^(١).

ففي هذا النص يوضح سيبويه أن (أن) المفسرة يصح توجيهها على المصدرية

الأمالي : ١٥٢ / ٣ ، ١٥٣ ، الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٤٦ ، السهيلي ، نتائج الفكر : ١٢٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٩ ، المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٤١٧ ، ابن هشام ، المغني : ٤٠ - ٤١ ، ابن عقيل ، شرح الألفية : ١ / ١٢٠ ، خالد الأزهرى ، التصريح : ١ / ٤١٣ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ ، ٢ / ٢٨١ .

(١) الكتاب : ٣ / ١٦٢ ، وينظر السيرافي ، شرح كتاب سيبويه : ٤ / ٥٠ ، الفارسي ، التعليقة : ٢ / ٢٧٠ -

بدليل جواز دخول الباء عليها، وهي عندئذٍ تتمخّض للمصدرية ؛ لأن المفسرة كما هو معلوم لا تدخل عليها الباء .

المذهب الثاني : منع وقوع جملة الأمر أو النهي صلة لها ، وهو مذهب الرضي^(١) والداميني^(٢) .

والمنع مستندٌ إلى علتين ذكرهما الرضي :

إحدهما : أن المصدر المؤول به (أن) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر ، فقولك كتبت إليه أن قم ، ليس بمعنى القيام ؛ لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام .

والأخرى : مخالفتها للقياس فـ « لو كان صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة أن المشددة وما وكي ولو ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً »^(٣) .

وقد استند أبو حيان^(٤) إلى العلة الأولى في تضعيف ذلك المذهب ؛ إلا أن ابن هشام ردّ ذلك بأمرين ، الأول : أن فوات معنى الأمر كفوات معنى المضى والاستقبال حين يكون الموصول ماضياً ومضارعاً ، وهو لا شك فيه ؛ لأن معنى الأمر والنهي والاستقبال تقدّمها الصيغة الصرفية للأفعال ، فإذا اختلت الصيغة

(١) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٠ .

(٢) تعليق الفرائد : ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٣) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٠ ، وقد أجازا كلاهما في (أن) هذه أن تكون زائدة .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٨ .

اختلّت علاقة الالتزام بينهما، والأمر الثاني القياس على (أن) حين توصل بالدعاء، يقول : « والجواب: أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثمّ إنه يُسَلَّم مصدرية (أن) المخفّفة من المشدّدة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : ﴿ وَالْحَمْسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [النور: ٩] ؛ إذ لا يُفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: سقياً ورعيّاً »^(١).

* وقوع الأمر والنهي صلة لـ (أن) المصدرية في الاستعمال القرآني :

سبقت الإشارة إلى أن في القرآن الكريم مواضع كثيرة^(٢) جاءت فيه (أن) متلوّة بأمر أو نهي، و(أن) حينئذ مفسّرة^(٣)، ويجوز فيها أن تكون مخفّفة من الثقيلة، فتكون تلك المواضع شواهد على وقوع الجملة الطلبية خبراً للناسخ كما مرّ بنا .
وتلك المواضع تصلح شواهد على ما نحن فيه، فيجوز أن تكون (أن) في تلك المواضع مصدرية، فتكون الجملة الطلبية بعدها صلة لهذا الموصول الحرفي .

يقول الشيخ عزيمة (رحمه الله !) : « ليس في القرآن الكريم آيةٌ تتعيّن (أن) فيها أن تكون تفسيرية لا تحتمل غير ذلك ، كذلك ليس في أمثلة النحويين

(١) المغني : ٤١ .

(٢) ينظر : ص ٣٥٠ من البحث .

(٣) أنكر الكوفيون المفسّرة ، وأيدهم ابن هشام ؛ ينظر : المغني : ٤٣ .

وشواهدهم ما يتعين لأن تكون (أن) فيه تفسيرية لا غير «^(١) .

ويضيف: « جميع الآيات التي جاءت صلة (أن) فيها فعل أمر ف (أن) فيها محتملة للمصدرية الناصبة للمضارع وللتفسيرية «^(٢) .

ومن تلك المواضع :

- قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس : ٢] .

يقول أبو حيان في توجيه (أن) : « (وأن أنذر) : (أن) تفسيرية أو مصدرية مخففة من الثقيلة ، وأصله : أنه أنذر الناس ، على معنى أن الشأن قولنا أنذر الناس ؛ قالهما الزمخشري ، ويجوز أن تكون أن المصدرية الثنائية الوضع لا المخففة من الثقيلة ؛ لأنها توصل بالماضي والمضارع والأمر ، فوصلت هنا بالأمر وينسب منها معه مصدر ، تقديره بإنذار «^(٣) .

- وقوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [فصلت : ١٤] . فقد ذكر أبو حيان جواز كون (أن) مفسرة ، ومخففة من الثقيلة ، « والناصبة للمضارع ، ووصلت بالنهي كما توصل بالأمر ، نحو ﴿ أَنْ طَهَّرَا ﴾ [البقرة : ١٢٥] «^(٤) .

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٤١٠ .

(٢) السابق : ١ / ٤٢١ .

(٣) البحر المحيط : ٥ / ١٢٦ .

(٤) السابق : ٧ / ٤٦٩ .

- وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ

أَلِيمٌ ۝١ قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح : ١-٣]

ف (أن) في الموضوعين مفسرة ، ويجوز أن تكون مصدرية ، وجديراً بالذكر ظهور صدى إحدى علتي المانعين في تحليل النحاة المفسرين ، وهي فوات معنى الأمر ؛ يقول السمين الحلبي : « قوله (أن أنذر) : يجوز أن تكون المفسرة ، وأن تكون المصدرية ، أي : أرسلناه بالإنذار ، وقال الزمخشري : والمعنى : أرسلناه بأن قلنا له : أنذر أي : أرسلناه بالأمر بالإنذار . انتهى . وهذا الذي قدره حسن جداً » ، وأضاف أن هذا « جوابٌ عن سؤال قدمته في هذا الموضوع ، وهو أن قولهم : إن (أن) المصدرية يجوز أن تتوصل بالأمر مشكل ؛ لأنه ينسبك منها ومما بعدها مصدر ، وحينئذ فتفوت الدلالة على الأمر ، ألا ترى أنك إذا قدرت في : كتبت إليه بأن قم : كتبت إليه القيام ، تفوت الدلالة على الأمر حال التصريح بالأمر ، فينبغي أن يُقدر - كما قاله الزمخشري - أي كتبتُ إليه بأن قلت له : قم ، أي : كتبتُ إليه بالأمر بالقيام » (١) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا ﴾ في الآية السابق ذكرها ، فالكلام فيها كما

تقدم (٢) .

والذي أراه مناسباً هو الإقرار بذلك الإشكال وقبوله ؛ فهو ظاهرة مأنوسة في

(١) الدر المصون : ٤٦٧ / ١٠ .

(٢) السابق .

بعض علل النحاة ، وقد أدرك ذلك ابن جنّي وعقد له باباً وسمه بقوله : « باب في الاعتلال لهم بأفعالهم » قال فيه : « ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ؛ وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثاني جارياً على صحّة علّة. من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنىً ، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذي في الدار زيد ، وأصله الذي استقرّ أو ثبت في الدار زيد ، ولو أظهرنا هذا الفعل هنا لما أحال معنىً ، ولا أزال غرضاً ، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ؛ ألا ترى أنّه لو تُجسّم إظهاره فقليل : أدعو زيداً ، وأنادي زيداً ، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء ممّا لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب »^(١).

(١) الخصائص : ١ / ١٨٦ .



الفصل الثاني

العوارض التركيبية



المبحث الأول : التقديم والتأخير :

الأمر والنهي :

الأصل في بناء جملة الأمر والنهي - كغيرها من الجمل - أن يتقدم العامل ، ويتأخر عنه المعمول ^(١) ، وتجاوز مخالفة هذا الأصل فيؤخر الفعل عن المفعول ، كما يجب التزام أصل الرتبة أحياناً ، ومخالفتها أحياناً أخرى .

فأما وجوب التزام أصل الرتبة بأن يتقدم العامل ، ويتأخر عنه معموله ففي مواضع ، ما يتعلق منها بالأمر أو النهي ما يأتي ^(٢) :

أ - أن يكون العامل مؤكّداً بالنون ، فلا يقال : زيداً اضربن ، لأنّ تقديم المنصوب يُشعر بأهميته عن الفعل ، وتوكيد الفعل يُشعر بأهميته أيضاً ، فيؤدّي إلى تنافر في الظاهر ^(٣) .

ب - إذا ترتّب على تقديم المعمول التباسه بالابتداء لعدم القرينة ، فلا يجوز تقديم المفعول في نحو : ليضرب عيسى موسى .

(١) الحديث هنا يُعنى بالمفعول به دون غيره من المفعولات ، وشبهها (الحال ، والتمييز ، والمستثنى) ؛ لأنّ هذه الأحكام يشترك فيه الطلب والخبر .

(٢) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ١ / ١٦٥ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ١٥٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٣٧ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٨ .

(٣) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٣٧ .

ج- إذا كان المعمول (أن) المشددة أو المخففة ، نحو : اعلم أنه كريم ؛ إذ لا يُبتدأ بهما كلام^(١) .

د- إذا كان الفعل صلةً لحرف مصدرى ، نحو : أشرت إليه أن أكرم زيداً ؛ إذ لا يُفصل بين الحرف الموصول وصلته .

وأما وجوب تقديم المعمول عن عامله ففي المواضع الآتية^(٢) :

أ - إذا كان مضيراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥] ، ومثله فيما نحن فيه : إياه أكرم ، فتقديم العامل يترتب عليه اتصال الضمير ، وفوات غرض التقديم .

وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني :

- قوله تعالى : ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة : ٤٠]

- وقوله تعالى : ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآبَتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة : ٤١] .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٥٢ / ٢ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٥٢ / ٢ وما بعدها ، الرضي ، شرح الكافية : ٣٣٧ / ١ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ١٤٦٩ / ٣ ، السيوطي ، الهمع : ٧ / ٢ - ٨ . وقد نقل ابن السراج أن قومًا يمنعون تقديم معمول الأمر والنهي عليهما ، ويرون لها الصدارة ؛ فيقدرون عاملاً محذوفاً لما جاء ظاهره على ذلك ؛ ينظر : الأصول : ١٧٢ / ٢ .

- وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا نَتَّخِذُ الْوَالِدِينَ إِلهِينَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَآتِنِي فَأَرْهَبُونَ ﴾ [النحل : ٥١] .

- وقوله تعالى : ﴿ يَنْعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَأَتَّبِعُونَ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] .

يقول مكِّي معلقاً على الموضع الأول : « يُقَدَّرُ الفعل الناصب لـ (إيائي) بعده، تقديره : وإيائي ارهبوا فارهبون ، ولو قدرته قبله لا تصل به ، فكنت تقول : وارهبوني فارهبون »^(١) .

ب - إذا كان الفعل جواباً لـ (أما) والمفعول به فاصلاً ، نحو : أما زيداً فاضرب ، فإن فصله غير المفعول جاز تقديم الفعل عليه (أي بقاءه على أصل الرتبة) ؛ نحو : أما اليوم فاضرب زيداً ، ويُشترط له ألا يكون للفعل منصوبٌ سوى المتقدم ، وألا يسدَّ شرطٌ آخر مسدَّ شرطِ (أما) ، وإلا جاز بقاء الفعل في رتبته الأصلية ، نحو : أما اليوم فاضرب زيداً ، و : أما إن لقيت زيداً فاضرب خالداً^(٢) وهذان الموضعان ليسا خاصين بفعل الأمر .

وورد من ذلك في القرآن قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۗ ﴾ [الضحى : ٩-١٠] .

(١) مشكل إعراب القرآن : ٩٠ / ١ ، وينظر : ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ١٣٤ ، ويمكن أن يُقال إن الفعل حُذِفَ فانفصل الضمير .

(٢) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٣٨ .

ج - إذا نصبه فعلٌ أمرٍ دخلت عليه الفاء نحو: زيداً فاضرب^(١) ، وهذه الصورة متفرّعة عن الصورة السابقة ؛ لأنها بتقدير (أمّا) ، أو بتقدير التركيب الشرطي مباشرة^(٢) ، إلا أنها - فيما يبدو - خاصّة بالطلب (الأمر والنهي) ؛ إذ ليس يجوز : زيداً فضرَبَ عمرو .

ومما جاء من ذلك في القرآن:

- وقوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٦].

- وقوله تعالى: ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ۝٢ وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [المدثر: ٣-٥].

وهذا الحكم « ليس مختصاً بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو؛ إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام »^(٣) .

(١) السيوطي ، الهمع : ٨ / ٢ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف: ١٤٦٩ / ٣ ، ابن هشام ، المغني : ١٧٣ ، وأضاف فيه ابن هشام أن الفاء زائدة عند الفارسي ، واصفاً إياه بالبعد ، وغاية ما يترتب على ذلك الوجه أن تقديم المعمول جائز لا واجب . وذهب قومٌ - كما يقول المرادي - إلى أنها عاطفة ، وأن الأصل في نحو : زيداً فاضرب : تنبه فاضرب زيداً ، فالفاء عاطفة على (تنبه) ، ثم حُذِفَ الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ؛ لتلا تقع صدرًا ؛ فلذلك قُدِّمَ المعمول عليها . ينظر : الجنى الداني : ٧٣-٧٤ .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ٣٣٧ / ١ ، لم يُعْنِ الحديث في المواضع السابقة بغير المفعول به من المعمولات كما في هذا الموضع ؛ لأن هذا الموضع خاص بالطلب ، بخلاف المواضع السابقة ؛ فالطلب والخبر فيها سواء .

فمن ذلك : - قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]

- وقوله تعالى: ﴿خَتَمَهُ مَسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ﴾

[المطففين: ٢٦].

- وقوله تعالى: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدثر: ٧].

وما لم يكن من مواضع وجوب التزام الرتبة أو أطراحها ، فحكمه جواز البقاء على الأصل أو جواز تقديم المعمول وتأخير العامل ، ولا يختلف الطلب فيه عن الخبر .

وأما إذا كانت صيغة الأمر اسم فعل أمر فالنحاة مختلفون في حكم تقديم المعمول وتأخير اسم الفعل ، وفيما يأتي بيان ذلك مع مناقشة شاهدهم من الاستعمال القرآني ، وهو قوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء : ٢٤] .

حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه:

لاحظ النحاة أن النهج المتلَبَّب لاستعمال اسم الفعل في لسان العرب ، يتَّصف بالرتبة المحفوظة ؛ إذ تنتظم أجزاء جملته في نمط واحد ، يتقدّم فيه اسم الفعل ويتأخر عنه معموله^(١) ، ولم تنقل إلينا كتبهم - حسب اطلاعي - سوى شاهدين

(١) المعمول الذي تحدّث عنه النحاة في هذه المسألة ، هو المفعول به ، ولم يصّر حوا بسواه ، وإذا كان المفعول به على كثرة استعماله بالنسبة إلى غيره من المعمولات لم يرد ممّا ظاهره كذلك إلا شاهدان ، فغيره أولى

ظاهراً على خلاف ذلك ، وقد كان أثر منهج المدرستين جلياً في تعييدهم لهذه الظاهرة ؛ إذ كانوا على مذهبين :

١- المذهب الأول : منع تقديم معموله عليه ، وهو مذهب جمهور البصريين^(١) والفراء^(٢) ، وعللوا لذلك بـ « أنها لا تصرّف تصرّف الفعل ، كما لم تصرّف (إن) تصرّف الفعل ؛ فالزمت موضعاً واحداً »^(٣) .

وأما سيبويه (رحمه الله) فلم يمنع ؛ ولكنّه وصفه بالقبح ؛ لأن اسم الفعل يفتقر إلى قوة التصرف التي يتّصف بها الفعل والوصف المشتق منه ، يقول : « واعلم أنّه يقبح : زيدا عليك ، وزيداً حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلا أن تقول : زيدا فتنصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوّة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرّف

بالندرة أو العدم ، ولذلك منع الشيخ يس العليمي تقدّم الظرف والمجرور ، ينظر : حاشية يس على التصريح : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(١) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ ، الفارسي ، الإيضاح : ١٤٩ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٢٢٨ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٨٧ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣١١ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ٨٢ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٦٠ ، ٣٢٣ .

(٣) المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ .

تصرّف الفاعل الذي في معنى يفعل^(١) .

وواضح أنّ العلة التي ذكر ، هي ما اعتلّ به البصريون بعدُ، كما أن التوجيه الذي ذكر هو ملجأهم لإسقاط استدلال الكوفيين كما سيأتي .

٢- المذهب الثاني : جواز تقديم معموله عليه :

وهو مذهب الكوفيين^(٢) ، وعلى رأسهم الكسائي .

وقد استندوا في ذلك إلى السماع والقياس ؛ أمّا السماع فقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ

عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] ، وقول الراجز :

* يا أيها المائح دلوي دونكا *

وأما القياس « فقالوا : أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ولو قلت (زيداً الزم) فقدّمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه »^(٣) .

والسماع الذي اعتدوا به - كما ترى - من القلة بما لا يقبله المنهج البصري للاعتداد به ، وقد أقرّ بتلك القلة الفراء ، وهو من رؤوس أهل الكوفة ؛ إذ قال : « وقلّمّا تقول

(١) الكتاب : ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) يُنظر - مثلاً - : ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٢٢٨ ، العكبري ، التبيين : ٣٧٣ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٨٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، ونسبة ابن الخشّاب إلى البغداديين في المرتجل : ٢٥٥ .

(٣) ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٢٢٩ (بإيجاز) .

العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله»^(١).

وقد ردّ البصريون ما استدلّ به البصريون على النحو الآتي:

أولاً: السماع: فقد أولوه بالأوجه الآتية:

١- أن (كتاب الله) مفعول مطلق مؤكّد لعامله المحذوف الذي دلّ عليه ما تقدّم من

الكلام، ف «لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم، مثبتٌ عليهم، وقال كتاب الله؛ توكيداً، كما قال: صنع الله^(٢)، وكذلك وعد الله^(٣)؛ لأن الكلام الذي قبله وعدٌ وصنعٌ»^(٤).

وقد قال بهذا التوجيه - بعد سيبويه - أكثر النحاة والمفسرين^(٥).

(١) معاني القرآن: ١ / ٢٦٠.

(٢) في سورة النمل: ٨٨.

(٣) في سورة: النساء: ١٢٢، يونس: ٤، الروم: ٦، لقمان: ٩، الزمر: ٢٠.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١ / ٣٨١ - ٣٨٢.

(٥) المبرد، المقتضب: ٣ / ٢٠٣، ٢٣٢، ابن السراج، الأصول: ١ / ١٤٢، الزجاج، إعراب القرآن:

١ / ١٢٣، الطبري، جامع البيان: ٤ / ١١٥، أبو علي الفارسي، الإيضاح: ١٤٩، مكّي، مشكل

إعراب القرآن: ١ / ١٩٤، الزمخشري، الكشاف: ١ / ٥٢٩، ابن الأنباري، الإنصاف: ١ / ٢٣٠،

الرازي، التفسير الكبير: ٩ / ٢٠، ٣٥، ابن عصفور، شرح الجمل: ٢ / ٢٨٧، القرطبي، الجامع

لأحكام القرآن: ٥ / ١٢٣ - ١٢٤، أبو حيان، البحر المحيط: ٣ / ٢٢٢، الزركشي، البرهان:

٢ / ٤٠٠.

٢- أنه مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : الزموا ^(١) .

٣- أنه معمول لاسم فعل أمر محذوف ، تقديره (عليكم) ؛ نقله سيبويه ، فقال « وقد زعم بعضهم أن كتاب الله نُصب على قوله : عليكم كتاب الله » ^(٢) ، وغير خافٍ ضعفه ؛ فلو قدر ظهوره لآل بالنظم إلى ركافة وفساد ، جلّ عنه كلام الله تعالى .

والوجه الأوّل أقرب ؛ فقد استدّل له بالأدلة الآتية :

أ- ورود قراءتين أُخريين استُعمل فيهما « عليكم » جارًّا ومجرورًا ، لا اسمَ فعلٍ ، وهما : قراءة اليمني « كتبَ اللهُ عليكم » ، وروي عنه أيضاً « كُتبُ اللهُ عليكم » أي هذه فرائض الله عليكم ^(٣) ، وكلاهما يدلُّ على أنّ وظيفته في الشاهد كما في القراءتين .

ب- موافقة هذا التخرّيج لانسق النظم القرآني ، في استعمال المصدر المؤكّد لمعنى الفعل أو مضمون الكلام ، وفي نصّ سيبويه - رحمه الله تعالى - السالف الذكر إشارة إلى ذلك : « وقال : كتاب الله ، توكيداً ، كما قال : « صنع الله » ، وكذلك » وعد الله « .» .

وعن نظائر ذلك في الاستعمال القرآني ينقل الطبريُّ عن بعض النحويين البصريين قوله : « كلُّ شيء في القرآن من قوله : « حقاً » إنما هو أحقُّ ذلك حقّاً ،

(١) وهو رأي غير متعين النسبة فيما وقفت عليه ؛ ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٤٤٥ ، البغوي ، معالم التنزيل : ١ / ٤١٣ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٨٢ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٢٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٢٣ .

وكذلك ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ ، و﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ ^(١) ، و﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾
و﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ إنما هو صنع الله هكذا صنعاً، فهكذا تفسير كل شيء في القرآن
من نحو هذا ، فإنه كثير ^(٢) .

وينقل أيضاً عن بعض الكوفيين النصب على معنى الكلام في قوله ﴿كَتَبًا مُّوجَّلاً﴾ ^(٣)
[آل عمران: ١٤٥] ، وأن « سائر ما في القرآن من نظائر ذلك ، فهو على هذا
النحو » ^(٤) .

وأما استدلال الكوفيين بقياس اسم الفعل على الفعل في العمل فينقضه ما قام
عليه المذهب البصري ؛ فاسم الفعل ضعيف التصرف في العمل من حيث كونه
فرعاً في العمل ، والفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول ^(٥) .

وتأمل موضع هذا الشاهد من النصّ القرآنيّ والموازنة بين توجيهات النحاة
لنصب ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ في ضوء النصّ يقفك على حسن توجيه أكثر النحاة ، وهو
المفعول المطلق المؤكد ، فقد وقع تذييلاً لفرض ما يحرم للنكاح ، كانت بدايته في آية

(١) من سورة الكهف : ٨٢ .

(٢) جامع البيان : ٤ / ١١٥ ، ومواضع ما ذكر من الآي في النصّ هي : يونس : ٤ ، الروم : ٦ ، لقمان : ٩ ،
الزمر : ٢٠ ، القصص : ٤٦ ، الدخان : ٦ ، النمل : ٨٨ ، النساء : ٢٤ .

(٣) جامع البيان : ٤ / ١١٥ ، وينظر : ابن الجوزي ، زاد المسير : ١ / ٤٧٠ ، من الآية :

﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُّوجَّلاً ﴾ .

(٤) جامع البيان : ٤ / ١١٥ .

(٥) ينظر : ابن يعيش ، شرح الفصل : ١ / ٢٨٨ .

طويلة سابقة معطوف عليها ، وهي قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾ [الأنعام : ٢٣] ، ثم عطف عليها قوله
تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ليقف القارئ
هنا وقفاً جائزاً ، فينتقل إلى مقابل ذلك ، وهو ما أحلَّ الله نكاحه : « كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ﴿٢٤﴾ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ
بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ
الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ [النساء : ٢٤] .

فالقول بأنه مصدر منصوب بمعنى الكلام المتقدم أو بعامل من لفظه على
خلاف بين النحاة في المسألة ، يجعل النص وحدة متكاملة ؛ إذ تنشأ العلاقة السياقية
بين الفعل (حُرِّمَتْ) أو معناه (فرض) وبين هذا اللفظ (كتاب) ، وتأمل أثر
توسيطه بين الحرام والحلال من النكاح بناء على هذا التوجيه ؛ فهو كما يقول
أبو السعود « للمبالغة في الحمل على المحافظة على الحرمات المذكورة » ^(١) .

ولو جعلت « كتاب » مفعولاً به لفعل محذوف ، أو لاسم الفعل بعده ، لكان
ذلك استثناءً ، وذابت فيه عرى وحدة النص فيما أرى .

وبذلك فاستشهاد الكوفيين بهذا الشاهد القرآني على مذهبهم في جواز تقديم
معمول اسم الفعل عليه ، استدلال واهٍ .

(١) إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٦٤ .

وأما المصدر النائب عن فعل الأمر، قد مرّ بنا^(١) أنّ للنحاة مذهبين في العامل في نصب المعمول التالي له ، نحو: ضرباً زيداً، أحدهما أنه هو المصدر نفسه ، وهو المنسوب إلى الجمهور ، والثاني أنّ العامل فيه هو الفعل المحذوف الناصب للمصدر. وبناءً عليه ففي نحو: زيداً ضرباً، تقدّم المعمول على المصدر النائب على المذهب الأوّل، ولكنه على المذهب الثاني ليس من التقديم والتأخير في شيء ؛ لأن العامل ليس المصدر .

يقول المبرد: « فإنّ لم يكن (أي المصدر) في معنى (أن) وصلتها أعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدّمت فيه وأخرت ، وذلك قولك: ضرباً زيداً، وإن شئت قلت: زيداً ضرباً؛ لأنه ليس في معنى (أن) إنما هو أمر»^(٢) .

على أنّ بعض النحاة منع تقديم معموله عليه ، كابن خروف ؛ إذ نصّ على أنه لا يتقدم شيء من معمولاته عليه^(٣) ، ونسبه أبو حيان إلى الأخفش^(٤) ، وردّ عليه ، وهو في معرض حديثه عن الشاهد الوحيد لهذه المسألة، وهو قوله تعالى ﴿وَيَأْتُواكَ بِبُحْبُوحٍ﴾ [البقرة: ٨٣]^(٥) ، إذ قال : « وهذا الاعتراض إنّما يتم على مذهب أبي الحسن في منعه تقديم مفعول نحو: ضرباً زيداً . وليس بشيء ؛ لأنه لا يصحّ المنع إلا

(١) ص ٣٠٧ من البحث .

(٢) المقتضب: ١٥٧/٤ ، وينظر: ابن السراج ، الأصول: ١٣٩/١ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٤٥٨/١ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤١١/٣ .

(٣) شرح الجمل: ٦٢٣/٢ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط: ٤٥٢/١ .

(٥) وقد تكرّر في : النساء: ٣٦ ، الأنعام: ١٥١ ، الإسراء: ٢٣ ، الأحقاف: ١٥ .

إذا كان المصدر موصولاً بأن ينحلَّ لحرف مصدريِّ والفعل ، أمّا إذا كان غير موصول فلا يمتنع تقديمه عليه ؛ فجائز أن تقول: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً ، سواء كان العمل للفعل المحذوف العامل في المصدر أو للمصدر النائب عن الفعل ؛ لأن ذلك الفعل هو أمر، والمصدر النائب عنه أيضاً معناه الأمر ، فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم «^(١) .

ففي هذا الشاهد يجوز أن يكون الجارُّ والمجرور متعلّقين بالمصدر ، فيكون من تأخير المصدر عن معموله ، ويجوز أن يكون التعلُّق بالعامل في المصدر كما فعل ابن هشام .^(٢)

على أن في نصب (إحساناً) غير وجه^(٣) يخرج عن الاستشهاد به على ما نحن فيه .
والجارُّ والمجرور اللذان يليان المصدر للتيين ، كما في (سقياً لك) لا يجوز تقديمها عليه^(٤) .

وأما أدوات العرض والتحضيض والتمني والاستفهام، فمعلومٌ أنّ لها مرتبة الصدر^(٥) ؛ فلا يقدّم ما بعدها عليها ، ومعلومٌ أنّها جميعاً مهملةٌ عن العمل عدا أدوات التمني ، ولا يشفع عملها بتقديم معموليها عليها ؛ فهي بالإضافة إلى العلة

(١) البحر المحيط : ٤٥٢ / ١ .

(٢) المغني : ٤١٨ .

(٣) المصدران السابقان ، وينظر: ص ٩١ من البحث .

(٤) ينظر: سيبويه ، الكتاب : ٣٩٤ / ١ ، أبو حيان ، الارتشاف : ١٥٦١ / ٣ .

(٥) ينظر: الرضي ، شرح الكافية: ٣٣٦ / ٤ .

السابقة « غير متصرفة في نفسها ، وكل ما يعمل عمل الفعل ولا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله ، وأما أخبارها عليها ، فيمنع من تقديمها ثلاثة أشياء: الاثنان المذكوران ، والثالث أن أخبارها شبيهة بالفاعل »^(١) ، وامتنع تقديم معمول الخبر عليها لصدارتها ، ولأنّ معمول لا يتقدم إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل^(٢) ، وامتنع تقدّم خبرها على اسمها لضعفها إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً لتوسّعهم فيها^(٣) ، كما امتنع تقديم معمول الخبر على الاسم ، واختلف في جوازه إذا كان ظرفاً أو مجروراً^(٤) ، وما جاء في القرآن من أوجه التقديم هو تقديم خبرها على اسمها إذ كان شبه جملة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [القصص : ٧٩] .

وأما جواب الطلب فموقعه من الكلام حيث تستكمل متعلقات المكوّن الأول للجملة الطلبية (أي من أقسام الطلب) ، هذا هو الأصل ، وقد أوجه البصريّون ، وجرى عليه أسلوب القرآن ، وأجاز الكوفيون تقديم الجواب على سببّه ، نحو : متى فاتيك تخرج ؟^(٥) ، وأثر العامل في هذا الحكم واضح ؛ فالبصريون يمنعون

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط : ٧٧١ / ٢ (بإيجاز)

(٢) السابق .

(٣) سيويه ، الكتاب : ١٣١ / ٢ ، الجرجاني ، المقتصد : ٤٤٧ / ١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٢ / ٢ .

(٤) ينظر : سيويه ، الكتاب : ١٣٢ / ٢ - ١٣٣ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٤٣٩ / ١ ، ابن أبي الربيع ،

البسيط : ٧٧٦ / ٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ١٢٤٤ / ٣ .

(٥) ينظر : ابن السراج ، الأصول : ١٨٥ / ٢ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٤ / ٤ ، ابن عقيل ، المساعد :

٨٩ / ٣ ، السيوطي ، الهمع : ٣١٠ / ٢ .

التقديم؛ « لأنه معطوف ، فلا يتقدّم على المعطوف عليه »^(١) .
والعامل عند الكوفيين هو الصرف، وهو عامل معنوي فلا يؤثر تقديم اللفظ أو تأخيره، ولأن ما بعد الفاء ليس معطوفاً لدى الرضي ، بل مبتدأً محذوف الخبر وجوباً كان مجيزاً للتقديم^(٢) .

(١) ابن مالك، شرح التسهيل : ٣٤ / ٤ .

(٢) ينظر: شرح الكافية : ٦٨ / ٤ .

المبحث الثاني : الحذف :*** الحذف في جملة الأمر :**

أولاً : حذف فعل الأمر :

الأصل في أجزاء الكلام هو الذكر ؛ تحقيقاً لوظيفة الاتصال اللغوي عن طريق تأدية أصل المعنى بمجرد تأليف الألفاظ ، وهذا ما يُعرف في البلاغة بِمُتَعَارَفِ الأوساط^(١) .

وقد اختصت العربية بالإيجاز ؛ إذ كان العرب إليه « أميل ، وعن الإكثار أبعد »^(٢) ؛ فحذفوا الاسم والفعل والحرف والجملة عند أمن اللبس ، ووسيلة تحقيقه دليلٌ حاليٌّ أو مقاليٌّ^(٣) .

واستعمال فعل الأمر أكثر ما يحقق هذه الخصيصة ؛ « لأنه الموضع الذي يُجتزأ فيه بالإشارة وقرينة حال ، أو لفظٍ عن التصريح بلفظ الأمر »^(٤) ، ومردّه أن المأمور مخاطب ، ومقام الخطاب مظنة للقرائن ؛ إذ خصصت اللغة لأمر الغائب صيغة المضارع المقترن بلام الأمر .

وقيامُ الدليل على المحذوف شرطٌ عامٌّ لأيّ حذف ، وقد أكدّ عليه البلاغيون - كما فعل النحويون - ؛ لأنّ فقدانه يُجَلِّ بمقتضى الحال فيفُضِي إلى الهجنة ؛ يقول

(١) ينظر : التفتازاني، المطول : ٤٧٩ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ٨٣ / ١ .

(٣) ينظر: ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٥٤ ، ابن هشام ، المغني : ٥٦٧ وما بعدها .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٧ / ٣ .

ابن الأثير : « والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلُّ على المحذوف ، فإن لم يكن هناك دليلٌ على المحذوف فإنه لغوٌ من الحديث لا يجوز بوجهٍ ولا سببٍ »^(١) ، وهو إن وُجد دون ما يسدُّ عن المحذوف ، ويُعتاض به عنه اتَّصف الحذف بالجواز ؛ لإمكان ظهور ذلك المحذوف . وإن كان السادُّ ، فالحذف واجب ؛ إذ لا يُجمع بين العِوض والمعوَّض عنه ؛ يقول الرضي في معرض إيضاح وجوب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) : « فخره محذوف وجوباً ؛ لحصول شرطي الحذف ، أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ، وهي لفظة لولا ... ، والثاني : اللفظ السادُّ مسدِّ الخبر ، وهو جواب (لولا) »^(٢) .

فالحذف الجائز إذا لا يختصُّ بتراكيب نحوية معيّنة ، بل يخضع لتوفر ذلك الدليل ، وقد بوب له سيبويه مشروطاً له علم المخاطب من جهتي اللفظ والمقام تحقيقاً لمقصد الإفادة دون لبسٍ ؛ قال : « هذا بابٌ ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعملٍ إظهاره إذا علمت أن الرجل مُستغنٍ عن لفظك بالفعل . وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسه ؛ وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله ، فقلت زيداً ، أي أوقع عملك بزيد . أو رأيت رجلاً يقول : أضربُ شرَّ الناس ، فقلت زيداً ... استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مُستخبرٌ ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه »^(٣) .

(١) المثل السائر : ٢ / ٧٧ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٥٣ .

وأما الحذف الواجب فيسري في تراكيب نحوية معيّنة ، بحسب ما يسدّ عن ذلك المحذوف من أجزاء الجملة ، وتندرج تلك التراكيب تحت باب الإغراء ، والتحذير ، والاشتغال ، والمفعول المطلق النائب عن فعله ، والأمثال .

وسأعرض فيما يأتي تبيان ذلك وما ورد منه في الاستعمال القرآني .

أولاً : حذف فعل الأمر جوازاً في الاستعمال القرآني .

الإيجاز عنوان البلاغة ؛ إذ هي كما قال العسكري « البلاغة الإيجاز في غير عَجْزٍ ، والإطناب في غير خَطَلٍ »^(١) .

وهو فوق كونه منقبا للعربية وخصيصة ذو قيمة جمالية آسرة ؛ ذلك أن « أصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع ، وتعوّل على إثارة حسّه ، وبعث خياله ، وتنشيط نفسه ؛ حتى يفهم بالقرنية ويدرك باللمحة ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير »^(٢) .

والإيجاز بنوعيه - الحذف والقصر - وجهٌ من أوجه الإعجاز البياني للقرآن الكريم ، وقد ورد من الإيجاز بالحذف - وهو ما يتصل بما نحن فيه - حذف جزء الجملة حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً ، وحذف الجملة كاملة ، بل ورد حذف الكلمة في موضع ما وذكرها في موضع آخر ، وكلُّ ذلك كان لحكمة ، « وكان لمظاهر الحذف في القرآن

(١) الصناعتين : ١٩٠ .

(٢) محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب : ١٥٣ .

الكريم أكبر عونٍ للبلاغيين على تعرف جهاته ، ورصد حالاته ، وكشف أسرارهِ مقيساً عليه كلُّ فنٍّ بليغٍ وأدبٍ ممتعٍ»^(١) .

وينبغي التنبيه عند الحديث عن الحذف في القرآن الكريم إلى أن المحذوف ليس من القرآن ؛ لأن كلام الله تعالى هو الذي بين دفتي المصحف ، مصونٌ محفوظ ، وإنما الحذف في النمط التركيبي للغة الذي أدى إليه نظرُ النحاة بفضل فقهِهم باستعمالات اللغة « فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، ... وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصدُ له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهد وذلك الحضور ما لا تؤدِّيهِ الحكايات ، ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ... »^(٢) .

وبهذهِ ذلك كان منهجهم في تعيين المحذوف يقوم - في نظري - على أمرين :

١ - مراعاة سياق اللفظ والمقام ، وهو ما يُعبَّر عنه بالدليل اللفظي أو الحالي .

٢ - مراعاة النمط الوضعي لبناء الجملة العربية باتخاذ مقيساً عليه ، ولا أجد أدلَّ عليه مما يُسمَّى لدى البلاغيين بـ « مُتعارَف الأوساط » ، وهم الذين ليس لهم فصاحةٌ وبلاغةٌ ولا عيٌّ وفهامة^(٣) ، وهو يقابلُ عندهم أصلَ المعنى أو أصلَ المراد ، وهو المستوى النحوي الصَّرفُ للكلام ، وذلك مفهوم النحو لدى السكاكي ؛ إذ

(١) عبد العظيم المطعني ، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : ٥ / ٢ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٤٨ .

(٣) ينظر : التفتازاني ، المطول : ٤٧٩ .

عرّفه بأنه « أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ... »^(١) ، وهو مراد ابن هشام - فيما يبدو - حين قال : « والثاني (أي من نوعي الحذف) : صناعي ، وهذا يختص بمعرفته النحويون : لأنه إنما عُرِفَ من جهة الصناعة »^(٢) .

ومن وسائل معرفة ذلك النمط نظرية العامل النحوي ، والقرائن اللفظية والمعنوية وشروطها المتصلة بالأبواب النحوية .

والقرآن إذ كان جارياً على كلام العرب ، فالقول بالحذف في تراكيبه يستند إلى هذا المنهج كما سيتبين من تحليل مواضعه .

* حذف فعل الأمر جوازاً في القرآن الكريم :

يُمكن - بفضل ما تيسّر لي من استقراء مواضع هذا الحذف - أن تُقسّم إلى قسمين :

الأول : في أوائل عرض القصص والأزمان الغابرة ، ويقدر له الفعل (اذكُر) ، والثاني : في تراكيب نحوية ، ورد فيها اسم منصوب ، ولا عامل مذكوراً متعيناً له ، فُقدّر له فعلٌ أمرٌ محذوف مناسب .

أولاً: حذف فعل الأمر (اذكر) في أوائل القصص والأزمان الغابرة:

(١) مفتاح العلوم : ٧٥ ، وينظر : حامد الربيعي ، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء : ٥٨٣ .

(٢) المغني : ٥٦٩ ، ٦١٥ .

وهو حذفٌ مألوفٌ في كلام العرب وأشعارها ، ومن وسائل حسن الخروج من معنى إلى آخر في قصائدهم بعد بكاء الأطلال ووصف الديار والظعائن ؛ لينفذ الشاعر إلى غرض القصيدة ، وقد ذكره سيبويه في : « باب يُحذفُ منه الفعلُ لكثرتِه في كلامهم حتى صارَ بمنزلةِ المثلِ » . قال فيه : « ومن ذلك قولُ الشاعر ، وهو ذو الرُّمَّةِ ، وذكرَ الديارَ والمنازلَ :

ديارَ ميَّةَ ، إذ ميُّ مُسَاعِفَةٌ ولا يَرى مثلَها عَجْمٌ ولا عَرَبٌ
كأنَّه قال : أذكرُ ديارَ ميَّةَ . ولكنه لا يذكر « أذكرُ » لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك » ^(١) .

وهذا الفعل - وإن كان خبراً في هذا الشاهد - فالأمر منه يجري على منواله إلا أنه جائز الحذف - في غير ما ألفتَه العرب في تراكيب أشعارها - لإمكان ظهوره ، وقد ظهر في الاستعمال القرآني في مواضع قصص الأنبياء والأمم الغابرة ؛ فمن ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾
[مریم : ١٦] .

- وقوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾ [مریم : ٤١] .

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٠ ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ٢ / ١٤ - ١٥ .

- وقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ [مريم : ٥١] .

- وقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ [ص : ٤٥] ونحوها .

وملاحظة النحاة لما استمرَّ من ذلك في اللسان العربي أنستهم عند تحليل ما ورد من نظائره في القرآن ممَّا لم يصرَّح فيها بالفعل ، بل أزرهم ورودها في القرآن الكريم فاتخذوه دليلاً ؛ إذ كان القرآن يُفسَّر بعضه بعضاً وَيَشِيْعُ فيه التزامٌ نمطٌ ممَّا تعدّدت أضربُه ؛ ف « الناظرُ في القرآن ، والمتَّبِعُ لأساليبه يلحظُ التزاماً معيَّناً في بعض الأساليب »^(١) ، يقول الفخر الرازي بعد تقدير هذا الفعل (اذكر) عاملاً في (إذ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] : « وهو نصبٌ بإضمار (اذكر) ، والمعنى : اذكر لهم قال ربك للملائكة ؛ فأضمر هذا ؛ لأمرين : أحدهما أن المعنى معروف ، والثاني أن الله تعالى قد كشف ذلك في كثيرٍ من المواضع ، كقوله : ﴿ وَذَكَرْنَا عَادًا إِذْ أَنْذَرْنَا قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴾ [الأحقاف : ٢١] ، وقال ﴿ وَذَكَرْنَا دَاوُدَ ﴾ [ص : ١٧] ... والقرآن كلُّه كالكلمة الواحدة ، ولا يبعد أن تكون هذه المواضع المصرّحة نزلت قبل هذه السورة ، فلا جرم ترك ذلك ههنا اكتفاءً بذلك المصرّح »^(٢) .

(١) عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٨ / ٩ .

(٢) التفسير الكبير : ٢ / ١٤٧ .

وهذان الأمران اللذان اعتلَّ بهما الرازي - وفقاً لمنهج النحاة - يقفنا على أمرين

مهمين :

الأول : أن كون المعنى معروفاً - وهو دليلٌ للحذف - يشهد بأن القول بتقدير العامل في هذه المواضع ليس لإقامة البناء الشكليّ للجملة وتسويغ الحركة الإعرابية فحسب ؛ فالتقدير في هذه المواضع اقتضاه المعنى ، وبذلك يكون « تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ؛ فهو مالا غاية وراءه »^(١) .

الثاني : أن السياق اللغوي يمتدُّ في النصِّ القرآني من لدن أوّلِهِ حتى آخرِهِ ؛ ولعلَّ الأخفش يشير إلى ذلك بقوله : « وأشباه هذا في (إذ) وفي (الحين) وفي (يوم) كثيرٌ ؛ وإنما حُسِّن ذلك للمعنى ؛ لأن القرآن إنما أنزل على الأمر والذكر ، كأنه قال لهم : اذكروا كذا وكذا ، وهذا في القرآن في غير موضع ، و (اتقوا يوم كذا) أو (حين كذا) »^(٢) .

وقد سار النحاة والمفسِّرون على هدي ذلك عند توجيه ما كان على ذلك النمط ، ومواضعه في القرآن كثيرة جداً ، وأوضحها له مظهران : أحدهما ما كان يرد في ابتداء عرض قصص الأنبياء والأمم الغابرة ، وذلك في عشرة مواضع^(٣) ؛ منها

(١) ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٨٤ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٤٠٦ .

(٣) وهي : الأعراف : ٨٠ ، النمل : ٥٤ ، الأنبياء : ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، الفرقان : ٣٧ ،

العنكبوت : ١٦ .

قوله تعالى: ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ﴾ [الأنبياء : ٧٦] ، وقوله: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء : ٧٨] .

يقول الطبري - ومثله كثير من المفسرين - في تفسيرهذين الموضعين :
« يقول تعالى ذكره : (واذكر يا محمد نوحاً إذ نادى ربه ... واذكر داود وسليمان ...) »^(١) .

والمظهر الآخر : ما كان معمول ذلك الفعل المحذوف اسم زمانٍ كـ (يوم) ،
و (إذ) ونحوهما ، والذي وقفت عليه من مواضعه مائة وثمانية وعشرون موضعاً^(٢)

(١) جامع البيان : ١٧ / ٥٠ ، وينظر: الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ١٢٩ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٣٦٠-٣٠٧ .

(٢) وهي بالاستقراء مستأنساً بتوجيهات كتب إعراب القرآن والتفسير النحوي .

البقرة : ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٣ ،
٨٤ ، ٩٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣١ . آل عمران : ٣٠ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١٢١ ،
١٢٢ ، ١٥٣ ، ١٨٧ . المائدة : ٢٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٦ . الأنعام : ٢٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٢٨ .
الأعراف : ١٤١ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ . الأنفال : ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ،
٤٨ ، ٤٩ . يونس : ٢٨ ، ٤٥ . إبراهيم : ٦ ، ٧ ، ٣٥ ، ٤٨ . النحل : ٨٤ ، ٨٩ ، ١١١ . الحجر : ٢٨ .
الإسراء : ٥٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧١ ، ١٠١ . الكهف : ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ . طه : ١١٦ . الأنبياء : ٥٢ ،
٧٦ . الحج : ٢ ، ٢٦ . الفرقان : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٧ . الشعراء : ١٠ . النمل : ٧ ، ٨٣ ، ٨٧ .
القصص : ٦٢ ، ٧٤ ، ٧٦ . العنكبوت : ١٦ . لقمان : ١٣ . الأحزاب : ٧ ، ٣٧ ، ٦٦ . سبأ : ٤٠ .
الصافات : ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٠ . ص : ٣١ ، ٧١ . غافر : ١٠ ، ٤٠ ، ٤٧ . فصلت : ١٩ ، ٤٧ .

تقريباً ، والدليل اللفظي عليها هو استعمالها في أمثالها أيضاً : كما في قوله تعالى :
 ﴿.... وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ...﴾ [الأعراف : ٦٩] ،
 وقوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ ...﴾ [الأعراف : ٧٤] ،
 وقوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ...﴾ [الأنفال : ٢٦] .
 ويشير الزركشي إلى أنه طريقة قرآنية في مقامات مخصوصة ؛ إذ يقول « حيث وقعت
 (إذ) بعد (واذكر) فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان لغرابة ما
 وقع فيه ؛ فهو جدير بأن يُنظر فيه »^(١) .

وأما دليل المقام على ذلك المحذوف ، فيحمله معنى الآية التي تتضمن تلك
 الجمل .

ومن تلك المواضع قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ
 نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٧] .

يقول مكِّي في توجيه نصب (يوم) : « العامل في (يوم) فعلٌ مضمَر ، تقديره :
 واذكر يا محمد يوم نُسيِّرُ الجبال ، ولا يحسن أن يكون العامل ما قبله ؛ لأن حرف

الزخرف : ٢٦ ، الأحقاف : ٢٠ ، ٢٩ ، ٣٤ . الفتح : ٢٦ . ق : ١٧ ، ٣٠ . الذاريات : ٢٥ . القمر : ٦ .

الحديد : ١٢ ، ١٣ . المجادلة : ٦ ، ١٨ . الصف : ٥ ، ٦ . التحريم : ٣ . القلم : ٤٢ . الطارق : ٩ .

القارعة : ٤ .

(١) البرهان : ٤ / ٢٠٨ .

العطف يمنع ذلك»^(١) ، ويصف ابن عطية هذا التوجيه بأنه « أفصح ما يتأول في هذا هنا »^(٢) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ

مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران : ٣٥] .

ويصف ابن عطية أيضاً موقف النحاة حول هذا الشاهد بقوله : « وقال كثير من النحاة : العامل في (إذ) في هذه الآية فعلٌ مضمراً ، تقديره : واذكُر . وهذا هو الراجح ؛ لأن هذه الآيات كلها إنما هي إخبارات بغيبٍ ، تدلُّ على نبوة محمد ﷺ ، مقصدٌ ذكراها هو الأظهر في حفظ رونق الكلام »^(٣) .

ويعلق أبو السعود على ذلك بقوله : « ومرّ مراراً وجهٌ توجيه التذكير إلى الأوقات مع أن المقصود تذكير ما وقع فيها من الحوادث »^(٤) .

وكثرة تلك المواضع في الاستعمال القرآني جعلت ابن هشام يقدم وصفاً نحويّاً عامّاً لها ؛ إذ يقول : « والغالب على المذكور في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكُر) ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ ﴾ [البقرة : ٣٠ ، الحجر : ٢٨] ، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ ﴾ [البقرة : ٣٤ ، الإسراء : ٦١ ، الكهف : ٥٠ ، طه :

(١) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٤٣ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣ / ٥٢٠ .

(٣) السابق : ١ / ٤٣٣ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ٢ / ٢٧ .

[١١٦] ، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾ [البقرة : ٥٠] ، وبعض المعربين يقول في ذلك : إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفاً . وهذا وهمٌ فاحش ؛ لاقتضائه حينئذٍ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت ، مع أنّ الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالملكّفين منّا ، وإنما المرادُ ذكرُ الوقت نفسه لا الذّكرُ فيه ^(١) .

والنحاة - كما يتّضح من نصّ ابن هشامٍ هذا - ليسوا سواءً في إعراب (إذ) هذه ؛ فبينما يعدّها جمهور النحويين ^(٢) ملازمةً للظرفية ما لم يُضف إليه زمان ، يراها بعض المتقدّمين ^(٣) كالأخفش والزجاج ، والمتأخرون ^(٤) غيرَ ملازمةٍ لها ؛ فتقع مفعولاً به وبدلاً منه ومبتدأً وخبرًا ، ونحو ذلك .

ويعلّل السيوطيُّ سبب توّسعهم في جعلها مفعولاً به للفعل (اذكر) بما اعتاص عليهم من ورودها في القرآن ^(٥) .

(١) المغني : ٩١ ، وقد أورد السيوطي تحريماً آخر ، وهو أن تكون إذ ظرفاً لمفعول محذوف يدلُّ عليه المعنى ، مستدلاً بالتصريح به في نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ولكن من يراها غير ملازمة للظرفية يُعرب الظرف بدلاً .

(٢) ابن هشام ، المغني : ٩١ ، السيوطي ، الهمع : ١٢٧ / ٢ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٤ / ٢٢٩ ، المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٤ ، ابن السراج ، الأصول : ١٤٤ / ٢ ، المرادي ، الجنى الداني : ١٨٧ .

(٣) ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ٥٠٠ / ١ ، السيوطي ، الهمع : ١٢٧ / ٢ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢٠٧ / ٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٤٠٢ .

(٥) السيوطي ، الهمع : ١٢٧ / ٢ .

و يرى بعض الدارسين « أن حصر (إذ) في الظرفية فقط حَجْرٌ على الاتِّساع في المعاني ، وتضييقٌ على التنوع في الأساليب ؛ فهناك أساليب في العربية وضوح (إذ) فيها مفعولاً به أقوى من تقدير الظرفية فيها »^(١) .

و ثمرة ذلك الخلاف في هذا المقام اتِّخاذ كلمتهم على أن تلك الكلمة (إذ ونحوها من أسماء الزمان) معمولٌ يحتاج إلى عامل في ضوء نظرية العامل على الأقل ، فضلاً عن اقتضاء المعنى ذلك التقدير كما مرّ بيانه .

على أن تقدير عامله فعلٌ أمرٌ محذوفٌ غيرٌ متعيّنٍ على كلِّ حال ؛ فقد يحتمل أوجهًا أخرى تُخرج تلك المواضع ممّا نحن فيه^(٢) .

ثانياً : تراكيب نحوية ، وُجِّهَتْ على تقدير فعلٍ أمرٍ محذوفٍ ، وقفتُ منها على ما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

(١) عبد العال سالم مكرم ، أسلوب « إذ » في ضوء الدراسات النحوية والقرآنية : ٢٠ .

(٢) لبيان ذلك ينظر على سبيل المثال : أبو حيان ، البحر المحيط : (١ / ٥٦٦) ، (٢ / ٤٤٤ ، ٤٨٠ ،

٤٩٦) ، (٤ / ٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥) ، (٥ / ٢٨٠ ، ٥٠٩ ، ٥٢٣) ، (٦ / ٥٩ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ٢٩٩ ،

٣٠٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٧) ، (٧ / ٩٢ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٨) ، (٨ / ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٧٢ ، ٣٠٩ ،

٥٠٤) .

وجّه بعض النحويين كأبي عبيدة^(١) والمبرد^(٢) وغيرهم^(٣) نصب (ملة) على إضمار فعلٍ أمرٍ ، تقديره : اتَّبِعُوا ونحوه ، والدليل على ذلك سياق اللفظ ؛ يقول المبرد: « (بل ملة إبراهيم) إنما هو اتَّبِعُوا ؛ وذلك لأنه جواب قوله ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٤) .

وقيل : النصب على الإغراء ؛ فالعامل (الزموا)^(٥) ، وتؤيِّده قراءة الأعرج وابن أبي عبيدة بالرفع^(٦) ، والإغراء يجوز فيه الرفع .

وقدّره أكثر النحويين بـ (نَتَّبِعُ) وعلى رأسهم سيبويه^(٧) وأجازهما كليهما المفسِّرون^(٨) ، بالإضافة إلى أوجهٍ أخرى ، كأن يكون العامل المقدَّر (نكون) أو

(١) مجاز القرآن : ١ / ٥٧ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٣١٨ .

(٣) العكبري ، التبيان : ١ / ١٠٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٨ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٤٧٤ .

(٤) المقتضب : ٢ / ٣١٨ .

(٥) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ٤١٥ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) الكتاب : ١ / ٢٥٧ ، وينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٨٢ ، الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٣٤٠ ، مكِّي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ١١٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٨ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٤٧٤ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ١٣ .

(٨) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١ / ٥٦٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٢١ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ١٦٦ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٣٩٤ .

(نقتدي) على نزع الخافض، أو (أعني)، وفصل أبو حيان؛ فقال: «وهو يحتمل أن يكون خطاباً للكفار، فيكون المضمّر: (اتبعوا) أو (كونوا)، ويحتمل أن يكون من كلام المؤمنين؛ فيقدّر ب: نتبع أو نكون أو نقتدي»^(١).

والأقرب - في نظري والله أعلم - أن يقدّر المحذوف أمراً، بالفعل (اتبعوا)؛ لأنّ فيه تلقيّ المخاطب بغير ما يترقّب تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد، وهو الأمر باتّباع الحنفيّة مقابل الأمر باتّباع اليهودية أو النصرانية، وهو ما يُعرف في علم البديع بأسلوب الحكيم.

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج]:

[٧٨].

وهي مثل الآية السابقة في تقدير فعل الأمر: (اتبعوا) عند كثير من النحويين والمفسرين^(٢)، وهو وجه من توجيهات أخرى أجازوها؛ كالنصب على الإغراء، أو على الاختصاص، أو على أنه مصدر فعلٍ دلّ عليه مضمون ما قبله على تقدير حذف مضاف، والتقدير: وسع دينكم توسعة ملّة أبيكم، أو على إضمار أعني^(٣).

(١) البحر المحيط: ١ / ٥٧٧ .

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن: ٢ / ٢٣١، الأخفش، معاني القرآن: ٢ / ٦٣٨، الطبري، جامع البيان: ١٧ / ٢٠٧، النحاس، إعراب القرآن: ٣ / ١٠٦، مكّي، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٤٩٥، العكبري، التبيان: ٢ / ٢٣٢.

(٣) الزمخشري، الكشاف: ٣ / ١٧٥، أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٦ / ١٢٢.

٣- قوله تعالى: ﴿ صَبَغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٨].

وجّه الكسائي^(١) والعكبري^(٢) نصب (صبغة) على الإغراء ، بتقدير فعل الأمر (الزموا) أو (اتبعوا) ، ونحوهما .

وفيه توجيهان آخران^(٣) أحدهما : النصب على المصدر المؤكد عن قوله ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾ ، وقيل عن قوله ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ، وقيل عن قوله ﴿ فَقَدْ أَهْتَدُوا ﴾ ، والآخر الإبدال من « ملّة »^(٤) بدليل رفع « صبغة » عند من قرأ برفع « ملّة » ، وهي قراءة الأعرج وابن أبي عبلة^(٥) .

وقد ردّ الزمخشري القول بالبدلية أو الإغراء بعطف قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ ﴾ على ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾ « لما فيه من فكّ النّظم وإخراج الكلام عن التّامه واتّساقه »^(٦) .

(١) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٤٤ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٠٢ .

(٣) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١ / ٥٧٠ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٢٢ ، الرازي ، التفسير

الكبير : ٤ / ٧٨ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٥٨٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون :

١ / ٥٤٧ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٣٤٠ .

(٥) أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٥٨٤ .

(٦) الكشاف : ١ / ٢٢٢ ، وينظر : المصدر السابق .

ويبقى القول بنصبه على المصدرية متسقاً وملائماً لنظم الكلام ؛ فهو - كما يقول ابن عاشور^(١) - الوجه الملائم ؛ لإطلاق صبغة على وجه المشاكلة من حيث كان النصارى يغمسون أولادهم في ماءٍ أصفر يُسمونه المعمودية ، ويقولون هو تطهيرٌ لهم كما قال كثير من المفسرين^(٢) .

٤ - ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء :

[٧٧] .

وهذا الموضع شبيهه بالسابق ، فد (سنة) « منصوب على المصدر ، أي سنناً بك سنة من تقدم من الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، ويجوز أن تكون مفعولاً به ، أي اتبع من قد أرسلنا»^(٣) . وقد تكررت (سنة) في عددٍ من الآي^(٤) ، ويجري عليها نحوٌ مما قيل .

٥ - قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ

فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ إِلَّا لِمَنْ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمَنَّوْا نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٠] .

(١) التحرير والتنوير : ١ / ٧٢٢ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٢٢ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٤ / ٧٨ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ٢١٦ .

(٣) العكبري ، التبيان : ٢ / ١٣٥ .

(٤) وهي : الأحزاب : ٣٨ ، ٦٢ ، غافر : ٨٥ ، الفتح : ٢٣ .

أجاز بعض المفسرين^(١) أن يكون متعلق لام التعليل ومدخولها (لأتم) عطفًا على علة أخرى ، ومتعلقها فعل أمر محذوف ، والتقدير اخشوني لأوفقكم ولأتم ، إلا أنه خلاف الظاهر ، وهو أنه كما يقول أبو حيان « معطوف على قوله ﴿لَيْلًا يَكُونُ﴾ ، وكأن المعنى عرفناكم وجه الصواب في قبلكم والحجة لكم لانتفاء حجج الناس عليكم ولإتمام النعمة ، فيكون التعريف مُعللاً بهاتين العلتين ، والفصل بالاستثناء وما بعده كلا فصل ؛ إذ هو من متعلق العلة الأولى »^(٢) .

والقول بالحذف هنا ، جارٍ على ما أسماها الزركشي « قاعدة تفسيرية » ، وهي : « حيث دخلت واو العطف على لام التعليل فله وجهان : أحدهما أن يكون تعليلًا معللًا محذوف ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلِيَسْبِلَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا﴾ [الأنفال : ١٧] فالمعنى وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك ، والثاني : أن يكون معطوفًا على علة أخرى مضمرة ليظهر صحة العطف كقوله تعالى : ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى﴾ [الجاثية : ٢٢] ، التقدير ليستدل بها المكلف على قدرته تعالى ولتجزى^(٣) وفائدة هذا الأسلوب - كما يقول الزركشي - هو الاهتمام بشأن العلة المذكورة^(٤) ؛ بيد أن تقدير الأمر ليس متعينًا ؛ فقد قيل بتقدير فعل ماض ، نحو : عرفناكم ، أو : فعلت ذلك ، كما نقل أولئك المفسرون ، وهذا التوجيه يخرج هذا الموضع مما نحن فيه .

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٣٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٦١٦ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٨ / ٢ .

(٢) البحر المحيط : ١ / ٦١٦ ، وينظر : الأخفش ، معاني القرآن ١ / ٣٤٤ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٩٥ .

(٤) السابق

٦- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴿١﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٤].

ف (أياماً) منصوب على إضمار فعل محذوف، تقديره: صوموا، لدلالة: «كتب عليكم الصيام» عليه، وهو توجيه ابن الأنباري^(١)، والعكبري^(٢)، وأبي حيان^(٣)، ولا يجوز النصب بالمصدر (الصيام)؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين المصدر وصلته بأجنبي، وهو «كما كتب...» وإن أُوّل وصفاً للمصدر؛ لأنّ ذينك يُخلان بشرط إعمال المصدر^(٤)؛ إذ ممّا يُشترط له استكمال متعلقاته قبل نصب معموله، وعدم وصفه قبل العمل.

هذا على اعتبار أن النصب على المفعول به، فأما إن كان نصبه على الظرفية فلا يلزم؛ لأنّ الظروف تعمل فيها المعاني^(٥).

وبناء على ذلك وجه النصب أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ (كتب)^(٦) اتساعاً،

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٤٢.

(٢) التبيان ١ / ١٢٣.

(٣) البحر المحيط: ٢ / ٣٧، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٧٦، الرازي، التفسير الكبير: ٥ / ٦١.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٢ / ٣٧، ابن هشام، المغني: ٥٠٨، وقد خالف الرضي النحاة فأجاز نصب (أياماً) بالمصدر؛ ينظر شرح الكافية: ٣ / ٤٠٧.

(٥) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: ١ / ٢٨٤.

(٦) الفراء، معاني القرآن ١ / ١١٢، الأخفش، معاني القرآن: ١ / ٣٥٠، الزجاج، إعراب القرآن:

١ / ٢٨٤، العكبري، التبيان: ١ / ١٢٣.

وخطأهما أبو حيان بأن الظرف « محلّ الفعل ، والكتابة ليست واقعة في الأيام ، لكنّ متعلّقتها هو الواقع في الأيام ... »^(١) .

فلو قيل إنه ظرف للمصدر لم يرد عليه شيء فيما يبدو لي ، والظرف وإن كان يتضمنه لفظ المصدر بدلالة التضمّن إلا أن فائدته التوطيئة للصفة بـ « معدودات » إشعاراً بالقلّة والتيسير . والله أعلم .

وبذلك فنصب « أياماً » إمّا على تقدير فعل أمر محذوف ، وإمّا على الظرفية للمصدر ، فيخرج الشاهد ممّا نحن فيه .

٧- قوله تعالى : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ

﴿ ٢٣٨ ﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٨ - ٢٣٩] .

وهنا حذف فعل الأمر (صلّوا) العامل في الحال (رجالاً)^(٢) ، وهو من مواضع حذف عامل الحال جوازاً ، ودلالة المقام عليه ماثلة في اللّف المجمل في خطاب المؤمنين بأمرهم بالمحافظة على الصلوات ، وهو - كما هو معروف - يعقبه النشر المفصل ، وهو يتضمنه التركيب ﴿ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ .

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣٨ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٣٢٢ .

٨- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِمُ تُوْمِنُ ۗ قَالَ

بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ ۗ قَالَ فَاخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة ٢٦٠] .

تأول المفسرون لفظ (فُصِّرْهُنَّ) بمعنى التقطيع ، وبمعنى الإمالة^(١) ، وقد أجمعوا - إلا مَنْ شَدَّ مِنْهُمْ - على أن المراد بالآية قَطْعُهُنَّ ، وأن إبراهيم عليه السلام قطع أعضاءها ولحومها وريشها ودماءها وخلط بعضها على بعض . قالوا : فإذا أُوِّلَ (صُرُّهُنَّ) بمعنى أَمْلَهُنَّ تعلق (إليك) به ، وفي الكلام محذوف يدلُّ عليه سياق الآية ، وهو فعل الأمر قَطَّعْهُنَّ ، وهذا دليل حاليّ قدّمه تفسيرُ الآية ، وثمَّ دليلٌ من اللفظ - في نظري - وهو فاء الفصيحة في « فُصِّرْهُنَّ » ؛ لأنَّ وظيفتها الإفصاح عن مقدّر ، ودليلٌ آخر ، وهو من سياق النصِّ ، وهو ﴿ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾ ؛ إذ الأظهر أن الجزء لا يعني الواحد من الطير^(٢) .

وإذا أُوِّلَ (صُرُّهُنَّ) بـ (قَطَّعْهُنَّ) ، فلا حذف ، والجارُّ والمجرور (إليك) متعلّق بـ (خُذْ)^(٣) .

(١) ينظر : ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ٣٥٤ ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٣٣٧ ، العكبري ،

التيبان : ١ / ١٧١-١٧٢ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٧ / ٣٦-٣٨ ، السيوطي ، الدر المنثور :

٢ / ٣٥ ، ابن منظور ، اللسان : صور .

(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٣ / ٥٧ .

(٣) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٠٠ .

٩- قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

أجاز العربون المفسرون^(١) تعلق الجارّ والمجرور بفعل أمرٍ محذوفٍ دلّ عليه سياق الآي، إذ تقدّمت آيات كثيرة تحثُّ على الإنفاق، ثمّ بيّن هنا أشدّ الناس استحقاقاً للصدقات، وتقديرُ ذلك الفعل المحذوف: اعمدوا أو اجعلوا ونحوهما، وثمّ توجيهاتٌ أخرى^(٢)، كأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: صدقاتكم، أو تعليق الجارّ والمجرور بـ (تنفقوا) أو إبداله من (لأنفسكم) في الآية السابقة لهذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿... وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢٧٢].

وهو بعيد لكثرة الفواصل المانعة من ذلك كما يقول أبو حيان^(٣).

١٠- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِنَبَأٌ مُّوجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥].

(١) مكي، مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٤٢، الزمخشري، الكشاف: ١ / ٣٤٥، الرازي، التفسير

الكبير: ٧ / ٦٩، أبو حيان، البحر المحيط: ٢ / ٣٤١، الألويسي، روح المعاني: ٣ / ٤٦.

(٢) ينظر: السابق، وينظر أيضاً: الطبري، جامع البيان: ٣ / ٩٦، البغوي، معالم التنزيل: ١ / ٢٥٩،

العكبري، التبيان: ١ / ١٨٠.

(٣) البحر المحيط: ٢ / ٣٤١.

قيل إن (كتاباً) منصوب على الإغراء ، أي : الزموا وآمنوا . وهو بعيد^(١) ، والظاهر أنه مصدر مؤكّد ، وقد مرّ بيان موقف النحاة السائد تجاه استعمال هذا النوع من المصادر في القرآن الكريم في معرض مناقشة حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه^(٢) . وقد قيل بهذا التوجيه (النصب على الإغراء) في تلك النظائر أيضاً^(٣) ، نحو :

- قوله تعالى : ﴿ صَبَّغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً ﴾ [البقرة : ١٣٨] ،
وقد سبق الحديث عن هذا الآية .

- وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾
[النمل : ٣٠] .

وهذا التقدير الذي يدخل تلك المواضع فيما نحن فيه ، يجعل ذلك التركيب جملة أمر مستقلة عمّا قبلها ، وهو لا يحقّق جودة السبك التي يحقّقها التوجيه المشهور ، وهو المصدرية ، فضلاً عن اللجوء إلى التقدير دوننا حاجة .

وإلى تلك القيمة البلاغية التي ترّجح ذلك التوجيه المشهور يدعوننا الزمخشري فيقول : « فانظر إلى بلاغة هذا الكلام وحسن نظمه وترتيبه ومكانة إضماره ورصانة

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٧٦ / ٣ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٨٥ / ١ ، أبو حيان ، الارتشاف : ١٣٧٤ / ٣ ، وينظر : ص ٣٩٧ من البحث .

(٣) القرطبي ، جامع البيان : ٣٣٦ / ١٥ .

تفسيره وأخذ بعضه بحجزة بعض ، كأنها أفرغ إ فراغاً واحداً ... ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلام جاء كالشاهد لصحته والمنادي على سداده ، وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان ؛ ألا ترى إلى قوله : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ ، و ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ ، و ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾ وغيرها و ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ ﴾ بعدما وسمها بإضافتها إليه بسمة التعظيم ؛ كيف تلاها بقوله ﴿ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ ﴿ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ ﴾ ﴿ لَا بُدَّ لِلَّهِ لِيَخْلُقَ اللَّهُ ﴾ ^(١) .

١١ - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : ٣] .
 نصب (واحدة) على إضمار فعل أمر محذوف ، تقديره : فانكحوا أو التزموا أو اختاروا ، ونحو ذلك ، وأجاز أبو حيان أن يكون « ما ملكت أيمانكم » معمولاً لفعل أمر محذوف تقديره (طأوا) وتكون هاتان الجملتان المتعاطفتان على حدّ شاهد النحاة : علفتها تبناً وماءً بارداً ^(٢) ، وهو ما يُعرف في علم البديع بالاحتباك .
 وهذا التقدير لا حاجة إليه في نظري ؛ لأنّ ملك اليمين في الآية معطوفة على الزوجة الواحدة على سبيل التخيير لمن عجز عن العدل بين الزوجات .

١٢ - قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَنْقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ ﴾ [الأنعام : ٦٩] .

(١) الكشاف : ٣ / ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ١٣١ - ١٧٢ .

ذكر أبو حيان أن (ذكرى) تحتمل أن تكون في موضع نصب، أي ولكن تذكرونهم أو
ذكروهم، وأن تكون في موضع رفع أي ولكن عليهم ذكرى^(١).

وقدر أكثرهم^(٢) الفعل - في موضع نصب - مضارعاً، وهو (يذكرونهم)،
وهو مطلبُ جهة الكلام؛ فالآية تعرض الموقف الذي يجب أن يكون عليه المؤمنون
تجاه الخائضين في آيات الله بعد أمر الله نبيه بالإعراض عنهم وعدم القعود معهم،
وذلك الموقف هو أنهم لا شيء عليهم من حسابهم، ولكن يذكرونهم أو عليهم
الذكرى^(٣).

١٣ - قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦١].

ووجه نصب (ديناً) على إضمار فعل أمر محذوف، تقديره: اتبعوا^(٤)، وثم
توجيهات أخرى، كالنصب على الإبدال من موضع الجار والمجرور (إلى صراط)؛
إذ إن موضع الجار والمجرور - في نحو هذا - مفعولٌ به، أو على المصدرل (هدائي)، أو
على المفعول به لفعل محذوف، تقديره: عرفني ونحو ذلك^(٥).

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤ / ١٥٨ .

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ٢ / ٣٤، الألوسي، روح المعاني: ٧ / ١٨٥ .

(٣) الآية التي سبقتها هي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيِنُنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ
غَيْرِهِ ۗ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٨].

(٤) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٧ / ١٥٢، أبو حيان، البحر المحيط: ٤ / ٢٦٢ .

(٥) السابق، وينظر: الطبري، جامع البيان: ٨ / ١١١، مكِّي، مشكل إعراب القرآن:

١٤ - قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس : ٧١] .

وجه الكسائي^(١) والفراء^(٢) نصب (شركاءكم) بفعل أمر محذوف استناداً إلى دلالة المقام ، تقديره : ادعوا . وأجازه كثير من النحويين والمفسرين^(٣) مقدرين ادعوا أو اجمعوا ، ولا شك أن الأولى هو النصب مفعولاً معه لعدم إمكان العطف ؛ لأن (أجمع) الرباعي لا يتعلق بالمعاني .

على أنه يدل على صحة القول بحذف فعل الأمر ظهوره في قراءة عبد الله ابن مسعود وأبي^(٤) ، ومما يدل على أن فوات معنى المعية هنا مستساغ ورود نظائر هذا التركيب المقدر كما في قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ﴾ [الأعراف ١٩٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ﴾ [القصص : ٦٤] .

وفي النصب توجيه آخر أجازوه ، وهو يعتمد على جعل الواو للعطف ، وهو تقديره مضاف محذوف « أمر شركائكم » .

١٥ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ... ﴾ [الحشر : ٩] .

(١) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ٢ : ٢٦٢ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٤٧٣ .

(٣) الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٤٢ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ١٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل :

١ / ٤٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٥٢٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٦٦ ، ابن هشام ،

المغني : ٣٤٩ ، الألويسي ، روح المعاني : ١١ / ١٥٨ .

(٤) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٧٧ .

وتوجيه نصب (الإيمان) كتوجيه نصب الشركاء السابق .

١٦ - قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ

قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٨] .

ووجه نصب (قرآن) على إضمار فعل أمر محذوف ، قدره مكى بـ (اقرأوا)^(١) ، وأجازه ابن الأنباري^(٢) ، وهو أسلوب إغراء لدى العكبري بتقدير : عليك أو الزم^(٣) وهو خلاف الظاهر ، وهو العطف على الصلاة .

١٧ - قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ كُنَّ نَجْمًا وَاللَّيْلِ يَبْزُونَ أَتَأْتِيهِمْ سُنُبٌ مِّنَ السَّمَاءِ يَنزِلُ فِيهَا تُرَابٌ مِّمَّا تُغَابِرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٨] .

وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم : ٤٦] .

قدر الزمخشري^(٤) والرازي^(٥) فعل أمر معطوفاً عليه محذوفاً ، والتقدير : احذرني واهجرني ، دل عليه « لأرجنك » ؛ لأنه تهديد وتقرير .

وسبب التقدير فيما يظهر هو مراعاة القاعدة النحوية التي لا تميز عطف الإنشاء على الخبر .

(١) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٤ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٩٥ .

(٣) التبيان : ٢ / ١٣٥ .

(٤) الكشف : ٣ / ٢٣ .

(٥) التفسير الكبير : ٢١ / ١٩٥ .

١٨ - قوله تعالى : ﴿ وَأَضْمَمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى ﴾ [طه ٢٢] .

أجاز بعض المفسرين^(١) كالزمخشري والرازي وأبي السعود أن تكون (آية) منصوبة بإضمار (خذ) أو نحوه ؛ حُذِفَ لدلالة الكلام ، وقدره بعضهم - فيما نقله العكبري^(٢) - خبراً أي فعلاً ماضياً ، هو : جعلنا أو آتيناك ، وتأملُ موقع الكلمة من النظم يرجحُ ما أجازاه أكثر المفسرين^(٣) ، وهو النصب على الحال أو البدل .

فتقدير فعل أمر محذوف يؤدي إلى انقطاع سياق الآي ، وهو قد كان متصلاً بذكر المعجزة الربانية لموسى عليه السلام لينتهي بالتذييل بالوصف بالآية الكبرى « فالآية الكبرى عبارة عن العصا واليد جميعاً »^(٤) ، وتقدير فعل الأمر المحذوف يؤدي إلى عراء آية العصا عن وصف الكبر^(٥) .

١٩ - قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخُلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴾ [النمل : ١٢] .

(١) الفراء ، معاني القرآن : ١٧٨ / ٢ ، الزمخشري ، الكشاف : ٦١ / ٣ ، الرازي ، التفسير الكبير :

٢٢ / ٢٦ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١١ / ٦ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٦ / ١٨٠ .

(٢) التبيان : ١٨٢ / ٢ .

(٣) إضافة إلى السابق ينظر : الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٦٢٩ ، الطبري ، جامع البيان : ١٦ / ١٥٨ ،

النحاس ، إعراب القرآن : ٣ / ٣٧ .

(٤) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١١ / ٦ .

(٥) ينظر : السابق .

أجاز عدد من المفسرين^(١) تعلق الجارّ والمجرور ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ بفعل محذوف يدلُّ عليه السياق ، وهو (اذهب) ، كما أجازوا تقدير ذلك المتعلق وصفاً مشتقاً حالاً أو صفة (مرسلأ) أو (واصله)^(٢) .

٢٠ - قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيٰتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمْ الْغٰلِبُونَ ﴾ [القصص ٣٥] .

علق الزمخشري الجارّ والمجرور (بآياتنا) بنحو ما تعلق به ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ أي : اذهب بآياتنا^(٣) ، كما أجاز كغيره من المفسرين^(٤) تعلقه بـ (يصلون) أو بـ (الغالبون) .

ولاشك أن الأولى تعلقه بـ (الغالبون) ؛ «لأن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها ؛ لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها ، وقد غلبوا بها السحرة ، ولم تمنع عنهم فرعون»^(٥) ، وإنما تقدّم على متعلقه للاختصاص .

(١) الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣ / ٣٥٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٤ / ١٥٨ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٢٦٥ ، ابن هشام ، المغني : ٤١٨ .

(٢) ينظر : ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢١٩ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ٢٧٨ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ١٢٩ ، ٧ / ١١٣ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ٢٧٥ .

(٣) الكشاف : ٣ / ٤١٥ ، وينظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٧ / ١٣ .

(٤) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١٥ / ١٥١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ١١٣ .

(٥) البرهان : ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

ولذلك كان ﴿إِلَيْكُمْ﴾ موضعاً للوقف الجائز .

تلك دراسة ما يَسَّر الله جمعه من مواضع حذف فعل الأمر جوازاً في القرآن الكريم ، وأنت ترى أن جَلِّها يحتمل وجهاً يخرجها عما نحن فيه ، ولعلّه وقر في نفسك منهج علمائنا - رحمهم الله! - في توجيه تلك المواضع وكشف مُشكِليها .

وفيما نستقبل يتوجّه زمام الحديث تلقاء مواضع حذفه وجوباً .

ثانياً : حذف فعل الأمر وجوباً في القرآن الكريم :

سبقت الإشارة إلى الأساليب العربية التي يحذف فيها فعل الأمر وجوباً ، وهاهو ما ورد منها في الأسلوب القرآني موضَّحاً :

١ - أسلوب التحذير :

التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروهٍ ليجتنبهه ، وله ثلاث صور إجمالاً^(١) :

أ - التحذير بلفظ « إِيَّا » مفردةً ، أو مكررةً ، أو معطوفاً عليها المحذَرُ منه ، أو مجروراً بمن ، أو غير معطوف منصوباً نحو : إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ وَالْكَسَلَ ، إِيَّاكَ مِنْ الْكَسَلِ ، إِيَّاكَ الْكَسَلَ .

(١) ينظر على سبيل المثال : ابن هشام ، أوضح المسالك : ٤ / ٧٠ وما بعدها . وهو مبثوث في باب

التحذير في كتب النحو .

ب - التحذير بذكر اسم ظاهر نائب عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذّر المخاطب ، مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه المحذّر منه ؛ نحو : نفسك ، نفسك نفسك ، نفسك وهواها .

ج - التحذير بذكر المحذر منه مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه محذّر منه أو مغرئ به ، نحو : الأسد ، الأسد الأسد ، الكسل والتواني ، الكسل والجدد .

وفعل الأمر في هذا الأسلوب هو : احذر أو باعد أو اتق ، أو نح ، ونحوها مما يناسب المقام ، وهو في الصورة الأولى (التحذير بالضمير (إيا وفروعه) واجب الحذف ؛ « لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل »^(١) .

وأما الصورتان الأخريان فحذف العامل فيهما واجب في حالتي العطف والتكرار ، وقد تآزر لهذا الحكم علل كثيرة ، حشدها سيبويه بقوله : « وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل ... »^(٢) .

والدليل على أنه بدل من الفعل « أنهم إذا أسقطوا أحد الاسمين جوّزوا إظهار الفعل كقولك : احذر الأسد »^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٣٨٩ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٧٥ .

(٣) الوراق ، علل النحو : ٢٩٨ .

ويعلّل الرضي هذا الحذف بمقتضى المقام ؛ فيقول : « وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرّر ، كون تكريره دالاً على مقاربة المحذّر منه للمحذّر ؛ بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرّر»^(١) .

* أسلوب التحذير في القرآن الكريم :

استعمل هذا الأسلوب في القرآن الكريم في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، ولا غرابة من هذه النادرة باعتبار كثرة النواهي في القرآن الكريم ؛ لأن البدائل التركيبية المعبرة عن النهي متنوّعة ، كأسلوب النهي ، أو الأمر بالتجنّب ، أو الخبر المراد به النهي ، وقد استعمل الأولان من هذه البدائل مُناظرةً لموضع الشاهد ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسَوْءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأعراف : ٧٣] ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَيَتَقَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسَوْءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ [هود : ٦٤] .

وهذا الموضع يجري على الصورة الثالثة من صور التحذير السالفة الذكر ، وهي ذكر المحذّر منه معطوفاً عليه محذّر منه أو مغرئ به ؛ فالمعنى بحسب أصل التركيب

(١) شرح الكافية : ١ / ٤٨٢ ، وينظر : الزركشي ، البرهان : ٣ / ١٠٥ .

والمقام الذي قيل فيه أن رسول الله صالحًا عليه السلام « قال لقومه لما همُّوا بعقر الناقة : هي ناقة الله وآيته الدالة على توحيدِه ونبوِّتي ؛ فاحذروا أن تقوموا عليها بسوء ، واحذروا أيضًا أن تمنعوها من سقياها ... »^(١)

فلفظ (ناقة) كما يقول أبو حيان « منصوب على التحذير ممَّا يجب إضمار عامله ؛ لأنه قد عَطِفَ عليه فصار حكمه بالعطف حكم المكرر ، أي احذروا ناقة الله وسقياها ؛ فلا تفعلوا ذلك »^(٢) ، وقد جوِّز بعضهم كابن مالك^(٣) أن يكون (سقياها) مغرًى به ؛ فعاملُه المحذوف (الزموا) ، وردّه الألوّسي استنادًا إلى المعنى المسوق قبل قليل ، فقال : « وليس بشيء ، وسقياها ، أي : واحذروا سقياها ؛ فلا تتعرّضوا بمنعها عنها في نوبتها ، ولا تستأثروا بها عليها »^(٤) .

وثمّ توجيهٌ آخر لهذا المعطوف ، وهو أن يكون مفعولاً معه ، والتقدير : ذروا ناقة الله مع سقياها^(٥) .

(١) الرازي ، التفسير الكبير : ١٧٧/٣١ (بإيجاز) .

(٢) البحر المحيط : ٤٧٦/٨ (بإيجاز) ، وينظر : الطبري ، جامع البيان : ٢١٤/٣٠ ، الزمخشري ،

الكشاف : ٧٦٤/٤ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٩٧/٢ ، السيوطي ، الهمع : ١٧/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٤١/٢ - ٤٢ ، الزركشي ، البرهان : ١٠٥/٣ .

(٤) روح المعاني : ١٤٥/٣٠ .

(٥) ينظر : السابق .

٢- أسلوب الإغراء :

وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، وله ثلاث صور كالتحذير ، الأولى ذكر المغرى به مفرداً ، والأخرى ذكره مكرراً ، والثالثة ذكره معطوفاً عليه مغرى به آخرُ. وحكم حذف الفعل في هذه الصور وعلته كما في التحذير ، فعامله واجب الحذف في العطف والتكرار ، وجائز دونها^(١) .

ولم يستعمل الأسلوب القرآني أيّاً من الصور التي يجب فيها حذف العامل^(٢) ، وما استعمله هو الصورة الأولى التي يجوز فيها الحذف على رأي من آراء أخرى قيلت في توجيهه ، وقد مرّ بيانها في مواضع الحذف الجائز ، وهي كل موضع قيل فيه بتقدير العامل « الزم »^(٣) ، كما يدخل فيها توجيه المعطوف في الشاهد الذي مرّ بنا في أسلوب التحذير ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَقالَ لَهُم رَسولُ اللَّهِ ناقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَها ﴾ [الشمس : ١٣] .

(١) كان ينبغي أن يُقدّم الإغراء على التحذير خلافاً لما شاع في كتب النحو وتداول ؛ لأنه أمر والتحذير نهي ، والأمر قبل النهي ، ولكنني اقتفيت أثرهم ؛ لأن أحكامهم النحوية هنا محالة على ما أسسوه هنالك .

(٢) يجري على أسلوب الإغراء ما جرى على أسلوب التحذير من تعدّد تراكيب الأساليب غير الاصطلاحية (المبوّب لها) . وعن مظاهرها يقول الخليل : « يقال في الإغراء : لديك فلاناً كقولك عليك فلاناً » ، ويقول الزجاجي : « العرب تغري بـ (عندك) ، و (عليك) » ؛ ينظر : العين : (غري) ، والجمل : ٢٤٤ .

(٣) ينظر مثلاً من البحث ص : ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ .

٣- المصدر النائب عن فعله إذا كان أمراً أو دعاءً بلفظ الأمر:

يرى النحويون أن عامل النصب في هذا المصدر ، نحو : ضرباً زيداً ، هو فعل الأمر من ذلك المصدر ، وهو محذوف وجوباً^(١) ؛ « لكونه بدلاً من اللفظ بالفعل »^(٢) ، وقد سبق بيان مواضعه في القرآن^(٣) .

٤- أسلوب الاشتغال :

حدُّ الاشتغالِ - كما هو معروف - أن يتقدّم اسمٌ ، ويتأخّر عنه فعلٌ أو شبهه مشتغلٌ بضميره أو ملابسه وفق شروط معروفة .

وذلك الفعل المشغول إن كان أمراً فهو ممّا يدخل في موضوعنا ؛ إذ يرى جمهور البصريين^(٤) أنه مفسّر لفعل أمر محذوف يعمل في الاسم المتقدّم (المشغول عنه) ، ويقدر لفظ ذلك الفعل المحذوف بلفظ المفسّر أو بمعناه إن لم يصلح للإعمال ، وهو واجب الحذف ؛ « لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوّض منه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه »^(٥) .

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٣١٢ ، المبرد ، ٤ / ١٥٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٢٨٠ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ١٨٣ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٣٦٠ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ١٨٦ .

(٣) ينظر : ص ٩٠ من البحث .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ١ / ١٣٨ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٧٦ ، أبو علي الفارسي ، الإيضاح : ٨٨ ، ابن الأباري ، الإنصاف : ١ / ٨٢ ، العكبري ، التبيين : ٢٦٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٤٠٩ .

(٥) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤٠٩ .

ولا حذف عند الكوفيين إذ يرون أن الاسم المنصوب المتقدم معمولٌ للفعل المتأخر^(١)، وبهذا فالعامل يتوجه إلى معمولين بعمل واحد، وهو مخالف لأصولهم، وبذلك فتقدير البصريين عاملاً محذوفاً يُجنبهم هذا الإلزام، كما أنه سبيلٌ لمحاكاة النمط الوضعي للجملة من جهة أخرى .

فالقول بالحذف إذا اقتضته أصول الصناعة، ولكن ذلك لا يبرر القول بتحقيقه في الأساليب، فمضي في تحديد مواضعه منها إلا إذا استدعاه المعنى؛ ولذا يحسن بنا تبين الغرض من استعماله .

الغرض من استعمال هذا الأسلوب :

مما هو مقرر أن تقديم ما يجوز تأخيره - يستكن وراءه غرض، وقد أشار سيبويه إلى ذلك الغرض إجمالاً بقوله: « كأثمّ إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم »^(٢)، ومصادقه قول الجرجاني: « فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب لللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق »^(٣) .

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن: ١ / ٣٧٦، ابن الأثير، الإنصاف: ١ / ٨٢، العكبري، التبيين: ٢٦٦، وتنظر الردود عليهم أيضاً عند: ابن يعيش، شرح المفصل: ١ / ٤٠٢، ابن عصفور، شرح الجمل: ٢ / ٤١٠، ابن مضاء، الرد على النحاة: ٧٩، خليل عمارة، في التحليل اللغوي: ٢٦٠ .

(٢) الكتاب: ١ / ٣٤ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٥٢ .

وقياساً على ذلك فالغرض من هذا الأسلوب هو الاعتناء بالاسم المنصوب ؛ إذ كان مقدماً عن موضعه في أصل بناء الجملة ، غير أن البلاغيين تصوّروا الغرض بحسب رتبة الاسم المشغول عنه مع الفعل المقدّر ؛ يقول الخطيب : « وأما نحو قولك : زيدا عرفته فإن قُدِّرَ المفسّر المحذوف قبل المنصوب ، أي : عرفت زيدا عرفته ، فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ ، وإن قُدِّرَ بعده ، أي : زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص »^(١) ، وهو تصوّر نظريّ عام ؛ أمّا إجراء التحليل فينطلق من مراعاة المقام وأصول الصناعة ؛ يقول السبكي : « وأما نحو : زيدا عرفته ، فتأكيد إن قُدِّرَ المفسّر قبل المنصوب ، وإلا فتخصيص ، وأما نحو : ﴿ وَأَمَّا نَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ ﴾ [فصلت : ١٧] فلا يفيد إلا التخصيص »^(٢) .

ويبيّن ابن هشام ذلك في معرض ردّه تجويز البيانين لتقدير العامل مؤخراً بقوله : « وليس كما توهموا ، وإنما يُرتكَب ذلك عند تعذّر الأصل ، أو عند اقتضاء أمرٍ معنوي لذلك »^(٣) .

وقد انتهى بعض الدارسين بعد تحليل تراكيب الاشتغال وفق المنهج التحويلي إلى أنه « لو كان تحليل مثل هذه التراكيب تحليلاً وصفيّاً لا تتحكّم فيه قسريّة القاعدة النحوية لكان باب الاشتغال نمطاً من أنماط التراكيب التي تحمل معنى التوكيد »^(٤) .

(١) الخطيب القزويني ، الإيضاح : ١ / ١١١ .

(٢) عروس الأفراح : ٦٥ / ١ .

(٣) المغني : ٥٧٦ .

(٤) خليل عمّارة ، في التحليل اللغوي : ٢٦٦ (بتصرف يسير) .

والذي يؤدي إليه ما سبق أن المعنى الذي يحدثه أسلوب الاشتغال معني غير مؤسس ، فهو إما تأكيد وإما تخصيص .

على أن الدكتور فاضل السامرائي نقض مقالة البلاغين بتحليل بعض شواهد هذا الأسلوب في القرآن الكريم ؛ إذ لا دليل على إفادتها تخصيصاً ولا تأكيداً ، وعبر عن رأيه بقوله : « والذي أراه في هذا الباب أن الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ، ولا تأكيداً ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً »^(١) ، وذلك الغرض هو « الاهتمام به والحديث عنه غير أنه حديث لا يرقى إلى درجة العمدة »^(٢) .

ويوضح ذلك بأنك « قدّمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ ؛ لأن المبتدأ متحدث عنه ، والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه ؛ فإن الحديث يدور على غيره أساساً ... فهو مرحلة دون المبتدأ ، وفوق المفعول ؛ إذ هو متحدث عنه من جهة ، لكنه لا يرقى إلى درجة المبتدأ ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه ، ثم شغل عنه بالحديث عن المسند إليه ، فهو أسلوب على صورة المبتدأ والخبر »^(٣) .

وحلل على ذلك غير شاهد ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا

وَزَيَّنَّاها لِلنَّظِيرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنْ أَسْرَقَ السَّمْعَ

(١) معاني النحو : ٢ / ١١٢ .

(٢) السابق : ٢ / ١١٣ بتصرف يسير .

(٣) السابق : ٢ / ١١٣-١١٤ (بتصرف) .

فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ ﴿٢٠﴾ [الحجر: ١٦ - ٢٠].

فالكلام « - كما ترى - هو على الله تعالى لا على الأرض ، ولكن قدّم الأرض للاهتمام بها من بين ما ذكر ، والكلام فيها قبل وبعد على الله تعالى ، ولو رفع الأرض لكان الحديث يدور عنها والإسناد إليها ، والسياق غير ذلك »^(١) .

فالسباق معنيّ بالفاعل عند نصب المشغول عنه ، وتقديمه مشعرٌ بالاهتمام به ، وأمّا إن رُفِعَ المشغول عنه ، فالسياق معنيّ بالإسناد إلى المبتدأ لا إلى الفاعل كما يتّضح في قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَنَابُهُمَا طَافِئَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢ - ٣] .

وهو يؤدّي إلى ما سبق من القول بأن أسلوب الاشتغال لا يؤسّس معنى جديداً ، وإذا كان ذلك العامل المقدّر لا يتأسّس به معنى جديد ، فهو لا يكون محوراً للجملة طلبية كمنظائره في مواضع الحذف الواجب ؛ وبذا فالأسلوب كاملاً جملة طلبية واحدة محورها الفعل المفسّر ، وغاية ما طرأ على هذه الجملة - من حيث الصورة المنطوقة - أشبه ما يكون بتقديم المفعول به وجوباً .

(١) ينظر: فاضل السامرائي ، معاني النحو: ٢ / ١١٥ وما بعدها ، وينظر: أحمد عبد الستار الجوارى ،

ولذلك لا جدوى من معرفة عين الفعل المقدّر في استعمالات هذا الأسلوب في القرآن إذ كان افتراضاً ذهنياً من إيجاءات نظرية العامل .

٥ - المثل وما أشبهه في كثرة الاستعمال :

المثل كما عرّفه المرزوقي : « جملة من القول مقتضبة من أصلها ، أو مرسلّة بذاتها؛ فتتسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتُنقل عمّا وردت فيه إلى كلّ ما يصحّ قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها ... »^(١) .

والإيجاز أهمّ الخصائص التركيبية للمثل ؛ ليسهل حفظه ، وتكتّب له السيرورة التي تعصمه من التغيير ، وكثيراً ما قيل إن الأمثال لا تُغيّر .

وقد استعمل فعل الأمر محذوفاً في الأمثال ، وحذفه حينئذ واجب لا لقرينة تسدّ مسدّه ، بل لكثرة الاستعمال التي تغني غناء القرينة ، فقد تقرّر أنها « علّة وجوب الحذف في السماعيات »^(٢) بالإضافة إلى توفر الشرط العامّ للحذف ، وهو العلم بالمحذوف .

وقد ساق سيبويه - رحمه الله - جملة من الأمثال التي حُذف منها فعل الأمر ؛ قال : « ومن ذلك قول العرب : « كليهما وتمراً » ؛ فذا مثلٌ قد كثر في كلامهم واستعمل ، وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً ،

(١) السيوطي ، المزهر : ١ / ٣٧٥ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٤٠ .

ومن ذلك قولهم: «كَلَّ شَيْءٌ وَلَا هَذَا»، و«كَلَّ شَيْءٌ وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ»، أي ائت كلَّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمَةً حُرٌّ...»^(١).

ولأن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ بعضاً من أحكامه، فثم تراكيب لغوية جرت مجرى المثل في كثرة الاستعمال، فأخذت أهم خصائصه التركيبية، وهي الإيجاز بالحذف، وبسبب تلك الكثرة حظيت بعقد سيبويه لها باباً، وسمه بقوله: «هذا بابٌ يُحذف منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل»^(٢)، وهو الباب الذي سقتُ منه كلامه الفارط - ومن شواهدِه على هذا الباب، وقد مرَّ^(٣):

ديار مِيَّةٍ إذ مِيٌّ مَسَاعِفَةٌ ولا يَري مثلها عَجْمٌ ولا عَرَبٌ
وحيث كان الكلام جارياً مجرى المثل لزمه أن يحكى دون تغيير، فما حذف منه لا يظهر؛ لأن الإظهار ضربٌ من التغيير، والقرآن جارٍ على لغة العرب؛ فلا غرابة أن تجري تراكيبه مجراها، ومن ذلك - فيما نحن بصده - حذف فعل الأمر وجوباً فيما مجرى المثل، وقد ورد ذلك - وفق بعض التوجيهات - في ثلاثة مواضع من القرآن، إليكها موضحة:

١ - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمَنُوا خَيْرًا

لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠].

(١) الكتاب: ١ / ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٨٠.

(٣) ينظر ص ٤٠٩ من البحث.

٢- قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ۚ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

للنحاة في نصب (خيراً) أربعة أقوال^(١):

الأول: أنه على إضمار فعلٍ أمرٍ محذوف تقديره: (وأتوا)، وهو مذهب أكثر النحويين والمفسرين^(٢)، يقول سيبويه معتمداً على دلالة الحال على ذلك المحذوف: «وإنما نصبت (خيراً لك) لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ، وتدخله في آخر»^(٣).

وقد نبه سيبويه إلى وجوب الحذف في هذا الشاهد عندما نظّر له بشاهد آخر بجامع مطلق الحذف، وهو «انته يا فلان أمراً قاصداً»، واستدرك بالتفريق بين حكم الحذف فيهما؛ فقال: «إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنما ذكرت لك

(١) الموضوعان من حيث التوجيه سيان؛ ينظر: العكبري، التبيان: ١ / ٣١١، أبو حيان، البحر المحيط: ٤١٨ / ٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١ / ٢٨٣، الأخفش، معاني القرآن: ١ / ٤٥٧، المبرد، المقتضب: ٣ / ٢٨٣، ابن السراج، الأصول: ٢ / ٢٥٣، الزمخشري، الكشاف: ١ / ٦٢٦، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٢ / ١٣٩، ابن الشجري، الأمالي: ٢ / ٩٩ - ١٠٠، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩، الرضي، شرح الكافية: ١ / ٣٤٠، أبو حيان، الارتشاف: ٣ / ١٤٧٤، ابن هشام، المغني: ٥٩٦.

(٣) الكتاب: ١ / ٢٨٣.

ذا لأمثّل لك الأول به ؛ لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل^(١) ، ولربما كان جري هذا التركيب مجرى المثل مبرراً لفقد شرط الحذف الواجب ، وهو توفر القرينة السادة مسدّ المحذوف ، والغنية بتوفر الشرط العام للحذف ، وهو الدليل ؛ إذ كان من أهمّ خصائص أسلوب المثل التركيبية خروجه على القواعد النحوية بله عدم خضوعه لقيودها ، كما أن كثرة الاستعمال قد تغني عن تلك القرينة فيما يظهر ؛ لأنها « علة وجوب الحذف في السماعيات »^(٢) ، وإن كان في كلام بعض النحويين ما يومئ إلى تلك القرينة في الآية الثانية ؛ يقول المبرد في ذلك : « وإذا أضمّر (إيتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلاً منه »^(٣) ؛ لأن النهي إذ كان أمراً بالتجنب ، فهو يغني عن الأمر بالضد .

وأيّ ما يكن الأمر فالجملة الطلبية التي حذف فعلها (الأمر) جارية على سنن الحذف ، أو أنها جارية على السلوك التركيبي للمثل ، وهنا يتضح أن هذا البيان المعجز من مظاهر جريانه على كلام العرب سلوكه لغة المثل التي كثر استعمالها على ألسنة القوم .

وأما التوجيهات الأخرى لنصب (خيراً) التي أشرت إليها في البدء فلا تسلم من الضعف ، وهي :

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٤٠ ، وينظر : سيويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ .

(٣) المقتضب : ٣ / ٢٨٣ ، وينظر : سيويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

الثاني : أنه خبر (يكن) المحذوفة الواقعة جواباً للأمر ، وهو مذهب الكسائي^(١) ، وأبي عبيدة^(٢) والبغوي^(٣) ، وقد بادر المبرد برده بأنه « خطأ في تقدير العربية ، لأنه يضمم الجواب ولا دليل عليه »^(٤) ، كما أن هذا الموضع ليس ممّا كثر فيه حذف (كان) .

الثالث : أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ للفعل الذي مثله (آمنوا ، انتهوا) ، وهو مذهب الفراء ومراده عند قوله : « (خيراً) منصوبٌ باتّصاله بالأمر ؛ لأنه من صفة الأمر »^(٥) .

وقد رده ابن عصفور بالسّبر من جهتي الصناعة والمعنى ؛ قال : « وذلك أنّ (خيراً) هذا لا يخلو أن تريد به الصفة أو الخير الذي هو ضدُّ الشر ؛ فإذا أردت الصفة ضعفت لفظاً ومعنى : أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف (من) ، وحذفها قليل ، وأما المعنى فلأنه يلزم التقدير : انتهاء خيراً لكم من تركه ؛ لأن أفعال يقتضي التشريك ، وليس كذلك ؛ ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر ؛ لأنه ما تقدّم من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴾ ، والكفر لا خير فيه ، وإن

(١) ينظر : ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٩٩ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٣٩٥ .

(٢) مجاز القرآن : ١ / ٤٣ .

(٣) معالم التنزيل : ١ / ٥٠١ ، ٥٠٢ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٢٨٣ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٩٥ .

كان أراد بالخير ضد الشر، كان اسماً من الأسماء؛ فيقبح الوصف به، بل لا يجوز ذلك بقياس أصلاً»^(١).

وهو مردود أيضاً بعدم صلاحية هذا التوجيه في نظائر أخرى، وذلك قولهم: «حسبك خيراً لك؛ فإن تقدير مصدرها هنا لا يحسن، وبقولهم: وراءك أوسع لك، فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر»^(٢)، وعده علي بن سليمان - في نقل النحاس - خطأ فاحشاً؛ لأنه يكون المعنى انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم^(٣)، وهو غير دقيق في نظري؛ إذ ليست الصفة مخلصاً على كل حال.

فهذا التوجيه إذاً إما أن يؤدي إلى الحمل على القليل من استعمال «أفعل» التفضيل وفساد في المعنى أو إلى مخالفة القياس في الوصف بالأسماء، دون حاجة، والاستعمال القرآني أولى بمنع الحمل على ذلك.

الرابع: أنه حال، وهو رأيٌ نُسب إلى بعض الكوفيين^(٤)، واختاره الطاهر بن عاشور^(٥).

يقول الطاهر في بيان وجهه «وعندي أنه منصوب على الحال من المصدر الذي تضمّنه الفعل وحده، أو مع حرف النهي، والتقدير: فآمنوا حال كون الإيمان خيراً،

(١) ابن عصفور، شرح الجمل: ٢ / ٤٢٠ (بتصرف).

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢ / ١٥٩.

(٣) النحاس، إعراب القرآن: ١ / ٥٠٩.

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان: ٦ / ٣٣.

(٥) التحرير والتنوير: ٤ / ٣٢٩.

وحسبك حال كون الاكتفاء خيراً، ولا تفعل كذا حال كون الانتهاء خيراً. وعودُ الحال إلى مصدر الفعل في مثله كعود الضمير إليه في قوله ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، لا سيما وقد جرى هذا مجرى الأمثال، وشأن الأمثال قوة الإيجاز. وقد قال بذلك بعض الكوفيين وأبو البقاء^(١)، لكن فيه تكلفاً في التقدير.

ونخلص من هذا العرض والمناقشة لتوجيهات النصب إلى أن المذهب الذي عليه أكثر النحاة والمفسرين هو الأولى، وبهذا فالجملة طلبية حُذِفَ فعلها حذفاً واجباً؛ لأنها جرت مجرى المثل في الاستعمال العربي، والقرآن الكريم جار على لغة العرب.

٣- قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِقُوا لِلَّهِ مَا أَسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(خيراً) ووجه نصبها كآية السابقة، يقول العكبري: «هو مثل قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾»^(٢)، وأضاف بعض المفسرين جواز أن يكون «خيراً» عاملاً أنفقوا باعتبار أن الخير هو المال^(٣). وعندئذ لا تقدير، ويرى الألوسي أن فيه بُعداً من حيث المعنى^(٤).

(١) السابق.

(٢) التبيان: ٢ / ٤٥٦.

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: ٤ / ٤٤٦، الرازي، التفسير الكبير: ٣٠ / ٢٥، القرطبي، الجامع

لأحكام القرآن: ١٨ / ١٤٦.

(٤) روح المعاني: ٢٨ / ١٢٨.

ثانياً : صيغة المضارع المقترن بلام الأمر :

أ- حذف لام الأمر :

معلومٌ أنّ الحذف خلافُ الأصل ، فهو دائماً متنكّبٌ إلا لغرض ، وإذا كان فلا بدّ من دليلٍ حالٍ أو مقالٍ يكون عوناً على أمن اللبس وتحقيق الفائدة ، كما أنّ من المقرّر أنّ استعمال الحرف سبيلٌ إلى الاقتصاد في الكلام ، ولذا كان الأصلُ في المعنى أن يؤدّي بالحرف ؛ فهو مختصّرٌ في ذاته ، وحذفه ضربٌ من الاختصار بل إجحاف فيه ؛ لأنه اختصار للمختصر .

والنحويون يذكرون أن عامل الجزم أضعفُ من عامل الجرّ ؛ لأن « الجزم نظير الجرّ ، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ »^(١) .

وحذفُ لام الأمر ، وهي المبنى الذي يحمل دلالة الجملة على الطلب يؤدّي إلى التباس الطلب بالخبر لولا دلالة الحركة الإعرابية للفعل وقرينة الحال ، وهما لا يُقطع بورودهما على كلّ حال .

هذا من جانب ، ومن جانبٍ آخر ، فإنّ حذف لام الأمر وبقاء عملها ، يؤدّي إلى مخالفة ما لاحظته النحويون من تأمّلهم لطبيعة هذا النوع من العوامل .

فقد لاحظوا ورود هذا الحذف في قدرٍ يسيرٍ من الشعر ، وكان لهم في الحكم

(١) الكتاب ٣ / ٩ ، وينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ٢ / ٨٥٧ .

عليه الأقوال الآتية :

أ- أنه قليلٌ مختصٌّ بالضرورة ، وهو مذهب جمهور النحويين ^(١) ، ومن

شواهدهم على ذلك :

- محمّدٌ تقدّ نفسك كلّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
- على مثل أصحاب البعوضة فاحشي لك الويل حرّ الوجه أويك من بكى

ب - جواز حذفها اختياريًا ؛ بشرط أن يتقدّم عليها أمرٌ قوليٌّ ؛ قال

به الكسائي ^(٢) ، وجعل منه قوله تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾

[إبراهيم : ٣١] .

وعده ابن مالك كثيرًا مطردًا ^(٣) .

ج - جواز حذفها قليلًا في الاختيار بعد قولٍ غير أمر ، وهو ثالث ثلاثة آراء

(١) يُنظر : سيويه : الكتاب ٣ / ٨ ، ابن السراج ، الأصول ٢ / ١٥٧ - ١٧٤ - ١٧٥ ، ابن جني ، سرّ

الصناعة : ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ابن يعيش ، شرح

المفصل ٤ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، ابن خروف ، شرح الجمل : ٢ / ٨٥٧ - ٨٥٨ ، ابن أبي الربيع ،

البيسط : ٢ / ٢٢٤ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٨٥٦ ، ابن هشام ، المغني : ٢٢٧ ، السيوطي ،

المجمع : ٢ / ٤٤٤ .

(٢) ينظر : الفارسي ، إيضاح الشعر : ٦٤ ، المسائل المثورة : ١٥٩ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٦٠ ،

المرادي ، الجنى الداني : ١١٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

لابن مالك^(١)، مستدلًا بقول الرّاجز:

قلت لبوابٍ لديه دارها تيزن فإني حمؤها وجارها

وقد رفض المبرّد تفسير النحاة هذه الظاهرة بحذف لام الأمر؛ فقال بعد أن ذكر موقفهم واستشهادهم بالبيتين الأوّلين: « فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمّر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. ولكن بيت متمم (على مثل أصحاب البعوضة ...) حُمل على المعنى؛ لأنه إذا قال: فإخشي، فهو في موضع: فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأمّا هذا البيت الأخير (محمد تفد) فليس بمعروف»^(٢).

ذلك موقف النحاة من حذف لام الأمر^(٣). ومنتقل فيما يأتي إلى دراستها في

القرآن الكريم.

* حذف لام الأمر وبقاء معمولها في الاستعمال القرآني:

في النصّ القرآني مواضعٌ ووجه المضارع فيها على حذف لام الأمر وبقاء عملها،
أبيّنها ما يأتي:

(١) شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٣٩، ١٤٠.

(٢) المبرّد، المقتضب: ٢ / ١٣٣.

(٣) وتجدر الإشارة إلى أن الكوفيين وأبي الحسن الأخفش - وتبعهم ابن هشام - يرون أن لام الطلب حُذفت حذفًا مستمرًا من فعل الأمر. فنحو: قم واقعد، أصله لتقم ولتقعد، فحُذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة؛ ينظر: ابن هشام، المغني: ٢٢٩، وللدردود على هذا المذهب ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف: ٢ / ٥٢٤ وما بعدها، العكبري، التبيين: ١٧٦ وما بعدها.

١- قوله تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٣]

٣- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِمَّنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ [النور: ٣٠].

٤- قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُنَّ مِمَّنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [النور: ٣١].

٥- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْنَّ مِن جَلْبَابِهِنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

٦- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا عَفْوٌ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجمانية: ١٤].

ولنتناول بالتحليل الموضع الأوّل منها - فهي سواء - وهو قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ويحسن قبل ذلك عرض سياقه من الآي ومعناه:

ورد قبل هذه الآية موضع الشاهد قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ

كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَبَسَّ الْقَرَارُ ﴿٢٩﴾ وَجَعَلُوا
لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴿٣٠﴾ [إبراهيم ٢٨ -
٣٠].

ففي هاتين الآيتين أمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ بأن يقول للمبدلين نعمة الله كفرةً،
الجاعلين له أنداداً، وهم كفار قريش - تمتعوا في الحياة الدنيا؛ وعيداً لهم لا إباحةً
لهم التمتع بها، ولكن توبيخاً وتهديداً ووعداً؛ فإنها سريعة الزوال عنكم، وإلى النار
تصيرون عن قريب، ثم توجه الخطاب إلى الطائفة المقابلة، وهي طائفة المؤمنين
ليأمرهم بإقامة الصلاة والإنفاق في السر والعلن^(١).

وقد وُجِّه جزم الفعل (يقيموا) على ثلاثة أوجه، أحدها عدُّه من هذه
الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها، وهو: أنه مدخول لام أمر محذوفة؛
فالتقدير ليقيموا. وجاز حذف اللام لدلالة (قل) على الأمر، فهي جملة أمرٍ مقولٍ
للقول، وهو رأي الكسائي - كما مرَّ بنا - والزجاج^(٢) ومن قال بجواز حذف لام
الأمر في الاختيار، إن بشرط تقدم أمرٍ قوليٍّ، وإن دونه، كابن مالك، وهو أحد
قولي العكبري^(٣).

وعدَّ الطاهر بن عاشور هذا التوجيه مناسباً للمقام، وهو طلب الاستزادة؛
يقول «لما كان المؤمنون يقيمون الصلاة من قبل، وينفقون تعيّن أن المراد الاستزادة

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان: ١٣ / ٢٢٤، الشوكاني، فتح القدير: ٣ / ١٠٩.

(٢) ينظر: ابن هشام، المغني: ٢٢٩.

(٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٧.

من ذلك ؛ ولذلك اختير المضارع مع تقدير لام الامر دون صيغة فعل الأمر ؛ لأن المضارع دالٌّ على التجدد، فهو مع لام الامر يلاقي حال المتلبس بالفعل الذي يؤمر به بخلاف صيغة (افعل) ؛ فإن أصلها طلب إيجاد الفعل المأمور به مِنْ مَنْ لم يكن متلبسًا به «^(١) .

وما اعتمد عليه الشيخ من عدم مناسبة صيغة (افعل) لهذا المقام غير مسلم به لدى البلاغيين والأصوليين ؛ فقد رجح بعضهم أن يكون الأمر بهذه الصيغة مستمرًا ؛ يقول السكاكي « وأما الكلام في أن الأمر أصل في المرة أم في الاستمرار، وأن النهي أصل في الاستمرار أم في المرة كما هو مذهب البعض ؛ فالوجه هو أن يُنظر إن كان الطلب بهما راجعًا إلى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : تحرك ، وفي النهي للمتحرك : لا تتحرك ؛ فالأشبه المرة . وإن كان الطلب بهما راجعًا إلى اتصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرك : تحرك - ولا تظن هذا طلبًا للحاصل ؛ فإن الطلب حال وقوعه يتوجه إلى الاستقبال ... - وقولك في النهي للمتحرك : لا تسكن ؛ فالأشبه الاستمرار »^(٢) .

ولا شك أن الطلب في هذه الآية راجع إلى اتصال الواقع ؛ لأن الخطاب للمؤمنين ، وبذلك فصيغة (افعل) مناسبة للمقام أيضًا ، أو بعبارة أخرى تؤول إلى

(١) التحرير والتنوير: ١٢ / ١٥٥-١٥٦، وعدّ الشيخ منه قوله تعالى: ﴿ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ

الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الحجر: ٣]

(٢) مفتاح العلوم: ٣٢١، وينظر: الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام: ١٧٤ / ٢ .

هذا المراد، وهي أنّ الطلب إذا تعلّق بما هو حاصل، وجب تأويله؛ لأنّ الحاصل لا يُطلب، وتأويله هو أنه يستدعي الدوام أو الاستمرار، وبذا يتحقّق فيه معنى الطلب؛ لأنه استدعاء الدوام أو الاستمرار غير حاصل وقت الطلب، وعلى هذا فلا فرق بين استعمال صيغة (افعل) و(لتفعل) في هذا المقام.

وأما التوجيهان الآخران فيخرجان هذا الشاهد وأمثاله ممّا نحن فيه، وهما:

أحدهما: أنه جواب « قل »، والمقول محذوف، تقديره: قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا، وهو وإن لم يكن له جواباً في الحقيقة إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظي في أن تقدّم في الكلام لفظ الأمر. وهو رأي الفراء^(١)، والأخفش كما نسب إليه^(٢)، والزمخشري^(٣)، والسيوطي^(٤)، والألوسي^(٥)، وهذا التوجيه يسير في ركب جمهور النحويين، وقد نسبه ابن هشام إليهم^(٦).

يقول الفراء: «... فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط، كأنه قولك قم تصب خيراً، وليس كذلك، ولكن العرب إذا خرج الكلام في مثال غيره، وهو مقارب له

(١) الفراء، معاني القرآن: ٤٥-٤٦ / ٣.

(٢) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن: ١ / ٢٤٥، ابن السجري، الأمالي: ٢ / ٤٧٧، العكبري، التبيان في

إعراب القرآن: ٢ / ٨٦.

(٣) الكشف: ٢ / ٥٢٢.

(٤) السيوطي، الإتقان: ٢ / ١٧١.

(٥) روح المعاني: ٢٢ / ٩٠.

(٦) المغني: ٢٢٩.

عربوه بتعريبه، فهذا من ذلك»^(١).

والتركيب -وفق هذا التوجيه- يستكنُّ في أعطافه نكتةٌ بديعةٌ ؛ ففيه -كما يقول أبو السعود- «إيدانٌ بكمالِ مطاوعتِهِم الرسولَ ﷺ وغايةً مسارعتهُم إلى الامتثال بأوامره»^(٢)

وقد رُدَّ هذا الوجهُ بأمرين :

أ - إلزامه «ألا يتخلف أحدٌ من المقول لهم عن الطاعة، والواقعُ بخلاف ذلك»^(٣).

وأجاب عنه أبو علي الفارسي بأنه «لا يمنع أن يكون الكلامَ عمومًا والمراد به الخصوص، فيكون الأمر لقومٍ مخصوصين»^(٤).

وفرَّع ابنُ الناظم الجوابَ على هذين الاعتبارين العمومِ والخصوص ؛ فهو «على سبيل الإجمال لا إلى كلِّ واحد منهم ؛ فيجوز أن يكون التقدير أكثرهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتَّصل الضمير، أو على ألا يكون المراد بالعباد المقول لهم كلُّ من أظهر الإيمان بل خُلص المؤمنين»^(٥).

(١) الفراء، معاني القرآن: ٤٥-٤٦.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤٦/٥ (بتصرف يسير)، وينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٥٠٥/١.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١٤٠/٢، أبو علي الفارسي، المسائل المثورة: ١٥٩.

(٤) المسائل المثورة: ١٥٩.

(٥) ابن الناظم: شرح الألفية: ٦٩١، ٦٩٢ (بتصرف).

ب - ردُّ قومٍ - فيما نقل العكبري - قالوا : لأنَّ قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا . وهذا وقوف على شفا اللفظ ؛ لذا فهو عند العكبري « لا يُبطل ؛ لأنه لم يُرد بالعباد الكفار بل المؤمنين ، وإذا قال الرسول لهم : أقيموا الصلاة أقاموها ، ويدلُّ على ذلك قوله : ﴿ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ^(١) .

والتوجيه الآخر : أنه جواب فعل أمر محذوف ، هو مقول القول ، والتقدير : قل لهم أقيموا يقيموا ، فيقيموا المصَّرح به جواب أقيموا المحذوف ؛ وهو رأي المازني ^(٢) ، والمبرد ^(٣) ، والزجاج ^(٤) ، واختيار أبي جعفر النحاس ^(٥) ، وابن الشجري ^(٦) .

يقول ابن الشجري في الاستدلال له « والذي يوضح إضمار أمر آخر ، أن (قل) لا بد له من جملة تُحكى به ؛ فالجملة المحكيّة به هي التي ذكرناها ؛ لأنَّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أقيموا

(١) العكبري : التبيان : ٢ / ٨٧ (بتصرف يسير) .

(٢) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ٤ / ١٤٣ ، ونسب إليه الفارسي توجيهًا للجزم غريبًا ، وهو وقوع المغرب موقع المبني ، أي وقوع (يقيموا) موقع (أقيموا) ؛ تنظر : المسائل المنشورة : ١٥٩ . ولا تخفى ركاكته ؛ ولذا عقّب عليه ابن هشام بقوله « وليس بشيء » ! ينظر : المغني : ٢٢٩ .

(٣) المقتضب : ٢ / ٨٤ .

(٤) ينظر : الشوكاني : فتح القدير ٣ / ١٠٩ ، وعبارته في معانيه على أنه جواب أمر دون تحديد : معاني القرآن : ٢ / ٧٧ .

(٥) النحاس : إعراب القرآن : ٤ / ١٤٣ .

(٦) الأمالي : ٢ / ٤٧٧ .

الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبةً لـ (قل) «^(١) .

وعده العكبري فاسداً من وجهين :

أ - « أن جوابَ الشرط يخالفُ الشرط ، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما ، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، فتقدير هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا .

ب - أن الأمر المقدر للمواجهة ، وقيموا على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً «^(٢) .

والوجه الثاني من كلامه مردود؛ لأنه - كما يقول السمين الحلبي « يجوز أن يقول: قل لعبدي أطعني يطعك ، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال «^(٣) .
والذي يظهر لي أن هذا الفعل جوابٌ للأمر (قل) ، وهذا الحذفٌ يحمل غرضاً بديعاً ، وهو الدلالة على سرعة الامتثال والتيقن من حصوله بمجرد القول ؛ تسليّةً للرسول ﷺ بعد أمر الكفار بجملة طلبية مقابلةً لهذه الجملة ، كما يوضحه هذا الشكل :

(١) الأمالي : ٤٧٧ / ٢ - ٤٧٨ .

(٢) العكبري : التبيان : ٢ / ٨٧ بتصرف ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٢٩ ، الألويسي ، روح المعاني

. ١٣٨ / ١٨

(٣) الدر المصون : ٧ / ١٠٦ .

المخاطبون	أمر	جواب الأمر
الكفار	قل تمتعوا	فإن مصيركم إلى النار
المؤمنون	قل لعبادي	يقيموا الصلاة

والقول بأيّ من التوجيهات الأخرى ، يفوّت هذا الغرض القرآني البديع ، والله أعلم .

ب- حذف لام الأمر ومدخولها (الفعل المضارع) معاً :

عرفنا - فيما مرّ - أنّ حذف لام الأمر وحدها مظنة للبس ؛ لأنها تحمل العنصر الذي يحمل معنى الطلب في الجملة ، وذلك اللبس يتعاضم حين يُحذف مدخولها معها ، وهو المضارع في صيغة الغائب بناء على أن الأصل أن يؤمر بها الغائب ؛ إذ يترتب على ذلك انصراف ذهن السامع إلى توهم قصد المخاطب لا الغائب لتواري النمط التركيبي الذي يحدّد جهة الخطاب بالغيبة ؛ ولذا منعه سيبويه - رحمه الله - إذ قال : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيدٌ ، وأنت تريد أن تقول : ليضرب زيدٌ ، أو ليضرب زيدٌ إذا كان فاعلاً ، ولا زيداً ، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً ، ولا يجوز : زيدٌ عمراً ، إذا كنت لا تخاطب زيداً ، إذا أردت ليضرب زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني ، فإنما تريد أن أُبلّغهُ أنا عنك أنّك قد أمرته أن يضرب عمراً ، وزيدٌ وعمرو غائبان ، فلا يكون أن تُضمِرَ فعل الغائب ... ؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامعُ

الشاهد إذا قلت : زيدا أنك تأمره هو يزيد ؛ فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك : عليك أن يقولوا : عليه زيدا^(١) .

ونقل أبو حيان إجازة بعض النحويين لحذفها بشرط توفر الدليل وأمن اللبس ، قال : « وأجاز بعض النحويين : زيداً عمراً بمعنى : ليضرب زيداً عمراً ، إذا كان ثمّ دليلٌ على إضمار الفعل ولم يُلبس^(٢) » ، ويضعفه أن المقدّر في مثل هذا ينبغي أن يكون صيغة (افعل) اقتداءً بمنهجهم في التقليل من كمية المقدّر .

ولم أقف على شاهدٍ للنحاة على هذه المسألة .

وإذا كان هذا الحذف (المركّب) مدعاةً للبس من جهتين : فواتِ المبنى الدالّ على معنى الجملة (الطلب) ، والتباسِ جهة الغيبة بالمخاطبة ، فالكلام العاديّ مجافٍ له لإخلاله بمقصد الإفادة ، والأسلوبُ القرآنيُّ أولى بتلك المجافاة .

على أن نظرية العامل النحوي وقيّدوها حملتِ النحويين على توجيه بعض الظواهر على حذف لام الأمر والمضارع المقترن بها معاً ، كما في باب الاشتغال ، وقد سبقت الإشارة إلى أثر ذلك عند الحديث عن حذف صيغة الأمر الأولى (افعل) ، وأن ذلك الحذف - وهذا على شاكلته - ممّا لا حاجة إليه كما قال ابن مضاء ؛ فهو حكمٌ تجريديٌّ غير منطوق قدّمه النظام النحويّ للغة ، ولا أثر له في الاستعمال الفعليّ لها ، ومؤدّى ذلك - في نظري - أنه لا يستقيم عدُّ تلك الظاهرة (إذا كان الفعل المشغول

(١) سيويوه : الكتاب : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، ويُنظر : ابن ولاد ، الانتصار ٩٢ - ٩٣ .

(٢) الارتشاف : ٣ / ١٣٢٣ ، ونقل السيوطي هذا النص في الجمع : ١ / ٥١٥ .

صيغة أمر باللام نحو: زيداً ليكرم عمرو) من مواضع حذف صيغة الأمر، بل يبقى ذلك التقدير تفسيراً لعلامة النصب في الاسم المشغول عنه، وسبيل تأويل لردّ البناء التركيبي لهذه الظاهرة إلى جادة النمط الوضعي المؤلف للجملة العربية.

ولذا لست واجداً - في هذه الظاهرة - ذلك اللبس الذي اعتلّ به إمام النحاة لمنع حذف هذه الصيغة (لام الأمر ومدخولها)؛ لأن تلك الصيغة التي تقود زمام إفادة طلب الغائب منطوقاً في الحدث اللغوي، وما رغب النحاة عن إسناد العمل إليها إلا بسبب تلك النظرية التي تفسّر، ولا تقول العربيّ ما لم يتفوّه به.

وعلى الرغم من ذلك فقد قبل المفسّرون ما سنّه النحويون من وجوب تقدير فعلٍ مضارعٍ مقترن بلام الأمر في مثال الاشتغال؛ جاء ذلك في بيانهم لقوله تعالى:

﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ [ص ٥٧].

فقد أجاز كثير من المفسرين^(١) أن يكون اسم الإشارة مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: ليدوقوا، ولم يستغنوا بالأوجه الأخرى لتوجيهه؛ كأن يكون محلّه الرفع على الابتداء، و«حميم» خبر، والجملة الطلبية بينهما معترضة، أو الرفع على الابتداء والجملة الطلبية بعده خبر، أو على الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف أي العذاب، وغير ذلك^(٢).

ويترتب على هذا التوجيه القول بوجود جملة طلب في هذا الشاهد، أو لاهما محذوفة، تفسرها الثانية المذكورة، لولا أن تبين لنا - فيما مرّ - أن ذلك الحذف

(١) الزمخشري، الكشاف: ١٠٢/٤، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٢٢١/١٥، أبو حيان، البحر المحيط: ٣٨٨/٧، أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٢٣٢/٧، الألويسي، روح المعاني: ٢١٤/٢٣.

(٢) ابن جني، الخصائص: ٣٤٠/١، مكّي، مشكل إعراب القرآن: ٦٢٧/٢.

حكم تجريدي لا أثر له في الأداء المستعمل .

ولا يغرنك قبول المفسرين لهذا التوجيه ، فما كان إلا لأن ما قدره هو عين محور الطلب الملفوظ في هذه الجملة (فليذوقوه) ، ومعلوم أن الفعل المفسر في باب الاشتغال هو من لفظ الفعل المفسر أو من معناه إذا لم يكن صالحاً للعمل .

ثالثاً : حذف اسم فعل الأمر :

من المقرّر في نظر النحاة أن اسم الفعل من العوامل الضعيفة ؛ لأنه فرع عن الفعل في العمل ، والفروع تنحطّ عن درجات الأصول ؛ فلم يتصرّف تصرّفه ، ولذا فحذفه ضعيفٌ أو غير جائز^(١) ، وقد قيل بحذفه وجهاً لتأويل النصب في بعض المواضع كقوله تعالى ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] .^(٢)

رابعاً : حذف المصدر النائب عن فعل الأمر :

معلومٌ أنّ العامل في هذا المصدر محذوف وجوباً ؛ فلا يجوز ذكره ؛ « لأن المصدر بدلاً من اللفظ به ؛ فذكره جمعٌ بين البدل والمبدل منه »^(٣) ، وبناءً على ذلك فلا يجوز حذفه أيضاً ؛ لأنه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر لا يجوز الجمع بينهما في الحذف .

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب: ١/١٣٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٨٢، الفراء، معاني القرآن: ١/٣٢٣، المبرد،

المقتضب: ٢/٣١٨، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٢/٤٨، أبو حيان، الارتشاف: ٥/٢٣١١.

(٢) ينظر: ص ٣٧٩، ٤٣٠ من البحث، ويذكره المفسرون أحياناً على سبيل تفسير المعنى لا تقدير

الإعراب .

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/٢٩٧ .

ولذا قدّروا العامل الذي يفسّره المصدر في الاشتغال فعلاً ، يقول سيبويه :
 « وتقول : أمّا زيداً فجدها له ، وأمّا عمراً فسقياً له ؛ لأنك لو أظهرت الذي انتصب
 عليه سقياً وجدها لصبّت زيداً وعمراً ، بإضماره بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أمّا
 زيداً فضرباً » ^(١) .

وقدّره فعلاً من أجاز الاشتغال في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأَهُمْ وَأَصَلَّ
 أَعْمَلَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] ^(٢) ، يقول الزمخشري : « (والذين كفروا) يحتمل الرفع على
 الابتداء ، والنصب بما يفسّره (فتعسّأ لهم) كأنه قال أتعس الذين كفروا » ^(٣) .

* الحذف في جملة العرض والتحضيض :

من مظاهر قرينة التضام بين أدوات العرض أو التحضيض ومدخولها أن
 الاسم الواقع بعد أيّ من هذه الأدوات يلزم أن يُنوى تأخيره عن فعله ، وإلاّ يقدر
 قبله فعلٌ يعمل فيه تحقيقاً لصفة الاختصاص أو التّضامّ في استعمال هذه الأدوات ،
 وقد اتّفقت كلمة النحويين على ذلك ^(٤) ، وعدّوه من الحذف الجائز ؛ وذلك « إذا دلّ
 عليه دليلٌ حالٍ أو دليلٌ لفظ ؛ فدليل الحال كقولك لمن تراه يعطي : هلاًّ زيداً ،

(١) الكتاب : ١ / ١٤٢ .

(٢) ينظر : ص ٣٤٠ من البحث .

(٣) الكشف : ٤ / ٣٢١ ، وينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٢٣٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط
 : ٧٧ / ٨ .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٦٨ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية
 الشافية : ٢ / ١٨٤ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

تريد: هلاً تعطي زيداً ... ، ودليل اللفظ كقول الشاعر :

تُعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوَطْرِي ؛ لولا الكميّ المقنعا

أراد : لولا عددتم أو تعدّون الكميّ ، وإن شئت قدّرت : لولا عقرتم أو تعقرون ؛ بدلالة العقر عليه ^(١) .

وذلك المقدّر يكون بحسب وظائف أجزاء الجملة ؛ فيقدّر الفعل لازماً في نحو : هلاً خيرٌ من ذلك أي : كان خير ^(٢) .

ولم يرد حذف مدخول تلك الأدوات إلا في موضع واحد وفق وجه من وجوه التأويل ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ^(٨٣) وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَنْظُرُونَ ^(٨٤) وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُصْرُونَ ^(٨٥) فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ^(٨٦) تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٣ - ٨٧] ، بناءً على أن (لولا) الثانية ليست تأكيداً للأولى ، فـ (ترجعونها) هو متعلق بالأولى ، وحذف في الثانية استغناءً به أو العكس وسوف أتناوله بالتحليل في المبحث القادم ؛ لأن القول بالحذف مبنيٌّ على تعدُّر الفصل .

* الحذف في جملة النهي :

لا يجوز حذف (لا) الناهية ؛ لأنها حرف معنى ، ولأنها عامل ضعيف لا يقوى

(١) ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٢) ينظر : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٣٤ .

على الحذف ، يقول سيبويه : «... فَمِنْ ثَمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارَّ»^(١).

وقد أجاز ابن عصفور والأبدي حذف مدخول (لا) الناهية وإبقائها للدليل ، كقولك : اضربْ زيدًا إن أساء وإلا فلا ، أي فلا تضربه ، وعقب عليه أبو حيان بأنه يحتاج إلى سماع عن العرب^(٢). ولم يرد شيء من ذلك في القرآن .

* الحذف في جملة التمني :

وأدواته لا يجوز حذفها كغيرها من أدوات المعاني ، ولا مدخول أدواته المهملة عن العمل ، وأما معمولات ما يعمل من أدواته ، وهما ليت ولعل فيجوز حذفها لدليل كما هو معروف في باب المبتدأ والخبر . ولم يردا محذوفين في القرآن .

* الحذف في جملة الاستفهام :

والحديث هنا يتخذ جانبيين ، الأول : حذف أداة الاستفهام ، والثاني حذف المستفهم عنه .

أولاً : حذف أداة الاستفهام :

والحديث هنا معنيٌّ بهمزة الاستفهام فقط ؛ لأنها اختصت دون أخواتها بجواز الحذف^(٣).

(١) الكتاب : ٩ / ٣ .

(٢) الارتشاف : ٤ / ١٨٥٨ ، السيوطي ، الهمع : ٤٤٦ / ٢ ، ولم أقف على رأي ابن عصفور في كتابه .

(٣) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٣ ، السيوطي ، الهمع : ٤٨٢ / ٢ .

وهمزة الاستفهام هي المكوّن الرئيس لجملة الطلب ، بل تفضّل غيرها من مكوّنات الجملة الطلبية غير الاستفهامية في أنها المكوّن الرئيس لجملة الاستفهام عامّةً ، وإن كانت أدواته غير الهمزة ؛ يقول سيبويه في معرض تعليقه جواز تقديم الاسم عن الفعل بعدها دون غيرها من أدوات الاستفهام : « لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإنما تركوا الألف في : من ، ومتى ، وهل ، ونحوهنّ حيث أمنوا الالتباس »^(١) .

وبذلك فجميع أسماء الاستفهام متضمّنة معنى الهمزة ، وحذفها وهي حرف معنّى إجحاف ؛ لأنه يؤدّي إلى اختصار المختصر ؛ ولذا كان للنحاة في حكم حذفها مذهبان :

أحدهما : جواز حذفها في ضرورة الشعر خاصّةً ، ويمثّل هذا المذهب سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والنحاس^(٤) وابن يعيش^(٥) ، والرضي^(٦) .

فقد وجه سيبويه قول الأخطل :

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٩٩ / ١ ، وينظر : ابن جني ، الخصائص : ٨١-٨٢ / ٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤٤٨ / ٤ .

(٢) الكتاب : ٧٤ - ٧٥ / ٣ .

(٣) المقتضب : ٢٩٤ - ٢٩٥ / ٣ .

(٤) إعراب القرآن : ١٧٦ / ٣ .

(٥) شرح المفصل : ١٠٤ / ٥ .

(٦) شرح الكافية : ٤٤٠ / ٤ .

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غلس الظلام من الرباب خيالاً

بعد أن نقل توجيه الخليل « أم » علي الانقطاع : « ويجوز في الشعر أن يريد بـ (كذبتك) الاستفهام ، ويحذف الألف »^(١) ، وساق على ذلك شاهدين من الشعر .

والمذهب الثاني في حكم حذفها : جوازه مطلقاً ، أي : اختياراً واضطراباً ، وهو مذهب الفراء^(٢) ، والأخفش^(٣) ، وابن جنبي^(٤) ، وابن مالك^(٥) ، والمالقي^(٦) ، وأبي حيان^(٧) ، والسيوطي^(٨) .

وهذا المذهب هو الصحيح ؛ لورود السماع عليه ؛ فقد جاءت بعض مواضع همزة الاستفهام محذوفة في بعض القراءات ؛ فمن ذلك قراءة ابن محيصن وغيره : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ٦] بهمزة واحدة ، هي همزة الفعل^(٩) ، وقراءة أبي جعفر : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ

(١) الكتاب : ٣ / ٧٤ - ٧٥ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٣٩٤ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٦٤٥ .

(٤) المحتسب : ٢ / ٢٠٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١ / ٥٤٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح : ٨٧ .

(٦) رصف المباني : ١٣٥ .

(٧) الارتشاف : ٤ / ٢٠٠٧ .

(٨) الهمع : ٢ / ٤٨٢ .

(٩) الكشف ، الزمخشري : ١ / ٨٨ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ١٧٥ .

تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿ [المنافقون : ٦] بهمزة وصل ^(١) .

وذكر ابن مالك ^(٢) شواهد من الحديث ، منها قوله ﷺ : « يا أبا ذر ، عيرته بأمة ؟ أراد أعرته ؟ .

وقوله ﷺ : « أتاني آتٍ من ربي فبشّرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . « أرد : أو إن زنى وإن سرق .

وهذا الحذف الجائز - كأبي حذف في تراكيب اللغة ، لا بُدَّ له من دليل عليه ، وهو قرينة معنوية تُستمدُّ من المقام ، وقرينة لفظية أحياناً ، وهي أحد شيئين :

أ - وجود (أم) المعادلة ^(٣) ؛ لأنها لا تستعمل إلا حيث تُسبق بالهمزة ، وإذا لم تُردِّ الهمزة عطفَ بـ (أو) ^(٤) كما في قول الشاعر :

فلستُ أبالي بعد موتٍ مُطرّفٍ حتوفُ المنايا أكثرتُ أو أقلتُ !

ب - التنعيم ؛ ذلك أنه « عاملٌ مهمٌّ في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية وتعجبية ... إلخ ؛ إذ تتحدّد قيمة كلِّ نمطٍ منها وفقاً للونٍ موسيقيٍّ معيّن ...

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢٦٩ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ٢٥٣ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٥ / ٣١٤ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح : ٨٩ .

(٣) المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٩٤ ، ابن جنبي ، المحتسب : ٢ / ٢٠٥ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ /

٣٦١ ، بل عدت الهمزة دليلاً على حذف (أم) المعادلة ؛ ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٥ .

(٤) الأزهية : ١٢٧ ، البغدادي ، الخزانة : ١١ / ١٧٧ .

وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده^(١) هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة كما يحدث ذلك مثلاً حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام^(٢).

* حذف همزة الاستفهام في القرآن الكريم :

ما وقفت عليه من مواضع حذف همزة الاستفهام في النصّ القرآني ، هو تسعة مواضع ؛ قيل فيها بحذف همزة الاستفهام وجهاً غير فرد ، وبيانها ما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّيْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً قَالُوْا اَجْعَلْ فِيْهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيْهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ اِنِّيْۤ اَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ ﴾ [البقرة : ٣٠] .

والشاهد الذي يعيننا من هذه الآية ، هو قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ حيث وُجّه على حذف همزة الاستفهام وأم المعادلة ؛ نقل ذلك ابن عطية واستحسنه قائلاً : « قال بعض المتأولين : هو على جهة الاستفهام ، كأنهم أرادوا ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ الآية أم نتغير عن هذه الحال . وهذا يحسن مع القول بالاستفهام المحض في قولهم : أتجعل^(٣) .

والحقّ أنّه « من الغريب »^(٤) ، وليس الاستفهام محضاً فيُستحسن ، فهو عند

(١) بل بعونٍ من المقام .

(٢) كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد : ٢٨٨ .

(٣) المحرّر الوجيز : ١ / ١١٨ (بتصرف يسير) .

(٤) الألويسي ، روح المعاني : ١ / ٢٢٢ .

جمهور المفسرين^(١) « استفهام تعجبٍ واستعظامٍ نشأ عن دهشة الملائكة من أمر الخلافة مع الصفات التي يعرفونها عن المرشح لها ، واستطلاعٍ إلى معرفة الحكمة التي يسلمون بوجودها وراء هذا الأمر ، ولكن لا يعرفونها على التفصيل ، ولا يجوز أن يكون هذا الاستفهام إنكارياً أو مشوباً بالإنكار ، ولا مراداً منه المعنى الحقيقي^(٢) » .

٢- قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ

لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٧٩] .

أجاز بعضهم أن تكون جملة « فمن نفسك » استفهامية حذفت منها الهمزة ، وهو مبنيٌّ على اختلافٍ في معنى الآية ، أوجزه أبو حيان بقوله : « وقال ابن عباس وقتادة والحسن معنى الآية : أنه أخبر تعالى على سبيل الاستئناف والقطع أن الحسنه منه بفضله ، والسيئة من الإنسان بذنوبه ومن الله بالخلق ، وفي مصحف ابن مسعود : فمن نفسك وإنما قضيتها عليك ... ، وقالت طائفة: معنى الآية هو على قول محذوف ، تقديره: فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً يقولون ما أصابك من حسنة الآية ... ، وقالت طائفة: ما أصابك من حسنة فمن الله ، هو استئناف إخبار من الله أن الحسنه منه وبفضله ثم قال : وما أصابك من سيئة فمن نفسك على

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ١٥٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٢٩٠ ، أبو السعود ، إرشاد

العقل السليم : ١ / ٨٢ .

(٢) المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن : ١ / ٥٥ .

وجه الإنكار والتقدير ، وألف الاستفهام محذوفة من الكلام كقوله ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء : ٢٢] ^(١) .

٣- قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٢٩] .

وهذه الآية متصلة بسياق حوارٍ بين ابني آدم - عليهم السلام - إذ قدما قربانا فُتقبل من أحدهما ، ولم يُتقبل من الآخر ، فقاتل قابيل أخاه هابيل حسداً من مزية القبول : ﴿ وَأَتَلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۗ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ ۗ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة : ٢٧ - ٣٠] .

وتوجيه جملة (إني أريد أن تبوء بإثمي) على الاستفهام بحذف الهمزة ، ذكره السمين الحلبي ؛ إذ عدد ثلاثة تأويلات ، وهي :

« أحدها : أنه على حذف همزة الاستفهام ، وتقديره : أإني أريد ، وهو استفهام إنكار ؛ لأن إرادة المعصية قبيحة ، ومن الأنبياء أقبح ؛ فهم معصومون عن ذلك ،

(١) البحر المحيط : ٣ / ٣١٣ (بتصرف يسير) ، وينظر : القرطبي الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٨٥ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٨٢ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ٢١٣ .

ويؤيد هذا التأويل قراءة مَنْ قرأ: أُنِّي أريد بفتح النون، وهي (أُنِّي) التي بمعنى (كيف) ^(١)، والثاني: أَنْ (لا) محذوفة، تقديره: إني أريد أن لا تبوء، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، وهذا أيضاً فراراً من إثبات الإرادة له...، والثالث: أن الإرادة على حالها، وهي: إمّا إرادة مجازية أو حقيقية على حسب اختلاف أهل التفسير في ذلك، وجاءت إرادة ذلك به لمعانٍ ذكرها... ^(٢).

ولعله يظهر أن لا حاجة إلى تأويل الحذف، وأن الوجه الثالث الذي ساقه السمين أولى، وهو قوله عامّة المفسرين ^(٣).

٤ - قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنْفُومٍ إِنِّي بِرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦ - ٧٩].

قوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ في المواضع الثلاثة فيه قولان:

(١) لم أفق على هذه القراءة فيما اطلعت عليه من كتب القراءات، ولم يرد في معجم القراءات القرآنية غير قراءة بفتح ياء المتكلم (إني)؛ ينظر المعجم: ١٩ / ٢.

(٢) الدر المصون: ٤ / ٢٤١-٢٤٢، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣ / ٤٧٨.

(٣) ينظر: الطبري، جامع البيان: ٦ / ١٩٣، الشوكاني، فتح القدير: ٢ / ٣١.

أحدهما : ما نحن فيه ، وهو أنّ الجملة استفهامية إنكاريّة ، حذفت منها الهمزة ، وقد أجازته عدد من النحاة والمفسرين ، كقطرب^(١) ، وابن فارس^(٢) ، والرازي^(٣) ، والعكبري^(٤) .

والثاني : أنه خبر لا استفهام ، وقد أجازته أولئك النحاة والمفسرون أيضاً ، ونسبه ابن هشام إلى المحققين^(٥) ، منبّهين إلى أنه لم يكن ذلك على سبيل الجزم والاعتقاد ، وهو الداعي إلى تأويل الحذف ، بل على أنه « مُنَاطِرٌ لَا نَاطِرٌ ، ومقصوده التسليم الجدليّ ؛ أي : هذا ربي على زعمكم الباطل . والمناظر قد يُسَلَّمُ المقدّمة الباطلة تسليماً جدليّاً؛ ليفحم بذلك خصمه ، ... ومما يدلّ لكونه مناظراً لا ناظراً قوله تعالى :

﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ﴾ [الأنعام : ٨٠]^(٦) .

٥- قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ

الْغَالِبِينَ ﴾ [الأعراف : ١١٣] .

(١) ينظر : النحاس ، معاني القرآن : ٢ / ٤٥٠ .

(٢) ابن فارسي ، الصاحبى : ٢٩٧ .

(٣) التفسير الكبير : ٣ / ١١ .

(٤) التبيان : ١ / ٣٨١ .

(٥) مغني اللبيب : ٢٣ .

(٦) محمد الأمين الشنقيطي ، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب : ١ / ١٦ ، وينظر : الفراء ، معاني

القرآن : ١ / ٣٤١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ١٧٠ ، ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١٨١ .

أجاز أبو عليّ الفارسي^(١) وأبو السعود^(٢) الألوسي^(٣) أن تكون جملة « إن لنا لأجراً » استفهاميةً حُذفت منها همزة الاستفهام ، ويدلُّ على صحته أمور :

أ- ذكر هذه الأداة في القراءة الأخرى « أئن لنا لأجراً » ، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي عمرو وغيرهم^(٤) ، والأصل توارد القراءات .

ب - مجيء الجواب ، وهو قرينة لفظية على الطلب ، قوله تعالى بعد هذه الآية مباشرة ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الأعراف : ١١٤] .

ج - التصريح بالهمزة في موطن آخر ذُكرت فيه قصة فرعون مع نبي الله موسى عليه السلام ، وهو قوله في سورة الشعراء : ﴿ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ [الشعراء : ٤١ ، ٤٢] .

وقد تناول الدكتور فاضل السامرائي الآيتين بالموازنة بين نظمها مُبرزاً مظهرًا من عادة القرآن الكريم في النظم ؛ يقول : « ففي الآية أضم المقول له ، وأضم همزة الاستفهام ، وفي الثانية صرح بالمقول له وبهمزة الاستفهام ... فأنت ترى أن ذكر الهمزة في آية الشعراء هو المناسب لسياقها ، وحذفها من الأعراف هو المناسب لسياقها ، فسياق الشعراء سياق إطالة وتحذُّ ومحاكاة ومبالغة في الخصومة ، أكثر مما

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٦٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٣ / ٢٥٩ .

(٣) روح المعاني : ٩ / ٢٤ .

(٤) ابن مجاهد ، السبعة : ١ / ٢٨٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٦٠ .

هو في الأعراف ، فرصد لكل سياق ما يناسبه من الألفاظ»^(١) .

وهذه الدلائل شواهد متضافرة على صحة هذا المذهب ، وأما بقاء الجملة على معنى الخبر فوجهه أن القوم أخرجوا الكلام في صورة الخبر الموثوق به ؛ يقول ابن عاشور في ذلك : « ويجوز أن يكون المعنى أيضاً على الخبرية ؛ لأنهم وثقوا بحصول الأجر لهم حتى صيروه في حيز الخبر به عن فرعون ، ويكون جواب فرعون بـ (نعم) تقريراً لما أخبروا به عنه »^(٢) .

ولاشك أن المقام الذي صورته القصة في السورتين لا يناسبه الإخبار ، فهو يستدعي أن يكون القوم متشوفين للاستثبات من حصول الأجر عند غلبتهم في ذلك الموقف المثير . والله أعلم .

٦ - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

رَبَّنَا لِضَلُوعِ سَبِيلِكَ ﴾ [يونس : ٨٨] .

في قوله تعالى : ﴿ لِضَلُوعِ سَبِيلِكَ ﴾ غير توجيه ، ذكر منها الفخر الرازي أن يكون موسى عليه السلام ذكر ذلك على سبيل التعجب المقرون بالإنكار ، ثم حذف حرف الاستفهام^(٣) . والذي عليه أكثر النحويين والمفسرين^(٤) أن اللام

(١) معاني النحو : ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) التحرير والتنوير : ٨ / ٢٣٢ .

(٣) التفسير الكبير : ١٧ / ١٢٠ ، ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١١ / ١٦٤ .

(٤) ينظر : الخليل ، الجمل (المنسوب إليه) : ٢٧٥ ، الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٥٧ ، النحاس ،

للتعليل أو الصيرورة، والكلام خبر، وذهب بعضهم^(١) أن اللام للأمر ومعناه الدعاء، وليس بعيد؛ فالمقام دعائي، وتوجيهه على الاستفهام لا يخفى بعده.

٧- قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢].

اختلف المفسرون^(٢) في كون هذه الجملة «وتلك نعمة..» استفهامية بحذف الهمزة، أو خبرية؛ يقول القرطبي: «اختلف الناس في معنى هذا الكلام؛ فقال السدي والطبري والفراء: هذا الكلام من موسى عليه السلام على جهة الإقرار بالنعمة؛ كأنه يقول: نعم؛ وتربيتك نعمة علي من حيث عبدت غيري وتركتني، ولكن لا يدفع ذلك رسالتي، وقيل هو من موسى عليه السلام على جهة الإنكار؛ أي: أتمنُّ علي بأن ربيتني وليداً وأنت قد استعبدت بني إسرائيل وقتلتهم، أي ليست بنعمة؛ لأن الواجب كان ألا تقتلهم ولا تستعبدهم»^(٣).

ويؤيد معنى الاستفهام الإنكاري قراءة الضحّاك: وتلك نعمة مالك أن تمنّها^(٤).

إعراب القرآن: ٢ / ٢٦٦، البغوي، معالم التنزيل: ٢ / ٣٦٥، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٣ / ١٣٩.

(١) ابن السراج، الأصول: ٢ / ١٧١، الزمخشري، الكشاف: ٢ / ٣٤٧.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان: ١٩ / ٦٩، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤ / ٢٢٨، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٢٨٥، ١٣ / ٩٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٩٥.

(٤) ينظر: الألوسي، روح المعاني: ١٩ / ٧٠.

٨- قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَدَهَبْتُمْ طَبِيبَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف : ٢٠] .

يرى ابن فارس^(١) أن تكون جملة « أذهبتم طبيباتكم » استفهامية محذوفة الهمزة ، وأجازه أبو علي الفارسي ؛ قال : « يقرأ بهمزة واحدة مقصورة كلفظ الأخبار ، معناه ويوم يعرض الذين كفروا على النار فيقال : أذهبتم ، أو يريد به التوبيخ ، ثم يحذف الألف ، ويقتصر منها على الهمزة الباقية »^(٢) .

على أن التوبيخ ليس مختصاً بالطلب ؛ فيستدلّ به على الاستفهام ؛ إذ يكون في الخبر أيضاً ، وإنما الاستدلال في هذا الموضع بالقراءة التي تُلفظ فيها همزة الاستفهام ؛ يقول الفراء في تعليقه على هذا الشاهد : « وقوله : ﴿ أَدَهَبْتُمْ طَبِيبَكُمْ ﴾ قرأها الأعمش وعاصم ونافع المدني بغير استفهام ، وقرأها الحسن وأبو جعفر المدني بالاستفهام « أأذهبتم » ، والعرب تستفهم بالتوبيخ ولا تستفهم ، فيقولون : ذهبتَ ففعلتَ وفعلت ، ويقولون : أذهبتَ ففعلتَ وفعلت ، وكلُّ صواب »^(٣) .

وبهذا فلا داعي إلى عدّ هذه الجملة استفهامية بتوؤل حذف الهمزة حتى يُنسب معنى التوبيخ إليها ؛ فعدم التقدير بلا ضرورة ملجئة أولى من التقدير ؛ ولذلك كان ما نقله أبو جعفر النحاس عن مذهب المبرد حريّاً بالقبول ، وهو : « أن الصواب

(١) الصاحبي : ٢٩٢ .

(٢) الحجة في القراءات السبع : ١ / ٣٢٧ .

(٣) معاني القرآن : ٣ / ٥٤ ، وينظر : النحاس ، معاني القرآن : ٦ / ٤٥١ .

عنده ترك الاستفهام فيقرأ « أذهبتم » وفيه معنى التقرير وإن كان خبراً ، والمعنى عنده : أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا فذوقوا العذاب »^(١) .

٩- قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [البلد : ١١] .

رُوي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنها - أنه قال : إن المعنى : أفلا اقتحم العقبة^(٢) ، وبذلك فالجملة استفهامية محذوفة الهمزة . والظاهر - كما يقول أبو حيان ، ونسبه إلى كثير^(٣) - أن (لا) للنفي ، فالجملة خبرية ، وقيل هو جار مجرى الدعاء^(٤) .

وبيّن من دراسة هذه المواضع اختلاف النحاة والمفسرين في توجيهها ، ولعل سبباً لذلك ما استقر لدى بعضهم من اشتراط أن تكون (أم) المعادلة قرينة لفظية على وجود الهمزة ، حتى لكأن هذا الحذف واجباً ؛ فيحوج إلى ما يسد مسده ، ويغني عنه ؛ يقول أبو جعفر النحاس بعد أن نقل عن الأخفش القول بحذف الهمزة في قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الشعراء : ٢٢] : « وهذا لا يجوز ؛ لأن ألف الاستفهام تحذف معنى ، وحذفها محال ، إلا أن يكون في الكلام (أم) ؛ فيجوز حذفها في الشعر . ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلا

(١) النحاس ، إعراب القرآن : ٤ / ١٦٧ .

(٢) الألويسي ، روح المعاني : ٧ / ١٩٩ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٤٧١ .

(٤) السابق .

شيئاً قاله الفراء ، قال : يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك ، وحكى : تُرى زيداً منطلقاً ، بمعنى : أترى ^(١) ، ويقول النحاس أيضاً معترضاً على قطرب عندما وجه قوله تعالى : ﴿ هَذَا رِبِّي ﴾ على حذف الهمزة الاستفهام - كما مر بنا - : « وهذا خطأ ؛ لأن الاستفهام لا يكون إلا بحرف أو يكون في الكلام (أم) » ^(٢) .

ويبدو أن ابن هشام لاحظ انحرام هذا الشرط ؛ لذا قال عن الهمزة : « خُصَّت بأحكام : أحدها جواز حذفها سواءً تقدمت على (أم) أم لم تتقدمها » ^(٣) .

وقد تبين بما لا يدع سبيلاً إلى الشك أن الاستعمال القرآني جاء بحذف همزة الاستفهام ، وإن كان ذلك قليلاً قياساً على ذكرها ، وأن المقام هو القرينة الدالة على ذلك ، وعوننا على تبينه المعنى التفسيري لتلك الآيات ولم تكن (أم) واردة في تلك المواضع فيستدل بها ، وأما قرينة النغمة فمردها إلى الأداء القرآني ، لكنها دليل ثانوي على الحذف ؛ إذ هي مترتبة على فهم الموضوع أولاً ، والله أعلم .

وننتقل فيما يأتي إلى الحديث عن حذف المستفهم عنه .

(١) إعراب القرآن : ٣ / ١٧٦ - ١٧٧ ، وينظر كتابه : معاني القرآن : ٢ / ٤٥٠ ، القرطبي ، الجامع

لأحكام القرآن : ١٣ / ٩٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٤٥٠ .

(٣) مغني اللبيب : ٢٣ بتصرف .

ثانياً: حذف المستفهم عنه :

يجوز حذف المستفهم عنه إذا دلّ عليه دليل^(١)؛ يقول ابن السراج: « والعرب تحذف الفعل الأول مع الاستفهام للجواب ومعرفة الكلام، فيقولون: متى فأسير معك^(٢) » .

ويقول الفراء: « وإذا أعيد الحرفُ وقد مضى معناه استجازوا حذف الفعل، كما قال الشاعر:

وخبّرتماني أنّما الموتُ في القرى فكيف وهذي هضبةٌ وكثيبُ

وقال الحطيئة:

فكيف ولم أعلمهمُ خذلوكمُ على مُعظمٍ، ولا أديمكمُ قدّوا

وقال آخر:

* فهل إلى عيشٍ يا نصابُ وهل *^(٣)»

ونقل أبو حيان عن بعضهم تقييد الجواز باستفهام الاستثبات، قال: « قيل: وينبغي أن يكون ذلك في استفهام الاستثبات، بأن يقول: أسير؛ فتقول له:

(١) الفراء، معاني القرآن: ١/٤٢٤، ابن السراج، الأصول: ٢/١٨٥، ابن مالك، شرح التسهيل / ٤/٣٥، أبو حيان، الارتشاف: ٤/١٦٧٢، ابن عقيل، المساعد: ٣/٩٠، السيوطي، الهمع: ٢/٣٠٧.

(٢) الأصول: ٢/١٨٥.

(٣) الفراء، معاني القرآن: ١/٤٢٤-٤٢٥.

متى»^(١)، ولا موجب لهذا التقييد؛ لأنه مظهر من مظاهر توفر الدليل الذي اشترطوه للجواز.

وقد ورد حذف المستفهم عنه بعد (كيف) و(كم) في الاستعمال القرآني، فحذف بعد (كيف) في خمسة مواضع، وقد توفر الشرط الصناعي له، وهو العلم به تحقيقاً للإيجاز، والداعي البلاغي إليه، وهو التعظيم تحقيقاً لمقتضى البلاغة، وتلك المواضع هي:

١- قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمُ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٢٥].

يقول أبو حيان: «هذا تعجيبٌ من حالهم، واستعظامٌ لعظم مقاتلتهم حين اختلفت مطامعهم وظهر كذب دعواهم؛ إذ صاروا إلى عذاب ما لهم حيلة في دفعة...، هذا الكلام يقال عند التعظيم لحال الشيء؛ فكيف إذا توفتهم الملائكة...، والتقدير: كيف يصنعون، وقدّره الحوفي: كيف يكون حالهم...، والأجود أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف يدلّ عليه المعنى، التقدير: كيف حالهم»^(٢)؛ فالمستفهم عنه أيّ كان موضعه الإعرابي محذوف كما ترى.

٢- قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ

(١) الارتشاف: ٤/ ١٦٧٢.

(٢) البحر المحيط: ٢/ ٤٣٥، وينظر: النحاس، معاني القرآن: ١/ ٣٧٧ - ٣٧٨، الزنجشيري،

الكشاف: ١/ ٣٧٧، ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٩٧.

شَهِيدًا ﴿ [النساء : ٤١] .

يقول أبو حيان أيضاً : « و (كيف) في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ ، التقدير : فكيف حال هؤلاء السابق ذكرهم ، أو كيف صنعهم ... ، أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلاً ، أي : فكيف يصيغون ، أو كيف يكونون »^(١) .

ويقول المطعني مبيناً الداعي البلاغي إلى الحذف : « وقد ساعد على شدة التهويل وفضاعته حذف المستفهم عنه ، وهو حال أولئك المجرمين بكفرهم وعصيائهم الرسل ... ، كما يساعد حذف المستفهم عنه أن تذهب النفس كل مذهب في تخيُّله وتصوُّره . وهذا منهج بلاغي يكثر وروده في التنزيل الحكيم »^(٢) .
وسائر المواضع مثلها^(٣) .

وأما حذفها بعد (كم) فجاء في مواضعها الثلاثة المتعينة للاستفهام في القرآن ، وهي قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ﴿١١٣﴾ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْئَلُ الْعَادِينَ ﴿١١٣﴾ [المؤمنون : ١١٢ - ١١٣] . والموضعان الأولان لا غبار عليهما ، وأما الثالث فهو مبني على جعل (عدد سنين) بدلاً من (كم) ، وهو رأي العكبري^(٤) ، والظاهر أنه تمييزها مفصلاً عنها ، وهو رأي أبي السعود^(٥) ؛ فيخرج مما نحن فيه .

(١) البحر المحيط : ٣ / ٢٦٢ ، وينظر : العكبري ، التبيان : ١ / ٢٧٧ .

(٢) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن : ١ / ٢٠٥ .

(٣) وهي : النساء : ٦٢ ، التوبة : ٨ ، محمد : ٢٧ .

(٤) التبيان : ٢ / ٢٤١ .

(٥) إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٥٢ .

المبحث الثالث : الفصل بين المتلازمين :

ويتناول الحديث في هذا المبحث الفصل بين لام الأمر ومدخولها، وبين لا الناهية ومدخولها ، وأداة الاستفهام أو العرض أو التحضيض ومدخولها.

فلا يجوز الفصل بين لام الأمر وما عملت فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره^(١) ، وأما الفصل بين (لا) الناهية ومدخولها فقليل أو ضرورة^(٢) ، كقول الشاعر :

وقالوا أخانا لا تحشع لظالمٍ عزيزٍ ، ولا ذا حقٍّ قومك تظلمِ

والفصل بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه بالظرف أو الجار والمجرور سائغ ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى ﴿ قَلَّ كَمَ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ^(١١٣) قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَّئِلَ الْعَادِينَ ﴿ [المؤمنون : ١١٢ - ١١٣] ^(٣) .

الفصل بين أداة العرض أو التحضيض ومدخولها :

عرفنا عند الحديث عن جواز حذف مدخول أدوات العرض أو التحضيض أن الاسم الواقع بعد أي من هذه الأدوات يلزم أن ينوي تأخيرُه عن فعله ، وإلا يقدر قبله فعلٌ يعمل فيه تحقيقاً لصفة الاختصاص أو التّضام في استعمال هذه الأدوات ، يقول سيبويه مشيراً إلى التلازم بين الأداة والفعل « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً ، مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء ؛ فهلاً ، ولولا ، ولوما ، وألاً » ^(٤) .

(١) أبو حيان ، الارتشاف : ١٨٥٧ / ٤ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١٤٣ / ٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ١٨٥٨ / ٤ ، السيوطي ، الهمع : ٤٤٦ / ٢ .

(٣) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١٥٢ / ٦ ، وتُنظر : الصفحة السابقة ، وكذا جاء في بعض المواضع التي تحتمل الاستفهامية ؛ ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣٣٢ / ٢ . هذا ، ولم أعرض للفصل في أدوات الاستفهام الأخرى كالهزمة مثلاً على كثرتة فيها ؛ لأنّ الفصل هنا مستمدٌّ من ملاحظة الرتبة النحوية بين التمييز والمميّز ، ولا كذلك في الأدوات الأخرى ؛ إذ لا رتبة نحوية فيها .

(٤) الكتاب : ٩٨ / ١ .

وقد جاء الفصل بين أداة العرض أو التحضيض والفعل بواحدٍ مما يأتي^(١):

- مفعول مقدّم ، نحو : هلاًّ زيداً أكرمت .
- معمول فعلٍ مضميرٍ على شريطة التفسير ، نحو : هلاًّ زيداً أكرمتَه .
- (إذ) و (إذا) معمولين للفعل .
- جملة شرطية معترضة .

وسياتي بيان الصورتين الأخيرتين بما ورد منها في الاستعمال القرآني .

وقد تليها الجملة الاسمية ، كقول الشاعر :

وُنُبِّتُ لَيْلٍ أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلٍ شَفِيعُهَا !
وهو شاذٌّ أو نادر^(٢) .

والأجود - كما يقول ابن مالك - «أن يُنوي بعد هلاًّ : (كان) الشأنية ، ويجعل (نفس ليلي شفيعُها) خبراً»^(٣) .

وقدّر بعضهم فعلاً من جنس المذكور هو (شفعت) ، وتأوّل مبتدأً محذوفاً للخبر (شفيع)^(٤) .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ١١٣ / ٤ ، ابن هشام ، المغني : ٢٧٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٥ / ٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤٤٣ / ٤ ،

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٨٥ / ٢ .

(٤) ينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٦١٣ .

*الفصل بين أداة العرض أو التحضيض ومدخولها في القرآن الكريم :

جاء الفصل مع الأداة (لولا) دون غيرها من تلك الأدوات ، وله مظاهر على

النحو الآتي :

أ - الفصل بين لولا ، والفعل بـ (إذ) الظرفية :

جاء ذلك في الآيات الآتية :

١ - ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٣] .

٢ - ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ

مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف : ٣٩] .

٣ - ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾

[النور : ١٢] .

٤ - ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾

[النور : ١٦] .

وهذه الآيات جميعها - كما هو ملاحظ - على طريق واحدة في السبك ؛ فُصِّلَ

بين (لولا) ومدخولها الفعل الماضي بمعموله الظرف المضاف إلى جملة فعلية ،

وذلك الفعل الذي تتعلق به (لولا) في هذه الشواهد على الترتيب هو (تضرعوا ،

قلت ، ظن ، قلم) ، والذي سوَّغ ذلك هو توسُّعهم في الظرف والمجرور ؛ فيغتفر

الفصل بهما بين المتلازمين كما هو معروف في كثير من الأبواب النحوية .

وإذا كان الغالب في بناء جملة العرض والتحضيض هو عدم الفصل بين المتلازمين (الأداة والفعل) ؛ فإن مجيء الفصل بينهما في الأسلوب القرآني ، لا يقدح فيه مخالفة تلك الكثرة في عدم الفصل ، بل إن عقد الموازنة بينهما من قبيل القياس مع الفارق ؛ ذلك أن حكم الكثرة مبنيٌّ على استقرار النمط العادي من الكلام ؛ وهو نمط لا تتراحم في المعاني ولا تتفاضل كما في النمط الأعلى منه ؛ فتدعو إلى مخالفة القاعدة النحوية تسامياً إلى ذروة البيان والبلاغة ؛ فالفصل الذي كان عليه الأسلوب القرآني في هذه المواضع جاء ليؤدّي معنى لطيفاً ، وهو مزيدُ عناية بالزمان ليتلبس به التحضيض أو التوبيخ ؛ يوضح ذلك تبيان أبي السعود لفائدة الفصل في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [النور : ١٢] بقوله : « وتوسيطُ الظرفِ بين (لولا) وفعالها لتخصيصِ التحضيض بأولِ زمانِ سماعهم ، وقصرُ التوبيخ على تأخير الإتيان بالمحضض عليه عن ذلك والتردد فيه ليفيدَ أن عدم الإتيان به رأساً في غاية ما يكون من القباحة والشناعة ، أي كان الواجب أن يظن المؤمنون والمؤمنات أول ما سمعوه بمثلهم من آحاد المؤمنين خيراً »^(١) .

(١) إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٦١ ، بتصرف ، وعلى نحو ذلك جاء الفصل في المواضع الأخرى ؛

ينظر مثلاً : السابق : ٥ / ٢٢٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٤٠٣ .

ب - الفصل بين (لولا) والفعل بـ (إذا) الظرفية :

وقد جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذِ

نَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُصُرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾

تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٧﴾ [الواقعة : ٨٣ - ٨٧] .

وواضح من سياق الآية أن تعلق الأداة لولا - من حيث المعنى - بالفعل (ترجعونها) ، غير أن طول الفصل بالظرف والأحوال وتكرار الأداة انبنى عليه خلاف في التوجيه يتمثل في وجهين :

- الأول : أن (لولا) الثانية مكررة للتوكيد ، وهو مؤدَّى عبارات كثير من النحاة المفسرين ؛ إذ أشاروا إلى أن الأداة تقتضيان الفعل اقتضاءً واحداً ، وفي مقدّماتهم الفراء ؛ إذ قال : « ويُقال : أين جواب (فلولا) الأولى ، وجواب التي بعدها ؟ والجواب في ذلك : أنّها أجيبا بجواب واحد ، وهو ترجعونها ، وربّما أعادت العرب الحرفين ومعناهما واحد... » ^(١) .

وقد قرّر الفخر الرازي أن « أكثر المفسرين على أن (لولا) في المرة الثانية مكررة ، وهي بعينها هي التي قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ ، ولها جواب واحد ، وتقديره على ما

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٣ / ١٣٠ ، وينظر : الطبري ، جامع البيان : ٢٧ / ٢١١ ، البغوي ، معالم

التنزيل : ٤ / ٢٩١ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، ابن القيم ، التبيان في

أقسام القرآن : ١ / ١٥٠ ، ابن هشام ، المغني : ٢٧٣ .

قال الزمخشري : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم»^(١) .

والزمخشري أبان عن ذلك موضحاً أصل بناء الجملة ؛ قال : « ترتيبُ الآية : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين ، (فلولا) الثانية مكرّرة للتوكيد»^(٢) .

والتأكيد هنا ليس على طريقة التوكيد الصناعي ، وإلاّ لا احتاجت (لولا) إلى فعلٍ من حيث كان سننُ التوكيد في اللسان العربي أن يُكرّر الحرف غيرُ المستقلّ مع ما اتصل به و« لا يكرّر وحده إلاّ في ضرورة الشعر»^(٣) .

على أنه يمكن دفع هذا الإلزام بأنّ ما اتصل بالموكّد حُذِفَ لدلالة الأوّل عليه .

– الثاني : أن (لولا) الثانية ليست تأكيداً للأولى ؛ ف(ترجعونها) جواب الأولى ، وأغنى ذلك عن جواب الثانية أو العكس .

والتقدير الأوّل للنظم هو رأيُ العبكري^(٤) ، والثاني رآه أبو حيّان ، مبرزاً المعنى الذي أسّسه ورود (لولا) الثانية ؛ إذ قال : « (إذا) ظرف غيرُ شرطٍ معمولٌ ل(ترجعونها) المحذوف بعد (فلولا) لدلالة (ترجعونها) في التحضيض الثاني عليه ؛ فجاء التحضيض الأول مقيّداً بوقت بلوغ الحلقوم ، وجاء التحضيض الثاني

(١) التفسير الكبير : ٢٩ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) الكشف : ٤ / ٤٦٨ ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٧٣ .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ٢ / ٣٦٤ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٩ .

معلّقاً على انتفاء مربوبيتهم ، وهم لا يقدرّون على رجوعها ؛ إذ مربوبيّتهم موجودة ، فهم مقهورون لا قدرة لهم^(١) .

غير أن الاختلاف بين الأداتين من حيث تقييد الأولى بالظرف وتعليق الثانية بالشرط لا يستلزم - في نظري - تأسيس معنى جديد ؛ فكلاهما تتعلقان بفعل إرجاع النفس عند النزاع إظهاراً لعجز البشر ودليلاً على أنهم عبيد مقهورون ، وقد ذُكر ذلك في معرض إثبات قدرة الله تعالى على إعادة الحياة للناس بعد الموت ، وهو مقتضى فاء التفرّيع في (فلولا) من حيث كون ما بعدها ناشئاً عمّا قبلها^(٢) ؛ فسياق اللفظ والمقام واحد ، وذلك يضعف تصوّر معنى مؤسّس .

والذي يقرب في نظري أن الثانية تكرر للأولى ، وفائدة هذا التكرار التهويل والتعظيم عنايةً بالتحدي ؛ فمن المعلوم أن « من سنن العرب التكرير والإعادة ؛ إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر »^(٣) .

ولا يختلف ذلك في ظاهره عن معنى التوكيد الذي أشار إليه المفسّرون .

وإذا كان مقتضى الحال مقتضياً لذلك التكرار ؛ فالصوغ اللفظي للكلام يقتضي تكرار (لولا) أيضاً ؛ لتبني عليه جملة (ترجعونها) لطول الفصل^(٤) ، كما أنّها وسيلة لإبراز الجانب المقابل من التفرّيع الذي أفادته الفاء في (فلولا) الأولى بعد

(١) البحر المحيط : ٨ / ٢١٥ (بتصرف) .

(٢) ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٤ / ٣٦٨ .

(٣) ابن فارس ، الصحابي : ٣٤١ .

(٤) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٤ / ٣٧٠ .

طول الكلام ، وهو حالة المربوبيّة والعبوديّة بعد أن ذكر الجانب الأوّل منه ، وهو القيد الزماني للنفس والقيد الحاليّ لمكانهم هم ورسول الموت .

ولو كانت (لولا) الثانية غير الأولى لكانت الفاء المتصلة بها غير الأولى ولاقتضت تفرّيعاً آخر ، وهو ما لم يكن .

وبذلك فجملة التحضيض هنا عرّض لها فصلٌ بين الأداة ومدخولها ، وتكرارٌ للأداة ، ولم يطرأ على بنائها حذف . وقد استدعى تلك الطريقة في السبك المقام القرآنيّ وطول الكلام . والله أعلم .

ج - الفصل بين (لولا) والفعلِ بجملة شرطية :

وشاهده الآية السابقة أيضاً ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُمُومَ ^{٨٣} وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ^{٨٤} وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُصُرُونَ ^{٨٥} فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ^{٨٦} تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ^{٨٧} ﴾ [الواقعة : ٨٣ - ٨٧] ؛ فقد فصل بين لولا الثانية والفعل بـ (إذا) بالجملة الشرطية ﴿ إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ وذلك باعتبار (لولا) غير مؤكدةٍ للأولى على الرأي الذي مرّ تضعيفه ، كما يمكن - فيما يبدو - عدُّ (إذا) بعد (لولا) الأولى ظرفيةً متضمّنةً معنى الشرط خلافاً لأبي حيان ؛ إذ نفى كونها شرطيةً ، وهي عند ذلك شاهدٌ على الفصل بالجملة الشرطية ، وعدّ ابن يعيش هذا الفصل مأنوساً ؛ لأن الجملة الشرطية في معنى الفعل ، يقول معلّقاً على هذه الآية « وليه الجملة الشرطية ، وهي في معنى الفعل ؛ إذ كانت مختصة بالأفعال » ^(١) .

(١) شرح المفصل : ٥ / ٨٩ .



الفصل الثالث

أثر الطلب في الظاهرة النحوية



الابتداء بالانكارة

معلومٌ أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه ، ينبغي أن يكون معلوماً ؛ إذ لا فائدة من الحكم على مجهول .

ويجوز أن تقع النكرة مبتدأ بشرط الإفادة ، ولها عندئذٍ أحوال تسوّغ ذلك ، وقد فصلها النحاة ، وكلُّها راجع إلى الخصوص أو العموم .

وأثر الطلب في تسويغ الابتداء بالانكارة يتجلى في اعتماد النكرة على الاستفهام ؛ فهي « إذا اعتمدت على استفهام أو نفي صار الكلام غير موجب ؛ فتضمّنت النكرة معنى العموم »^(١) .

ويكون ذلك بدخول أداة الاستفهام على النكرة المحكوم عليها ، نحو قوله

تعالى ﴿ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ ﴾ [النمل : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤]

كما يكون الابتداء ببعض أدوات الاستفهام عند من أجاز ذلك^(٢) ، نحو كم مالك .

والدعاء يسوّغ الابتداء بالانكارة أيضاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ سَلِّمْ عَلَيَّ نُوحٍ فِي

الْعَالَمِينَ ﴾ [الصافات : ٧٩] وقوله تعالى : ﴿ وَبَلِّغِ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٢٥ / ١ (بتصرف يسير) .

(٢) ينظر : السيوطي ، الهمع : ٣٢٥ / ١ ، ٣٢٧ .

رتبة المبتدأ والخبر

للطلب أثرٌ على رتبة المبتدأ والخبر ، إذ يلزم كلٌّ منهما الرتبة الأصلية^(١) ، إذا كان المبتدأ اسم استفهام ، أو مضافاً إليه تحقيقاً لاقتضاء حكم الصدارة ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف : ١٩] باعتبار (أيها) مبتدأ ، و (أزكى) خبره .

أو كان الخبر جملة طلبية كما مرّ بنا في مواضع الإخبار بالجملة الطلبية . كما يجب تقديم الخبر إذا كان بعض أدوات الاستفهام ، وهي ما أفادت زماناً أو مكاناً ، نحو : ﴿ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِبُهُمْ وَيَقُولُ أَيَّنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ ﴾ [النحل : ٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْتَلْ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة : ٦]

أو مضافاً إلى أداة استفهام خلافاً لبعضهم^(٢) ، ولم يرد ذلك في القرآن .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ٣٠٠ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٣٣٠-٣٣١ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١١٠٦

إغناء الوصف عن الخبر

يستغني الوصف المشتق - أو ما جرى مجراه - عن الخبر اكتفاءً بمرفوعه الذي يسدُّ مسدَّ خبره ، نحو : ما قائمُ الزيدان ، أو هل قائمُ الزيدان ، أو أقرشيُّ قومك .
والاستفهام أحد شرطي الاعتماد بناءً على مذهب جمهور البصريين^(١) عدا الأخفش ، إذ يشترطون في ذلك الوصف أن يعتمد على نفي أو استفهام ، والكوفيون والأخفش^(٢) لا يشترطون ذلك الاعتماد .

وعلى أيٍّ منهما فالوصف مبتدأ ، ومرفوعه يغني عن خبره ، ومعمده يسوغ الابتداء بالوصف النكرة ، ويحول مرفوعه بسدِّ مسدِّ الخبر .
فأثر الطلب في هذه الظاهرة إذا مستمدُّ من عدِّ الاستفهام أحد شرطي الاعتماد ، وإذا كان سببُ الاستغناء عن الخبر شبهه بالفعل ؛ فالاستفهام يهبُّ ذلك الوصف المبتدأ فضلَ شبهه بالفعل^(٣) ، وقد نبه ابن مالك إلى أنه لم يخصَّ أداةً من أدوات الاستفهام في هذا الأسلوب ؛ « ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور »^(٤) ، ونقل أبو حيان عن

(١) ينظر: سيبويه ، الكتاب: ٣٦-٣٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل: ١/٢٤٣ ، ابن مالك ، شرح التسهيل:

٢/٢٧٢ ، وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف: ٣/١٠٨٠ ، ١٠٨٢ ، الهمع ، السيوطي: ١/٣٠٩ .

(٢) ينظر: الرضي ، شرح الكافية: ١/٢٢٦ ، إضافةً إلى السابق .

(٣) ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل: ١/٢٧٢ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل: ١/٢٧٤ ، وينظر: السيوطي ، الهمع: ١/٣٠٩-٣١٠ .

بعضهم أن « أسماء الاستفهام فوضي في الاعتماد »^(١)، منبهاً إلى أن « المشهور من أدوات الاستفهام الهمزة ؛ فالأحوط ألا يُثبَّت تركيبٌ من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك إلا بعد السماع »^(٢).

وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ ءِالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَنَّكَ وَأَهْجُرَنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦].
ف(راغب) مبتدأ ، وهو وصفٌ معتمِدٌ على الاستفهام ، والضمير المنفصل (أنت) فاعل له أغنى عن الخبر .

وتجدر الإشارة - والحديث عن أثر الاستفهام - إلى أثرين آخرين له في بناء هذه الجملة ، وهما :

أ - تقديم (راغب) على المسند إليه (أنت) ؛ لأن المسئول عنه يلي همزة الاستفهام مباشرة ؛ يقول ابن الأثير : « ولم يقل أنت راغب ؛ لأنه كان أهمَّ عنده ، وهو به شديد العناية ، وفي ذلك ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يُرغَب عنها ، وهذا بخلاف ما لو قال : أنت راغب عن آلهتي »^(٣).

ب - تسوية الابتداء بالنكرة (راغب) .

(١) الارتشاف : ٣/ ١٠٨٣ ؛ نقله عن كتاب النهاية في شرح الكفاية كما أحال وأوضحه المحقق .

(٢) الارتشاف : ٣/ ١٠٨٣ .

(٣) المثل السائر : ٢/ ٣٨ ، وينظر أيضاً : ٢/ ٦٦ منه .

وفي التركيب وجه آخر معروف ، وهو أن يكون مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، إلا أنه يلزمه الفصل بين الخبر والمتعلق به (عن أهتي) بأجنبي ، وهو المبتدأ^(١).

(١) ينظر: ابن هشام ، المغني : ٥٢٤ .

الاشتغال

يَتَّخِذُ أثر الطلب في ظاهرة الاشتغال مظهرين ، أحدهما كونه من شروط المشغول عنه ، والآخر كون الطلب مِمَّا يُوَثِّرُ في حكم النصب ، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ- من شروط المشغول عنه ألاَّ يحول بين الاسم والفعل حرفٌ صدرٍ. وأدوات الاستفهام والعرض والتحضيض والتمني لها حكم الصدارة، فقولك مثلاً: زيد أضربته؟، أو أزيد هلاً ضربته لا يجوز في الاسم المتقدم إلاَّ الرفع، ولا يجوز النصب بإضمار فعل (أي على الاشتغال)، لأنه لا يصحُّ أن يُفسَّرَ في هذا الباب إلاَّ ما يصحُّ أن يعمل، وهذه الحروف لا يصحُّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وكذلك لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلا يصحُّ أن يُفسَّرَ، لأنَّ المفسَّرَ في هذا الباب نزلته العربُ منزلةَ العامل^(١).

ب- ويؤثِّرُ الطلب في حكم نصب المشغول عنه من حيث الوجوبُ أو رجحانُه على النحو الآتي:

١- يجب النصب إذا وقع الاسم بعد أدوات العرض أو التحضيض أو أدوات الاستفهام عدا الهمزة، وهذا هو رأي جمهور النحاة^(٢).

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط : ٦١٨/٢ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ١٢٧/١ ، وما بعدها ، الرضي ، شرح الكافية : ٤٤١/١ .

(٢) ينظر مثلاً : سيبويه ، الكتاب : ٩٨/١ ، ١٢٦-١٢٧ ، ١٣٧ ، وما بعدها ، ابن الشجري : ٧٩/٢ وما بعدها ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤٠٠/١ وما بعدها ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١٣٦/٢ وما بعدها ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ٦١٥/٢ وما بعدها ، الرضي ، شرح الكافية : ٤٣٧/١ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ٢١٦١/٤ وما بعدها .

٢- يترجح النصب إذا وليه أمر أو دعاء أو نهي، نحو: زيداً ضربته، اللهم عبدك ارحمه، عمراً لا تهنه، أو إن باشر همزة الاستفهام، نحو: أزيداً ضربته، أو إن كان الاسم جواباً لاستفهام منصوباً، نحو: عمراً أكرمته، جواباً لمن قال: من أكرمت؟

وأما الحالة الأولى وهي وجوب نصب المشغول عنه فلم يرد منه شيء في القرآن الكريم كما قال الشيخ عزيمة^(١).

وأما ما يترجح فيه النصب فقد ورد منه قوله تعالى ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠].
فقد بين عدد من النحاة المفسرين^(٢) أن الضمير المنفصل معمول لفعل أمر محذوف يفسره (ارهبون).

وعلى نسقه نظماً وتحليلاً قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي فَأَرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي فَأَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١]

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِمَّا وَحَدَّا تَتَّبَعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ وَسُعْرٍ﴾ [القمر: ٢٤].

(١) دراسات لأسلوب القرآن: ٧/٩.

(٢) ينظر: النحاس: إعراب القرآن: ٢١٨/١، ابن عطية، المحرر الوجيز: ١٣٤/١.

فقله تعالى (بشراً) ترجح النصب فيه لأنه تلا همزة الاستفهام ، وهي بالفعل

أولى .

نصب المضارع الواقع في جواب الطلب بعد واو المعية

يجري هنا ما قيل في نصب المضارع المقترن بفاء السببية الواقع جواباً للطلب من حكم النصب والعامل فيه^(١).

ويظهر أثر الطلب في هذه الظاهرة بوساطة تهيئتها لقبوله بموجب الشبه، فقد « حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة (أقسام الطلب) على ما قبل فاء السببية التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضوع، أعني في انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى، وأيضاً لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية »^(٢).

وينبغي التنبيه إلى أن ذلك لا يعني مشابهة الواو للفاء مطلقاً، فثمة فروق في المعنى نبه عليها النحاة، أهمها أن تركيب فاء السببية يصح أن ينتظم منه شرط وجزاء، ولا كذلك الواو؛ لأنها إذا كانت بمعنى (مع) لا تكون جواباً، ولا متهيئاً مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء^(٣)؛ ولذلك فـ « قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا هو على جهة المجاز لا على جهة الحقيقة »^(٤).

(١) ينظر: ص ٢٥٧ من البحث، وينظر مثلاً: ابن الأنباري، والإنصاف: ٢/ ٥٥٥ وما بعدها.

(٢) الرضي، شرح الكافية: ٦٨/٤.

(٣) السيوطي، الهمع: ٢/ ٣١٣، وينظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٤١ وما بعدها.

(٤) أبو حيان، الارتشاف: ٤/ ١٦٨٣، البحر المحيط: ٤/ ١٠٥.

وأنت لو تأملت معنى واو المعية وما بعدها لم يتطرق إليك شك في أنها ليست من الجواب في شيء، ولكن الغريب أن يشذ بعضهم فيرى أن النصب على معنى الجواب^(١).

وقد استثنى أبو حيان الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء من النصب بعد الواو؛ قال: «ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع»^(٢)، وساق عليها أمثلة مصنوعة، وهي: يا رب اغفر لي وتوسع علي في الرزق، وألا تنزل وتصيب خيراً، وهلا تأتينا ونكرمك ولعلي سأجاهد وأغنم.

على أن الصيمري أثبت العرض، ولكنه مثل له بمثال مصنوع أيضاً^(٣).

ومن شواهد النحاة^(٤) للأمر قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

وللنهي قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وللتمني قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا

وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الأنعام: ٢٧].

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد: ٣/٩٥، أبو حيان، الارتشاف: ٤/١٦٨٣.

(٢) الارتشاف: ٤/١٦٨٠.

(٣) التبصرة والتذكرة: ١/٣٩٩، ٤٠١.

(٤) تنظر هذه الشواهد - على سبيل المثال - في: سيويه، الكتاب: ٣/٤٢ وما بعدها، ابن جني، سر

صناعة الإعراب: ١/٣٩٢، ابن الأنباري، الإنصاف: ٢/٥٣١، السيوطي، الهمع: ٢/٣١١.

وللاستفهام قول الشاعر :

ألم أكَ جَارَكُم وتكونَ بيني وبينكم المودَّةُ والإخاءُ
ويبدو أنه كما قال ابن هشام^(١) مَّا يُنصَبُ بعد واو المعية خمسة ، وهي : النفي ،
والأمر ، والنهي ، والتمني ، والاستفهام ، وقاسه النحاة في ثلاثة ، وهي الترجي ،
والعرض ، والتحضيض .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز في المضارع بعد واو المعية ما جاز في نظيره بعد فاء
السببية ، إذ يرفع أو ينصب أو يجزم تبعاً للمراد ، فمثال النحاة المشتهر : لا تأكل
السمك وتشرب اللبن ؛ إذا أردتَّ التشريك بينهما في النهي جزمته ، وإذا أردتَّ
النهي عن الجمع بينهما نصبت ، وإن أردت الاستئناس بتقدير : وأنت تشرب ،
رفعت^(٢) .

وقد ورد من هذه الظاهرة في القرآن ما ورد له من شواهد الشعر ، وهو الأمر ،
والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، ولم ترد واو المعية فيه بعد الترجي ، أو العرض ، أو
التحضيض مَّا استثناه أبو حيان .

ومن ذلك - وإن لم يكن متعيِّناً للوجه الذي نحن بصدده - ما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْسُنَا نُرْدُ وَلَا نَكُذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا

وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام : ٢٧] .

(١) ينظر شرح شذور الذهب : ٢٩٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٣٦ / ٤ ، ٢٥٢ ، وقد أورد الشيخ عزيمة (رحمه الله!) غير شاهدٍ

على ذلك من القراءات القرآنية ، ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ٤٣٣ / ٣ وما بعدها .

فالواو في (ولا نكذب) للمعينة، والفعل منصوب ، لوقوعه في جواب الطلب^(١)، وقد قرئ بالرفع، وله عندئذ غير توجيهه، وهي عندئذ تشبه ما جاز في المضارع بعد فاء السببية من أعايب فـ « إن شئت رفعت على الاشتراك بين الفعلين في معنى التمني، أو على إضمار مبتدأ وقصد الحال، أو على الاستئناف »^(٢).

وقد ذكر الفخر الرازي توجيهين آخرين للنصب، وهما أن يكون على إضمار (أن) والتقدير : وأن لا نكذب أي أن معنى العطف فيما يبدو مطلق الجمع دون إرادة المعية ، والآخر أن تكون الواو مبدلة من الفاء، والتقدير : يا ليتنا نردّ فلا نكذب، بدليل ما روي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فلا نكذب) بالفاء على النصب^(٣).

ولا شك أنهما ضعيفان أمّا الأول فإذا كان العطف لمطلق الجمع ، اقتضى صحة تمني أي من الأمرين على حده، والحال ليست كذلك، فهم حين وقفوا على النار وقاسوا هول الموقف وفضاعة الخطب ، تعلقوا بالأصل في تحصيل التمني ، وهو الردّ إلى الحياة الدنيا، وأمّا التوجيه الثاني فهو في حقيقته إبدال لغوي غير مأنوس، ولعلّ المعنى الذي سقته أنفاً يدل على أحقية أن تكون الواو بمعنى المعية .

(١) ينظر: سيبويه ، الكتاب: ٣/ ٤٤، ابن السراج ، الأصول: ٢/ ١٨٤، الطبري ، جامع البيان: ٧/ ١٧٦،

الزنجشيري ، الكشاف: ٢/ ١٦، العكبري ، التبيان: ١/ ٣٦٤، أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ١٠٥ .

(٢) ينظر - مثلاً - ابن مالك، شرح التسهيل: ٤/ ٣٧ .

(٣) التفسير الكبير: ١٢/ ١٥٩ (بإيجاز) .

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

[البقرة: ٤٢]

فقوله تعالى: (وتكتموا) أجاز فيه النحاة والمفسرون^(١) الجزم على أن الواو لمطلق العطف، والنصب على أن الواو للمعية، فإذا كان مجزوماً دخل في حكم النهي، كأنهم أمروا بالإيمان وترك الضلال ونهوا عن الإضلال بالتلبيس على من سمع الحق والإخفاء عمّن سمعه، وإذا كان منصوباً كان المعنى لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانها، وبذلك يكون قوله (وتكتموا الحق) كما قال الطبري « خبراً منه عنهم بكتماهم الحق الذي يعلمونه .. »^(٢).

ويعضده أنه في مصحف ابن مسعود، وتكتمون أي وأنتم تكتمون^(٣).

ومثل هذه المواضع جمل النهي في الآيات الآتية :

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ

لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

- قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ

تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

(١) الطبري، جامع البيان: ١/ ٢٥٥، مكي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٩٢، ابن عطية، المحرر الوجيز:

١/ ٤٥٣، الرازي، التفسير الكبير: ٣/ ٤١، العكبري، التبيان: ١/ ٥٣، القرطبي، الجامع لأحكام

القرآن: ١/ ٣٤٢، ٢/ ٣٣٩.

(٢) جامع البيان: ١/ ٢٥٥.

(٣) إرشاد العقل السليم: ١/ ٩٦.

- قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ

أَعْمَلَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] .

وجاءت بعد الأمر في قوله تعالى: ﴿ أَقْنُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهٌ

أَيُّكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩]

فالواو في (وتكونوا) للمعية، والمضارع بعدها منصوب، وهو

واقع في جواب الطلب، أو الواو المطلق العطف فهو مجزوم عطفاً على جواب الأمر (يخلُ) .

ولك أن تلاحظ هنا الفرق بين الجوابين فـ (يخلُ) هو جواب حقيقة، وهو

مرتبط بالأمر قبله ارتباطاً سببياً، وأما (وتكونوا) فهو إن كانت الواو لمطلق الجمع فهو داخل في حكم الجواب الحقيقي، وإما إن كانت للمعية، والتركيب مصروف عمّا قبله فليس من الجوابية في شيء إلا مجازاً .

وجاءت واو المعية بعد الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ

أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذُرْكُ وَءِ الْهَتَاكَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] .

فالواو في قوله تعالى: (ويذرك) عاطفة على (ليفسدوا)، أول للمعية فالفعل

منصوب؛ لأنه واقع في جواب الاستفهام « والمعنى أنى يكون الجمع بين تركك موسى

وقومه للإفساد وبين تركهم إياك وعبادة آلهتك، أي إن هذا ممّا لا يمكن وقوعه »^(١) .

(١) أبو حيان، البحر المحيط : ٣٦٧ / ٤، وينظر : أبو السعود، إرشاد العقل السليم : ٢٦٢ / ٣ .

ما يلحق بالطلب في جزم الجواب أو نصبه

سلفت الإشارة إلى أن الكسائي خالف النحاة ، فأجاز إجراء ما كان بمعنى الأمر مجرى فعل الأمر الصريح ، وأثر الطلب في هذه المسألة يكمن في كونه باعثاً على إجراء القياس ؛ « لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر »^(١) والحديث عن هذه المسألة تتقسمه الظواهر الآتية :

١ - إلحاق الخبر المثبت الذي بمعنى الأمر بفعل الأمر :

والإلحاق هنا يكون في جزم الجواب لا في نصبه كما يقول ابن مالك ، وذلك قد ورد في قوله تعالى : ﴿ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝۱۱ ﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝۱۲ ﴾ [الصف : ١١ - ١٢] .

ف(يغفر) مجزوم ؛ لأنه جواب لـ(تؤمنون) ؛ لكونه في معنى (آمنوا) ، وقد مرّ بنا أن هذا وجهٌ مرجوح^(٢) .

والكسائي أجرى ذلك في نصب الجواب أيضاً ، ومرّ بنا ردُّ هذا القياس في موضعه^(٣) .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٧٦ / ٤ .

(٢) ينظر : ص ٢٥٢ من البحث .

(٣) ينظر : ص ٢٦٨ من البحث .

٢- إلحاق الترجي بالتمني في نصب الجواب :

وقد مرّ بنا أيضاً عند تحليل استعمالات (لعلّ) في القرآن أنّ ذلك مذهب البصريين ،
وأما الكوفيون فيجعلون له جواباً ؛ فلا يكون له حظٌّ من هذا المقام .

٣- إلحاق ما تضمّن معنى النفي أو القلة أو الشك ونحو ذلك :

يقول الرضي : « وقد جوّز قومٌ نصبَ كلِّ ما تضمّن النفي أو القلة قياساً
لإسماعاً ، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقاً بالنفي ، أي منصوب الجواب ،
نحو : كأنك وإلّ علينا فتشتمنا ، أمّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز
ذلك » (١) .

ومّا جاء نصب فيه بعد واو المعية في النفي ، قوله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا
الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

وجديرٌ بالذكر أنّ إلحاق النفي وما تضمّن معناه أو إلحاق الترجي إنما يكون في
نصب الجواب دون جزمه ؛ فقد ذكر ابن الناظم أنّ جزمَ الجواب بعد الترجي
غريب ، وأنّ علة امتناع الجزم في النفي هو زوال علة القياس ؛ « لأنّ النفي ليس مثل
الطلب في دلالته على الشرط وفي اقتضائه » (٢) .

وأما نصب الجواب بعد الخبر الواجب ، كما في قول الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجازٍ فأستريحاً

(١) شرح الكافية : ٤ / ٦٤-٦٥ ، وينظر : الفارسي ، الإغفال : ٣٨٨ / ١ .

(٢) شرح التسهيل : ٤ / ٤٠ .

فلا يحسن ؛ « لأن الذي أحوجنا بعد النفي والطلب إلى الإضمار ، وحمل الكلام على غير ظاهره ، هو الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني ، ولم يقع خلاف بين الأول والثاني في الخبر الواجب »^(١) ، أي أن موجب الإلحاق غير كائن .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣٤ / ٤ (بإيجاز) .

جزم المعطوف على جواب الطلب المقترن بفاء السببية

الأصل في المعطوف على جواب الطلب المقترن بفاء السببية أن يكون منصوباً ليطابق متبوعه ، ولكنه يجوز رفعه وجزمه ؛ « فلك في المعطوف نصبٌ على التشريك في عمل (أن) المضمرة ، والرفع على الاستئناف ، والجزم على توهم حذف الفاء »^(١) .

وقد خصَّ النحاة هذه الظاهرة بالحديث باعتبارها خلاف الأصل ، وهي من آثار الطلب في التركيب ، ومن شواهدهم على ذلك :

قول الشاعر :

دعني فأذهب جانباً يوماً وأكفك جانباً^(٢)
 فقوله (وأكفك) كان حقه أن يكون منصوباً ليطابق المعطوف عليه ، ولكنه جزم باعتبار أن المعطوف عليه ينجزم إذا سقطت الفاء .

وقد جاء ذلك في موضع واحد من القرآن ، وهو من شواهدهم أيضاً ، وهو :

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون : ١٠] .

ف (أكن) معطوف على الجواب (فأصدق) ، وحقه أن يكون منصوباً مثله ولكنه انجزم ؛ لأن موضعه جزم لو سقطت الفاء ؛ فأثر الطلب هنا في كونه يقدم

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤٧ / ٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ١٢١ / ٤ .

مظهراً من مظاهر العطف على التوهم أو الموضع أو المعنى على خلاف في عبارة النحاة ، وإن كان مؤادها في هذا المقام واحداً.

يقول سيبويه: « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ الصَّالِحِينَ ﴾ فقال : هذا كقول زهير:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جرُّوا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا^(١).

ويقول الفراء: « رددت (وأكن) على موضع الفاء ؛ لأنها في محلّ جزم ، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزم »^(٢).

ويقول العكبري: « قوله تعالى (وأكون) بالنصب عطفاً على ما قبله، وهو جواب الاستفهام، ويقرأ بالجزم حملاً على المعنى، والمعنى إن أخرتني أكن . »^(٣). وهو قريب في مؤداه من العطف على المحلّ .

(١) الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١، وينظر: ابن هشام، المغني: ٤٥٤.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٨٧، وينظر: المبرد، المقتضب: ٢/ ٣٣٩، ٤/ ١١١، ٣٧١، الزمخشري، الكشاف:

٤/ ٥٤١، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٢/ ٤٨٤، ابن الأنباري، البيان: ٢/ ٤٤١، ابن يعيش، شرح

المفصل: ٤/ ٢٨٦، أبو حيان، الارتشاف: ٣/ ١٠٧٨.

(٣) التبيان: ٢/ ٤٥٥.

وأنت إذا تأملت العطف على الموضع في هذا الشاهد لم تجد ذلك الموضع إلا بتقدير سقوط الفاء، وعندئذ فهو يؤول إلى التوهم، وقد قال الرضي بعد أن بين أن جواز جزم المعطوف مبني على أن ما بعد فاء السببية واقع موقع المجزوم: « وهذا الذي يُقال إنه عطفٌ على التوهم »^(١)؛ ولذا عدّ الأوسمي هذا الخلاف لفظياً، يقول: « وأستظهر أن الخلاف لفظي، فمرادُ أبي عليّ والزجاج العطفُ على الموضع المتوهم أي المقدر، إذ لا موضع هنا في التحقيق لكنّها فرّاً من قُبْح التعبير »^(٢).

وقد أشار الزركشي إلى أن مناط الخلاف هو التحرُّج من وصف التركيب القرآني بالتوهم، فقال مصححاً لذلك: « واعلم أن بعضهم قد شنَّ القول بهذا في القرآن على النحويين، وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟ وهذا جهلٌ منه بمرادهم، فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم، كالفاء في قوله تعالى: (فأصدّق) ليني على ذلك ما يُقصد من الإعراب »^(٣).

وأياً ما كان اصطلاح النحاة على هذه الظاهرة فما يهمننا هو أن للطلب أثراً في بناء الجملة، حيث كان هذا الفعل مجزوماً بأثرٍ من أحكام الطلب، بل إنه بوساطة هذه الظاهرة التركيبية ليثمر اتّساعاً في المعنى، « جمعاً بين التسبب المفاد بالفاء، والتعليق الشرطيّ المفاد بجزم الفعل »^(٤).

(١) شرح الكافية: ٤/ ١٢١.

(٢) روح المعاني: ٢٨/ ١١٨.

(٣) البرهان: ٤/ ١١٢.

(٤) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٨/ ٢٢٧.

وقد استنبط الطاهر بن عاشور غرضاً بديعاً في ضوء تلك الدلالة التركيبية؛ فقد جعل عطف (وأكن) عطف جملة لا مفرد، وعقب عليه بإيضاح أصل التركيب، فقال «... فقد أفاد الكلام التسبب والتعليق في كلا الفعلين؛ وذلك يرجع إلى محسن الاحتباك، فكأنه قيل: لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين، إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين»^(١).

ثم علق عليه بأن «من لطائف هذا الاستعمال أن هذا السائل بعد أن حث سؤاله أعقبه بأن الأمر ممكن...، وهو من بدائع الاستعمال القرآني لقصد الإيجاز وتوفير المعاني»^(٢).

(١) التحرير والتنوير: ٢٨/٢٧٧-٢٢٨.

(٢) السابق.

زيادة حرف الجر (مِنْ)

تُزاد (مِنْ) لإفادة التنصيص على العموم ، أو لتأكيد حِين يكون مدخولها دالاً عليه .

وللنحاة في هذا الحكم الجائز ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تزد إلا بثلاثة شروط :

- أ- أن يتقدّمها نفيٌّ أو شبهه .
 - ب- أن يكون مجرورها نكرة .
 - ج- أن يكون مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ .
- وهذا هو مذهب جمهور البصريين^(١) .

والثاني : جواز زيادتها مطلقاً ، وهو رأي الكسائي والأخفش وابن مالك^(٢) .

والثالث : اشتراط تنكير مجرورها فقط ، وهو رأي نُسبَ إلى بعض الكوفيين^(٣) .

ويتجلى أثر الطلب في هذه الظاهرة في ضوء المذهب الأول مذهب الجمهور ، دون المذهبين الآخرين ، فقد عنى النحاة بشبه النفي النهي والاستفهام ، ولعلّ

(١) أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٧٢٣ ، وينظر : سيوييه ، الكتاب : ١ / ٣٨ ، ٢ / ١٣٠ ، ٤ / ٢٢٥ ، المبرد ،

المقتضب : ١ / ٤٥ ، ٤ / ٥٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٤٢٠ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ٤١٠ ، الهروي ، الأزهية :

٢٣٠ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٤٣ ، المالقي ، رصف المباني : ٣٩١ .

(٢) شرح التسهيل : ٣ / ١٣٩ ، وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٢٦٨ .

(٣) ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٢٥١ .

السبب في إلحاقها بالنفي إمكان قيام حرف الجر بوظيفته المعنوية، ولبيان ذلك يحسن بيان تلك الوظيفة في المشبه به، وهو النفي، ذلك أنه كما يقول المبرد في تعليقه زيادتها في النفي دون الإيجاب، أن « المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى، وذلك قولك: ما جاءني رجل، فيجوز أن تعني رجلاً واحداً، وتقع المعرفة في هذا الموضع، تقول: ما جاءني عبد الله، فإذا قلت: ما جاءني من رجل، لم يقع ذلك إلا للجنس كله، ولو وضعت في موضع هذه المنكور معروفاً - لم يجز، لو قلت: ما جاءني من عبد الله - كان محالاً؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس، فإذا قلت: جاءني لم تقع (مِنْ) ههنا زائدة؛ لأن معنى الجميع ههنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين، كما كان هناك نفياً لجميعهم»^(١).

وبهذا يتضح أن إفادة (مِنْ) الزائدة للتنصيص على العموم أو تأكيده يلائمها أسلوب النفي لا الإثبات، فقولك مثلاً ما جاءني من أحد، لا غبار على استقامته، غير أنك لو قلت: جاءني من أحد كان محالاً؛ «لأن استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي»^(٢).

والنهي كالنفي يجمعها السلب؛ لذا كان التركيب مستقيماً في نحو قولك: لا تضرب من أحد؛ إذ المعنى النهي عن ضرب جميع الناس.

(١) المقتضب: ٤/٤٢٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/٤٦١.

والاستفهام نحو من ذلك ف « الجامع بين الاستفهام والنفي أنهما غير واجبين »^(١).

ولكن ذلك ليس عاماً في جميع أدواته ، فلم يُحفظ ذلك إلا مع (هل) وحدها^(٢).

ولم أقف على ورود (من) في القرآن زائدة في سياق النهي ، وإنما وردت في سياق الاستفهام في عدد من المواضع^(٣) ، وأداة الاستفهام في تلك المواضع هي (هل) وحدها دون غيرها من أدوات الاستفهام.

والسبب في اختصاص (هل) بذلك مردّه إلى السماع ؛ يقول أبو حيان : « وأما الاستفهام فليس عاماً في جميع أدواته ، إنما يُحفظ ذلك مع (هل) ، وفي إلحاق الهمزة بـ (هل) في ذلك نظر ، ولا أحفظه من لسان العرب ، ولو قلت : كيف تضرب من رجلٍ أو كيف خرج من رجلٍ ، أو أين تضرب من رجلٍ ، أو متى يقوم من رجلٍ ، لم يُجْز »^(٤).

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٧٧ / ٥ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٢٤٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٧٢٤ .

(٣) وهي : آل عمران : ١٥٤ ، الأنعام : ١٤٨ ، الأعراف : ٥٣ ، التوبة : ١٢٧ ، يونس : ٣٤ ، ٣٥ ، إبراهيم :

٢١ ، مريم : ٩٨ ، الروم : ٢٨ ، ٤٠ ، فاطر : ٣ ، غافر : ١١ ، الشورى : ٤٤ ، ق : ٣٠ ، ٣٦ ، القمر : ١٥ ، ١٧ ،

٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٥١ ، الملك : ٣ ، الحاقة : ٨ .

(٤) الارتشاف : ٤ / ١٧٢٤ (بإيجاز) .

ومدخول (من) عندئذ مبتدأ أو فاعل أو مفعول به كما يكون في زيادتها بعد النفي^(١) ، وشواهد ذلك من الاستعمال القرآني على النحو الآتي :

١ - فمن دخولها على المبتدأ :

قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] .

ف(شيء) مبتدأ مجرور بمن زائدة، وقد حقق الاستفهام شرطاً من شروط زيادتها.

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

٢ - ومن دخولها على الفاعل قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا ﴾ [التوبة : ١٢٧] .

ف(أحد) فاعل مجرور بـ(من) الزائدة ، في سياق الاستفهام .

٣ - ومن دخولها على المفعول به قوله تعالى : ﴿ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ [الملك : ٣] . ف(فطور) مفعول به مجرور بـ(من) الزائدة .

(١) ينظر : أبو حيان، الارتشاف : ١٧٢٤ / ٤ .

وأثر النهي أو الاستفهام - كما قلت - في هذه الظاهرة ليس يتحقق إلا وفق مذهب جمهور النحاة الذي يجعل النفي وشبهه شرطاً لزيادة (مِنْ) ، وقد تبين أن للنهي والاستفهام ما يسوغ لحاقهما بالنفي ، وأما المذهب الآخران في زيادة مِنْ فليس لهما أثر بناءً عليهما .

ذلك ما يتعلق بأثر النهي والاستفهام في زيادة حرف الجر (مِنْ) ومعناه عندئذٍ كما قلنا في صدر المسألة - التنقيصُ على العموم أو تأكيده .

وتبين - فيما مرّ - أن الاستفهام عندئذٍ يشترط له أن يكون بـ (هل) ، وأشرنا إلى أنه ليس ثمة علةٌ توجب قصره على (هل) سوى السماع كما قال النحاة .

ولكنّ ثمة موضعين قيل فيهما بزيادة (مِنْ) لتأكيد البيان ، وهما بعد (كم) و(كائِن) ، و(كم) الخبرية .

وأثر الاستفهام عندئذٍ مبني على استصحاب الأصل في نظرهم^(١) .

يقول ابن عقيل في إيضاح ذلك : « والأكثر جرّه بمن بعد كائِن (أي التمييز) كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ ﴾ [يوسف: ١٠٥] ، ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ نَّبِيٍّ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ، ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ قَرْيَةٍ ﴾ [الحج: ٤٨ ، محمد: ١٣ ، الطلاق: ٨] ، وهي زائدة لتأكيد البيان ، ولما كان أصله الاستفهام صار كأنه غير واجب ، وإن جاء

(١) ثمّ خلاف في أصل (كم) استفهامٌ أم خبر ؛ فليس القول بأن الاستفهامية أصل للخبرية محلّ إجماع .

ينظر: العكبري ، شرح اللمع: ٢/٤٢٧ .

مجروراً بغير لفظ مِنْ فهو ب(مِنْ) مقدّرة، هذا قول الخليل وسيبويه والكسائي ،
وليس جرّه بالإضافة خلافاً لابن كيسان «^(١).

(١) المساعد : ١١٦/٢ .

التعليق عن العمل

التعليق: عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب .

وعلاقة الطلب تتجلى في كون أدوات الاستفهام من المعلقات عن العمل، وهي تستمدُّ ذلك الأثر من اتّصافها بالصدارة، أي: « لزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجُمليّة، رعايةً لأصل هذه الحروف »^(١).

كما يتجلى أثر الاستفهام في عدم اختصاصه بتعليق الأفعال القلبية فحسب كما هو شأن غيره من المعلقات، فالتعليق يحصل بجميع أدوات الاستفهام - كما يقول الرضي - بعد كلّ فعل شكّ، نحو: شككت: أزيد في الدار أم عمرو، ونسيت، أو ترددتُ ونحوهما، كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبيّنت، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكرت، وامتحنتُ وبلوت، وسألت، وجميع أفعال الحواس الخمس^(٢).

وهذا على المشهور^(٣) في المسألة، وإلا ففيها مذهبان آخران، أحدهما أنّه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلاّ ما جاز أن يلغى، وهو مذهب المبرّد^(٤) ومن

(١) الرضي، شرح الكافية: ١٦٠/٤، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١٨٩/٢-٩٠.

(٢) ينظر: السابق: ١٦٥-١٦٦، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ٧٠/٢.

(٣) ينظر: السيوطي، الهمع: ٤٩٦/١-٤٩٧.

(٤) المقتضب: ٢٩٧/٣، وينظر: السيوطي، الهمع: ٤٩٥/١.

تبعه. والآخر مذهب يونس بن حبيب ، وهو إجراء التعليق في جميع الأفعال قلبية كانت أو غير قلبية^(١).

ومن مظاهر ذلك في النصّ القرآني :

١ - التعليق بما يفيد التصديق : والأداة حينذاك (هل) ، أو (الهمزة) حين يراد بها ذلك ، وذلك نحو : علمت هل زيد قائم ، أو علمت أزيد قائم .

وقد نُقِلَ خلافٌ في صحة هذا التركيب ، وقبل بيانه تحسن التوطئة بأنه مما تقرّر أنّ أداة الاستفهام التي تلي الفعل القلبية في نحو : علمت أيهم قام ، ليست مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض ؛ ذلك أنه كما يقول الرضي « مفيدٌ أنّ قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين ، فلو أنّ الأداة لاستفهام المتكلم دللت على أنه لا يعرف تلك النسبة »^(٢).

وإنما الجواب عن هذا الإشكال ما وضّحه الرضي من أن « أداة الاستفهام إذاً لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم ، والمعنى : عرفت المشكوك فيه الذي يُستفهم عنه ، وهو أنّ نسبة القيام إلى أيّ شخص هي ، وذلك الشخص في فرضنا ، زيدٌ ؛ فالمعنى عرفت قيام زيد ، وإنما لم يصرّح باسم القائل ولم يقل : علمت زيدا قائماً أو علمت قيام زيد ؛ لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب مع

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ٩٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١٦٦ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١٦٤ (بتصرّف) .

معرفة بذلك المبهم ...» (١).

وبناءً على ذلك فقد منع بعضهم^(٢) تعليق الاستفهام التصديقي للفعل القلبي، لأن « مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل^(٣)، والتأويل غير ممكن والحالة هذه، عند أولئك المانعين؛ لأنه في نظرهم كما نقل ابن الحاجب « إذا قيل: هل زيد قائم؟ فليس جواب هذه نسبة القيام إلى زيد أو نفيه حتى يصح أن يقال: إن العلم إذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع أم (أي في نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو)، وإنما جوابه نعم أو لا، فهو غير متعين، فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك؟» (٤).

والجواب عن ذلك أن النسبة متصيِّدة من جملة الجواب كما يشير إلى ذلك ابن الحاجب أيضاً بقوله إن « معنى (نعم): زيد قائم، ومعنى (لا): ما زيد قائماً، ولولا ذلك لم يستقم أن يكون نعم أو لا كلاماً، فحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب، وهو المصحح للتعليق» (٥).

(١) الرضي، شرح الكافية: ٤/١٦٤.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٦٩، الرضي، شرح الكافية: ٤/١٦٥.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني^(١): قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَدْعُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهَةً يُعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨].

وفي هذا الشاهد يلاحظ أنّ الفعل المعلق لم يكن فعلاً قليلاً، بل كان ممّا يدلُّ على العلم، وهو جارٍ على مذهب الجمهور، كما يدلُّ على بطلان قول من منع تعليق الاستفهام التصديقي.

٢- التعليق بالاستفهام الاسميّ أو بهمزة الاستفهام التي تفيد التصوُّر:

وقد ورد ذلك في الاستعمال القرآني في مواضع كثيرة، منها:

- قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ أَدْرِيَتْ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

- وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١].

- وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

- وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْظِرْ أُنَى يُؤَفِّكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥].

(١) لم أتحدّث عن الموقع الإعرابي للجملة المعلقة؛ لوضوحه، فهي غالباً في موضع المفعول به؛ ينظر: ابن

مالك، شرح التسهيل: ٩١/٢، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ٤٦٧/٩.

- وقوله تعالى: ﴿ فَسْتَغْمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ ﴾ [الملك: ١٧].
- وقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهٗ ﴾ [الحاقة: ٢٦].
- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ [لقمان: ٣٤].
- وقوله تعالى: ﴿ سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرُ ﴾ [القمر: ٢٦].

الإبدال من اسم الاستفهام

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى^(١)، وذلك نحو: كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟، ومن لقيت، أزيداً أم عمراً.

فهمزة الاستفهام - كما ترى - وسيلة لقيام الكلمة بوظيفة البدلية، ولم ترد هذه الظاهرة في النص القرآني، إلا أن هذا الحكم كان مرعياً عند توجيه بعض التراكيب، فعدم الاقتران بها يترتب عليه عدم صلاحيتها للقيام بهذه الوظيفة، ولذلك كان قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(١) عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿﴾ كما يقول الرضي « كأنه جواب الاستفهام، وليس ببذل »^(٢).

وقد كان ذلك مانعاً من توجيه قوله تعالى (أروني) بدلاً من (أرأيتم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، وهو توجيه الزمخشري^(٣) وأبي السعود^(٤)، فقد رده أبو حيان بأنه « لا يصح؛ لأنه إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل.. »^(٥).

(١) ابن عصفور، شرح الجمل: ١/ ٢٩١، ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/ ٣٣٨، ٣٣٩، الرضي، شرح الكافية: ٢/ ٣٩٢، أبو حيان، الارتشاف: ٤/ ١٩٧١، ١٩٧٢، ابن هشام، الأوضح: ٣/ ٣٦٤، السيوطي، الهمع: ١/ ١٥٣.

(٢) الرضي، شرح الكافية: ٢/ ٣٩٢.

(٣) الكشاف: ٣/ ٦٢٦.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٧/ ١٥٥.

(٥) البحر المحيط: ٧/ ٣٠٢ (بتصرف يسير)، وينظر: عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ١١/ ١٠٦.

الحذف في الجملة الاسمية

بعض مواضع الحذف في الجملة الاسمية له علاقة بقسم من أقسام الطلب ،
فالمبتدأ يجوز حذفه في جواب الاستفهام^(١) ، ومما جاء من ذلك في القرآن
الكريم :

- قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل :
٢٤] ، أي : المنزل أساطيل الأولين .

- قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ
الْمَصِيرُ ﴾ [الحج : ٧٢] ، أي : هو النار .

- وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴿١٠﴾ نَارُ حَامِيَةٍ ﴾ [القارعة : ١٠-١١] ،
أي هي نار .

- وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطْمَةُ ﴿٥﴾ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ [الهمزة : ٥-
٦] . أي هي نار .

وأثر الاستفهام هنا ، هو اعتباره دليلاً على الحذف .

ويُحذَفُ وجوباً في نحو: من أنت، زيدٌ؟^(١) أي: مذكورك زيد. ولم يرد مثله في القرآن.

ويحذف المبتدأ والخبر معاً في جواب الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلٌّ إِي وَرَبِّيَّ﴾ [يونس: ٥٣]، أي هو حق.

ويحذف المبتدأ بعد المصدر الدعائي حين يُبين فاعله أو مفعوله بحرف جر، نحو: سُحِقاً لك، وسقياً لك.

فالجارُّ والمجرور عند بعض النحاة^(٢) خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هو لك، أي: هذا الدعاء لك، أو إرادتي لك.

ومثله - كما أشار الرضي^(٣) - بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله، نحو: مرحباً بك، وأهلاً بفلان إن فسرتها بالموضع.

وأثر الطلب هنا لا يتعدى كونه أمانةً على موضع من مواضع حذف المبتدأ، وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني ما يأتي:

- قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

- وقوله تعالى: ﴿أَلَا بَعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠].

(١) السيوطي، الهمع: ٣٣٦/١.

(٢) الرضي، شرح الكافية: ٣٠٧-٣٠٨، ابن هشام، المغني: ٢٢٤.

(٣) شرح الكافية: ٣٠٨/١.

- وقوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥].
- وقوله تعالى: ﴿فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١].
- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٨].
- وقوله تعالى: ﴿فَسُحْحًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١].
- وقوله تعالى: ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَضِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرَجًا بِهِمْ إِنَّمَا صَلَوَاتُ النَّارِ﴾ [ص: ٥٩].
- وقوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرَجًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَيَنْسُ الْقَرَارُ﴾ [ص: ٦٠].
- ومما يتصل بالحذف في الجملة الاسمية مما له علاقة بالطلب، حذف خبر (ليت) في قولهم: ليت شعري إذا وليتها جملة استفهام عند بعض النحاة^(١)، وتقديره: ثابت أو واقع، كما في قول الشاعر^(٢):
- ليت شعري مسافرٌ بنُ أبي عمرو (م) وليتُ يقولها المحزونُ
أيُّ شيءٍ دهاكُ أم غال مرآكُ (م) وهل أقدمتُ عليك المنونُ

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢٣٦/١، الفارسي، التعليقة: ١٥٢/١ - ١٥٣، أبو حيان، الارتشاف:

٣/١٢٥٠، ابن عقيل، المساعد: ١/٣١٢.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/٢١٢.

والاستفهام أثره هنا كونه قرينةً على الحذف الواجب للخبر « لسدّ الاستفهام مسدّه »^(١) ، ولم يرد ذلك في القرآن .

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٢١٢ / ١ .

الحذف في الجملة الفعلية

ومن مواضع الحذف في الجملة الفعلية مما له علاقةٌ بقسمٍ من أقسام الطلب ما يأتي:

- حذف عامل الفاعل : يحذف عامل الفاعل ، والاستفهام محققاً أو مقدرًا قرينةً دالةً عليه ، كقولك : عمروٌ لمن قال لك من يقوم؟ ، وقولك : قُتِلَ كافرٌ ، مسلمٌ ، كأنه قيل : من قتله؟ فقلت : مسلمٌ^(١) .

وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني :

- قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ فَإِنِّي يُؤْفِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١].

- قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

- قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥ ، الزمر: ٣٨].

- قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ فَإِنِّي يُؤْفِكُونَ﴾ [الزحرف:

[٨٧]

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٦٤ ، وينظر: الرضي ، شرح الكافية: ١/ ١٩٧-١٩٨ ، أبو

حيان ، الارتشاف: ٣/ ١٣٢٣ ، السيوطي ، الهمع: ١/ ٥١٥ .

فاسم الجلالة (الله) في هذه المواضع جميعاً حُذِفَ فعله ، وهو (خلق) ، وكان الأصل أن يكون الجواب جملةً اسميةً ليوافق الجوابُ السؤالَ ، ولكن سياق النظم القرآني يجعل الأولى أن يكون الجواب جملة فعلية ؛ فقد جاء الجواب جملة فعلية في نظائرها، وهذا من خصائص النصّ القرآني ؛ إذ يجري على نسق واحد في النظم .

وقد نبّه ابن هشام إلى أثر ذلك في التحليل النحوي في مبحث عقده بعنوان : «إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأً والباقي خبراً ، فالثاني أولى» ^(١) .

وعلّل لذلك بقوله : « لأنّ المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذفُ كلا حذفٍ ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل » ^(٢) .

ثمّ احترس لذلك بما نحن فيه ؛ فقال : « اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آتٍ على طريقته » ^(٣) .

واستدلّ على الثاني بآية الزخرف ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٧] ، ووضّح وجه الاستشهاد به بقوله : « فلا يُقدَّر : (ليقولن الله

(١) المغني : ٥٨١ ، وينظر : السيوطي ، الإتقان : ١ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، ٢ / ١٦٢ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

خلقهم) بل (خلقهم الله) ؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩] ، وفي مواضع آتية على طريقته ، نحو: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التحریم: ٣] ، ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ (٧٩) [يس: ٧٨-٧٩] (١) .

ومما يتصل بحذف الفعل ، حذفه وإبقاء مفعوله ، في جواب الاستفهام ، كما في قولك : زيدا لمن قال من أضرب؟ فالاستفهام هنا قرينة لفظية على المحذوف (٢) ، ومن ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿ ... وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] .

فقوله: (العفو) مفعول به عامله محذوف ، تقديره ينفقون، وأثر الطلب في هذا التوجيه، مرده إلى الأصل في الجواب، وهو أن يكون وفق السؤال ؛ فد (العفو) مفعول به ؛ لأن (ماذا) كلها استفهام، وفي قراءة أبي عمرو مرفوعة ، وعندئذ ف (ما) استفهامية، و (ذا) موصولة (٣) .

(١) المغني: ٥٨١، وينظر: السيوطي، الإتقان: ١/٥٣٢-٥٣٣، ٢/١٦٢ .

(٢) الرضي، شرح الكافية: ١/٣٣٩ .

(٣) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: ١/١٣٨-١٣٩، ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/٤٠٣، الزمخشري،

الكشاف: ١/١٤٦، الرضي، شرح الكافية: ٣/٦٥، أبو حيان، البحر المحيط: ٢/١٦٨-١٦٩، ابن

هشام، المغني: ٢٩٦-٢٩٧ .

وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠].

ف (خيراً) مفعول به لفعل محذوف ، تقديره: أنزل ، والاستفهام دليل عليه ، وذلك باعتبار (ماذا) كلمة واحدة^(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى ما افرق به هذا التوجيه عن نظيره في قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: ٢٤].

فالسّر عن العدول عن مضاهاة ذلك النظير، هو اختلاف المقامين ؛ يوضح الزمخشري ذلك بقوله : « فإن قلت لم نَصَبَ هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلاً بين جواب المقرّ وجواب الجاحد ، يعني أن هؤلاء لما سُئِلُوا لم يتعلّموا وأطبقوا الجواب على السؤال بيناً مكشوفاً مفعولاً للإتراك فقالوا : خيراً أي أنزل خيراً، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال ، فقالوا : هو أساطير الأولين ، وليس من الإنزال في شيء »^(٢).

وعلى مثال ما سبق قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ حَتَّى

إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [سبأ: ٢٣].

(١) ينظر: سيويه، الكتاب: ٤١٧/٢ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ٦٢٨/٢ .

(٢) الكشف: ٥٦٣/٢ ، وينظر: الرضي، شرح الكافية : ٦٦/٣ .

حذف عامل المصدر

يُحذف عامل المصدر في مواضع لها علاقة بالطلب، الأول الوارد في الدعاء، نحو: سقياً ورعيّاً، والوارد أمراً ونهياً نحو قياماً أو قعوداً وضرباً زيداً، وقد سبق تناول هذا الموضوع في صيغ الأمر، وسائر المواضع هي^(١):

١ - المصدر الدالُّ على توبيخٍ مع استفهامٍ ظاهراً أو مقدّراً، نحو: أقياماً وقد قعد الناس .

٢ - الوارد منه في خبر إنشائي، نحو: حمداً وشكراً، وقسماً لأفعلنّ، ومنه^(٢) قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [هود: ٤٤] .

٣ - الواقع في تفصيل عاقبة طلب، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْمَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد : ٤]

٤ - أن يكون المصدر مستفهماً عنه، وعامله خبرٌ عن اسم عين، نحو: أنت سيراً؟ ووجهه أن الفعل شديد المطلوبة للاستفهام، ومعنى الاستفهام للفعل قائمٌ مقام التكرير^(٣).

وأكثرها لم يستعمله القرآن .

(١) سيويه، الكتاب: ١ / ٣٥٥، ٣٣٨-٣٣٩، ابن يعيش، شرح المفصل: ١ / ٣٠٤، الرضي:

١ / ٣٣١، الأزهرى، التصريح ٢ / ٤٧٤-٤٧٥، ٤٧٨-٤٧٩ .

(٢) منها المصادر التي قيل بحذف مبتدأ بعدها؛ ينظر: ٥٢٧ من البحث .

(٣) الأزهرى، التصريح: ٢ / ٤٧٩ .

توكيد الفعل بالنون

والطلب يؤثر في قبول الفعل للتأكيد بالنون ؛ فالأمر يجوز تأكيده بها مطلقاً،
والماضي لا يجوز أن يؤكد بها، وأما المضارع فمن حالات تأكيده أن يكون بعد
الطلب^(١).

ولم يؤكد فعل الأمر بالنون في النص القرآني على كثرته، وعدّ الشيخ عزيمة
ذلك ظاهرة مهمة ؛ يقول: « ... وبذلك خلت القراءات الأربع عشرة من توكيد
فعل الأمر بالنون ، وهذه ظاهرة لغوية جديرة بالدرس والتسجيل »^(٢).

والذي يبدو لي أن ذلك خصيصةً للنظم القرآني ، ومظهرٌ من مظاهر دقته
وانسجامه ؛ ذلك أن مواقع فعل الأمر - كغيرها من أجزاء الكلام - مرعيٌّ فيها
مطابقتها لمقتضى الحال ، والحال في تلك المواضع لا تقتضي توكيداً، ثم إنه لو ورد
مؤكدًا في موضع دون آخر لكان جديراً بالسؤال وإنعام النظر عن مخالفته لنظائره ،
ولربما ترتب عليه حكمٌ شرعيٌّ أو تفاضلٌ فيه ؛ فلو أكد الأمرُ بعملٍ من أعمال البرِّ
لاقتضى أن يكون مقدّمًا عمّا سواه، أو لاكتسب حكماً فقهيّاً خاصّاً .

وأما الفعل المضارع بعد (لا) الناهية فقد أكد في خمسة وأربعين موضعاً من
مواضعه التي تجاوزت أربعمئة كما يقول الشيخ عزيمة^(٣).

(١) ينظر: سيبويه : ٣/٥٠٩، ٥١٣-٥١٤، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥/١٦٨ ، ابن هشام ، الأوضح :
٨٨/٤، ٩٢-٩٤ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن : ٣/٣٩٠ .

(٣) السابق .

وأكد المضارع بعد أداة الاستفهام في موضع واحد فقط، وهو قوله تعالى :

﴿... هَلْ يَذْهَبَنَّ كَيْدُهُ، مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

ولم يؤكد بعد لام الأمر في القراءة المتواترة، كما لم يؤكد بعد أداة العرض

أو التحضيض أو الترجي^(١).

(١) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن : ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية

وموقف النحاة من ذلك لا يختلف عن موقفهم من عطف الجملة الإنشائية على الخبرية، وقد أبنّا عنه إبان الحديث عن حكم وقوع الجملة الطلبية معطوفة^(١).

وقد ساق الشيخ عزيمة شواهد على ذلك، منها^(٢):

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

- وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوِيَهُمُ النَّارُ﴾ [النور: ٥٧].

(١) ينظر: ص ٣٦٤ من البحث .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن: ٤٦٦/٣ .

الاستثناء

وأثر الطلب هنا يظهر في ما يفيد النفي من أقسام الطلب ، كالنهي والاستفهام والعرض والتحضيض ؛ إذ يصير أسلوب الاستثناء بسببه تاماً منفيّاً أو مفرغاً ، فأمّا النهي والاستفهام فيبدو أنّ أثرهما ممّا هو مقرر ؛ يقول أبو حيان : « ولا يكون التفرغ عند أكثر النحاة إلا في النفي ، والنهي ، والاستفهام المؤول بالنفي »^(١).

ومن مواضع النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء : ١٧١] .

وأما الاستفهام فلا بد أن يفيد النفي أو الإنكار أو التوبيخ ونحو ذلك ، ومن مواضعه في القرآن :

- قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة : ١٣٠] .

- وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْفُرْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] .

(١) الارتشاف : ٣ / ١٥٠٢ (بتصرف) .

- وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ٧].

- وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وأما التحضيض فهو من حيث الأصل لا يصح تأويله بالنفي؛ يقول أبو حيان: « والتحضيض مشبهٌ إمَّا بالأمر وإمَّا بالإيجاب، لأنه حثُّ على إيجاد الفعل واستبطاء المحثوث في تركه، والأمر والإيجاب لا يجوز فيها الإبدال »^(١).

ولكن تراكيبه قد تستتبع معاني أخرى كالأمر والاستفهام والنفي، وقد عرضت لإشارة بعض النحاة كالهروي على إفادة (لولا) للنفي في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلاَّ قَوْمٌ يُونُسُ﴾ [يونس: ٩٨]^(٢).

ولذلك كان الزجاج « يميز الإبدال في مثل (إلا قوم يونس)؛ قال: لأن التحضيض له نظير إلى الاستفهام وإلى النهي وذلك يجوز فيه الإبدال »^(٣).

يقول الزمخشري في توجيه الاستثناء في هذه الآية: « (إلا قوم يونس) استثناء من القرى؛ لأن المراد أهاليها، وهو استثناء منقطع، بمعنى ولكن قوم يونس لما آمنوا، ويجوز أن يكون متصلاً، والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت قرية

(١) الارتشاف: ١٥٠٤١٣

(٢) ينظر: ص ٩٩ من البحث.

(٣) أبو حيان، الارتشاف: ١٥٠٤/٣.

من القرى الهالكة إلا قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء، وقرئ بالرفع على
البدل «^(١)».

فإفادة التحضيض للنفي سوّغ جواز إبدال المستثنى من المستثنى منه كما ترى .

(١) الكشاف : ٣٥٣ / ٢، وينظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٣٨٣ / ٨، ابن هشام، المغني: ٢٧٤ .

ظواهر أخرى

ثمّ ظواهر - غير ما سبق - للطلب أثر فيها^(١)، ولم يرد شيء منها في أسلوب القرآن، أبرزها :

- إجراء القول مجرى الظن، فمن شروطه عند أكثر العرب أن يتصل باستفهام، وأجاز الكوفيون إجراء الأمر مجراه^(٢).

- دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس :

فإذا كان الاستفهام حقيقياً بقيت (لا) على حالها وما استقر لها من أحكام، وإن أفاد الاستفهام التمني، فقليل ليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً، ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وغير ذلك^(٣).

وقيل: إن معنى التمني يجعلها بمنزلة (ليت)؛ فيكون لها خبر لفظاً أو تقديراً، ويبقى ما استقر لها من أحكام الباب^(٤).

ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر :

ألا عمرَ ولىّ مستطاعُ رجوعه فيرأب ما أثأت يدُ الغفلات

(١) ثمّ ظواهر واضحة لا تحتاج إلى بيان، لم أشأ الحديث عنها؛ لأنها لا تخفى، كمعاني حروف العطف مثلاً، (فـ أو) مثلاً تفيد بعد الطلب التخيير أو الإباحة.

(٢) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب: ١/١٢٢ - ١٢٣، ٢/٢٣٠، ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/٩٣ - ٩٥، أبو حيان، الارتشاف: ٤/٢١٢٧ - ٢١٢٨.

(٣) وهو مذهب سيبويه ومن تبعه؛ ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢/٢٣٠، ابن السراج، الأصول: ١/٣٩٧، ابن عصفور، المقرب: ١/١٩٢، أبو حيان، الارتشاف: ٣/١٣١٧، ابن عقيل، المساعد: ١/٣٥١.

(٤) وهو مذهب المبرد ومن تبعه؛ ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/٣٨٢، ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/٧١، الرضي، شرح الكافية: ٢/١٧١.

- حذف المنادى :

ذهب أكثر النحويين^(١) إلى جواز حذف المنادى وإبقاء أدواته قبل فعل الأمر؛ لأنه يكثر استعماله في هذا الموضع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] ، وقوله تعالى : ﴿ يَبْنَئْ آدَمَ خُذْ وَزِينَتَكَ ﴾ [الأعراف: ٣١] ، و « قَلَّ فِي الْقُرْآنِ نَدَاءٌ لَا تَصْحَبُهُ جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ أَوْ نَهْيِيَّةٌ »^(٢) .

وقد استشهدوا على جواز حذفه من القراءات ، بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٢٥] ، بتخفيف (ألا)^(٣) .

وبعضهم منع ذلك^(٤) وجعل (يا) عندئذٍ للتنبيه .

- تقديم المفضول عن موضعه : يُقدّم عن موضعه إن كان اسم استفهام ، أو مضافاً إليه ، نحو : مَن أنت أحلم ، ومن أي رجلٍ أنت أكرم^(٥) . وأثر الاستفهام هنا مقتضى استحقاقه للصدارة .

(١) الفراء، معاني القرآن: ٢/٢٩٠، النحاس، إعراب القرآن: ٣/٢٠٦، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ٢٧١، ابن الأنباري، البيان: ٢/٢٢١، ابن يعيش، شرح المفضل: ١/٤٢١، ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/٣٨٨، الرضي، شرح الكافية: ١/١٦٠ .

(٢) ابن الشجري، الأمالي: ٢/٤١١ .

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ١/٤٨٠، أبو حيان، البحر المحيط: ٧/٦٥ .

(٤) الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٧٩-٨٠، ابن جني، الخصائص: ٢/١٩٦، ٢٧٨-٢٧٩ .

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/٥٤ .

الغائمة

الخاتمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد :

فبعد هذه الرحلة الممتعة ، أقدم ما شاء الله أن أقطفه من ثمرات هذه الدراسة ، ولنبدأ أولاً بنتائج عامة ، تقفوها نتائج خاصة لكل باب من بابي الرسالة :

• (أولاً) نتائج عامة :

- الكلمة المفردة في ثنايا التركيب النحوي هي اللبنة الأولى عند التحليل النحوي ، فهي أسسه وأساسه ، والدراسة النحوية للجملة - في غالب أحوال الجملة - ثمرة لاستيعاب دراسة المفردة ، فليست الجملة إلا عقداً منظوماً من الكلمات ، ولقد سار الأقدمون على هذا النهج القويم ، فأبدعوا في دراستهم للكلمة ، وهي تتنفس عقب التركيب ، ولما أن توجهوا لتقاء الجملة ، لم يعيدوا ما قالوه في دراستهم للمفردة اكتفاءً به ، ولكنهم أضافوا إليه ما دعت إليه حاجتهم ، كقضايا الموقع مثلاً ، وكل ذلك كان في إطار الباب النحوي الذي يُعنون باستيعابه رعايةً لغرضهم التعليمي وحفاظاً على مقتضى النظرية النحوية التي قوامها العمل النحوي ؛ إذ لا يحسن تفرقة النظائر (في ضوء نظرية العامل) ، وجمعها على أساس المعنى ، مع اختلاف قانون العمل ؛ ولذلك درست الجملة الطلبية في غير ما بابٍ نحوي ، كأقسام الكلام ، والمبتدأ والخبر ، والنعته ، والعطف ، والحال ، واسم فعل الأمر ، والتمييز ، وغير ذلك ، وهو أدعى للتنظيم ، وأوجب للتعليم . ويشهد هذا

البحث ببراءة ما قدّمه النحاة القدامى في دراستهم للجملة من تهمة القصور والنظر الجزئي للتركيب النحوي ، فقد أبان التنظير عن جهدهم ، وأثبت التطبيق صلاحه .

- يجري النظم القرآني على نسق واحد ، وهذا السياق النصي للقرآن العظيم مظهرٌ من مظاهر إعجازه التركيبي ، فلست واجداً نصّاً بهذا القدر من السعة يلتزم نمطاً تعبيرياً خاصاً .

- ثمرةُ تبين هذا النمط جليّةٌ للنحوي ، فهي مقومٌ من مقومات تحليل الظواهر ، فكما يُفسّر القرآن بالقرآن في المعاني ، تُفسّر تراكيبه بما يناظرها في النظم ، وقد فطن النحاة القدامى إلى ذلك ، وأفادوا منه في تحليلاتهم .

- تراكيب اللغة تجري على العرف البشري ، وإمكانات القاعدة النحوية مددّها ذلك العرف ؛ ولذا فهي تقصّر عن تفسير بعض تراكيب القرآن التي يقصر دون تصوّرها العرف البشري ، كما تبين في اشتراط السببية في جواب الطلب . وهذا مظهرٌ من مظاهر الإعجاز التركيبي أيضاً .

- بين هذا البحث تنظيراً وإجراءً أن النظام النحوي للعربية لا يقتصر على تفسير وظائف أجزاء الجملة وفق نظرية العامل فحسب ، بل يستعين بكلّ ما يتّصل بدلالات المقال والمقام للجملة وللنص ، ليكشف عن مكونات الأغراض التي يهدف إليها المتكلم ، كما تبين في أغراض استعمال اسم فعل الأمر ، والمصدر النائب عن فعل الأمر وأثرها في التوجيه النحوي .

- من مظاهر النظم القرآني اتساع وحداته اللغوية للقيام بأكثر من وظيفة نحوية ، كما يتضح في تعدد الأوجه الإعرابية الممكنة للكلمة الواحدة .
- كثير من العوارض التركيبية للنظم القرآني يستكن وراء عللها الصناعية أغراض بلاغية ؛ كمظاهر الحذف مثلاً .
- القلة لا تنافي الفصاحة ، وليس يُعاب حمل التركيب القرآني على القليل ، وإن نافع عنه بعض المتأخرين كأبي حيان وابن هشام ؛ فقد يكون ذلك القليل أدل على المعنى ، وأحق في حكم البلاغة .
- الاستعمال القرآني جزء من الاستعمال اللغوي العام ، فلو أحصينا لظاهرة وصفها النحاة بالقلة مواضع كثيرة في القرآن لم يكن ذلك قادحاً في حكمهم ؛ لأنها تحتمل أن تكون قليلة في غيره من مصادر السماع ، ويكون مجموع ما ورد منها في حكم القليل بالنسبة إلى ما يخالفها من الجمهور الأعظم من الاستعمال اللغوي إلا أنه يؤخذ من ورودها في القرآن أنها تتصف بالفصاحة . ولقد كان النحاة مدركين لذلك ، وإلا لم يغب عنهم مخالفة ما ورد في القرآن لبعض أحكامهم من حيث القلة والكثرة ، وهم قرّاء ومفسّرون .

- (ثانياً) نتائج خاصة :

مما تناولته في التمهيد ، تعريف الجملة وتقسيماتها ، وتبين أن تقسيم النحاة القدامى كان وفق أسس متعددة ، وأن غرضهم في الاستفادة منها عند دراسة

الأبواب كان مرعيًا بخلاف تقسيمات المحدثين التي تتغيًا الوصف الساذج لبناء الجملة ، دون ثمرة مبتغاه .

وتناولت في الباب الأول مكوّنات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني ، وهو يتألف من فصلين : الطلب ، وجوابه ، وكان من مهمّ نتائجه ما يأتي :

- يُستعمل اسم الفعل لأغراض ، استنبطها اللغويون والنحاة ، وهي : الإيجاز ، والمبالغة ، والتوسعة على المتكلم . وقد أثبت النظم القرآني صحّة ذلك ، فقد كشف البحث عنها في غير ما موضع من مواضعها في القرآن .

- استعمل الأسلوب القرآني ثمانية ألفاظ لاسم فعل الأمر ؛ تعيّن منها اثنان ، وهما (عليكم) في سورة المائدة دون غيرها من المواضع ، و (هاؤم) ، واختلف في ستة منها إمّا من حيث التصنيف ، وإمّا من حيث توجيهها في السياق ، وهي : هات ، هلّم ، مكانكم ، هيت ، وراءكم ، تعال .

- جاء استعمال اسم فعل الأمر في القرآن على النهج الشائع للاستعمال اللغوي من حيث اتّصافه بوجوب الذكر والرتبة المحفوظة ، وأمّا توجيهه في قوله تعالى (كتاب الله عليكم) على تقديم معموله عليه أو تقدير اسم فعل أمر محذوف فقد تبين ضعفه .

- يستعمل المصدر النائب عن فعل الأمر لأغراض أشار إليها بعض النحاة ، وتفتّقت من أكمام النظم القرآني ، وتلك الأغراض هي : قصد الدوام ، واللزوم ،

وكون الكلام ممّا يُستحسن الفراغ منه بسرعة، فيكتفى فيه بأخصر لفظ تكسوه غلالة من اللمحة الدالة، والاقتصاد في الكلام، والتوسعة على المتكلم .

- وسائل تحديد المعنى النحوي للمصدر ليّاز المصدر النائب عن غيره، متعددة، يأتي في مقدّمها المقام، ثم تتضافر وسائل أخرى، كالقرينة الإعرابية، ونوعه من حيث التعيين، وإسناده إلى مضافٍ من عدمه.

- جلُّ أدوات العرض والتحضيض مشتركٌ لفظيٌّ لمعانٍ نحويّة متعددة، ليتعيّن واحدٌ منها في السياق، بقرائن معنوية ولفظية وتركيبية وصوتية كالمقام، والإعراب، والتضام، والتنغيم، ثمّ يؤثر في معنى الأداة بعد تعيّنّها للعرض أو التحضيض الزمن النحويّ والمقام .

- أداة التحضيض (ألا) تتلبّس بالاستفهام التوبيخي أو الإنكاري، فلا تتعيّن للتحضيض غالباً .

- وردت (لولا) في القرآن الكريم مفيدة للعرض أو التحضيض بكثرة، وقد تنوّع بناء جملتها وزمن مدخولها كثيراً .

- عدّ بعض النحويين العرض من معاني (لو)، ولم يرد منها في القرآن ما تجرّد للعرض .

- (لعل) تفيد التمني على سبيل النيابة، كما ورد في القرآن الكريم .

- لجواب الطلب مظهران تركيبيان: أحدهما قياسي، وهو المبوّب له في النحو وهو المضارع المقترن بفاء السببية أو المجرّد منها، والآخر غير قياسي، وهو

الجواب بجملة مصدرية بحرف جوابي للاستفهام التصديقي ، أو مصدرية بـ (إن) التي بمعنى الفاء ، أو الفاء نفسها ، أو بتعيين المستفهم عنه ، أو بجملة طلبية ملحوظ فيها الجزاء ، وقد ظهر تنوع الاستعمال القرآني لها .

- جواب الطلب في القرآن قليلٌ بالنسبة إلى عدد مواضع الطلب .

- يظهر السياق اللغوي إشكالاً عند تأويل جملة النهي بالتركيب الشرطي ؛ لذا لجأ البصريون إلى اشتراط (لا) النافية تصحيحاً للمعنى ، وأمّا الكوفيون فلم يشترطوا، بل قدّروا التركيب بتفسير المعنى لا بتقدير الإعراب، ولم يرد للنهي جواب في القرآن .

- لم يرد للاستفهام في القرآن - على كثرته - جواب مجرد من فاء السببية إلا في مواضع على احتمال .

- لم يرد للأمر جواب مقترن بفاء السببية، وإنما ورد ما صورته كذلك في بضع مواضع .

- في القرآن تراكيب كثيرة على صورة الجواب المقترن بفاء السببية إلا أنه لا يُقَطَّع بكونه جواباً للنهي أو أنّ جملة الجواب معطوفة على النهي ؛ لعدم قيام قرينة دالة على المنصوب أو المجزوم .

- دخول همزة الاستفهام على أحرف العطف كثيرٌ في القرآن كما وصفه سيبويه .

- ينبغي ألاّ نغترّ بقبول المعنى لبعض التأويلات ؛ لأنه واحدٌ من أمور شتّى ينبغي مراعاتها جميعاً، أبرزها أصول هذه الصناعة، وقد انساق بعض المفسرين

- وراء الزمخشري في تقديره معطوفاً محذوفاً بعد همزة الاستفهام الداخلة على حرف العطف ، مع أنه مخالفٌ لأصول الصناعة .
- إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ بعد الهمزة خاصةً جاز تقديم الاسم في فصيح الكلام، وقد جاء به الاستعمال القرآني في عدد من المواضع .
- أثر المقام واضح جداً في بناء جملة الاستفهام .
- يُشترط لنصب جواب الاستفهام المقترن بفاء السببية شروطاً خاصةً عند بعض النحاة .

وأما الباب الثاني فتناولت فيه قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية ، وأبرز

نتائجه:

- غلب على ظاهر كلام النحاة تعلُّقه بالأمر والنهي دون غيره من أقسام الطلب عند الحديث عن الوظائف النحوية للجملة الطلبية ، وسبب ذلك قلة الشواهد على الأقسام الأخرى ، مع أنها لا تختلف عنها في الحكم غالباً .
- اختلف النحويون حول قيام الجملة الطلبية ببعض الوظائف النحوية ، كالخبر، والحال ، والنعته ، والصلة ، والعطف على الجملة الخبرية .
- أجاز جمهور النحاة الإخبار بالجملة الطلبية ، وجاء على ذلك الاستعمال القرآني ، ومنعوا الإخبار بها عن النواسخ ووقوعها نعتاً أو حالاً ، وقد ورد خلافٌ ما قرروا في بعض المواضع ، إلا أن ذلك ليس يقدر فيها استنبطه ؛ لأن القرآن جزءٌ من الاستعمال اللغوي العام .

- أن تقدير عاملٍ محذوفٍ للمصدر النائب عن فعل الأمر ، تفسيرٌ للحركة الإعرابية فحسب وفق نظرية العامل ، فهذا المصدر هو مكوّن الدلالة الطلبية؛ ولذلك استنبط النحاة له أغراضاً ، غير أن التقدير له أثرٌ في نصب العامل بعده وحكم تقديمه .
- اسم فعل الأمر فرع عن العمل فلا يجوز حذفه ، ولا تقديم معموله عليه في الأصح ، والقرآن جارٍ على ذلك ، وما ورد منه ما ظاهره كذلك يترجّح فيه أوجه أخرى .
- أدوات العرض والتحضيض والتمني والاستفهام لها حكم الصدارة ؛ فلا يجوز تقديم مدخولاتها عليها .
- ورد الفصل بين المتلازمين في بعض أدوات العرض ؛ لاقتضاء المقام .
- حُذِفَ فعلُ الأمر جوازاً في مواضع كثيرة من القرآن فاقت مائة وعشرين موضعاً ، استخرجها البحث ، وحاول أن يضع ضابطاً لبعضها ، وحُذِفَ وجوباً في عدد من التراكيب النحوية ، وقد وردت كلها في القرآن ، وهي أسلوب التحذير والإغراء ، والمصدر النائب عن فعله ، وما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال .
- فعل الأمر المفسّر (المحذوف) في باب الاشتغال لا يفيد معنى مؤسّساً ، فليس محوراً لجملة طلبية ، بل المحور هو الفعل المفسّر ، وغاية ما طرأ على الجملة تقديمٌ وتأخير .

- ما ورد ممّا ظاهره حذف لام الأمر ينبغي توجيهه على أوجه أخرى رعاية للغرض القرآني في تلك المواضع .

- يؤثر الحكم الطلبي في عدد من الظواهر النحوية في بناء الجملة، حاول البحث استقصاء أبرزها ، والتمثيل لها ببعض ما ورد منها في الاستعمال القرآني لينقاس عليها ما لم يُذكر، وتبيّن أنّ من آثاره أنّه شرطٌ لوجود بعض الظواهر في بناء الجملة ، وأنّه مسوّغٌ لإجراء قياس الشبه في بعضها.

* * *

هذه من مُهمّ ما قدّمه البحث من نتائج ، ما كان من صواب منها فمن الله تعالى ، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان ، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يعصمنا من زيغ اللسان والقلم ، وأن يتجاوز عنا .

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل : ١٩] وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه إنه جواد كريم ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس

- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- الفهرس التفصيلي للموضوعات .

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

رقم الصفحة	الحديث النبوي
٤٦٩	أتاني آتٍ من ربي فبشّرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلتُ : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق .
١٣٣	أنهلك وفينا الصالحون ، قال نعم إذا كثرت الخبث
٤٥	قوموا فلأصل لكم .
٣٥٨	كلايب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان .
٢٩٣	من يدعوني فأستجيب له ، من يستغفرني فأغفر له .
٤٤	لتأخذوا مصافكم .
٤٦٩	يا أبا ذرّ ، عيرته بأمه ؟

فهرس أقوال العرب

رقم الصفحة	القول
٣١٣	على كيف تببعُ الأحمرين
٤٤٣	كليهما وتمراً
٤٤٤	كلّ شيءٍ ولا هذا
٤٤٤	كلّ شيءٍ ولا شتيمه حُرٌّ

فهرس الأبيات الشعرية

رقم الصفحة	الش	الش
١١٧	من بعد سخطك في رضاك رجاءً	لوما الإصاخة للوشاة لكان لي
٥٠٤	وبينكم المودة والإخاء	ألم أك جاركم ويكون بيني
٥١٠	يومًا وأكفك جانبًا	دعني فأذهب جانبًا
٤٤٤، ٤٠٩	ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربٌ	ديار مية إذ مي مساعفة
٤٨١	فكيف وهذي هضبةٌ وكثيبٌ	وحبرٌ ثماني أنها الموت في القرى
٨٥	فندلاً زريقُ المال ندل الثعالبِ
٣٤٩	إنّ الرياضة لا تُنصبك للشيب	ولو أرادت لقات وهي صادقةٌ
	أخا العراق إذا أتيتا	أبلغ أمير المؤمنين
٧٥	عنقُ إليك فهيت هيتا	أن العراق وأهله
٥٤١	فيرأب ما أثأت يد الغفلاتِ	ألا عمرو ولي مستطاعٌ رجوعه
٤٦٩	صروف المنايا أكثرت أو أقامت	فلست أبالي بعد موتٍ مطرف
٥٠٨	وألحق بالحجاز فأستريحا	سأترك منزلي لبني تميمٍ
٢٩٣، ٢٨١	إلى سليمان فنسـتريحا	ياناق سيري عنقا فسيحا
٢٣١	وهان على الأدنى فكيف الأبعادِ	إذا قل مال المرء لانت قنائه
١١٣	لولا حُددتُ ولا عذرى لمحدودِ	لا در دركُ إني قد رميتُ به
٥٠	دُعيتُ نزالٍ وجُض في الدُعرِ	ولنعم حشو الدرع أنت إذا
	فيعلم بالذنائب أي زيرِ	ولو نبش المقابر عن كليبِ
١٦٠	وكيف لقاء من تحت القبورِ	بيوم الشعثمين لقر عينًا

رقم الصفحة

الشاهد

٤٦٥	بني ضو طرى لولا الكميّ المقنعا	تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم
٣٤٩	ودليّ دلّ ماجدة صناع	وكوني بالمكارم ذكريني
٢٦٣	وهل تُخبرنك اليوم ببداء سملق	ألم تسأل الربع القواء فينطق
١٧٢	منّ الفتى وهو المغيض المحنق	ما كان ضرّك لو مننت وربّما
	عليه من الوسميّ جوذ ووابل	ولا زال قبر بين ثبني وجاسم
٢٦٣	سأتبّعه من خير ما قال قائل	فينبت حوذانا وعوفا منورا
٣٢٢	أنحبّ فيقضى أم ضلال وباطل	ألا تسألان المرء ماذا يُحاول
١٣٥	ولا الضيف فيها إن أناخ محوّل	فلا الجارة الدنيا بها تلحينها
٤٥١	إذا ما خفت من شيء تبالا	محمد تفد نفسك كل نفس
٤٦٨	غلس الظلام من الرباب خيالا	كذبتك عينك أم رأيت بواسط
٥٠	وأيدي شمال باردات الأنامل	نهاء ابن ليل للسماحة والندی
٥٠٢	عار عليك إذا فعلت عظيم	لا تنه عن خلق وتأتي مثله
٣٥٠	لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	إن الذين قتلتم أمس سيدهم
٣٣٣	صاليا نار لوعة وغرام	قلت من عيل صبره كيف يسلو
٤٨٤	عزيز ، ولا ذا حق قومك تظلم	وقالوا أخانا لا تخشع لظالم
	وليت يقولها المحزون	ليت شعري مسافر بن أبي عمرو
٥٢٨	وهل أقدمت عليك المنون	أي شيء دهاك أم غال مرآك
٥٠٢	لصوت أن ينادي داعيان	فقلت ادعي وأدعو إن أندى
٣٣٠	عمر ك الله كيف يلتقيان	أيها المنكح الثريا سهيلا
٣٨١	لعي وإن شطت نواها أزورها	وإني لراج نظرة قبل التي

رقم الصفحة

الشاهد

٤٨٦	إليّ فهلاًّ نفسٌ ليلي شفيعُها	ونُبئت ليلي أرسلت بشفاعَةٍ
٤٨١	على معظمٍ ولا أديمضكم قُدوا	فكيف ولم أعلمهم خذلوكم
٤٥٢	لك الويل حرّ الوجه أو ييك بكى	على مثل أصحاب البعوضة فاحشي
٨٧	صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى	يشكو إليّ جملي طول السرى
٨٧	ولا سابقٍ شيءٍ إذا كان جائياً	بدا لي أني لستُ مدركٌ ما مضى
٢٤٠	ليلاً ، ولا أسمع أجراس المطي	متى أنام لا يؤرقني الكرى
٢٣٩	ولكن بالمغيّب نبئيني	دعي ماذا علمت سأتقيه
٣٢٢	* حذارٍ من أرماحنا حذارٍ *	
٥٠	حتى إذا جُنَّ الظلام المختلطُ	أقبلتُ أسعى معهم وأختبط
	* جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط *	
٣٥٨	* فهل إلى عيش يا نصابٌ وهل *	
	فإنما أنت أخٌ لا نعدمه	
٤٨١	فأبلنا منك بلاءً نعلمه	
٥٠	تراكيها من إبلٍ تراكيها	

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م .
- الإيتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: سعيد المنذوب، دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م .
- أثر النحاة في البحث البلاغي، للدكتور عبد القادر حسين، دار غريب، ١٩٩٨ م .
- اجتهادات لغوية، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .
- اجتهادات لغوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ .
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٦٣ م .
- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم ، للدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١٤١٨ ، ١ / هـ / ١٩٩٨ م
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- أساليب الاستغراق والشمول دراسة في الإعراب والتركيب ، د. السيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي ، للدكتور حسني عبد الجليل ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
- الأساليب الإنشائية في العربية ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار المناهج ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون ، دار المناهج ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٨م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، مطبوعات جامعة بغداد ، ١٩٨٨م .
- أساليب الطلب في الحديث النبوي الشريف دراسة لغوية بيانية في الموطأ، محمد سعيد عبد الله، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م .
- أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ، خلود صالح الصالح ، معهد البحوث العلمية بجامعة ام القرى ، ١٤٢٦هـ .
- أسرار التكرار في القرآن ، للكرماني ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام ، القاهرة، ط٢، ١٣٩٦هـ .
- أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٣م .
- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ، للدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م .
- أسلوب التعليل في اللغة العربية ، أحمد خضير عباس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٧م .

- أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين ، للدكتور ناصر كيري ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤٢٥ هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبده النشقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٢٠ / ١٩٩٩ م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- اعتراض النحويين للدليل العقلي ، محمد عبد الرحمن السبيهي ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤٢٦ هـ .
- الإعجاز البياني للقرآن ، ومسائل ابن الأزرق دراسة لغوية بيانية ، للدكتورة عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ .
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .
- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

- الإعراب في قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتقديم د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه د. عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تقديم وتحقيق د. عياد بن عيد الشبتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
- الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين الجندي، تحقيق ودراسة د. محمود أحمد الدراويش، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .

- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين، للدكتور ياسين جاسم المحيمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٦٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العيلي، مطبعة العاني، بغداد.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

- البحر المحيط ، لأبي حيان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، وشاركها آخران ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ م .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ م .
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، للدكتور للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، عمان ، ط ٤ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .
- بناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، إشراف مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- التبيان في أقسام القرآن، لابن الجوزي، دار الفكر.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- تحصيل عيد الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- التسهيل لعلوم التنزيل، للكلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط ١ .
- التعبير القرآني، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، ط ٥، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- تعدد التوجيه النحوي مواضعه وأسبابه ونتائجه، للدكتور محمد حسنين صبره، دار غريب، القاهرة، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، دار بساط، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، للدكتور: عبد الرحمن إسماعيل، المكتبة التوفيقية، مصر، ط ١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم ، للدكتور عبد العظيم المطعني ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، كمال بشر دار غريب، القاهرة.
- التمني في القرآن الكريم أدوات ودلالات دراسة بلاغية، للدكتور سعيد إسماعيل الهلالي، المتحدون للطباعة، الزقازيق، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغةً وتفسيراً وإعراباً، د. عبد العزيز الحربي، مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .
- جزم المضارع في جواب الطلب ، للدكتور علي محمود النابي ، دار الكتاب الحديث .
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، د. إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، مصر، ط ١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- الجملة في الشعر العربي للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة، ٢٠٠٦م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصحّحه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م.
- حاشية يس العليمي (بهامش شرح التصريح)، دار الفكر.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ .
- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، ٢٠٠٨ م .
- حروف المعاني، للرمّاني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط ٣، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م.
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، للدكتور محمد أبو موسى، دار وهبة، القاهرة .

- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .
- خصائص القرآن الكريم، أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، مكتبة التوبة، ط ٧، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م .
- الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق .
- الدر المنثور، للسيوطي، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٣ م .
- دراسات بلاغية، للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م .
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، للدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر، عمان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .

- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تعليق محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، ط ٣، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية ، للدكتور محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م .
- دلالة السياق ، د. ردة الله بن ردة الطلحي ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
- الدلالة والتعديد النحوي دراسة في فكر سيويه ، للدكتور محمد سالم صالح ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .
- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، ط ٣ ، دار المعارف .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمقالي ، تحقيق: أ.د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٣ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق د. حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- شرح أبيات سيويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الرّيح هاشم، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م .
- شرح أبيات سيويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغربي الحديثة، النجف، ط ١، ١٩٧٤ م .
- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى « إيضاح الشعر » ، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، تصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، مكتبة هجر، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م.
- شرح الجمل لابن خروف، تحقيق: سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١ .

- شرح الحدود النحوية للاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٧٨م .
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ / ١٩٩٦م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت .
- شرح ألفية ابن معط، للموصلي، تحقيق ودراسة د. علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، نشر إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- شرح المفصل، لابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

- شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشولبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، د. جمال نخيمر، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ / ١٩٩٦م .
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .
- شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، تحقيق: د. علي حسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩٢م .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

- شرح عيون كتاب سيويه، لأبي نصر القرطبي، دراسة وتحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٨٤ م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ط ٤ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جماعة ، تحقيق د. محمد محمد داود ، دار المنار ، القاهرة .
- شرح كتاب سيويه، لأبي سعيد السيرافي، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجزء الرابع تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م .
- الصاحبى ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ، للدكتور سعود أبو تاكي ، دار غريب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م .
- ظاهرة التأخي في العربية، للدكتورة فاطمة عبد الرحمن حسين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧هـ .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د. محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧ م .
- العربية والدراسات البيئية ، كتاب المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة ٢٠٠٧ م .
- العربية وقرن من الدرس النحوي ، كتاب المؤتمر الدولي الثاني لقسم النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة ٢٠٠٣ م .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، للسبكي ، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ، للدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: د. محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، راجعه وعلق عليه الشيخ هشام البخاري، والشيخ خضر عكاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ م .
- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

- فهارس الأصول في النحو لابن السراج، د. يحيى بشير مصيري، دار البخاري، القصيم .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، صنع الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفسي اللغوي وأسلوب الاستفهام، د. خليل عميرة، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث .
- قضايا المفعول به عند النحاة العرب، للدكتور محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠٠٣ م .
- القطع نحويًا والمعنى، للدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩ م .
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرّد، عارض أصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م .
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- لسان العرب ، لابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط ٢، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- لسان عربي ونظام نحوي ، ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- (لعل) وتوسّعات العرب في استعمالاتها، د. فاطمة عبد الرحمن رمضان، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٤م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، عمان ، ط ٤ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تعليق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر .

- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م
- مختار الصحاح، للرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني بغداد .
- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، للدكتور محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ / ٢٠٠٠م .
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكيّ القيسي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ .
- المطول شر تلخيص مفتاح العلوم ، للتفتازاني ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- معالم التنزيل ، للبغوي ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، دار المعرفة ، بيروت .
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- معاني القرآن ، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور .
- معاني القرآن ، للنحاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ .

- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط ٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، د. عبد الفتاح لاشيه، دار الفكر العربي، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم (لبيان الملامح الفارقة بين الألفاظ متقاربة المعنى، والصيغ والأساليب المشابهة) د. محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- معجم القراءات القرآنية، للدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٨٩م.
- مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه وكتبه هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

- مفهوم الجملة عند سيويه ، للدكتور حسن الأسدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م .
- مفهوم الجملة عند سيويه ، د. حسن عبد الغني الأسدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- مقالات في اللغة والأدب ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبوري ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- مقومات الجملة العربية ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .
- مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م .
- مناهج وآراء في لغة القرآن ، د. محمد بركات حمدي أبو علي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٤ م .

- منطق أرسطو ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوي ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية ، للدكتور حسين رفعت حسين ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- نتائج الفكر في النحو ، للسهيلي ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء ، دار الرياض ، ط ٢ .
- نحو التيسير ، أحمد عبد الستار الجوارى ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- النحو القرآني قواعد وشواهد ، د. جميل أحمد ظفر ، مطابع الصفا ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- نحو المعاني ، أحمد عبد الستار الجوارى ، دار الفارس ، عمان ، ٢٠٠٦ م .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٤ .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م .
- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، ج. محمد آدم الزاكي ، مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا ، للدكتور هادي عطية الهلالي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
- نظرية النحو القرآني ، أحمد مكي الأنصاري ، القبلة للثقافة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

المجلات العلمية والرسائل الجامعية :

- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، المجلد ١٤ ، العدد ٢٤ ، ربيع الأول ١٤٢٣ هـ / مايو ٢٠٠٢ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء التاسع والأربعون / رجب ١٤٠٢ هـ / مايو ١٩٨٢ م .
- اعتراضات الرضي على سيويه في شرح الكافية ، للباحث ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ١٤٢٥ هـ .

فهرس الموضوعات

٣-٢	ملخص الرسالة
٤	المقدمة :
١٧	التمهيد :
١٨	الجملة : تعريفاتها ، تقسيماتها
٢٣	تقسيمات الجملة العربية
٢٣	باعتبار الصدارة
٢٤	باعتبار تعدد الإسناد
٢٤	باعتبار المحل الإعرابي
٢٥	باعتبار المعنى
٢٧	موقف بعض الدارسين المحدثين من دراسة القدامى للجملة
٣٤	الطلب : تعريفه ، وأقسامه
	الباب الأول : مكونات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال
٣٦	القرآني
٣٧	الفصل الأول: الطلب
٣٩	المبحث الأول: الأمر
٣٩	تعريفه

- ٤٠ صيغته
- ٤٢ صيغ الأمر واستعمالاتها في القرآن الكريم
- ٤٢ أولاً فعل الأمر
- ٤٣ ثانياً الفعل المضارع المقترن بلام الأمر
- ٤٤ ما يُعيّن دلالة اللام على الأمر
- ٤٦ ثالثاً : اسم فعل الأمر
- ٤٦ أغراضه
- ٤٨ اسم فعل الأمر بين القياس والسمع
- ٦٤ استعمالات اسم فعل الأمر في القرآن الكريم
- ٦٤ ١- ما تعيّن أن يكون اسم فعل أمر، وهما (عليكم ، هاؤم)
- ٢- ما اختلف في كونه اسم فعل أمر إما من حيث التصنيف وإما من حيث التوجيه، وهي (هات، هلمّ، مكانكم، هيت، وراءكم، تعال)
- ٨٢ رابعاً : المصدر النائب عن فعل الأمر
- ٨٢ أغراضه
- ٨٦ وسائل تحديد المعنى النحوي للمصدر
- ٩٠ المصدر النائب عن فعل الأمر في القرآن الكريم

٩٤	المبحث الثاني : العرض والتحضيض
٩٤	تعريفها
١٠١	أدوات العرض والتحضيض
١٠١	المعنى الوظيفي لهذه الأدوات ، ووسائل تحديده
١٠٤	مواضعها في القرآن الكريم
١٠٤	ألا
١١٢	لولا
١١٦	لوما
١١٨	لو
١١٩	هلاً
١٢٠	ألاً
١٢٢	أما
١٢٣	المبحث الثالث : النهي
١٢٣	تعريفه
١٢٥	صيغة النهي
١٢٧	مواضع (لا) غير المتعينة للنهي في القرآن الكريم

- ١٤٩ المبحث الرابع : التمني
- ١٤٩ تعريفه
- ١٥٢ أدواته ، ومواضعها في القرآن الكريم
- ١٥٢ ليت
- ١٥٣ لعل
- ١٥٩ لو
- ١٧٦ (لو) بعد فعل الودادة في الاستعمال القرآني
- ١٨٤ المبحث الخامس : الاستفهام
- ١٨٤ أدواته ، ومواضعها في القرآن
- ١٨٧ ١ - همزة الاستفهام
- ١٨٨ خصائصها وأحكامها في ضوء الاستعمال القرآني
- ١٨٨ تمام الصدارة
- ١٩٦ بناء جملة الاستفهام المتصدر بالهمزة
- ٢٠٠ استعمالها مع (أم) المتصلة ، وبناء جملتها
- ٢٠١ همزة الاستفهام التي يُطلب بها وبـ (أم) التعيين
- ٢٠٨ استعمالها مع (أم) للتسوية
- ٢١٢ استعمالها في الإثبات والنفي

- ٢١٢ دخولها على الشرط
- ٢١٧ الاكتفاء ببعض الجملة
- ٢١٧ ٢- هل
- ٢١٨ - بناء الجملة المصدرة بـ (هل)
- ٢١٩ استعمالها في القرآن الكريم
- ٢٢١ أم
- ٢٢٣ استعمال (أم) المنقطعة في القرآن
- ٢٢٨ استعمال (أم) قبل أداة الاستفهام في القرآن
- ٢٣٠ كيف
- ٢٣١ استعمالها في القرآن
- ٢٣٣ كم
- ٢٣٣ استعمالها في القرآن
- ٢٣٥ سائر أدوات الاستفهام ، ومواضعها في القرآن
- ٢٣٦ الفصل الثاني : جواب الطلب
- ٢٣٨ - عامل جزم الجواب
- ٢٤٢ - الأوجه الإعرابية الجائزة في جواب الطلب المجرد من فاء السببية ..

- أولاً : جواب الطلب المجرد من فاء السببية في الاستعمال القرآني .. ٢٤٣
- ١- جواب الأمر ٢٤٣
- ٢- جواب النهي ٢٥٠
- ٣- جواب الدعاء ٢٥١
- ٤- جواب الاستفهام ٢٥٢
- ثانياً : جواب الطلب المقترن بفاء السببية في الاستعمال القرآني ٢٥٦
- عامل نصب المضارع المقترن بفاء السببية ٢٥٧
- الأوجه الإعرابية الجائزة في المضارع المقترن بفاء السببية ٢٦١
- جواب الطلب المقترن بفاء السببية في القرآن الكريم ٢٦٦
- جواب الأمر ٢٦٦
- جواب العرض والتحضيض ٢٦٩
- جواب النهي ٢٧١
- جواب الدعاء ٢٧٩
- جواب التمني ٢٨٢
- جواب الاستفهام ٢٨٨
- بعض أحكامه ٢٨٩
- جواب الطلب (غير القياسي) ٢٩٩

- الباب الثاني : قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية في النظم القرآني.. ٣٠٣
- الفصل الأول: العلاقات النحوية..... ٣٠٤
- المبحث الأول : العلاقات النحوية للكلمة الدالة على الطلب ٣٠٦
- ١- الأمر والنهي ٣٠٦
- ٢- العرض والتحضيض ٣٠٩
- ٣- التمني..... ٣٠٩
- ٤- الاستفهام ٣١٢
- كيف ٣١٢
- كم ٣١٧
- ما ٣٢٠
- من ٣٢٣
- أي ٣٢٤
- المبحث الثاني : العلاقات النحوية للجملة (الوظائف النحوية)..... ٣٢٦
- الوظيفة النحوية ٣٢٦
- الوظائف النحوية التي تقوم بها الجملتان الطلبية والخبرية على السواء ٣٢٧
- الوظائف النحوية التي لا تقوم الجملة الطلبية بها ، أو دار حولها
- خلاف ومواضعها في الاستعمال القرآني ٣٢٩

- ١- الإخبار بها عن المبتدأ..... ٣٣٠
- الإخبار بالجملة الطلبية المجردة من الفاء عن المبتدأ ٣٣١
- مواضعها في القرآن ٣٣٣
- الإخبار بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء الزائدة عن المبتدأ الموصول بغير أل . ٣٣٥
- مواضعها في القرآن..... ٣٣٦
- الإخبار بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء عن المبتدأ الذي يقع صلة لـ (أل) ... ٣٤١
- مواضعها في القرآن ٣٤٢
- ٢- الإخبار بالجملة الطلبية عن النواسخ..... ٣٤٧
- مواضعها في القرآن ٣٥٠
- ٣- وقوعها نعتاً ٣٥٦
- موضعها في القرآن..... ٣٥٩
- ٤- وقوعها حالاً ٣٦٠
- ٥- عطف الجملة الطلبية على الخبرية ٣٦٤
- مواضعها في القرآن ٣٦٦
- ٦- وقوعها صلةً للموصول ، ومواقعها في القرآن ٣٨٠
- وقوعها صلة للموصول الاسمي ٣٨٠
- وقوعها صلة للموصول الحرفي..... ٣٨١

- ٣٨٨ الفصل الثاني : العوارض التركيبية
- ٣٨٩ المبحث الأول : التقديم والتأخير
- ٣٨٩ فعل الأمر ، والمضارع المقترن بلام الأمر ، والنهي
- ٣٩٣ اسم فعل الأمر
- ٤٠٠ المصدر النائب عن فعل الأمر
- ٤٠١ أدوات العرض والتحضيض ، والاستفهام ، وجواب الطلب
- ٤٠٤ المبحث الثاني : الحذف
- ٤٠٤ الحذف في جملة الأمر
- ٤٠٤ أولاً : حذف فعل الأمر
- ٤٠٦ حذفه جوازاً في الاستعمال القرآني
- ٤٣٣ حذفه وجوباً في الاستعمال القرآني
- ٤٣٣ أسلوب التحذير
- ٤٣٧ أسلوب الإغراء
- ٤٣٨ المصدر النائب عن فعله (أمراً أو دعاءً)
- ٤٣٨ أسلوب الاشتغال
- ٤٤٣ المثل وما أشبهه في كثرة الاستعمال

- ٤٥٠ ثانياً: صيغة المضارع المقترن بلام الأمر
- ٤٥٠ أ - حذف لام الأمر
- ٤٦٠ ب - حذف لام الأمر ومدخولها معاً
- ٤٦٣ ثالثاً: حذف اسم فعل الأمر
- ٤٦٣ رابعاً: حذف المصدر النائب عن فعل الأمر
- ٤٦٤ الحذف في جملة العرض والتحضيض
- ٤٦٦ الحذف في جملة النهي :
- ٤٦٦ الحذف في جملة التمني
- ٤٦٦ الحذف في جملة الاستفهام
- ٤٦٦ - حذف همزة الاستفهام
- ٤٨١ حذف المستفهم عنه
- ٤٨٤ المبحث الثالث : الفصل بين المتلازمين
- الفصل بين لام الأمر ومدخولها ، ولا الناهية ومدخولها ، وأداة
- ٤٨٤ الاستفهام والمستفهم عنه
- ٤٨٦ الفصل بين أداة العرض أو التحضيض ومدخولها
- ٤٩٢ الفصل الثالث : أثر الطلب في الظاهرة النحوية
- ٤٩٣ الابتداء بالنكرة

- ٤٩٤ رتبة المبتدأ والخبر
- ٤٩٥ إغناء الوصف عن الخبر
- ٤٩٨ الاشتغال
- ٥٠١ نصب المضارع الواقع في جواب الطلب بعد واو المعية
- ٥٠٧ ما يُلحق بالطلب في جزم الجواب أو نصبه
- ٥١٠ جزم المعطوف على جواب الطلب المقترن بفاء السببية
- ٥١٤ زيادة حرف الجر (من)
- ٥٢٠ التعليق عن العمل
- ٥٢٥ الإبدال من اسم الاستفهام
- ٥٢٦ الحذف في الجملة الاسمية
- ٥٣٠ الحذف في الجملة الفعلية
- ٥٣٤ حذف عامل المصدر
- ٥٣٥ توكيد الفعل بالنون
- ٥٣٧ عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية
- ٥٣٨ الاستثناء
- ٥٤١ ظواهر أخرى
- ٥٤٣ الخاتمة

- ٥٥٣ الفهارس
- ٥٥٤ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- ٥٥٥ فهرس أقوال العرب
- ٥٥٦ فهرس الأبيات الشعرية
- ٥٥٩ فهرس المصادر والمراجع
- ٥٨٤ فهرس الموضوعات